

36 باب شراء الإبل الهيم أو الأجرَب الهائمُ المُخَالِفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ  
 ح2099 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عَمْرُو: كَانَ هَا هُنَا  
 رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَاسٌ، وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هِيمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا، فَاسْتَرَى تِلْكَ الْإِبِلَ مِنْ شَرِيكِ لَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ فَقَالَ: بَعْنَا تِلْكَ  
 الْإِبِلَ. فَقَالَ: مِمَّنْ بَعْتَهَا؟ قَالَ: مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: وَيْحَكَ! ذَاكَ وَاللَّهِ  
 ابْنُ عَمَرَ، فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكِي بِاعَكَ إِيْلَا هِيمًا وَلَمْ يَغْرِقْكَ. قَالَ:  
 فَاسْتَقْفَا. قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَأْذِنُهَا فَقَالَ: دَعَهَا رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا عَدْوَى»، سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا.  
 [الحديث 2099- اطرافه في: 2858، 5093، 5094، 5753، 5772].

36 باب شراء الإبل الهيم أو الأجرَب: الإبل الهيم هي التي بها الهيام، وهو داء  
 يشبه الاستسقاء، تشرب الإبل معه فلا تروى. تزعم العرب أنه يُعْطِي بِشَمِّ بُولٍ مَنْ  
 أصابه أو بَعْرِهِ، وَمَنْ تَمَّ عَطْفُ الْأَجْرَبِ عَلَيْهِ لاشتراكهما في دعوى العدوى، إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ:  
 «الْأَجْرَبُ» نعت لمحذوف، أي الجمل الأجرَب الهائم المخالف. قال الدماميني:  
 "كأنه يريد أَنَّ بها داء الجنون، وعليه اقتصر ابنُ بَطَالٍ، واعتراضُ ابنِ الْمُثَنَّى عَلَيْهِ بِأَنَّ  
 الهيم ليس جمعاً لهائم ممنوع بل هو كَبَازِلٌ وَبُزْلٌ. ثم قلبت ضمة هيم كسرة لتصبح الياء  
 كما في بيض". هـ<sup>(1)</sup>.

ح2099 وَنَ شَرِيكِ لَهُ: لَمْ يَسَمْ، فَجَاءَهُ: أَي جَاءَ نَوَاسٌ إِلَى ابْنِ عَمَرَ، قَالَ ابْنُ عَمَرَ:  
 اسْتَقْفَا<sup>(2)</sup>: ارْتَجَعَهَا، وَرَدَّهَا إِلَيْكَ، فَلَا أَخْذَهَا، فَلَمَّا ذَهَبَ نَوَاسٌ يَسْتَأْذِنُهَا: قَالَ ابْنُ  
 عَمَرَ: دَعَهَا: فَقَدْ أَخْذْتُهَا وَقَبِلْتُهَا. لَا عَدْوَى: أَي لَا تَضُرْ إِبِلِي، وَلَا يَسْرِي دَاوُهَا إِلَيْهَا،  
 أَي رَضِيْتُ بِقَضَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحُكْمِهِ، حَيْثُ حَكَمَ أَلَا عَدْوَى وَلَا طِيرَةَ. هَذَا  
 الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ التِّينِ فِي مَعْنَاهُ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "فَيَكُونُ الْحَدِيثُ مَرْفُوعًا

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند باب رقم (36) من كتاب البيوع.

(2) في صحيح البخاري (82/3): «فاستقفا».

من كلام ابن عمر<sup>(1)</sup>، وقال الدماميني: "الظاهر أن قوله: «لا عدوى» تفسير لقضاء رسول الله ﷺ، خلافاً لمن قال معناه لا أعدي عليك حاكماً". هـ<sup>(2)</sup>.

### 37 باب بيع السلاح في الفتنه وغيرها

وكره عمران بن حصين بيعه في الفتنه  
ح 2100 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ  
بْنِ كَثِيرٍ بَنِ أَقْلَحَ عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ حُنَيْنٍ فَأَعْطَاهُ  
يَعْنِي دِرْعًا- فَبَعْتُ الدَّرْعَ فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَقًا فِي بَنِي سَلَمَةَ فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ  
تَأْتَلَّهُ فِي الْإِسْلَامِ. [الحديث 2100- اطرافه في: 3142، 4321، 4322، 7170].

37 باب بيع السلام في الفتنه: أي في أيامها، وهي ما يقع بين المسلمين من  
الحروب. وغيرها، أي الفتنة، أي هل يمنع أم لا؟ وكره عمران بيعه في الفتنه:  
قال ابن بطال: "لأنه من باب التعاون على الإثم، والعدوان، وذلك مكروه، منهي عنه"<sup>(3)</sup>.  
وقال السفاقي<sup>(4)</sup>: "وذلك من الفتنة التي لا يُعرف فيها الظالم من المظلوم، وإلا فله  
البيع من المظلوم لا من الظالم". هـ نقله في المصابيح<sup>(5)</sup>. ونحوه لابن حجر<sup>(6)</sup>.

وقال زكرياء: "البيع للطائفة التي تحقق بغيتها حرام". هـ<sup>(7)</sup>.  
ومفهوم في الفتنة أن البيع في غيرها لا بأس به، كما دل عليه حديث الباب. وأما بيعه  
للكافر الحربي فممنوع بلا إشكال. قال الزرقاني: "يمنع أن يباع للحربيين آلة الحرب

(1) الفتح (322/4).

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2099).

(3) شرح ابن بطال (199/6).

(4) يعني ابن التين.

(5) مصابيح الجامع الصحيح عند الباب 37 من كتاب البيوع.

(6) الفتح (323/4).

(7) تحفة الهاري (74/5).

من سلاح أو كراع أو سرّج وجميع ما يتقوى به على الحرب من نحاس، أو خباء، أو آلة سفر، وماعونه، ويُجبرون على بيع ذلك إن وقع<sup>(1)</sup>.

ح 2100 **فَبِعْتُ الدَّرْعَ**: أي فقتلت رجلاً، فأعطاني رسول الله ﷺ سلّبه، فبعت الدرع. وفيه الشاهد لقوله «وغيرها» **مخرّفاً**<sup>(2)</sup> **بستاناً**، **تَأَثَّلْتُه**: اتَّخَذْتُه أصلاً لِمَالِي.

### 38 بَاب فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ

ح 2101 **حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا أَبُو بَرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ**: سَمِعْتُ أَبَا بَرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ، لَا يَغْدُمُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ إِلَّا مَا تَشْتَرِيهِ أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكَبِيرُ الْحَدَّادِ يُحْرِقُ بِدَنَّاكَ أَوْ تَوْبَكَ أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً». [الحديث 2101 - طرفه في: 5534].

38 **بَاب فِي الْعَطَارِ**: الذي يبيع العطر، **وَبَيْعِ الْمِسْكِ**: أي بيان ما جاء فيهما، "وقد استقرّ الإجماع على طهارة المسك وجواز بيعه وشرائه". قاله ابن حجر.<sup>(3)</sup> وليس في حديث الباب سوى (11/2)، ذكر المسك وصاحبيه، وكأنه ألحق العطار به، لاشتراكهما في الرائحة الطيبة.

ح 2101 **وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ**: الزُّقُّ الذي ينفخ فيه. أي صاحبه. **لَا يَغْدُمُكَ**: فاعله محذوف دلّ عليه ما بعده، أي لا يعدمك أحد الأمرين: **إِمَّا الشَّرَاءُ...** إلخ. **أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ**: قَالَ الْأُبَيّ: "ظاهره أَنَّ الانتفاع برائحة المشموم لا يفتقر فيها لإذن مالكة، وما وقع لعمر بن عبد العزيز من أنه سَدَّ أَنْفَهُ مِنْ شَمِّ رَائِحَةِ مِسْكِ غَنِيْمَةٍ وَرَعَّ مِنْهُ" هـ.

(1) شرح الزرقاني على خليل (11/5/3).

(2) في صحيح البخاري (82/3): «مَخْرَفًا».

(3) الفتح (324/4).

وقال الزرقاني: "ذكروا أنه ليس للشخص منع غيره من نفعه بما لا يضر كاستغلاله بجداره، أو استصباح، أو انتفاع بنور مصباحه" هـ. يَحْرِقُ بَدَنَكَ: فيه النهي عن مجالسة مَنْ يُتَأَذَى بمجالسته في الدين والدنيا، والترغيبُ في مجالسة مَنْ يَنْتَفِعَ بمجالسته فيهما.

### 39 بَابُ ذِكْرِ الْحَجَّامِ

ح2102 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَجَّمَ أَبُو طَيِّبَةَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّقُوا مِنْ خَرَجِهِ.

[الحديث 2102 - أطرافه في: 2210، 2277، 2280، 2281، 5696].

ح2103 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: احْتَجَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَّمَهُ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ. [انظر الحديث 1835 وأطرافه].

39 بَابُ ذِكْرِ الْحَجَّامِ: أي بيان ما جاء فيه.

ح2102 أَبُو طَيِّبَةَ: غلام لمُحَيِّصَةَ بن مسعود. فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ... إلخ: فيه جواز الأجر على الحجام، ولا بد من تعيينه. وإن كان معلوماً اتبع العرف، «والنهي عن ثمن الدم، وعن كسب الحجام» منسوخٌ بهذا، وَنَ حَوَاجِهِ: هو ما يقدره السيد على العبد من شيء يدفعه له كل يوم أو كل شهر، ونحو ذلك. وكان خراجه ثلاثة أصع فوضعوا عنه صاعاً.

### 40 بَابُ النَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبُسَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

ح2104 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِحُلَّةٍ حَرِيرٍ -أَوْ سِيرَاءَ- فَرَأَاهَا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتِعَ بِهَا، يَعْنِي تَبِيعَهَا». [انظر الحديث 886 وأطرافه].

ح2105 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ ثُمْرُقَةً فِيهَا نِصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ عَلَى الْبَابِ



قَلَمْ يَدْخُلْهُ فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَةَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ  
وَأَلِي رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا.  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيُقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ». وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ  
الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ». [الحديث 2105- اطرافه في: 3224، 5181، 5957، 5961، 7557].  
[م-ك-37، ب-26، ح-2107، ا-26149].

40 **بَابُ التَّجَارَةِ فِيَمَا يَكْرَهُ لِبَسُهُ: أَيْ اسْتِعْمَالُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ:** أي جوازها إذا  
كان يَنْتَفِعُ بِهِ غَيْرُ مَنْ كَرِهَ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ، أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً  
على الراجح من أقوال العلماء". قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>.

ح 2104 **سَيِّرَاءَ:** نوع من الحرير. مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ: أي من الرجال خاصة. يَبْعِيهِ  
يَبْعِيْعَهَا<sup>(2)</sup>: وفي "اللباس": «إِنَّمَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَبْعِيْعَهَا... إلخ»، ففيه جواز بيع  
ما يكره لبسه للرجال، وأما ما يكره لبسه للنساء، فبالقياس عليه، أو أَنَّ حَدِيثَ عُمَرَ  
يَدُلُّ عَلَى بَعْضِ التَّرْجُمَةِ، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ عَلَى جَمِيعِهَا، لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ التَّمْرِقَةِ يَشْتَرِكُ  
فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ.

ح 2105 **نَمْرُوقَةٌ:** وسادة صغيرة. فِيهَا تَصَاوِيرُ: حيوان. إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ  
الصُّورُ: أي المحرمة الاستعمال. لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ: أي غير الحفظة كما يأتي إيضاحه  
في باب ذكر الملائكة.

41 **بَابُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ**

ح 2106 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ عَنْ  
أَنْسَرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا بَنِي  
النَّجَّارِ تَأْمِنُونِي بِحَاظِطِكُمْ، وَفِيهِ خَرَبٌ وَنَخْلٌ». [انظر الحديث 234 واطرافه].

(1) الفتح (4/325).

(2) في صحيح البخاري (83/3): يعني تبيعها.

41 **بَابُ مَا جَبَّ السَّلْعَةُ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ**: أي بذكر قدر الثمن. ابن بطال: "لا خلاف في ذلك"<sup>(1)</sup>. ابن حجر: لكن ليس ذلك بواجب لقوله صلى الله عليه وسلم في قضية جمل جابر: «بِعْنِيهِ بِوَقِيَّةٍ»<sup>(2)</sup>.

ح 2106 **ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ**: أي اذكروا لي ثمنه الذي ترضونه لأشتره منكم به.

## 42 **بَابُ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ**

ح 2107 **حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ**: سَمِعْتُ نَافِعًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ، اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْعِهِمَا مَا لَمْ يَنْفَرَقَا، أَوْ يَكُونَ الْبَيْعُ خِيَارًا». قَالَ نَافِعٌ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ. [الحديث 2107- أطرافه في: 2109، 2111، 2112، 2113، 2116].  
[م=ك=21، ب=10، ح=1531، أ=5419].

ح 2108 **حَدَّثَنَا حَقُّصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ**: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا». وَزَادَ أَحْمَدُ حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَ: قَالَ هَمَّامٌ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بِهَذَا الْحَدِيثِ. [انظر الحديث 2079 وأطرافه].

42 **بَابُ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟**: الخيار على ضربين: خيارُ المَجْلِسِ ولم يأخذ به الإمام مالك - رحمه الله - وأصحابه، لقوله في الموطأ: "إن حديثه غير معمول به"<sup>(3)</sup>. وخيارُ الشرط وهو معمول به عند جميع العلماء. قال ابن حجر: "وهو المراد هنا، قال: "وليس في حديثي الباب بيان لمقداره". وقال ابن المنير: "لعله أخذ من عدم

(1) شرح ابن بطال (203/6).

(2) الفتح (326/4).

(3) الموطأ. كتاب البيوع باب بيع الخيار (ح 79).

تحديدہ فی الحديث أنه لا يتقيد، بل يفوض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك<sup>(1)</sup>. وهذا مذهبنا.

قال الشيخ: "إنما الخيار بشرطٍ كشهرٍ في دار، وَلَا تَسْكُنُ، وكجمعة في رقيق، واستخدمه، وكثلاث في دابة، وكيوم لركوبها، وكثلاث في ثوب"<sup>(2)</sup>.

ح2107 مَا لَمْ يَنْفَرَقَا: بالأقوال أو بالأبدان كما يأتي إيضاحه. أَوْ يَكُونُ، «أَوْ»: بمعنى "إلا" الاستثنائية. «وَيَكُونُ»: منصوب بأن مضمرة. الْبَيْعُ خِيَارًا: بَيَانُ يَخِيرُ أحدهما الآخر (12/2)، أي يقول له: اختر كما في الرواية الآتية.

والاستثناء إِمَّا مِنْ مَفْهُومٍ «مَا لَمْ يَنْفَرَقَا». أي فإن تفرقا مضى البيع، إلا إذا خيّر أحدهما صاحبه، فإن الخيار يبقى بينهما إلى الأمد الذي عيّناه، وهذا الذي اختاره الباجي<sup>(3)</sup> والسيوطي<sup>(4)</sup> والشيخ زكرياء<sup>(5)</sup>.

وَأَمَّا مِنْ مَنْطُوقِهِ. أَيْ مِنْ أَصْلِ الْحُكْمِ، وهو امتداد الخيار إلى التفرق، أي هما بالخيار إلا البيع الذي وقع فيه الاختيار بالقول، بأن يقول أحدهما للآخر: اختر، فيقول: اخترت، فلا يحتاج فيه إلى التفرق، بل يمضي البيع بنفس قوله: اخترت، وهذا قول الجمهور، وعليه تدل الترجمة الثالثة الآتية. وقال الكرمانى: "إنه الأصح"<sup>(6)</sup>.

ح2108 وَزَادَ أَهْمَدُ. قال ابن حجر: "هو ابن سعيد الدارمي"<sup>(7)</sup>.

(1) الفتح (326/4).

(2) مختصر خليل (ص180).

(3) المنتقى (430/6).

(4) حاشية السيوطي على سنن النسائي (250/7).

(5) تحفة الباري (80/5).

(6) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص7).

(7) الفتح (327/4).

وقال الزركشي: "هو ابن حنبل، وهذا أحد الموضوعين اللذين ذكره البخاري فيهما".<sup>(1)</sup>  
قال ابن حجر: "ولم أره في مسنده"<sup>(2)</sup>.

#### 43 بَاب إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ

ح2109 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْتُ»، وَرَبَّمَا قَالَ: «أَوْ يَكُونَ بَيْنَ خِيَارٍ». [انظر الحديث 2107 واطرافه].

43 بَابُ إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ: أي الشرطي. هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ أم لا؟ ومذهبنا عدم جوازه ولزومه.

قال الشيخ: "وفسد بشرط مشاورة أو مدة زائدة - على أيام الخيار بكثرة - أو مجهولة"<sup>(3)</sup>.  
الزرقاني: "ويستمر الفساد فيما ذكر، ولو أسقط الشرط"<sup>(4)</sup>.

ح2109 أَوْ يَقُولَ، «أَوْ»: بمعنى "إلا"، «ويَقُولَ»: منصوب "بأن" مقدرة، كما سبق نظيره. اخْتَرْتُ: فإن اختار انقطع خيارهما معاً، وإن سكت انقطع خيار القائل دونه.

#### 44 بَابُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ، وَشُرَيْحٌ وَالشَّعْبِيُّ وَطَاوُسٌ وَعَطَاءٌ وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ.  
ح2110 حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(1) التفتيح (335/2).

(2) الفتح (327/4).

(3) مختصر الشيخ خليل (ص180).

(4) الزرقاني على خليل (مج3 ص5 ج113).

«الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». [انظر الحديث 2079 واطرافه].

ح2111 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ». [انظر الحديث 2107 واطرافه].

**44 بابُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا:** أي بيان ما جاء في ذلك، وأشار به إلى حكم خيار المجلس وبه: أي بخيار المجلس، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو... إلخ: "وبه أيضاً قال الشافعي وغيره وحملوا قوله: «ما لم يتفرقا» على التفرق بالأبدان، بأن يفترقا عن مجلسهما، أو مقامهما.

ومذهب المالكية والحنفية نفيه، ولزوم البيع بنفس تمام العقد، لأن الأصل في العقود اللزوم، وحملوا قوله: «ما لم يتفرقا» على التفرق بالأقوال، أي بالفراغ من العقد بالإيجاب والقبول، وتسميتها حينئذ مُتَبَايعِينَ حقيقة لأنهما مشتغلان بالبيع، فإن باب المفاعلة شأنها اتِّحاد الزمن، كالمضاربة، وحمله على مَنْ تَقَدَّمَ مِنْهُمَا البيع مجازاً، كتسمية الخبز قمحاً، والإنسان نطفة.

قال الإمام المازري في "المُعْلَم": "قالوا والافتراق بالأقوال تسمية غير منكورة"، وقد قال تعالى: «وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ»، يعني المطلق والمطلقة، والطلاق لا تشترط فيه فرقة الأبدان، واستدلوا على هذا بما وقع في الترمذي والنسائي وأبي داود من قوله «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةُ خِيَارٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»<sup>(1)</sup>، ولو كان له الفسخ قبل التفرق جبراً لم يحتج إلى أن يستقيله، ولا وجه لحمل الاستقالة على الفسخ، لأن ذلك بعيد عن مقتضاها في اللسان،

(1) رواه أبو داود في الاجارة باب خيار المتبايعين (ح3456)، والنسائي في البيوع باب الخيار للمتبايعين (252/7)، والترمذي في البيوع باب ما جاء في البيعان بالخيار (ح1265) (452/4 تحفة)، وقال حديث حسن.

ولأنه أيضًا إذا قال أحدهما لصاحبه: اخْتَرْتُ، فاختار، وَجَبَ البَيْعُ، ولا فرق بين هذا الإلزام الثاني والإلزام الأول، لأن المجلس لم يتفرقا عنه، فإذا وجب بالقول الثاني وجب بالقول الأول<sup>(1)</sup>.

ثم قال الإمام بعد ذِكْرِ أجوبةٍ أُخِرَ ما نُصُّهُ: "أمثل ما وقع لأصحابنا في ذلك عندي اعتمادهم على قوله: «ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقيله» ثم بيّن ذلك". هـ. من المُعْلِم<sup>(2)</sup>، فانظره. ونقله القاضي في "الإكمال" وسلّمه<sup>(3)</sup>. ويأتي ما يؤيده في الباب الثالث. وقال القاضي: "عمل معظم المسلمين من أهل المدينة بخلافه أقوى متمسك في المسألة". هـ<sup>(4)</sup>.  
ح 2110 ما لَمْ يَتَفَرَّقَا: أي بالأقوال. فَإِنْ صَدَقَا: في صفة المبيع والثلث. وَبَيْعًا ما بهما من عيبٍ ونقص، وَإِنْ كَذَبَا: فيما ذكر. وَكَتَمَا ما فيه من عيب. مُحِقَّتْ بَرَكَةٌ بَيْعَهُمَا: أي التي كانت تحصل فيه على تقدير خُلُوهُ مِنَ الكذب والكتمان لوجودهما فيه". قاله الدماميني<sup>(5)</sup>.

ح 2111 إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ: استثناء من المفهوم، أو من المنطوق كما سبق. وقال في التحفة: "هو على حذف مضافه، أي إلا بيع إسقاط الخيار، فإنه يلزم وإن لم يتفرقا"<sup>(6)</sup>.

#### 45 بَابُ إِذَا خَيْرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ

ح 2112 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ

(1) المعلم (167/2) بتصرف.

(2) المعلم (168/2).

(3) إكمال المعلم (158/5-159).

(4) إكمال المعلم (159/5).

(5) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2110) بتصرف.

(6) تحفة الباري (81/5 و82).

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِتْبَآيَعًا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَّبَآيَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ. [انظر الحديث 2107 واطرافه].

45 بَابُ إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ: أَيِ وَقَبْلَ التَّفَرُّقِ، وَاخْتَارَ صَاحِبُهُ الْإِمْضَاءَ. فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ: مِنْ جِهَتِهِمَا مَعًا، وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا. وَإِنْ سَكَتَ الْمُخَيَّرُ -فَتْحًا- وَجِبَ مِنْ قِبَلِ الْمُخَيَّرِ -كسراً- فَقَطْ عَلَى الصَّحِيحِ". قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ (1).

ح2112 وَكَانَا جَمِيعًا: تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ. فِتْبَآيَعًا عَلَى ذَلِكَ: عَطَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ مِنْ عَطَفِ الْمَجْمَلِ عَلَى الْمَفْصَلِ. وَجِبَ الْبَيْعُ: لَزِمَ. يَتَّبَآيَعَا: بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْمَاضِي، وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ: أَيِ لَمْ يَفْسُخْهُ.

#### 46 بَابُ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ

ح2113 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَنْفَرَقَا إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ». [انظر الحديث 2107 واطرافه].

ح2114 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا حَبَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَنَادَةُ عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَنْفَرَقَا» قَالَ هَمَّامٌ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي: «يَحْتَارُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا» وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِّمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبِحَا رِبْحًا وَيُمْحَقَا بَرَكَةً بَيْنَهُمَا. قَالَ: وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ بِهِذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2079 واطرافه].

46 بَابُ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟: أَيِ بَيْعِ الْبَائِعِ الشَّيْءَ الْوَاقِعَ فِيهِ الْخِيَارُ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي أَوْ لَا، وَالْمَشْهُورُ الْجَوَازُ لِأَنَّ الْبَيْعَ غَيْرَ لَازِمٍ مِنْ قَبْلِهِ.

(1) إرشاد الساري (43/4 و45).

ح2113 لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا أَي لَازِمًا، حَتَّى يَتَفَرَّقَا: فَإِنْ تَفَرَّقَا لَزِمَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا،  
إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ: فَلَا يَلْزِمُ الْبَيْعُ مَنْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ مِنْهُمَا حَتَّى يَخْتَارَ وَيَمْضِيهِ.

47 بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يُنْكَرِ الْبَائِعُ  
عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ

وَقَالَ طَاوُسٌ، فِيمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَاءِ بِأَعْيَانِهَا وَجَبَتْ لَهُ وَالرِّبْحُ لَهُ.  
ح2115 وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى  
بَكْرٍ صَغْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ ثُمَّ  
يَتَقَدَّمُ فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ:  
«بِعْنِيهِ» قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بِعْنِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ  
اللَّهِ بْنُ عُمَرَ تَصْنَعُ بِهِ مَا شِئْتَ». [الحديث 2115 - طرفاه في: 2610، 2611].

ح2116 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ عَنْ  
ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا،  
قَالَ: بَعْتُ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْبَرَ،  
فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقْبِي حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيَةً أَنْ يُرَادَّنِي  
الْبَيْعُ، وَكَانَتْ السُّنَّةُ أَنْ الْمَتْبَاعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَمَّا  
وَجَبَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ غَبْنْتُهُ بِأَنِّي سَفَعْتُهُ إِلَى أَرْضِ ثَمُودَ بِثَلَاثِ  
لِيَالٍ وَسَاقِنِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لِيَالٍ. [انظر الحديث 2107 وأطرافه].

47 بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يُنْكَرِ الْبَائِعُ  
عَلَى الْمُشْتَرِي: أَي هَلْ يَنْقُطِعُ خِيَارُهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ: قَبْلَ  
التَّفَرُّقِ أَيْضًا، هَلْ يَنْقُطِعُ الْخِيَارُ أَيْضًا أَمْ لَا؟

ابْنُ الْمُنِيرِ: "قصد البخاري (2/13)، الجواب عن قضية البكر لمخالفتها لثبوت خيار  
المجلس بأن تصرف المشتري في المشتري، وإقرار البائع بذلك ينزل منزلة تخيير  
البائع، واختياره الإضاءه.



ابنُ التین: "هذا تعسفٌ من البخاري، ولا نظن بالنبی ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار، لأنه إنما بُعِثَ مبيئاً". هـ<sup>(1)</sup>.

فقضية البكر شاهدة للمالكية في نفي خيار المجلس، والله أعلم. على الرضى: أي الخيار. وجبت: أي السلعة. له والربح له: لأن بيعه لها اختيار منه لها.

ح2115 في سفر: لم يعرف. بكر: ولد الناقة، أول ركوبه. صغير: ثور. هو لك: هذا موضع الترجمة.

ح2116 مالا: أرضاً أو عقاراً، يالوادي: وادي القرى. يمال: أرض أو عقار. يوادني: يطلب مني استرداده.

وكانت السنة... إلخ: ابن بطال: "دل هذا على أنه كان وانقطع، أي نسخ، إلا أن ابن عمر فعله لشدة اتباعه للسنة". هـ<sup>(2)</sup>.

ونحوه للقاضي في الإكمال ونصه: "وكانت السنة يومئذ... إلخ، دل أن السنة حيث تحدث بهذا لم تكن كذلك، ولا كان يعمل بها، ولو حملت أولاً على الوجوب لما تركت". هـ<sup>(3)</sup>.

وفي "المقدمات" لابن رشد: "أن عثمان قال لابن عمر: «ليست السنة الخيار لافتراق الأبدان. قد انتسخ ذلك، فرجع عبدالله إلى مقالة عثمان رضي الله عنهما». هـ<sup>(4)</sup>.

وقول ابن حجر: "هذه الزيادة لم أر لها إسناداً، ولو صحّت لم تخرج المسألة عن الخلاف". هـ<sup>(5)</sup>.

(1) الفتح (335/4).

(2) شرح ابن بطال (208/6).

(3) إكمال المعلم (159/5).

(4) المقدمات الممهدات (97/2) بتصرف.

(5) الفتح (336/4).

أجاب عنه ابن زكري بقوله فيه: "إنه لا يلزم من عدم اطلاعه على إسنادها شيء، والناقل أمين ثقة، وهي وإن لم تخرج المسألة من الخلاف، فقد أخرجتها من الإحكام إلى النسخ". هـ<sup>(1)</sup>.

وقال ابن أبي جمرة: "أنكر بعض أهل الوقت ما روي عن عثمان -رضي الله عنه- بتعصبه للشافعي -رحمه الله- والذي نقله ثقة متفق عليه، وعلى صحة نقله لا خفاء فيه، وهو أبو الوليد ابن رشد رحمه الله". هـ<sup>(2)</sup>. **بِثَلَاثِ لَيَالٍ**: أي زادت المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه، على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث ليال، **وَسَاقِنِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ**: يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي التي بعثها بثلاث ليال.

#### 48 بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

ح2117 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ». [الحديث 2117- طرفاه في: 2407، 2414، 6964]. إم-ك-21، ب-12، ح-1533، أ-5405.

48 بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ: وكذا في غيره من سائر المعاملات.

ح2117 وَجَلَّ: هو حبان بن منقذ الأنصاري. زاد أحمد وغيره: «كان يبايع، وكان في عقله ضعف»<sup>(3)</sup>. **يُخَدَعُ**: يُغَبَّن. **لَا خِلَابَةَ**: لا خديعة. أي لا تحلّ لك خديعتي، أو لا تلزمني خديعتك. زاد ابن إسحاق: «ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارد». قال: «فبقي حتى أدرك زمن عثمان وهو ابن

(1) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/31م/1-2).

(2) بهجة النفوس (219/2).

(3) المسند (ح 13275) (طدار الفكر).

مائة وثلاثين سنة، فكان إذا اشترى شيئاً، فقليل له: إنك غبنت فيه، رجع به، فيشهد له الرجل من الصحابة بأن النبي ﷺ جعله بالخيار ثلاثاً، فيرد له دراهمه»<sup>(1)</sup>.  
قال الدماميني: "صرح أبو عمران من أصحابنا بأن هذا خاصُّ بهذا الرجل، وأن المغابنة لا خيار للمغبون فيها، قلَّت أو كثُرَتْ. وهو أصحُّ الروایتين عن مالك" <sup>(2)</sup>.  
لكن جرى العمل عندنا الآن بالرواية الأخرى، (بالرجوع) <sup>(3)</sup> المغبون بشروط جمعها ابن عاصم في قوله:

وَمَنْ يَغْبِنُ فِي مَبِيعٍ قَامَ ❖ فشرطه ألا يجوز العام  
وأن يكون جاهلاً بما صنع ❖ والغبن بالثلث فما زاد وقع <sup>(4)</sup>هـ.

#### 49 باب ما ذكر في الأسواق

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: لَمَّا قِيمْنَا الْمَدِينَةَ قُلْتُ: هَلْ مِنْ سَوْقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: سَوْقٌ قَيْنِقَاعَ. وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: ذُلُّونِي عَلَى السُّوقِ. وَقَالَ عُمَرُ: أَلْهَانِي الصَّقُّ بِالْأَسْوَاقِ.

ح2118 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَوْقَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْنْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ». قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ ثُمَّ يُنْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ».

[م-ك-52، ب-2، ح-2883، ا-26506].

ح2119 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(1) الفتح (337/4).

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2117).

(3) كذا في الأصل والمخطوطة. ولعل الصواب "برجوع".

(4) تحفة ابن عاصم البيتان 910 و911 (مجموع المتن ص680) طدار الفكر.

«صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بَضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ يَأْتِي إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ - لَا يَنْهَزُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ - لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةٌ أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، وَالْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مَصَلَاةِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ! اللَّهُمَّ ارْحَمَهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ». وَقَالَ: أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ». [انظر الحديث 176 واطرافه].

ح2120 حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ أَبِي إِیَّاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي السُّوقِ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ؟ فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي». [الحديث 2120 - طرفاه في: 2121، 3537].

[لم-ك-38، ب-1، ح-2131، أ-12131].

ح2121 حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: لَمْ أَعْنِكَ! قَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي». [انظر الحديث 2120 وطره].

ح2122 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أَكَلُمُهُ حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنِقَاعَ، فَجَلَسَ بَيْنَ فَاطِمَةَ فَقَالَ: «أَنْتُمْ لَكَعُ؟ أَمْ لَكَعُ؟» فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سِخَابًا أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ وَقَبَّلَهُ، وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَحِبَّهُ وَاجِبٌ مَنْ يُحِبُّهُ» قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَوْثَرَ بِرَكْعَةٍ. [الحديث 2122 - طرفه في: 5884].

[لم-ك-44، ب-8، ح-2421، أ-8402].

ح2123 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعِ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَبِيعُ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ حَتَّى يَنْقَلُوهُ حَيْثُ يَبَاغُ الطَّعَامُ. [الحديث 2123 - طرفه في: 2131، 2137، 2166، 2167، 6852].

ح2124 قَالَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبَاغَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

[الحديث 2124 - اطرافه في: 2126، 2133، 2136]. [لم-ك-21، ب-8، ح-1527].

49 **بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ**. أراد أنه لا يكره دخولها للأخيار والأشراف والفضلاء، لطلب المعاش، والتعفف عن الناس.

وما ورد مما رواه مسلم وغيره من أنها «شَرُّ البقاع»<sup>(1)</sup> إنما هو لكونها محل الغش والكذب والأيمان (2/14)، الفاجرة وغير ذلك.

وأما مَنْ دخلها لما سبق متحفظاً من هذه الآفات فلا تكون في حقّه شرّ البقاع. قاله ابن زكري<sup>(2)</sup>.

وقال ابن بطال: "جرى على الغالب، وإلا فَرُبَّ سوق يذكر الله فيها أكثر من كثير من المساجد"<sup>(3)</sup>. **هَلْ مِنْ سَوَاقٍ...** إلخ: فيه وفي التعلّيقين بعده دخول فضلاء الصحابة السوق للبيع والشراء.

ح2118 **يَغْزُو جَيْشُ الْكُفَّةِ**: يقصد تخريبها، **يَبِيدُهَا**: موضع بين الحرمين، **خُسْفٌ**<sup>(4)</sup> يَهُمُّ.

قال الأبي: "الأظهر أن هذا الخسف لم يقع، وأنه لا بد منه لوجوب صدق خبره صلى الله عليه وسلم"<sup>(5)</sup>. **وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ**: أي أهل أسواقهم، وهم لا يستحقون الخسف، وهذا موضع الترجمة، استشكلت عائشة نزول العذاب بمن لا يستحقه، فأجابها صلى الله عليه وسلم. بقوله: **يُخْسَفُ بِأَوْلِهِمْ وَأَخْرِهِمْ**: لشؤم الأشرار، وحضور آجال الجميع، **ثُمَّ يَبْعَثُونَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ**: فيعامل كل أحد بحسب قصده من خير أو شر.

(1) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة. (ح671) رقم (288) بلفظ، «أبغض البلاد إلى الله أسواقها».

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/31 م2ص).

(3) شرح ابن بطال (214/6) بتصرف.

(4) في صحيح البخاري (86/3): «بخسف».

(5) إكمال الإكمال (330/9).

قال المهلب في هذا الحديث: "أَنَّ مَنْ كَثُرَ سَوَادُ قَوْمٍ فِي مَعْصِيَةٍ مُخْتَارًا، أَنَّ الْعُقُوبَةَ تَلْزِمُهُ مَعَهُمْ، قَالَ: "وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ مَالُكَ عُقُوبَةَ مَنْ يَجَالِسُ شَرِبَةَ الْخَمْرِ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَبْ"<sup>(1)</sup>.

ح2119 لَا يَنْهَازُهُ: لَا يَنْهَضُهُ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ: أَيِ تَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ... إلخ. يُوَفِّدُ فِيهِ: الْمَلَائِكَةُ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ. فِي صَلَاةٍ: أَيِ فِي ثَوَابِهَا.

ح2120 فِي السُّوقِ: أَيِ سَوْقِ الْبَقِيعِ، رَجُلٌ: لَمْ يَسَمْ، سَمُّوا بِسَمِيٍّ: مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ، وَلَا تَكْنُؤُوا بِكُنْيَتَيْ: أَبِي الْقَاسِمِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ النَّهْيَ خَاصٌّ بِزَمَانِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. انظر كتاب الأدب.

ح2121 رَجُلٌ: لَمْ يَسَمْ. بِالْبَقِيعِ: أَيِ يَسُوقُهُ.

ح2122 طَائِفَةُ النَّهَارِ: قِطْعَةٌ مِنْهُ. فَجَلَسَ يَفْنَاءَ... إلخ: أَيِ ثُمَّ رَجَعَ فَجَلَسَ، لِأَنَّ السُّوقَ كَانَ خَارِجَ الْمَدِينَةِ. وَالْفَنَاءُ: الْمَوْضِعُ الْمَتَسِّعُ أَمَامَ الْبَيْتِ. أَثَمَ: بِهِمْزِ الْاسْتِفْهَامِ. لَكُمْ: مَعْنَاهُ الصَّغِيرُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَثَمَ أَنْتَ يَا لَكَعٍ، يَعْنِي الْحَسَنَ، فَحَبَسَتْهُ: أَيِ فَاطِمَةُ أُمُّهُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- عَنِ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْخُرُوجِ. سَخَابَا قِلَادَةَ مِنْ طِينٍ. أَوْ تَغَسَّلَتْهُ: قَالَ الْقَاضِي: "فِيهِ اسْتِحْبَابُ النِّظَافَةِ وَالتَّجَمُّلِ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ، سِيَمَا عِنْدَ لُقْيَا الْأَكْبَارِ، وَتَنْظِيفُ الصَّبِيَّانِ، وَتَزْيِينُهُمْ"<sup>(2)</sup>. فَجَاءَ: أَيِ الْحَسَنَ، يَشْتَدُّ: أَيِ يَجْرِي، فَقَبِلَتْهُ، اللَّهُمَّ: أَيِ «وَقَالَ اللَّهُمَّ»، كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي رِوَايَةٍ. أَوْتَرَ يَوْكَعَةً: أَثْبَتَ بِهِ لَقِيَّ عَبْدُ اللَّهِ لِلنَّافِعِ، فَلَا تَضُرُّ عَنْعَتَهُ.

ح2123 هَيْثُ يَبَاغُ الطَّعَامُ: أَيِ بِالْأَسْوَاقِ.

ح2124 حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ: يَقْبِضُهُ.

(1) شرح ابن بطال (214/6).

(2) إكمال المعلم (433/7).

## 50 بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّخْبِ فِي السُّوقِ

ح2125 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا قُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هِلَالٌ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّوَرِ، قَالَ أَجَلٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ فِي النَّوَرِ، يَبْغُضُ صِفَتَهُ فِي الْقُرْآنِ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [الأحزاب: 45]. وَحِرْزًا لِلْأُمِّيِّينَ أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي سَمَّيْتُكَ الْمُتَوَكِّلَ لَيْسَ بِقَطٍّ وَلَا غَلِيظٌ وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ، وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يَقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ يَأْنِ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَقْنَحُ بِهَا أَعْيُنًا عُمِيًّا وَأَدَانًا صُمًّا وَقُلُوبًا غُلْفًا. تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالٍ. وَقَالَ سَعِيدٌ عَنْ هِلَالٍ: عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ سَلَامٍ. غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غُلْفٍ، سَيْفٌ أَغْلَفَ: وَقَوْسٌ غُلْفَاءُ وَرَجُلٌ أَغْلَفَ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا. [الحديث 2125- طرفه في: 4838].

50 بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّخْبِ فِي الْأَسْوَاقِ<sup>(1)</sup>: أَي رَفَعَ الصَّوْتُ فِيهَا بِالْخَصَامِ وَنَحْوَهُ لَمَّا فِيهِ مِنْ قِلَّةِ الْحَيَاءِ، وَخَرَمِ الْمَرْوَةِ، وَكَثْرَةِ الْحَرَمِ، وَالتَّكَالُبِ عَلَى الدُّنْيَا.

ابْنُ الْمُنَيَّرِ: "تَرْجَمَ عَلَى كَرَاهَةِ السَّخْبِ فِي السُّوقِ، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْمَذْمُومَ لَيْسَ نَفْسُ السُّوقِ وَلَكِنْ فَعَلَ مَا يَكْرَهُ فِيهَا، قَالَ: "وَكَانَ الْبَخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ صَاحِبَ تِجَارَةِ وَزَرَ وَمَالٍ، وَمِمَّا يُرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ أُعْطِيَ فِي ضِيعَةٍ لَهُ خَمْسَةَ آلَافٍ، فَرَكِبَ فِي نَفْسِهِ لِلْبَيْعِ، وَلَمْ يَتَلَفَظْ ثُمَّ أُعْطِيَ فِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَضْعَافُ الْأَوَّلِ بِالْوَفِّ مُؤَلَفَةً. فَقَالَ: لَا، قَدْ كُنْتُ رَكْنْتُ إِلَى الْأَوَّلِ، فَحَاسِبَ نَفْسَهُ عَلَى الْهَوَاجِسِ الَّتِي لَا تَلْزَمُ" نَقَلَهُ فِي الْمَصَابِيحِ<sup>(2)</sup>.

ح2125 أَجَلٌ: حَرْفُ جَوَابِ كُنْ، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾: إلخ: هَذَا تَفْسِيرُهُمَا فِي التَّوَارِ بِالْمَعْنَى، وَحِرْزًا: حَافِظًا. لِلْأُمِّيِّينَ: الْعَرَبِ. لَيْسَ بِقَطٍّ: سَيِّءُ الْخُلُقِ، جَانِي الطَّبْعِ. وَلَا غَلِيظٌ: قَاسِي الْقَلْبِ. وَلَا سَخَابٍ فِي الْأَسْوَاقِ: هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ. الْمِلَّةُ الْعَوْجَاءُ:

(1) فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (87/3): «فِي السُّوقِ».

(2) مَصَابِيحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ عِنْدَ بَابِ 50 مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ.

أَي مَلَّةِ الْعَرَبِ. وَاعْوَجَّاجُهَا، بِمَا دَخَلَهَا مِنْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ. وَإِقَامَتُهَا، إِخْرَاجُهَا مِنْ الْكُفْرِ إِلَى الْإِيمَانِ. بَأَنْ يَقُولُوا... إلخ: فَهُوَ بَيَانٌ لِإِقَامَتِهَا. وَبِفَتْحِ يَحَا: بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ. أَعْيِنَا عُمَيَّا: عَنْ مَشَاهِدَةِ أُدْلَةِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَقَلُوبًا غَلْفًا: مُسْتَوْرَةٌ عَنِ الْفَهْمِ وَالتَّمْيِيزِ. عَنْ ابْنِ سَلَامٍ: أَيِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ بَدَلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. ابْنُ حَجَرٍ: "وَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عَطَاءٌ حَمَلَهُ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا"<sup>(1)</sup>. سَيْفٌ أَغْلَفَ: إِذَا كَانَ فِي غِلَافٍ. وَقَوْسٌ غَلْفَاءُ: إِذَا كَانَتْ فِي غِلَافٍ كَالْجَعْبَةِ.

### 51 بَابُ الْكَيْلِ عَلَى النَّبَائِعِ وَالْمُعْطِي

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3]. يَعْنِي كَالُوا لَهُمْ وَوَزَنُوا لَهُمْ كَقَوْلِهِ يَسْمَعُونَكُمْ: يَسْمَعُونَ لَكُمْ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اكَتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا». وَيَذْكُرُ عَنْ عُثْمَانَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ: «إِذَا بَعْتَ فِكْلًا، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلًا».

ح 2126 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». [انظر الحديث 2124 وطرقيه]. [م - ك - 21، ب - 8، ح - 1526، ا - 396].

ح 2127 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: ثَوَّقِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى غَرْمَائِهِ أَنْ يَضَعُوا مِنْ دَيْنِهِ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَقْعُلُوا، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَذْهَبَ فَصَنَّفَ ثَمْرَكَ أَصْنَافًا، الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ، وَعَدَقَ زَيْدٌ عَلَى حِدَةٍ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ». فَقَعَلْتُ ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ - أَوْ فِي وَسْطِهِ - ثُمَّ قَالَ: «كَيْلٌ لِلْقَوْمِ» فَكَيْلَتْهُمْ حَتَّى أَوْقَيْتَهُمُ الَّذِي لَهُمْ وَبَقِيَ ثَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ. وَقَالَ فِرَاسٌ: عَنْ الشَّعْبِيِّ حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَذَاهُ». وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ وَهْبٍ عَنْ جَابِرٍ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جُدُّ لَهُ قَاوِفٍ لَهُ».

[الحديث 2127 - اطرافه في: 2395، 2396، 2405، 2601، 2709، 2781، 3580، 4053، 6250].



51 **بَابُ الْكِيلِ عَلَى الْبَائِعِ**: أي مؤنته وأجرته عليه، وكذا الوزن والعدُّ عليه أيضاً، وأما الثمن فوزنه على المشتري، وعدّه على البائع. **وَالْمُعْطِي**: أي في حقٍّ وجب عليه كالموفي لدينه، وأما المعطي في هبة أو صدقة، (15/2) فليست الأجرة عليه كالمولي والمقرض. قاله ابن زكري. <sup>(1)</sup> **«يُخْسِرُونَ»** ينقصون. **اِكْتَالُوا**: اطلبوا كيل طعامكم من الغير. **حَتَّى تَسْتَوْفُوا**: حَقِّكُمْ. فيؤخذ منه أن الكيل على البائع. **كُلُّ لَغِيرِكَ، فَانْكُلْ**: اطلب الكيل من البائع.

ح2126 **يَسْتَوْفِيهِ**: يقبضه، أي باكتياله.

ح2127 **الْعَجْوَةُ**: مبتدأ، أو مفعول، "فاجعل" مُقَدَّرًا، وهي نوع من التمر جيد. **وَعَدَّقَ زَيْدٌ**: نوع آخر منه رُبِّي. **كُلِّ لِلْقَوْمِ**: هذا محل الترجمة. **جُدَّ**: اقطع. **لَهُ**: للغريم.

## 52 **بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكِيلِ**

ح2128 **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ عَنْ ثَوْرٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنْ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَيْلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ».**

52 **بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكِيلِ**: أي للطعام المكيل، ويقاس عليه وزن الموزون، وعدّ المعدود.

ح2128 **كَيْلُوا طَعَامَكُمْ**: ندباً. أي عند شرائه، أو إدخاله للمنزل، أو عند إخراجهِ للنفقة. **يُبَارِكُ لَكُمْ**: أي فيه، كما عند غيره. واختُلِفَ في موجب هذه البركة، فقال القاضي عياض: "المراد بالكيل المأمور به لإخراج النفقة منه بشرط أن يبقى الباقي مجهولاً، فَإِنَّ فِي كَيْلِهِ لِلنَّفَقَةِ البركة، لأنه يسلم من الجفاف، وإخراج أكثر مما يحتاج إليه، والكيل لإخراج النفقة أحد اليسارين" هـ.

(1) حاشية ابن زكري (مج2 / 31م / 3).

وقال ابنُ الجوزي: "يشبه أن تكون هذه البركةُ للتسمية عليه عند الكيل". هـ<sup>(1)</sup>.  
 وقال ابنُ حجر: "الذي يظهر لي أن الحديث محمول على الطعام الذي يشتري، والبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشارع". هـ<sup>(2)</sup>. فالبركة الواقعة فيه، إما لسلامته من الجِزَاف، أو للتسمية عليه، أو لامتنال أمر الشارع.  
 وحديثُ عائشة الآتي في الرقاق<sup>(3)</sup>، الْمُتَضَمَّنُ "أنها لما كَالَتْ طعامها فَنِيَّ، محمولٌ على أنها كَالَتْ الباقي من المخرج للنفقة، لاستخباره واستكثار ما خرج منه، فانتزعت منه البركة، فلا معارضة". قاله ابن المنير. وراجع ما كتبناه في الرقاق.

### 53 بَابُ بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُدُّهِ

فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
 ح 2129 حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا، وَحَرَّمَتْ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مَدَّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، لِمَكَّةَ». [م-ك-15، ب-85، ح-1360، ا-16446].

ح 2130 حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مِكْيَالِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدَّهُمْ». يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ. [الحديث 2130 - طرفاه في: 6714، 7331].

53 بَابُ بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُدُّهِمْ: كذا في نسخنا بالجمع، وهو عائد على مقدَّر، أي بركة صاع مدينة النبي ﷺ ومُدَّهُمْ. فِيهِ عَائِشَةُ: أي حديثها المذكور في الحج.

(1) الفتح (346/4).

(2) الفتح (346/4).

(3) عند باب فضل الفقر (ح 6451).

ح2129 فِي مَدِّهَا وَصَاعِيَا : أن يبارك فيما يكال بهما، وقد استجاب الله دعاء رسوله صلى الله عليه وسلم، وكَثُرَ ما يكال بهذا الكيل حتى يكفي منه ما لا يكفي من غيره. قال القسطلاني: "وقد شاهدتُ من ذلك ما يعجز عنه الوصف علماً من أعلام نبوءته صلى الله عليه وسلم. فينبغي أن يتخذ ذلك المكيال رجاء بركته صلى الله عليه وسلم". ه<sup>(1)</sup>. وقال ابن حجر: "إيراد المصنّف هذه الترجمة عقب التي قبلها يشعر بأن البركة المذكورة في حديث المقداد مقيّدة بما إذا وقع الكيل بمُدّ النبي ﷺ وصاعه، وبما كان موافقاً لهما، لا ما إذا وقع بما يخالفهما والله أعلم". ه<sup>(2)</sup>.

#### 54 بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ

ح2131 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الْوَزَاعِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ سَالِمٍ عَنِ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَأَيْتُ الَّذِينَ يَسْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازَفَةً يُضْرِبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُوْؤُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ. [انظر الحديث 2123 وأطرافه].

ح2132 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ. قُلْتُ لِبْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ ذَلِكَ دَرَاهِمُ بَدْرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: مُرْجَتُونَ مُؤَخَّرُونَ. [الحديث 2132 - طرفه في: 2135].  
[م-ك-21 ب-8، ح-1525، أ-3346].

ح2133 حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ ابْتِئَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ». [انظر الحديث 2124 وطرفيه].

ح2134 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَزَنَةَ سَفِيَّانُ كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ صَرْفٌ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا حَتَّى يَجِيءَ

(1) إرشاد الساري (55/4).

(2) الفتح (347/4).

خَازِنًا مِنَ الْغَابَةِ. قَالَ سَقِيَانُ: هُوَ الَّذِي حَفِظْتَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ. فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّثَانِ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُخْبِرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الدَّهَبُ [يَالدَّهَبُ] بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

[الحديث 2134- طرفاه في: 2170، 2174]. [م-ك-22، ب-15، ح-1586، أ-162].

**54 بَابُ مَا يَذْكُرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ:** أي جواز بيعه على اختلاف أنواعه. **وَالْحُكْرَةُ** فيه: أي بيان حكمها. **وَالْحُكْرَةُ** هي أن يشتري طعاماً في وقت الرِّخَاءِ، ليبيعه في وقت الشدة. "فخرج بقوله: «يشتري» من رفع طعاماً من ضيعته إلى بيته، فليس بحكرة". قاله الإمام مالك.

"وبقوله: «ليبيعه» ما اشتراه لقوته، وقوت عياله، فليس بحكرة، ولا محظور فيه". قاله القاضي عياض<sup>(1)</sup>.

"وبقوله: «في وقت الشدة» ما يبيعه في الحين، فليس بحكرة". قاله القرطبي<sup>(2)</sup>. ثم قال القاضي: "وَأَمَّا مَا اشْتَرَاهُ لِلْبَيْعِ وَالتَّجَارَةِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مُضِرًّا بِالنَّاسِ، وَمُغْلِيًّا بِشِرَائِهِ أَسْعَارَهُمْ مُنْعَ، وَأَشْرَكَ فِيهِ أَهْلُ السُّوقِ وَالْمَشْتَرُونَ بِمَا اشْتَرَاهُ بِهِ، وَمَا لَمْ يَضُرْ لَمْ يُنْعَ عَلَى مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ أَيُّ شَيْءٍ كَانَ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ". هـ<sup>(3)</sup>. وفي "المدونة": قال مالك (16/2) "وَالْحُكْرَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، مِنْ طَعَامٍ، أَوْ إِدَامٍ، أَوْ كِتَانٍ، أَوْ صُوفٍ، أَوْ عَصْفَرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، فَمَا كَانَ احْتِكَارُهُ يَضُرُّ بِالنَّاسِ مُنْعَ مُحْتَكِرُهُ مِنَ الْحُكْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالنَّاسِ وَلَا بِالْأَسْوَاقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ". هـ<sup>(4)</sup>.

(1) إكمال المعلم (309/5) بالمعنى.

(2) المفهم (521/4).

(3) إكمال المعلم (309/5).

(4) المدونة (291/10).

وقال اللخمي: "في إِدْخَار الأَقْوَات وقت الرخاء مرتفق وقت الشدّة، ولولا ذلك لم يجد الناس عيشاً حين الشدّة، ولو قيل: إن ذلك حينئذ مستحسن لم أعِبه". هـ.

وقال في العارضة: "اشتراء المحتكر من السوق جائز بثلاثة شروط، الأول: سلامة النية، الثاني: ألا يضر بالناس في السوق، فيرفع في سوقهم بكثرة الطلب، الثالث: ألا يكون من أصول المعاش، كالطعام والدّهْن، ففيه الخلاف. نعم قد تكون الحُكْرَة مستحبّة إذا كثر الجالب، وإن لم يشتتر منه ردّ الطعام، فيكون الشراء حينئذ جائز، والحُكْرَة حسنة". هـ<sup>(1)</sup>.  
وعلى القسم الممنوع من الحُكْرَة يحمل قوله صلى الله عليه وسلم كما عند مسلم وغيره: «لا يحتكر إلا خاطئ»<sup>(2)</sup>. وقوله كما عند أحمد وغيره: «مَنْ احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله، والله منه»<sup>(3)</sup>. وقوله كما عند ابن ماجه: «مَنْ احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس»<sup>(4)</sup>. وقوله كما عنده أيضاً: «الجالب مرزوق، والمحتكر ملعون»<sup>(5)</sup>.

ثم إنه ليس في أحاديث الباب ذكرٌ للحُكْرَة، وكأنَّ المصنّف -رحمه الله- أشار بها إلى أنَّ مطلق شراء الطعام وإيوائه للرّحل والبيت لا يدخل في مسمّى الحُكْرَة حتى يشمل الوعيد المرتب عليها، لأنَّ المراد بها قدر زائد على ذلك كما سبق، كذا أشار له في الفتح<sup>(6)</sup>، وهو ظاهر.

(1) العارضة (238/4).

(2) صحيح مسلم. كتاب المساقاة. باب تحريم الاحتكار (ح1605) رقم (130).

(3) رواه أحمد في المسند ح4880 والحاكم (11/2) وأبو نعيم في الحلية (392/1) قال ابن أبي حاتم عن أبيه: "حديث منكر وأبو بشر لا أعرفه" العلل: (392/1).

(4) رواه ابن ماجه كتاب التجارات. باب الحُكْرَة والجلب (ح2155)، قال في الفتح (348/4)، إسناده حسن.

(5) رواه ابن ماجه (ح2153).

(6) الفتح (348/4) بلفظ قريب.

ح2131 أَنْ يَبِيعَهُ: أي كراهة. أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يُوْوَهُ إِلَى رِجَالِهِمْ: أي يقبضوه بالكيل. وهذا الحديث دليلٌ للقول بمنع بيع الجزاف قبل قبضه، وهو قول عندنا. والمشهور خلافه. قال الشيخ خليل: "وجاز بالعقد جزاف"<sup>(1)</sup>.

ح2132 يَسْتَوْفِيهِ: يقبضه. كَيْفَ ذَاكَ؟ ما سببُ هذا النهي. وَالطَّعَامُ مُرْجَى: أي مؤخر، وأوضح ذلك ابنُ حجر بقوله: "فإذا اشترى طعاماً بمائة دينار مثلاً، ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام، ثم باعه الآخر بمائة وعشرين ديناراً، وقبضها والطعام في يد البائع، فكانه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً، وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام، ولذلك قال ابن عباس: «لا أحسب كل شيء إلا مثله».<sup>(2)</sup>

قال ابنُ زكري: "وفيه أنه أخذ الكثير من غير مَنْ دَفَعَ له القليل، ولا شيء فيه، وإنما العلة في بيع الطعام قبل قبضه، أن للشارع غرضاً في ظهور الطعام في الأسواق، فلو أجاز بيعه قبل قبضه لأدَّى إلى خفائه".<sup>(3)</sup>

وفي التوضيح: "والصحيح أن المنع منه تعبد". ونحوه لابن عبد السلام. مُرْجُونَ: من قوله تعالى: ﴿وآخَرُونَ مُرْجُونَ لَأَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(4)</sup> الآية.

ح2134 صَوَفَ: أي دراهم يصرف بها ديناراً. طَلَعَةُ بن عبيد الله. أَنَا حَتَّى يَجِيءَ... إلخ: أنا عندي، ولكن أصبر: حَتَّى يَجِيءَ... إلخ، لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ: عن قصة الصرف، وقد حفظ الزيادة: مَا لِكَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: أَخْبَرَنِي: قائله الزهري. الذَّهَبُ بالذهب. أَي بَاعَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ. وَبَاً إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ: أي إلا بيع هَاءَ وَهَاءَ. أَي إلا بيعاً

(1) مختصر الشيخ خليل (ص187).

(2) الفتح (4/349-350).

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/ م31/ ص4-5).

(4) آية 106 من سورة التوبة.

يقول فيه كل واحد من المُتَبَايَعِينَ لصاحبه: «هَاءَ»: أي خذ. "وهو البيع المشتمل على التناجز والتقابض في المجلس، وهو مثل قوله في الرواية الأخرى «إِلَّا يَدًا بِيَدٍ».

قال في التنقيح: "وقال في المشارق: «هَاءَ وهَاءَ» (17/2)، كذا قَيَّدْنَاهُ عَنْ مُتَقَبِّضِي شِيُوخِنَا، وكذا يقوله أكثر أهل العربية. وأكثرُ شيوخِ أهل الحديث يروونه «ها وها» مقصورَيْن غير مهموزَيْن، وكثيرٌ من أهل العربية ينكرونه ويَأْبُونُ إِلَّا الْمَدَّ. وقد حكى بعضهم القصر وأجازه، واختلف في معنى الكلمة، ف قيل: معناها "هاك"، فأبدلت الكاف همزة عند مَنْ مَدَّ، وَخَذَ، عند مَنْ قَصَرَ، كأن كل واحد منهما يقول ذلك لصاحبه. وقيل: معناها هاك وهات، أي خذ وأعط." هـ<sup>(1)</sup>.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث اشتماله على بيع الطعام عند توفر شروطه.

## 55 بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

ح 2135 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: الَّذِي حَفَظْنَاهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ سَمِعَ طَاوُسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يَبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

[انظر الحديث 2132].

ح 2136 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ». زَادَ إِسْمَاعِيلُ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ. [انظر الحديث 2124 وطرقيه].

55 بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ: أي منع بيعه قبل قبضه. وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ: كقولك: أبيعك هذه الدار على أن أشتريها من مالكها، أو على أن يسلمها لك مالكها. أي منع بيعه أيضاً. ولم يذكر له شاهداً، وكأنه ألحقه ببيع الطعام قبل قبضه،

(1) التنقيح (337/2)، والمشارق (447/2)، (ط دار الكتب العلمية).

لأنه إذا منع بيع الطعام المشتري قبل أن يقبض لعدم تمام المالك، فمنع بيع ما ليس عند الإنسان أحروري.

وروى أصحاب السنن عن حكيم بن حزام: «قلت يا رسول الله يأتييني الرجل فيسألني من البيع ما ليس عندي، أبتاع له من السوق، ثم أبيع منه؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك»<sup>(1)</sup>.  
 ح2135 أن يَبَاعَ: بدل من الطعام. وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا وَثْلَهُ: أي مثل الطعام، وهذا ثَقُّهُ منه رضي الله عنه. وبذلك أخذ الشافعي، وقال مالك -رحمه الله-.

دليل الخطاب يقتضي خصوصية الطعام، وهو كالنص عند الأصوليين، فيجوز بيع غيره قبل قبضه". قال الشيخ: "وجاز البيع قبل القبض إلا مطلق طعام المعاوضة"<sup>(2)</sup>.

ح2136 مَنِ ابْتِئَاءَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ... إلخ: ألحق الإمام مالك -رحمه الله- بالابتياع سائر عقود المعاوضة، كأخذه مهرًا أو صلحًا، فلا يجوز بيعه قبل قبضه. أمّا لو ملك بغير معاوضة كهبة، وصدقة، وسلف، فلا يمنع بيعه قبل قبضه. وألحق بالبيع دفعه عوضًا كدفعه مهرًا أو خلعًا أو هبة ثواب أو إجارة أو صلحًا عن دم؛ فيمنع ذلك كله قبل قبضه. وأما دفعه قرضًا، أو قضاء عن قرض فيجوز. وقوله: طَعَامًا: رِبَوِيًّا كان أو غيره. وقال القاضي في الإكمال: "استثنى العلماء من بيع الطعام قبل قبضه الإقالة منه، والتولية، والشركة فيه، للحديث المستثنى ذلك منه. واتفق مالك والشافعي وأبو حنيفة على جواز الإقالة منه، ومشهور قول مالك جواز الشركة والتولية"<sup>(3)</sup>. زَادَ إِسْمًا عَيْلًا: أي زيادة معنوية، لأن قوله: «هَتَّى يَفْقِرَ» زيادة في المعنى على قوله: «حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

(1) رواه أبو داود في البيوع باب بيع الرجل ما ليس عنده (ح3503) وابن ماجه كتاب التجارات باب النهي عن بيع ما ليس عندك (ح2187).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص187).

(3) إكمال المعلم (153/5 - 154).



لأنه قد يستوفيه بالكيل مثلاً، ويحبسه البائع عنده لتعذر الثمن أو لغير ذلك، فَنَبَّهَ على أنه لا بد من الأمرين: الاستيفاء والقبض.

### تنبيه:

قال في الإكمال ما نُصِّه: "في قوله: «حتى يقبضه ويكتاله» دليل على أنه لا يلزمه كيله ثانية للمشتري. وبهذا يقول مالك أنه يجوز بيعه بالكيل الأول، ولا يحتاج إلى كيل ثان إذا حضره المشتري أو صدقه، إلا أن يكون باعه منه بنسيئة فلا يجوز على التصديق مخافة نفع السلف والتأخير. وذهب غيره إلى أنه لا بد من اكتياله مرتين." هـ منه بلفظه<sup>(1)</sup>.

56 بَاب مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جَزَاقًا أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ وَالْأَدَبِ فِي ذَلِكَ

ح 2137 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَبْتَاعُونَ جَزَاقًا - يَعْنِي الطَّعَامَ يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رَحَالِهِمْ - . [انظر الحديث 2123 واطرافه].

56 بَابُ مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جَزَاقًا: أي بلا كيل، أو وزن، أو عد. أَلَّا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ: أي حتى يقبضه بكيل أو وزن أو عد، ونَصُّ على الجزاف لوقوع الخلاف، وإلا فغيره كذلك، وَالْأَدَبُ فِي ذَلِكَ: أي تأديب مَنْ يبيعه قبل أن يقبضه. ومشهور مذهب الإمام مالك رحمه الله جواز بيع الطعام المشتري جَزَاقًا: قبل قبضه، أي كيله أو وزنه أو عدّه، لَأَنَّ النَّظَرَ إِلَى الْجَزَافِ قَبْضٌ. قال الشيخ خليل: "وجاز بالعقد جزاف"<sup>(2)</sup>. ولعل المصنّف قصد الرّدّ عليه، ثم إن لجواز بيع الجزاف عندنا شروط أشار

(1) إكمال المعلم (154/5).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص 187).

لها الشيخ بقوله: "وجاز بيع جزاف -إن ريء<sup>(1)</sup> ولم يكثر جدًا، وجهله، وحزرا (18/2)، واستوت أرضه، ولم يعد بلا مشقة، ولم تُقصد أفراده".<sup>(2)</sup>

ح2137 أن يبيعه: أي كراهة أن يبيعه، حتى يؤووه إلى وإلهم: خرج مخرج الغالب، وإلا فالمراد حتى يحوزوه ويقبضوه. وفيه تأديب الإمام من ارتكب معاملة فاسدة.

57 باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه عند البائع أو مات قبل أن يقبض وقال ابن عمر، رضي الله عنهما، ما أدركت الصفة حياً مجموعاً فهو من المبتاع.

ح2138 حدثنا فروة بن أبي المغراء أخبرنا علي بن مسهر عن هشام عن أبيه عن عائشة، رضي الله عنها، قالت: لقل يوم كان يأتي على النبي صلى الله عليه وسلم إلا يأتي فيه بيت أبي بكر أحد طرفي النهار، فلما أذن له في الخروج إلى المدينة لم يرعنا إلا وقد أتانا ظهراً، فخبّر به أبو بكر فقال: ما جاءنا النبي صلى الله عليه وسلم في هذه الساعة إلا لأمر حدث! فلما دخل عليه قال لأبي بكر: «أخرج من عندك» قال: يا رسول الله! إنما هما ابنتاي يعني -عائشة وأسماء- قال: «أشعرت أنه قد أذن لي في الخروج؟» قال: الصحبة يا رسول الله؟ قال: «الصحبة» قال يا رسول الله! إن عدي نافتين أعدتهما للخروج فخذ إحداهما. قال: «قد أخذتها باليمن». [انظر الحديث 476 واطرافه].

57 باب إذا اشترى متاعاً أو دابةً فوضعه: أي تركه. أي الشيء المشتري. عند البائع: أي جاز ذلك. أو مات: عطف على «فوضعه». أي مات المشتري -فتحاً، أو تعييب، قبل أن يقبض: وبعد تمام البيع، أي ممن يكون ضمانه هل من البائع أو من المشتري؟

(1) من الرؤية. راجع شرح الزرقاني (29/5/3).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص 170-171).

ومذهبنا أنه إن كان المبيع حاضراً عند العقد، فضمانه من المشتري، إلا في مسائل مخصوصة أشار لها الشيخ بقوله: "وَضُمِّنَ بِالْعَقْدِ إِلَّا الْمَحْبُوسَةَ" بِالثَّمَنِ...<sup>(1)</sup> إلخ. وإن كان غائباً، فإن أدركه العقد سالماً، فضمانه من المشتري، وإلا فمن البائع. وهذا معنى قول ابن عمر: "مَا أَدْرَكَتِ الصَّفَقَةُ": أي ما كان عند العقد. هَبِئاً: موجوداً. مَجْمُوعاً: لم يتغير عن حالته التي وُصِفَ بها أو رِيءَ عليها، فتلَف أو تَعَيَّبَ بعد ذلك. فَهُوَ مِنَ الْمُبْتَاعِ: أي ضمانه عليه.

ح2138 لَقَلَّ: أي والله لَقَلَّ. أَخْرَجَ مِنْ عِنْدِكَ، لَأَسَارِكَ بشيء، فِي الْخُرُوجِ: إلى المدينة. الصُّبْحَةَ: بالنصب- أي الزَّم. والرفع-، أي مسألتي الصُّبْحَةَ، فَذَ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ: كناية عن البيع، أي بالرِّضَا ونقل الملك، لا بوضع اليد والحيَازة، لأنه تركها عند أبي بكر. ففيه شاهد قوله: «فوضعها عند البائع».

وأما شاهد الموت قبل القبض، فأشار له بأثر ابن عمر. والثمن تعيَّن بينهما قدره، ولم ينقل إلينا للإجماع على اعتباره، وإنما لم يقبل صلى الله عليه وسلم الناقبة بغير ثمن مع أنَّ أبا بكر أنفق عَلَيْهِ أكثر من ثمنها مضاعفاً، فقبله لأنه صلى الله عليه وسلم أراد أن تكون هجرته تامّة بنفسه وماله، رغبة منه في استكمال فضلها. نَقَلَهُ السَّهْلِيُّ عن بعض أهل العلم واستحسنه<sup>(2)</sup>.

58 بَابُ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكَ  
ح2139 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ».

[الحديث 2139- طرفاه في: 2165، 5142].  
[م-ك-16، ب-5، ح-1412، أ-4722].

(1) مختصر الشيخ خليل (ص 186).

(2) الروض الأنف (313/2).

ح2140 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أَخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَيْهَا. [الحديث 2140- أطرافه في: 2148، 2150، 2151، 2160، 2162، 2723، 2727، 5144، 5152، 6601]. [م=ك=21، ب=4، ح=5151، ا=9523].

58 بابُ لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ: بَأَنَّ يَقُولَ لِمَنْ تَرَكَنَ مَعَ آخَرَ عَلَى شَرَاءِ شَيْءٍ مِنْهُ بَثْمَنَ مَعِينٍ: "أَنَا أَبِيعُكَ خَيْرًا مِنْهُ، بِأَرْخَصَ مِنْهُ". وَلَا يَسْوَمُ عَلَى سَوَمِ أَخِيهِ: أَي لَا يَشْتَرِي بَأَنَّ يَقُولَ لِمَنْ تَرَكَنَ مَعَ آخَرَ عَلَى بَيْعِ شَيْءٍ بَثْمَنَ مَعِينٍ: "أَنَا أَشْتَرِيهِ مِنْكَ بِأَكْثَرٍ". وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ: الْبَائِعُ فِي الْبَيْعِ، أَوِ الْمَشْتَرِي فِي الشَّرَاءِ. أَوْ يَتَوَكَّ: كُلُّ مَنِهْمَا مَا أَرَادَهُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ.

القاضي عياض: «لَا يَبِيعُ... إلخ» الأولى حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَهُوَ أَنَّ يَعْرُضُ سَلْعَتَهُ عَلَى الْمَشْتَرِي بِرَخْصٍ لِيُزْهِدَهُ فِي شَرَاءِ تِلْكَ الَّتِي رَكَنَ إِلَيْهَا أَوَّلًا مِنْ عِنْدِ الْآخَرِ، فَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِ النَّهْيُ، وَيَكُونُ عَلَى ظَاهِرِهِ<sup>(1)</sup>.

قال الأبِّي إثره: "البيعُ حقيقة إنما هو إذا انعقد الأول، فلما تحذرت الحقيقة حمل على أقرب المجاز إليها، وهو المراكضة. وإذا كانت المنة ما يؤدي إلى بيع من الضرر، فلا فرق بين السوم على السوم، والبيع على البيع في الصورة التي ذكرها، وهي أن يعرض بائع سلعته على مشتري راكن للأول، وكثيراً ما يفعلها أهل الأسواق اليوم، وإن كان صاحب الحانوت المشتري، فينشر الآخر بجانبه سلعة نظيرها بحيث يراها المشتري<sup>(2)</sup>." وهذا هو الذي سلكه الشيخ التلمذاني، وهو ظاهر.

(1) إكمال الإكمال (321/5).

(2) إكمال الإكمال (321/5).

ثم إنه ليس في حديث الباب ذكر للسوم، وكأنه أشار إلى ما له في "الشروط": «وأن يستام الرجل على سوم أخيه». وَذَكَرُ الْأَخْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، فإنه لا فرق في ذلك بين المسلم والذمي، كما عند الجمهور.

قال ابن العربي: "من غريب الفقه قولُ الأوزاعي تجوز مساومة المسلم على الذمي إذ لا أخوة بينهما، وسائر العلماء على منعه، لأن له حق الذمة والعهد".<sup>(1)</sup>

ومحلّ النهي بعد استقرار الثمن، وركون البائع للتسليم، والمشتري للرّضا كما سبق، وإذا وقع فعند ابن حبيب: "يمضي".

وقال سحنون عن ابن القاسم: "يؤدّب فاعله"، الباجي: "لعله، فيمن تكرر ذلك منه". ابن حبيب: "يعرضها على الأول وإن زادت أو نقصت"<sup>(2)</sup>.

ح2140 بَيْعِمَ حَاضِرٌ لِبَاحِدٍ: أي يتولّى عقد البيع نيابة عنه. وأمّا إشهار سلعته بالمناداة عليها، فجائز. وَلَا تَنَاجَشُوا: أي وقال: «وَلَا تَنَاجَشُوا» وبه يستقيم الكلام. أي لا تزيدوا في السلعة لتغروا غيركم، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَتِهِ: بعد التراكن أيضاً، وتقرير الصّدّاق.

أُخْتِنَا: في الدين. وقال النووي: " المراد بأختها غيرها سواء كانت أختاً في النسب، أو في الإسلام، أو كافرة"<sup>(3)</sup>. لِنَكْفَأَ: أي تقلب. مَا فِي إِنْأَتِهَا: وتحوزه هي. وهو مثلٌ لإمالة الضرة عن ضررتها من زوجها إلى نفسها. قاله التيمي.

### 59 بَابُ بَيْعِ الْمُزَايَدَةِ

وَقَالَ عَطَاءٌ: أَدْرَكْتُ النَّاسَ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِبَيْعِ الْمَغَامِمْ فِيمَنْ يَزِيدُ.

(1) عارضة الأحوزي (66/3).

(2) المنتقى (523/6).

(3) شرح النووي على مسلم (193/9).

ح2141 حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ فَاحْتِاجَ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَكْذَا وَكَذَا، فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ.

[الحديث 2141- أطرافه في: 2230، 2231، 2403، 2415، 2534، 6716، 6947، 7186].  
[م=ك=12، ب=13، ح=997، أ=14277].

59 باب بَيْعِ الْمَزَابِدَةِ: أي جوازه بأن يتزايد الناس على السلعة (19/2)، قبل إمضاء البيع فيها.

قال القاضي: "وهو قول كافة العلماء، بل وقع عليه الآن الإجماع. وهذه الترجمة كالمستثناة مما قبلها. ومنها يُؤخذ اعتبار التراكن فيما سبق ببيع الغنائم".  
ابن العربي: "وكذا غيرها. ولا معنى لاختصاصها بالجواز"(1).

ح2141 وَجَلًا: هو أبو مذكور الأنصاري، غُلَامًا: هو يعقوب القبطي. عن دُبُرٍ: بعد أن اسْتَدَانَ. فَاحْتِاجَ: في نفسه ولأداء دينه. مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي: هذا محل الترجمة لأنه صلى الله عليه وسلم عَرَضَهُ للزيادة فيه ليستقصي ثمنه لبائعه. نَعَيْمٌ: هو النّحام. يَكْذَا: ثمانمائة درهم.

## 60 باب النّجش

وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْقَى: النَّاجِشُ أَكِلُ رَبًّا خَائِنٌ، وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».

ح2142 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ النَّجْشِ. [الحديث 2142- طرفه في: 6963]. [م=ك=21، ب=4، م=1516].

60 بابُ النَّجْشِ: أي بيان حكمه. والنجش: "هو أن يزيد الرجل في السلعة وهو

لا يريد شراءها ليغتر به غيره. وفاعله عاصٍ إجماعاً". قاله ابن بطال<sup>(1)</sup>.  
 وظاهره سواء زاد فوق قيمة السلعة أو إليها أو إلى أدون منها. وبه جزم الإمام المازري،  
 والقاضي عياض، وهو ظاهر قول أكثر أهل المذهب كما لابن عرفة. وقيد ابن عبد البر،  
 وابن العربي، وابن حزم، المنع بما إذا زاد فوق ثمن المثل.  
 قال ابن العربي: "فلو أن رجلاً رأى سلعة رجل ثباع بدون قيمتها فزاد لينتهي إلى  
 قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً بل يُوجَرُ على ذلك بنيته".<sup>(2)</sup>  
 قال ابن حجر: "ووافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية. وفيه نظر"<sup>(3)</sup>. ثم بيّنه  
 فانظره. وكذا استبعده ابن عبد السلام بأنه إتلاف مال المشتري<sup>(4)</sup>. ابن عرفة: "وكان  
 "بسوق الكتّيبين" بتونس رجل مشهور بالصلاح عارف بقيمة الكتب يستفتح للدلائل ما  
 يبنون عليه، ولا غرض له في الشراء. وهذا الفعل جائز على ظاهر تفسير مالك وقول ابن  
 العربي، لا على قول الأكثر"<sup>(5)</sup>. ومن قال لا يجوز ذلك البيع: الذي وقع فيه النجش،  
 أي يفسخ. وهو قول الحنابلة، إذا كان بمواطأة البائع أو صنعه. وكذا البخاري كما  
 لابن المنذر.

وقال الشافعية والحنفية: يصح البيع مع الإثم. وقال المالكية: إن علم البائع بالنجش  
 خيّر المشتري في الرد والإمضاء، وإلا مضى البيع. قال الشيخ: "فإن علم فللمشتري رده  
 فإن فات فالقيمة"<sup>(6)</sup>. آكل الربا خائن: أي جامع بينهما إن أخذ أجرة من البائع، وإلا

(1) شرح ابن بطال (230/6 - 231).

(2) الفتح (356/4).

(3) الفتح (356/4).

(4) إكمال الإكمال (327/5).

(5) إكمال الإكمال (327/5) وحاشية الرهوني (142/5).

(6) مختصر الشيخ خليل (ص 177).

فهو خائن فقط. **وَلَوْ خَدَّاعٌ**: هذا من قول المصنّف. أي مخادعة لا يحلّ فعله إجماعاً كما سبق. **الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ**: أي صاحبها. أخرجه الحاكم<sup>(1)</sup> وغيره. **وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا...** إلخ: أخرجه المصنّف في "الصلح" عن عائشة<sup>(2)</sup>. **فَهُوَ رَدٌّ**: أي مردود عليه، فلا يقبل منه. ح2142 **نَهَى**: نهى تحريم.

### 61 بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ

ح2143 **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ.**  
وَكَانَ بَيْنَا يَتَّبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ الثَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ اللَّيْ فِي بَطْنِهَا. [الحديث 2143- طرّفاه في: 2256، 3843].  
[م-ك-21، ب-3، ح-1514، ا-5511].

61 **بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ**: من عطف الخاصّ على العام. أي حكم ذلك. والحبلة جمع حابل يأتي تفسيره. ولم يذكر في بيع الغرر حديثاً صريحاً، وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحمد عن ابن عمر: «نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر»<sup>(3)</sup>. وهو ما شكّ في حصول أحد عوضيه كجهل ثمن أو مثمون، وسمك في الماء، وطيور في الهواء، وسمك في الفأرة<sup>(4)</sup>، ونحو ذلك.

ح2143 **نَهَى**: نهى تحريم. **وَكَانَ بَيْنَا يَتَّبَاعُهُ...** إلخ: هذا التفسير من ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر<sup>(5)</sup>. وبه قال مالك، والشافعي، وجماعة. أي كانوا يؤجلون به في بياعاتهم،

(1) المستدرک (650/4).

(2) بل أخرجه البخاري في "الصلح" (301/5 فتح) موصولاً بـ **يَلْفُظُ**: «مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ». أمّا رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا...» فأخرجها مسلم موصولاً من حديث أنس.

(3) مسند أحمد (ح6446).

(4) فَأُرُ الْمَسْك: وعأؤه الذي يجتمع فيه. المعجم الوسيط (670/2).

(5) الفتح (357/4).



وهو بيع مفسوخ للجهل في أجله، لا في نفسه. **يَبْنَعُ الْجَزُورَ**: البعير. وكذا غيره، فلا مفهوم له. **إِلَى أَنْ تُنْتَجَمَ**: «الناقصة» **فَاعِلُ** «تُنْتَجَمَ». أي تلد. وهو من الأفعال التي (20/2) وردت بصيغة المبني للمجهول وهي مبنية للفاعل. **ثُمَّ تُنْتَجَمُ النَّبِي فِي بَطْنِهَا**: «التي» **فَاعِلُ** أيضاً. أي ثم تكبر المولودة وتلد أيضاً.

والمراد بيع شيء بثمن مؤجل إلى أن تلد الدابة ويلد ولدها أيضاً. وقيل: معناه أن يقول بعتك ولد ولد الناقة، وهو أقرب لفظاً. والأول أولى، لأنه تفسير الراوي. والنهي وارد عليه.

## 62 بَابُ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
 ح 2144 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُنَابَذَةِ، وَهِيَ طَرَحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلَبَهُ أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ، وَنَهَى عَنْ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ. [انظر الحديث 367 واطرافه].  
 ح 2145 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى عَنْ لَيْسَتَيْنِ: أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ ثُمَّ يَرْفَعَهُ عَلَى مَكِّيهِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: اللَّمَّاسَ وَاللَّبَّازَ. [انظر الحديث 368 واطرافه].

## 62 بَابُ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ: أي بياض حكمه. ويأتي تفسيرها.

ح 2144 نصي: نهى تحريم. عن المنابذة وهي طرح الرجل ثوبه: لمن يشتره بالبيع أي بسببه، قبل أن يُقْلَبَهُ... إلخ. ويكتفي بذلك عن الصيغة ويكون ذلك إمضاء للبيع: **وَالْمَلَامَسَةُ لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ**: أي لمسه من أعلاه فقط ولا يشره، ولا يعلم ما فيه. أو في ليل ولو مقمراً، فلو فعلاه على أنه بالخيار إذا نشر الثوب أو زال

الظلام، فإن رضيه أمسك، جاز. قاله القاضي عياض<sup>(1)</sup>، وغيره. وهو المسمى بالبيع على خيار الرؤية. ونصّ على جوازه في "المدونة"<sup>(2)</sup>، وكذا يقال في المنابذة. الباجي: "فإن لم يمنعه البائع من تقلبيه وقنع المشتري بلمسه فليس بيع ملامسة ولا يمنع صحته".

ح2145 أن يَحْتَبِيَّ... إلخ: ابن الأثير: "الاحتباء أن يضم الإنسان رجله إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره وقد يكون باليدين"<sup>(3)</sup>. وقوله: ثُمَّ يَرْفَعُهُ... إلخ: ليس معطوفاً على ما قبله، بل هو على مقدّر بيّن به اللبسة الثانية وهي الصّماء، أي وأن يشتمل به ثم يرفعه... إلخ وبه يستقيم الكلام ويشمل على اللبستين معاً. قاله ابن زكري<sup>(4)</sup>. وهو أظهر ممّا في "الفتح" و"الإرشاد". والله أعلم.

### 63 بَابُ بَيْعِ الْمُتَابَذَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ح2146 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ، وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُتَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. [انظر الحديث 368 واطرافه].

[م-ك-21، ب-1، ح-1511، ا-4516].

ح2147 حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ لَيْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمُتَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. [انظر الحديث 367 واطرافه].

### 63 بَابُ بَيْعِ الْمُتَابَذَةِ: أي بيان حكمه. وتقدم تفسيرها.

(1) إكمال المعلم (123/5).

(2) المدونة (205/10).

(3) النهاية في غريب الحديث (335/1).

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/ 31م/ 7). بتصرف

### ح 2147 لِبَسْتَيْنِ : الاحتباء والصماء.

64 بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مُحَقَّلَةٍ وَالْمُصْرَاهُ الَّتِي صُرِّيَ لِبْتُهَا وَحُقِنَ فِيهِ وَجُمِعَ فَلَمْ يُحْتَلَبْ أَيَّامًا، وَأَصْلُ النَّصْرِيَةِ حَبْسُ الْمَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ صُرِّيْتُ [الْمَاءَ إِذَا حَبَسْتَهُ]

ح 2148 حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ الْأَعْرَجِ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ فَإِنَّهُ بَخِيرُ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ وَمُجَاهِدٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعَ تَمْرٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ ثَلَاثًا وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ. [انظر الحديث 2140 واطرافه].

ح 2149 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ اشْتَرَى شَاءَ مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا، مِنْ تَمْرٍ وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُلْقَى الْبُيُوعُ. [الحديث 2149 - طرفه في: 2164]. [لم - ك - 21، ب - 5، ح - 1518، أ - 4096].

ح 2150 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْغَنَمَ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ يَخِيرُ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ. [انظر الحديث 2140 واطرافه].

64 بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَلَّا يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمَ: «لا» زائدة، لأن النهي عن

التحفيل وهو الجمع لا عن عدمه، أو «أن» مفسرة «ولا يحفل» بيان للنهي أي نهى البائع عن جمع لبن المبيع في ضربه بترك حلبه ليكثر ويعتقد المشتري أن ذلك لبنة دائماً، لما فيه من التدليس. وهذا هو التحفيل والتصرية أيضاً. وَذِكْرُ الْبَقَرِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ

في الحديث إشارة إلى أنها في معنى الإبل والغنم. **وَكُلُّ مُحَقَّلَةٍ**: عطف عام على خاص، أي ليس النهي مقصوراً على ما ذكر، بل يعم كل ما يمكن فيه التحفيل. قال ابن عرفة: "المازري: "لو كانت التصرية في الحُمُر والأدميات فللمبتاع مقال، فإن زيادة لبنها يزيد في ثمنها لتغذية ولدها. قاله الشافعية ويجب تسليمه". هـ. **وَالْمُصْرَاةُ النَّبِي... إلخ**: أشار إلى أن المُصْرَاةَ والمحفلة بمعنى واحد وهو كذلك. **صَرِيحٌ**: جُمِعَ. **وَهَقِّنَ** تفسير لما قبله **فيه**: في الثدي.

ح2148 **لا تُصَرُّوا**: مثل **تَزَكُّوا**. **الإبل** مفعول. **بعد**: أي بعد التصرية. **النَّظَرَيْنِ** **أَنْ يَحْتَلِبَهَا**: -بفتح الهمزة- قال القاضي: "كذا لهم. وعند ابن السكن «بعد أن يحلبها» وهو الصواب. هـ<sup>(1)</sup>. ومعناه أن ذلك لا يدل على الرضا، فالتخيير قبل الحلب أحزوي **رَدَّهَا وَصَاعَ تَمَرٍ**: بدل اللبن الذي حلبه منها، وإن علم قبل الحلب رد ولا شيء عليه. واقتصر على التمر لأنه غالب قوت أهل المدينة، فلا يخالف مذهبنا الذي أشار إليه الشيخ مع بعض فروع المُصْرَاة بقوله: "وَتَصْرِيَةُ الْحَيَوَانِ كَالشَّرْطِ... فَيَرُدُّه. -أي ما وقع فيه التصرية- بصَاعٍ مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ، -أي ولو تعدد حلبه- وَحَرَّمَ رَدُّ اللَّبَنِ لَا إِنْ عَلِمَهَا مُصْرَاةٌ أَوْ رَدَّ بِغَيْرِ عَيْبٍ التَّصْرِيَةِ... وَتَعَدَّدَ بِيَتَعَدُّهَا... وَإِنْ (21/2) حُلِبَتْ ثَالِثَةً فَإِنْ حَصَلَ الْإِخْتِبَارُ بِالثَّانِيَةِ فَهُوَ رِضًا. وَفِي الْمُوَازِيَةِ: "لَهُ ذَلِكَ". وَفِي كَوْنِهِ خِلَافًا تَأْوِيلَانِ. هـ<sup>(2)</sup>.

ومحلّه ما لم يكن في غيبة البائع أو في زمن الخصام، وإلا فلا يعد رضًى، **وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سَيَرِينَ**: وصله مسلم عن قرة، عنه، عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(3)</sup> **ثَلَاثًا**: أي إن لم

(1) مشارق الأنوار (386/2).

(2) مختصر خليل (ص183).

(3) صحيح مسلم. كتاب الببوع باب حكم بيع المصرة (ح1524) رقم (25).

يحصل الاختبار بما دونها. وقال بعضهم: وصله مسلم أيضاً عن أيوب عنه عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(1)</sup> والتمراً أكثر: أي الروايات الناصة عليه أكثر من غيرها. وقد عُلِمَت توجيهاه. ح 2149 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَرَفَعَهُ غُلَطٌ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(2)</sup>. ونهى: من تمام كلام ابن مسعود. أَنْ تَلْقَى الْبَيْعَ: أي المبيعات قبل دخولها للسوق وهو معنى تلقي الركبان أيضاً.

ح 2150 وَلَا يَبِيعُ حَاضِرُ الْبَادِ: ما جلبه من باديته. ويأتي الكلام عليه.

65 بَابُ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصْرَاةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

ح 2151 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ أَنَّ ثَابِتًا مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاةً فَاحْتَلَبَهَا فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا ففِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ». [انظر الحديث 2140 وأطرافه].

65 بَابُ إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصْرَاةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ: الحلبة - بالسكون - اسم للفعل.

ح 2151 مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا... إلخ. ظاهره أَنَّ الصَّاعَ لَا يَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمُصْرَاةِ، وهو كذلك عند الشافعية وبعض المالكية. والمشهور عند المالكية هو تعدُّده بتعدددها، وهو المختار والأرجح والأظهر. قال المازري: "من المستبشع أَنْ يَغْرَمَ مُتْلِفُ لَبَنِ أَلْفِ شَاةٍ كَمَا يَغْرَمُ مُتْلِفُ لَبَنِ شَاةٍ وَاحِدَةٍ"<sup>(3)</sup>.

66 بَابُ بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي

وَقَالَ شَرِيحٌ: إِنْ شَاءَ رَدَّ مِنَ الزَّانَا.

(1) صحيح مسلم. كتاب البيوع باب حكم بيع المصراة (ح 1524) رقم (26).

(2) الفتح (368/4).

(3) إكمال المعلم (145/5).

ح2152 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةُ فَلْيَبْعَهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ. [الحديث 2152 - أطرافه في: 2153، 2233، 2234، 2555، 6837، 6839].  
[م-ك=29، ب=6، ح=1703، ا=7399].

ح2153-2154 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتِ وَلَمْ تُحْصَيْنِ قَالَ: «إِنْ زَنَتِ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَبِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْهَبُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. [انظر الحديث 2152 وأطرافه]. [الحديث 2154 - أطرافه في: 2232، 2556، 6838]. [م-ك=29، ب=أول الكتاب، ح=1704].

66 بَابُ بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي: أي جوازه مع بيان عيبه. إِنْ شَاءَ وَدَّ مِنَ الزَّانِي: إِنْ لَمْ يَبَيَّنْهُ لَهُ حَالُ الْبَيْعِ.

ح2152 وَلَا يُتْرَبُ: -بالمثلثة- أَيْ يُعَيَّرُ بَعْدَ الْجُلْدِ. فَلْيَبْعَهَا: استحباباً. أي بعد جلدتها أيضاً. وهذا محل الترجمة، لأنه يدل على جواز بيع العبد الزاني بالأحرى لأن قهريتها أمكن من قهريته. وفيه إشعار بأن الزنا عيب في المبيع لقوله: وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ: فيجب بيانه، ولعل بيعها يكون سبباً لإغافها، إمّا بأن يزوّجها المشتري أو يعفها بنفسه، أو يصونها بهيبته. قاله ابن بطال<sup>(1)</sup>، وهو أولى ممّا أطال به صاحب المصابيح من جواب استشكل بيعها<sup>(2)</sup>.

ح2153-2154 وَلَمْ تُحْصَيْنِ: هذا القيد إنما وقع في السؤال فلا مفهوم له، إذ حدّها إنما هو الجلد أحصنت أم لا، إجماعاً، لقوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾.<sup>(3)</sup>

(1) شرح ابن بطال (243/6) (وليحرر).

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2152).

(3) آية 25 من سورة النساء.

والرجم لا يتشطر. **إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا**: أحصنت أم لا **وَلَوْ يَضْفِيرُ** حبل مضمور. قال ابنُ شهابٍ **لَا أُدْرِي...** إلخ: وقد جزم سعيد<sup>(1)</sup> بأنه في الثالثة كما مر.

## 67 بابُ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ

ح2155 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشْتَرِي وَأَعِيقِي فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ الْعَشِيِّ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ يَمًا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ، شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ». [انظر الحديث 456 واطرافه].

ح2156 حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَادٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، سَأَوْتِ بَرِيرَةَ. فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ: مَا يُذَرِينِي.

[الحديث 2156-اطرافه في: 2169، 2562، 6752، 6757، 6759].

## 67 بابُ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ النِّسَاءِ: أي جوازه.

ح2155 فَذَكَرْتُ لَهُ: أي قصة بريدة المروية في غير ما موضع. **اشْتَرِي وَأَعِيقِي** أي اشترى رقبته وأعتقها. وهذا موضع الترجمة. قاله العيني<sup>(2)</sup>. **فِي كِتَابِ اللَّهِ**: أي شرعه. **شَرَطَ اللَّهُ**: الذي شرعه. **أَهْلٌ وَأَوْثَقٌ**: أحكم وأقوى، وما سواه وإه.

ح2156 فَخَرَجَ: صلى الله عليه وسلم. **مَا يَذَرِينِي** ويأتي في "الطلاق، والفرائض": «أنه كان عبداً» وهو الأصح.

(1) يعني سعيد المقبري.

(2) عمدة القارئ (458/8).

68 بَاب هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ يَغْيِرُ أَجْرُ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ». وَرَخَّصَ فِيهِ عَطَاءٌ.

ح2157 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَنِسٍ سَمِعْتُ جَرِيرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَالسَّمْعَ وَالطَّاعَةَ وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. [انظر الحديث 57 وأطرافه].

ح2158 حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ». قَالَ: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ؟» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا.

[الحديث 2158- طرفاه في: 2163، 2274]. [م-ك-21، ب-6، ح-1521].

68 بَاب هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ يَغْيِرُ أَجْرُ؟ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي هُوَ أَنْ يَتَوَلَّى الْحَضَرِي

بِنَفْسِهِ بَيْعَ سَلْعٍ الْبُدُويِ لِلْغَيْرِ، أَوْ يَقِفُ مَعَهُ عَلَى بَيْعِهَا. وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَنْعِهِ مطلقاً، كَانَ بِأَجْرٍ أَوْ بِغَيْرِ أَجْرٍ.

وذهب المصنّف -رحمه الله- تبعاً لابن عباس إلى جوازه إذا كان بغير أجر، لأنه قد يكون من باب النصيحة والإعانة المطلوبين عموماً. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ «وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟» وجواب الترجمة على ما اختاره هو: نعم، يبيع له بغير أجر، ويعينه وينصحه.

وَتَمَسَّكَ الْجُمْهُورُ فِي مَنْعِ الْبَيْعِ لَهُ مطلقاً بِأَجْرٍ وَبِغَيْرِهِ بِحَدِيثِ الْبَابِ وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعِ النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ»<sup>(1)</sup>. وجعلوا ذلك مخصصاً لعموم النصيحة، ولأنَّ في ترك البيع له نصيحة لجميع أهل (22/2) البلد، وإن لم يكن فيه نصيحة للبادي خاصة.

(1) رواه مسلم. كتاب البيوع باب تحريم بيع الحاضر للبادي (ح1522).



وَالنَّهْيُ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى مَا أَتَى بِهِ الْبُدُوي مِنْ بَادِيَتِهِ، وَأَرَادَ بَيْعَهُ لِحَاضِرٍ. أَمَا مَا اشْتَرَاهُ بِالْحَاضِرَةِ لِيَبْيِعَهُ بِهَا، أَوْ مَا أَرَادَ بَيْعَهُ لِبَادٍ، فَيَجُوزُ تَوَلُّي الْحَاضِرِ بَيْعَ ذَلِكَ لَهُ، كَمَا لِلْأُبَيِّ<sup>(1)</sup> وَغَيْرِهِ. وَبِهِ قَيَّدُوا قَوْلَ الشَّيْخِ: "وَكَبَيْعَ حَاضِرٍ لِعُمُودِي وَلَوْ بِإِرسالِهِ لَهُ. وَهَلْ لِقُرُوبِي، قَوْلَانِ، وَفَسَخَ وَأَدَبَ. وَجَازَ الشِّرَاءُ لَهُ."<sup>(2)</sup>

الْأُبَيِّ: "وَلَيْسَ مِنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي بَيْعُ الدَّلَالِ الْيَوْمَ لِأَنَّ الدَّلَالَ إِنَّمَا هُوَ لِإِشْهَارِ السَّلْعَةِ فَقَطْ. وَالْعَقْدُ عَلَيْهَا إِنَّمَا هُوَ لِرَبِّهَا. وَبَيْعَ الْحَاضِرِ إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَتَوَلَّى الْحَاضِرُ الْعَقْدَ، أَوْ يَقِفَ مَعَ رَبِّ السَّلْعَةِ، لِيَزْهَدَ فِي الْبَيْعِ، وَيَعْلَمَهُ أَنَّ السَّلْعَةَ لَمْ تَبْلُغِ الثَّمَنَ. وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَالدَّلَالُ عَلَى الْعَكْسِ لِأَنَّ لَهُ رَغْبَةً فِي الْبَيْعِ" هـ. وَرَخَّصَ فِيهِ: أَيِ فِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِ بِغَيْرِ أَجْرٍ.

ح2158 لَا تَتَلَفَّؤُوا<sup>(3)</sup> الرُّكْبَانَ: لِلشِّرَاءِ مِنْهُمْ قَبْلَ الدُّخُولِ لِلسُّوقِ. وَلَا يَبْيِعُ حَاضِرٌ: خَبَرَ بِمَعْنَى النِّهْيِ. سَمِعْنَا: الْمُرَادُ بِالسَّمْسَارِ هُنَا هُوَ الْمُتَوَلَّى لِلْعَقْدِ بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي بِأَجْرِ كَالسَّمَّاسَةِ الْقَاعِدِينَ بِالْحَوَانِيتِ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الدَّلَالُ كَمَا سَبَقَ.

### 69 بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبْيَعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ

ح2159 حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبْيَعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. وَيَهْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

69 بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبْيَعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ: الْمُرَادُ بِالْكَرَاهَةِ هُنَا الْمَنْعُ. وَأَشَارَ بِهِ إِلَى تَقْيِيدِ الْحَدِيثِ بِمَا ذَكَرَ لِيُوَافِقَ مَذْهَبَهُ، هَذَا وَجْهُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الْحَدِيثِ وَالتَّرْجُمَةِ.

(1) إكمال الإكمال (328/5) وبه قال السنوسي في مكمل إكمال الإكمال (328/5).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص177).

(3) في صحيح البخاري (94/2): «لَا تُلَفَّؤُوا...».

ح2159 ویه: أي بما دلّت عليه الترجمة: قال ابنُ عباسٍ: حيث حمل الحديث على السمسار كما سبق.

### 70 باب لا يشتري حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ

وكرهه ابنُ سيرينَ وإبراهيمُ للبائعِ والمُشتري. وقال إبراهيمُ: إنَّ العربَ تقولُ: بَع لي ثوبًا، وهي تَعْنِي الشَّرَاءَ.

ح2160 حَدَّثَنَا الْمُكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ». [انظر الحديث 2140 وأطرافه].

ح2161 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذٌ حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

### 70 باب لا يشتري: يبيع حَاضِرٌ لِبَادٍ: هكذا وقعت هذه الترجمة عند الباجي

«يشتري» للجميع، «ويبيع» للحموي وحده. والحديث ليس فيه إلا ذكر البيع، فقيس الشراء عليه، أو لأنَّ لفظَ البيعِ مشتركٌ بين الإدخال والإخراج، فرأى المصنّف أنَّ الحديثَ من استعمالِ اللفظِ في معنَيهِ. بالسَّمْسَرَةِ: أي بأجر. وليس في حديثي الباب للسمسرة ذكرٌ فأشكلت مطابقتها للترجمة. وتكلّف الكرمانيّ ببيانها فقال: "معنى السمسرة يتبادر إلى الذهن من لفظ باع لغيره". ه<sup>(1)</sup>. والعينيُّ فقال: "إنَّ السمسرة مأخوذة من اللام في قوله: "لِبَادٍ". ه<sup>(2)</sup>.

وأقول: "الصوابُ أنَّ هذه الترجمة من التراجم التي يأتي بها المصنّف تقييدًا لإطلاق أحاديثها كما قدّمناه مرارًا من كلام الحافظ وغيره. ولها نظائرُ تُبْهِنُ عليها. و منها الترجمة التي قبل هذه. وكأنه يقول: محلّ النهي عن بيع الحاضر للباد إذا كان بالسمسرة

(1) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص37).

(2) عمدة القارئ (463/8).

أي بأجر، لا ما إذا كان بغيرها فلا نهي، وحينئذ فلا إشكال أصلاً. والله أعلم. وكرهه  
ابن سبيرين: أي كره البيع والشراء. وهو يعني الشراء: قاله استدلالاً على ما ذهب  
إليه من تساويهما فيما ذكر. ومشهور مذهبنا جواز الشراء للبدوي كما نص عليه  
"الشيخ"<sup>(1)</sup> وغيره، بأجرة وبغيرها. والفرق أن سلع باديته لا ضرر عليه في بيعها  
برخص بخلاف شرائه.

ح 2160 لا يَبْعَانِ: خبر بمعنى النهي.

### 71 بَابُ النَّهْيِ عَنِ تَلْقَى الرُّكْبَانِ

وَأَنْ يَبْعَهُ مَرْدُودٌ لِمَنْ صَاحِبُهُ عَاصٍ أَتَمَّ إِذَا كَانَ بِهِ عَالِمًا، وَهُوَ خِذَاغٌ فِي  
التَّبْعِ، وَالْخِذَاغُ لَا يَجُوزُ.

ح 2162 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ الْعُمَرِيُّ  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ التَّلْقَى وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ. [انظر الحديث 2140 واطرافه].

ح 2163 حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ  
طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَا مَعْنَى قَوْلِهِ لَا  
يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ فَقَالَ لَا يَكُنْ لَهُ سِمَسَارًا. [انظر الحديث 2158 وطره].

ح 2164 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الثَّيْمِيُّ عَنْ أَبِي  
عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا  
صَاعًا قَالَ: وَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ. [انظر الحديث 2149].

ح 2165 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا  
يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يَهْبَطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ». [انظر الحديث 2139 وطره].

71 بَابُ النَّهْيِ عَنِ تَلْقَى الرُّكْبَانِ: لشراء سلعهم قبل بلوغهم إلى سوقها. ولا مفهوم

للركبان. وَأَنْ يَبْعَهُ مَرْدُودٌ: أي مفسوخ. لَأَنَّ صَاحِبَهُ عَاصٍ إِلَى قَوْلِهِ لَا يَجُوزُ: هذا دليل

(1) سبق في الباب الذي قبل هذا.

كونه مردوداً بناءً على أَنَّ النَّهْيَ يقتضي الفساد. وتعقبوه عليه بأنَّ النهيَ عنه لا يرجع لنفس العقد، ولا يخلُ بِشَيْءٍ مِنْ أركانه وشرائطه. وإنما هو لرفع الضرر عن أهل السوق وعن الجالبيين، وألزموه التناقض ببيع المَصْرَاة، فإن فيه خداعاً، ومع ذلك لم يرد البيع وذلك لأنَّ الفساد أخصُّ مِنَ النهي، ولا يلزم مِنْ ثبوت الأعم ثبوت الأخص.

ومذهبنا فيه كالجمهور عدم الفسخ. وإليه مع بعض (23/2) أحكام التَّلْقِي أشار الشيخ عاطفاً على المنهي بقوله: "وكتلَقِي السلع -التي مع صاحبها قبل وصوله البلد، أو تلقي صاحبها أي قبل هبوطه يشتري منه ما وصل قبله أو ما يصل بعده. كأخذها في البلد -أي من صاحبها قبل وصولها- بصفة ولا يفسخ"<sup>(1)</sup> أي البيع. بل هو صحيح وهل يختص بها. وشهره المازري، أو يعرضها على طالبيها فيشاركه فيها مَنْ شاء منهم وشهره عياض، روايتان. هـ.

وقال في "العارضة": قال مالك: "ينكَل مَنْ فعل ذلك". وقال ابنُ القاسم: "يؤدَّبُ إلا أن يعذر بالجهل، ويكون أهل السوق إشراكاً له إن كان لها سوق إن شاؤوا، فإن لم يكن لها سوق عرضت على الناس.

قال الزرقاني: "وأشعر قوله: "تلَقِي السلع"، أَنَّ الخروجَ للبتاتين لشراء ثمر الحوائط ونحوها التي يلحقُ أربابها الضرر بتفريق بيعها ليس مِنَ التَّلْقِي، سواء الطعام وغيره. وهو كذلك، فقد روى ابنُ القاسم عن مالك: لا بأس به، وكذا شراء الطعام وغيره مِنَ السفن بالساحل. وانظر: شراء الخبز مِنَ الفرن وتَلْقِي جَمَال السَّقَاتِين مِنَ البحر، قال المواق: "الذي يظهر الجوازُ فِي تَلْقِي كراء الدواب والخدم من غير الموقف المعتقد". هـ.<sup>(2)</sup>

(1) مختصر الشيخ خليل (ص177).

(2) شرح الزرقاني على خليل (مج3 ج5 ص92).

وقال سيدي عبد الرحمن الفاسي: "هذا كله إذا لم يكن بلوغه إلى السوق يؤدي إلى ظلم البائع بمكس وغيره، وإلا فيجوز البيع قبل السوق وتلقيه"<sup>(1)</sup>.

ح 2162 نَهَى: نهي تحريم. عَنِ التَّلْقِي: أي تلقي البيوع كما في الحديث بعده.

ح 2163 لَا عِبَاشَ... إلخ: ليس في هذا الحديث ذكرٌ للتلقي، لكن أشار على عادته إلى أصل الحديث، فإن في أوله: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ» كما سبق قريباً.

## 72 بَابُ مُنْتَهَى التَّلْقِي

ح 2166 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَتُسْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَهَآنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ، يُبَيِّنُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ. [انظر الحديث 2123 وأطرافه].

ح 2167 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَهَآهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقَلُوهُ. [انظر الحديث 2123 وأطرافه].

72 بَابُ مُنْتَهَى التَّلْقِي: أي بيان المحل الذي إذا وصل إليه الجالب لا ينهي عن تلقيه. وأشار إلى أن منتهاه هو طرف السوق أخذاً من حديث عبيد الله<sup>(2)</sup> المبيِّن لحديث جويرية<sup>(3)</sup>، لأنهم لم ينهوا عن التلقي في أعلى السوق، وإنما نهوا عن البيع في موضع الشراء سداً للذريعة، لئلا يؤدي إلى البيع قبل القبض، فدلَّ على جواز التلقي هناك، ومنتهاه عندنا دخول السوق فيما لها سوق، أو البلد في السلعة التي لا سوق لها، ولم يذكر حدَّ ابتداء التلقي المنهي عنه الذي إذا زاد عنه في البعد لا يتناوله النهي.

(1) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 10 ص3).

(2) يعني حديث عبيد الله بن عمر العُمري، الآتي برقم (2167).

(3) يعني حديث جويرية بنت أسماء بن عبيد الغُبَبي، برقم (2166).

قال ابنُ العربي: "قال مالك: في حَدِّ التَّلَقِّي المِئَل في روايةٍ، والفرسخين في أخرى، واليومين في رواية ابنِ وهب". هـ<sup>(1)</sup>.

وقال الأُبي: "المَذْهَبُ منعه لستة أميال كما يفيدُه كلامُ شيخنا ابنِ عرفة"<sup>(2)</sup>.

وقال الباجي: "يُمنَعُ التَّلَقِّي فيما قرب وبعد". هـ. الشيخُ خليل: "وجاز لِمَنْ -منزِلُهُ- على سته أميال من البلد المجلوب -إليها- أخذ محتاج إليه". هـ<sup>(3)</sup>.

ح2166 كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ: أي في أعلى السوق، كما بيَّنه الحديثُ الآخر. الطَّعَامَ: لا مفهوم له.

ح2167 حَتَّى يَنْقَلَوْهُ: أي يقبضوه. وعَبَّرَ بالنقل لأنَّ العرف في قبض المنقولات أن تنقل عن مكانها. هذا: أي التَّلَقِّي المذكور في حديث جويرية، كان في أعلى السوق كما بيَّنه حديثُ عبيد الله لا مطلقاً. والحديثُ يفسِّرُ بعضُه بعضاً. ابنُ حجر: "والصواب ذكر قوله هذا... إلخ عقب حديث جويرية، كما عند غير أبي ذر وهو ظاهر"<sup>(4)</sup>.

### 73 بَاب إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحُلُّ

ح2168 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَانَتْ أَهْلِي عَلَى نَسْعٍ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً، فَأَعِينَنِي، فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْذَهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا لِي فَعَلْتُ. فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ، لَهُمْ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) إكمال الإكمال (324/5).

(2) المصدر نفسه.

(3) مختصر الشيخ خليل (ص177).

(4) الفتح (376/4).

فَقَالَ: «خَذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» فَقَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ. فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ! مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». [انظر الحديث 456 واطرافه].

ح 2169 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». [انظر الحديث 2156 واطرافه].

### 73 بَابُ إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْبَيْعِ شُرُوطًا لَا تَحِلُّ: أَيُ هَلْ يَفْسَخُ الْبَيْعُ أَمْ لَا؟

ومذهبنا أَنَّ الشُّرُوطَ فِي الْبَيْعِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

الأول: شرطٌ مناقضٌ للمقصود من البيع، كأن لا يبيع أو لا يهب، أو لا ولاء له، فهذا يفسخ البيع، إلا إذا أسقط الشرط فيصح البيع. وكذا المؤدِّي للغرر والجهل كشرط الخيار إلى مدة مجهولة، أو تأجيل الثمن بأجل مجهول، وكبيع وسلف، وهذا يفسده مطلقاً. الثاني: شرط يقتضيه العقل، كتسليم المبيع، والقيام بالعيب، أو لا يقتضيه ولا ينافيه كالأجل المعلوم، والرهن، والحميل (24/2)، وبيع الدار واستثناء سكنها أشهرًا معلومة، وبيع الدابة واستثناء ركوبها مدة قريبة أو إلى مكان قريب، فهذا يصح فيه البيع والشرط معاً.

الثالث: شرط لا يفيد مصلحة في البيع ولا يفسده، ولا يزداد في الثمن ولا ينقص منه لأجله كمشترط زكاة ما لم يطب، وأن لا عهدة ولا مواضعة، فهذا يصح فيه البيع ويبطل الشرط. وإلى هذا أشار ابنُ غازي بقوله:

بَيْعُ الشُّرُوطِ الْحَنْفِيُّ حَرْمُهُ ❖ وَجَابِرُ سَوْغٍ لَابِنِ شَبْرَمِهِ  
وَفَصَّلَتْ لَابِنُ أَبِي لَيْلَى الْأَمَّةُ ❖ وَمَالِكٌ إِلَى الثَّلَاثِ قَسَمَهُ

ح2168 أَهْلِي: موالي وهم قومٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. فَأَعْيِنِي: مِنَ الْإِعَانَةِ. وَلِلْكَشْمِيهِنِي: «فَاعَيْتَنِي» أَي الْأَوَاقِي. أَي أَعْزَتَنِي عَنْ تَحْصِيلِهَا. أَعْدَهَا لَهُمْ: ثَمَنًا عَنْكَ، بَأَن أَشْتَرِي رَقَبَتَكَ... فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: كَلَامَ بَرِيرَةَ إِجْمَالًا. فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: بِذَلِكَ تَفْصِيلًا. خَذِيهَا: أَي اشْتَرِي رَقَبَتَهَا. وَهَذَا وَاضِحٌ عِنْد مَنْ يَجِيزُ بَيْعَ الْمُكَاتَبِ. أَمَّا مَنْ يَمْنَعُ بَيْعَهُ كَمَالًا، إِلَّا إِذَا عَجَزَ فَيَجِيبُ عَنِ الْقِصَّةِ بَأَنَّ بَرِيرَةَ عَجَزَتْ نَفْسُهَا كَمَا فِي رِوَايَةِ «فَاعَيْتَنِي» قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: «وَهَذَا هُوَ الْمَخْتَارُ».<sup>(1)</sup> أَيُ مِنْ الْأَجُوبَةِ. وَاشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ: فِيهِ إِشْكَالٌ شَهِيرٌ، لِأَنَّ شَرْطَهُ مَفْسُدٌ لِلْعَقْدِ لِمَنَافَاتِهِ لِلْمَقْصُودِ، وَلِأَنَّ ظَاهِرَهُ خِدَاعٌ، حَيْثُ شَرَطَتْ لَهُمْ مَا لَا يَحْكُمُ لَهُمْ بِهِ. وَأَجِيبُ عَنْ ذَلِكَ بِأَجُوبَةٍ مَذْكُورَةٍ فِي «الْإِكْمَالِ»<sup>(2)</sup>، وَ«الْكَوَاكِبِ»<sup>(3)</sup>، وَ«الْفَتْحِ»<sup>(4)</sup>. أَظْهَرُهَا وَأَحْسَنُهَا وَأَصُوبُهَا كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي «إِكْمَالِهِ»، وَالْعَلَامَةُ ابْنُ زَكْرِي فِي «شَرْحِهِ»<sup>(5)</sup>. وَالشَّيْخُ بَنَانِي فِي «حَاشِيَتِهِ»: أَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الزَّجْرِ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّهْدِيدِ عَلَى حَدِّ: «فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ»<sup>(6)</sup>، وَذَلِكَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بَيِّنًا لِلنَّاسِ حُكْمَ الْوَلَاءِ، وَأَنَّ شَرْطَ الْبَائِعِ لَهُ لَا يَصَحُّ، بِحَيْثُ لَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ بَرِيرَةَ، فَلَمَّا أَلْحُوا فِيهِ، أَطْلَقَ الْأَمْرَ مُرِيدًا بِهِ التَّهْدِيدَ، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «اشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ» أَيُ لَا تَبَالِي بِشَرْطِهِمْ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُمْ، لِأَنَّهُ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ. وَهَذَا التَّهْدِيدُ كَانَ بِمَحْضَرِ بَرِيرَةَ وَهِيَ تَبْلُغُهُمْ إِيَّاهُ، وَمِنْ ثَمَّ أَغْقَبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ بِالْخُطْبَةِ تَوْبِيخًا لَهُمْ فِيهَا.

(1) التَّنْقِيحُ (342/2).

(2) إِكْمَالُ الْمُعْلَمِ (106/5) وَمَا بَعْدَهَا.

(3) الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي (مَج 5 ج 10 ص 41).

(4) الْفَتْحُ (199/5).

(5) حَاشِيَةُ ابْنِ زَكْرِي (مَج 2 م 32/3 ص).

(6) آيَةُ 15 مِنْ سُورَةِ الزَّمَرِ.



قال القاضي: "هذا قول محمد بن داود الأصبهاني، وإليه مال الأصيلي، وهو ظاهر اللفظ. وقد جاء من رواية أيمن عن عائشة «اشتريها ودعيهم يشترطون ما شاءوا» هـ<sup>(1)</sup>.

وقال أبو عمر في "التمهيد": "إنما كان هذا القول منه صلى الله عليه وسلم تهديداً لمن يرغب عن حكمه، وخالف عن أمره، وأقدم على فعل ما قد نهى عن فعله، تهاوناً بالشرط، إذ كان غير نافع بمشترطه" هـ<sup>(2)</sup>. مَا بِالْ رِجَالٍ: هذا توبيخ لهم، وهو يشير إلى أنه تقدّم منه صلى الله عليه وسلم بيان الحكم في ذلك، بحيث لا يخفى عليهم كما قدّمناه، ثم إنهم انتهوا عن ذلك وباعوها بلا شرط. قاله ابن زكري<sup>(3)</sup>. كِتَابِ اللَّهِ: أي حكمه الذي كتب على عباده.

ح 2169 جَارِيَةٌ: هي بريرة.

#### 74 بَابُ بَيْعِ النَّمْرِ بِالنَّمْرِ

ح 2170 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». [انظر الحديث 2156 وأطرافه].

74 بَابُ بَيْعِ النَّمْرِ بِالنَّمْرِ: أي جوازه بشرط التناجز والتماثل. قال الشيخ: "وجاز تمر وإن قدم بتمر"<sup>(4)</sup>. أي جديد. وانظر باب المزبنة.

ح 2170 إِيَّاهُ وَهَاءَ: كذا بخط أبي محمد سيدي عبد القادر الفاسي مقصوداً في الجميع. أي خذ وهات. وقدّمنا الكلام عليه.

(1) انظر إكمال المعلم (114/5).

(2) التمهيد (181/22).

(3) حاشية ابن زكري (مج 2/ م 32/ ص 3).

(4) مختصر الشيخ خليل (ص 175).

## 75 بَابُ بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

ح2171 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْتًا وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْتًا.

[الحديث 2171 - أطرافه في: 2172، 2185، 2205]. [م - ك - 21، ب - 14، ح - 1542، ا - 4528].

ح2172 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ. قَالَ: وَالْمُرَابَنَةُ أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ بِكَيْلٍ إِنْ زَادَ قَلِي وَإِنْ نَقَصَ فَعَلِي. [انظر الحديث 2156 وأطرافه].

ح2173 قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ نَائِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا. [الحديث 2173 - أطرافه في: 2184، 2188، 2192، 2380].

75 بَابُ بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ: أي جوازه بشرط التناجز والتماثل أيضًا. وأخذ الجواز من مفهوم متعلق النهي في الحديث، فإنه إذا كان المنهي عنه بيع الأخضر باليابس للشك في التماثل، فاليابس باليابس جائز بشرطه 'عدم الشك المذكور. قاله ابن زكري<sup>(1)</sup>. ومنه تستنبط مطابقة الحديث بمصدر الترجمة. قاله الكرمانى<sup>(2)</sup>. **وَالطَّعَامُ بِالطَّعَامِ**: عطف عام على خاص. وليس في الحديث ذكر له. وكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكره فيه. قاله ابن حجر<sup>(3)</sup>.

ح2171 **بَيْعُ الثَّمَرِ**: الرُّطْبُ عَلَى رُفُوسٍ (25/2)، النخيل بالتمر اليابس. **كَيْتًا**: تمييز للثاني فقط وأخرى بغيره. **بِالكَرْمِ**: أي العنب. وفيه قلب، والأصل بيع الكرم بالزبيب، وفيه جواز تسمية العنب كرمًا، والنهي عن تسميته به للتعزیه، وعبر به هنا لبيان الجواز.

(1) حاشية ابن زكري (مج2/32/4 ص) بتصرف.

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص44) وليحرر.

(3) الفتح (377/4) بتصرف.

ح2172 **يَكْبَلُ**: أَي مِنَ التَّمْرِ. **إِنْ زَادَ**: أَي قَائِلًا: إِنْ زَادَ مَا أَحْدَسَهُ. **فَلَيْ**: أَي فَهُوَ لِي... إلخ. **وَحَصَّ فِيهِ الْعَرَائِيَا**: تَبَاع. **يَخْرُصِمَا**: أَي يَبَاعُ مَا عَلَى شَجَرِهَا مِنْ رَطْبٍ أَوْ عَنَبٍ بِقَدْرِهِ مِنَ الْيَابِسِ مِنْ جَنْسِهِ كَيْلًا، فَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ عَنْ بَيْعِ الْمَزَابِنَةِ. وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا مُسْتَوْفَى.

### 76 بَابُ بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ

ح2174 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَقًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي فَأَخَذَ الذَّهَبَ يَقْلِبُهَا فِي يَدِهِ ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْعَابَةِ، وَعَمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالنَّبْرُ بِالنَّبْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالنَّمْرُ بِالنَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ». [انظر الحديث 2134 وطرفه].

### 76 بَابُ بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ: أَي جَوَازُهُ بِشَرْطِ التَّنَاجُزِ وَالتَّمَاثُلِ.

ح2174 **صَرَقًا**: مِنَ الدَّرَاهِمِ. **بِمِائَةِ دِينَارٍ** ذَهَبًا: كَانَتْ عِنْدَهُ. **فَتَرَاوَضْنَا**: تَجَارَيْنَا فِي السُّومِ. **يَقْلِبُهَا**: أَي السَّكَّةَ. **لَا تُفَارِقُهُ**: حَمَلَهُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عَلَى الْفُورِ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ تَرَاحِي الْقَبْضِ سِوَاءِ كَانِ فِي الْمَجْلِسِ أَوْ تَفَرَّقَا. قَالَ الشَّيْخُ: "وَحَرَمٌ مُؤَخَّرٌ وَلَوْ قَرِيبًا"<sup>(1)</sup>. وَقَالَ فِي "الْمَدُونَةِ": "أَكْرَهَ إِدْخَالَ الصِّيرِ فِي دِينَارٍ أُعْطِيَ لَهُ يَصْرِفُهُ فِي تَابُوتِهِ ثُمَّ يَخْرُجُ الْفِضَّةَ، وَلَكِنَّهُ يَدْعُهُ حَتَّى يَزِنَ الْفِضَّةَ فَيَأْخُذُ وَيُعْطِي"<sup>(2)</sup>. وَأَبْقَى أَبُو الْحَسَنِ الْكَرَاهَةَ عَلَى بَابِهَا<sup>(3)</sup>، **إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ**: أَي خَذْ وَهَاتِ. ثُمَّ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ التَّفَاضُلُ بَيْنَهُمَا، وَفِيمَا عَدَاهُمَا لَا بَدَّ فِيهِ مِنَ التَّمَاثُلِ أَيْضًا مَعَ التَّنَاجُزِ.

(1) مختصر الشيخ خليل (ص171).

(2) المدونة (422/8).

(3) مواهب الجليل (302/4)، والمراد بابي الحسن الصغير صاحب التقييد على تهذيب البراذعي.

## 77 بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ

ح 2175 حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَيَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ». [الحديث 2175 - طرفه في: 2182].  
[م - ك - 22، ب - 16، ح - 1590، أ - 20417].

## 77 بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ: أَيُ جَوَازِهِ مَعَ التَّمَاثُلِ وَالتَّنَاجُزِ.

ح 2175 إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ: أَيُ مَثَلًا بِمَثَلٍ مَعَ التَّنَاجُزِ أَيْضًا. قَالَ الْقَاضِي: "الْحَدِيثُ عَامٌّ فِي جَمِيعِ أَجْنَاسِهَا مِنْ مَسْكُوكٍ وَمَصْغُوعٍ وَتَبَرٍ وَجَيِّدٍ وَرَدِيٍّ، وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ" (1). كَيْفَ شِئْتُمْ: مِنَ التَّسَاوِي أَوْ التَّفَاضُلِ إِذَا كَانَ مَتَنَاجُزًا يَدًّا بِيَدٍ. قَالَ فِي التَّحْفَةِ:

الْصَّرْفُ أَخَذَ فِضَّةً عَنْ ذَهَبٍ ❖ وَعَكْسُهُ، وَمَا تَفَاضَلَ أَبُو بِي (2)

وَضَابِطُ بَيْعِ النِّقْدِ وَالطَّعَامِ اشْتَرَا التَّنَاجُزَ فِي الْجَمِيعِ، اتَّخَذَ الْجِنْسَ أَمْ لَا. وَاشْتَرَا التَّمَاثُلَ فِيمَا اتَّحَدَ جِنْسُهُ، لَا فِيمَا اخْتَلَفَ.

## 78 بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ

ح 2176 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ حَدَّثَنَا عَمِّي حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَمِّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! مَا غَدَا الْأَزْوَاجُ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ لِي الصَّرْفُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْوَرَقُ بِالْوَرَقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ». [الحديث 2176 - طرفاه في: 2177، 2178].  
[م - ك - 22، ب - 14، ح - 1584، أ - 11700].

(1) إكمال المعلم (275/5) بتصرف.

(2) تحفة الحكام لابن عاصم. البيت 715.

ح2177 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ- وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ». [انظر الحديث 2176 وطرفه]. [م-ك-22، ب-14، ح-1584، أ-11494].

78 **بَابُ بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ**: أي جوازه مع التماثل والتناجز أيضاً. **مِثْلَ ذَلِكَ**: أي مثل حديث أبي بكرة في الباب قبله.

ح2176 **فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ**: مرة أخرى. **مَا هَذَا الَّذِي تَحَدَّثُ بِهِ ...** إلخ: أي لأن ابن عمر كان يرى جواز التفاضل بين الجنسين في الصرف: أي في شأنه. **الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ**: مبتدأ على حذف مضاف، أي بيع الذهب بالذهب. وخبره قوله: «**مِثْلَ يَوْمِئِذٍ**» يبدأ بيده أيضاً.

ح2177 **وَلَا تُشِفُوا**: تفضلوا أحدهما على الآخر. قال القاضي: "فيه دليل على أن الزيادة وإن قلت منهياً عنها حرام، لأن لفظ الشفوف يقتضي الزيادة غير الكثيرة"<sup>(1)</sup>.

### 79 **بَابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالْدِّينَارِ نِسَاءً**

ح2178-2179 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ أَبَا صَالِحٍ الزِّيَّاتَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالْدِّينَارِ وَالْدِّرْهُمُ بِالْدِّرْهِمِ. فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ: سَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنِّي، وَلَكِنْ أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ». [انظر الحديث 2176 وطرفه]. [م-ك-22، ب-18، ح-1596، أ-21809].

79 **بَابُ بَيْعِ الدِّينَارِ بِالْدِّينَارِ نِسَاءً**: أي مؤخراً. أي منع ذلك.

ح2178-2179 **الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدرهمُ بالدرهم** : زاد مسلم «مثلاً بمثل، مَنْ زاد أو ازداد، فقد أربى»<sup>(1)</sup>. **فَقُلْتُ لَهُ** : أي لأبي سعيد. **لَا يَقُولُهُ** : أي ربا الفضل، أي لا يرى التفاضل بين الجنسين رباً، وإنما الربا عنده في النساء فقط، **سَأَلْتُهُ** : أي ابن عباس. **فَقُلْتُ** : له. **سَمِعْتُهُ** : أي أَسَمِعْتُهُ. **كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ** : هذا من عموم السُّلب. أي لا سماع ولا وجدان. **وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ وَمَنِّي** : أي لأنكم كنتم مكلفين عند ملازمته صلى الله عليه وسلم بخلافي. **لَا رِبَا إِلَّا فِي النَّسَبَةِ** : أي لا في التفاضل، وقد أجمع على ترك العمل بهذا المفهوم، لأنه عارضه منطوق النصوص بثبوت ربا الفضل، (26/2) أو هو محمول على الأجناس المختلفة كالذهب بالفضة. وبنحو قول ابن عباس كان يقول ابن عمر ثم رجعا معاً عن ذلك.

قال في العارضة: "وما روي عن سعيد بن جبير من «أن ابن عباس لم يرجع»، لم يصح"<sup>(2)</sup>.

#### 80 بَابُ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً

ح2180-2181 **حَدَّثَنَا حَقُّ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ** : أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ قَالَ : سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنِ الصَّرْفِ، **فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ** : هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، **فَكِلَاهُمَا يَقُولُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا**. [انظر الحديثين 2060 و 2061 واطرافهما]. [م-ك-22، ب-16، ح-1589].

80 **بَابُ بَيْعِ الْوَرَقِ** : أي الفضة. **بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً** : أي مؤجلاً، أي منعه.

ح2180-2181 **هَذَا خَيْرٌ مِنِّي** : فيه ما كان عليه الصحابة -رضوان الله عليهم- من الإنصاف ورؤية فضل غيرهم عليهم : دِينًا : أي مؤخراً. والحديث عكس الترجمة. لكن لما كان العوضان نقدين، فعلى أيهما دخلت الباء فالمعنى سواء. قاله الكرمانى<sup>(3)</sup>.

(1) رواه مسلم. كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً (ح1588).

(2) العارضة (204/3).

(3) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص48).

## 81 بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ

ح2182 حَدَّثَنَا عُمَرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ وَأَمَرَنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا. [انظر الحديث 2175].

81 بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ: أي جوازه بشرط التناجز فيه. وأما التفاضل فلا بأس به.

ح2182 سَوَاءً بِسَوَاءٍ: يَدًا بِيَدٍ أَيْضًا. كَيْفَ شِئْنَا: متساويًا أو متفاضلاً، أي إذا كان يَدًا بِيَدٍ كما دلت عليه الترجمة. فقد أتى بها تقييداً للحديث، إشارة إلى ما سبق له في "باب بيع الشعير بالشعير". وحينئذ فالمطابقة لائحة.

82 بَابُ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَهِيَ يَبْعُ الثَّمَرُ وَيَبْعُ الزَّرْبِيبَ بِالكَرْمِ وَيَبْعُ الْعَرَايَا قَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقِلَةِ.

ح2183 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالْثَّمَرِ». [انظر الحديث 1486 وأطرافه].

ح2184 قَالَ سَالِمٌ: وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ أَوْ بِالْثَّمَرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِهِ. [انظر الحديث 2173 وأطرافه]. [م-ك-21، ب-13، ح-1539، ا-21633].

ح2185 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالْثَّمَرِ كَيْلًا وَبَيْعُ الْكَرْمِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا.

[انظر الحديث 2171 وطرفه]. [م-ك-21، ب-14، ح-1539].

ح2186 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ اشْتِرَاءَ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ. [م-ك-21، ب-17، ح-1546، أ-11577].

ح2187 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ كُنْ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَنَةِ.

ح2188 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا. [انظر الحديث 2173 واطرافه].

82 بَابُ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ: أي بيان حكمها ثم فسرَها بقوله: «وَبَيْعُ التَّمْرِ»

الرَّطْبِ عَلَى رُءُوسِ النَّخِيلِ. بِالتَّمْرِ: اليابس. وَبَيْعُ الزَّبِيبِ يَالْكَرَمِ: أي العنب في شجره. وَفَسَّرَهَا الفقهاء بأعم مما ذكره فقالوا: هي بيع مجهول بمعلوم، أو بمجهول من جنسه. زاد المالكية: كان ربوياً أم لا. وحكمها الجريمة إجماعاً. نعم، قال الشيخ خليل: "وَجَازَ أَنْ كَثُرَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْرِ رَبْوِي"<sup>(1)</sup> أي كثرة بيئته لخروجه عن المدافعة وتحقق المغلوبة في أحد الطرفين، أي وكذا إن اختلف جنس الربوي لجواز التفاضل فيه. وَبَيْعُ الْعَرَايَا: أي بيان حكمه أيضاً. والعرايا هي أن يعري الرجل غيره نخلات من بستانه يأكل ثمرها فقط، ثم يشتريها منه بتَّمْرِ يابس، وَحُكْمُهُ الجواز بشروطه الآتية. قَالَ أَنَسٌ: يأتي موصولاً في باب المخاضرة<sup>(2)</sup>. نَهَى: نهي تحريم. وَالْمُحَاقَلَةُ: هي بيع الزرع القائم في الأرض بسنبله بزرع يابس مُصْفًى. وإنما نهى عنهما معاً لأنهما يؤديان إلى ربا الفضل، لَأَنَّ الشُّكَّ فِي التَّمَاثُلِ كَتَحَقُّقِ التَّفَاضُلِ.

ح2183 حَتَّى يَبْعُوَ صَلاَحَهُ: بأن يصير إلى الصفة التي تطلب منه غالباً. وَلَا تَبِيعُوا التَّمَرَ: الرَّطْبِ. بِالتَّمْرِ: اليابس، ولو تساوى كيلاً ووزناً، لنقص الرطب إذا جف عن

(1) مختصر الشيخ خليل (ص176).

(2) هو الباب 93 من كتاب البيوع.



اليابس. وهذا قول الجمهور.

قال في المدونة: "ولا يجوز تمر برطَبٍ أو ببُسْرٍ، أو بكبير بلح على حال مثلا بمثل، أو متفاضلا"<sup>(1)</sup>. قال مالك: "وكذلك كل رطب من الثمار بياسه، كان مما يدخر أم لا، يجوز فيه التفاضل أم لا، لنهييه صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب باليابس". قال سَالِمٌ: بالسند السابق. بِالرُّطَبِ أَوْ بِالْقَمَرِ: «أو» للشك. وفي غير هذه الرواية بالجزم بالتمر، وعليها المعول. فإن الجمهور على منع بيعها بالرطَب.

ح2185 والمُزَابَنَةُ اشْتِرَاءٌ... إلخ: ظاهره أنه من قبيل المرفوع، ويحتمل أنه من تفسير الراوي.

ابن عبد البر: "ولا خلاف في أن هذه مزابنة، وإنما اختلفوا في إلحاق غيرها بها. كيلا: وأحرى بغيره"<sup>(2)</sup>.

ح2186 عن أَبِي سَعْيَانَ: اسمه قزمان. ابْنُ أَبِي أَحْمَدَ: هو عبد الله بن أبي أحمد عبد بن جحش. فهو ابن أخي زينب أم المؤمنين.

ح2187 أَبُو مُعَاوِيَةَ: محمد بن خازم. يَخْرُصُهَا: أي يقدر كيلها إذا جف. لا أزيد عنه ولا أنقص بأن يخرص ما فيها من التمر الرطب، ويعطى للمعوى له مثله من التمر اليابس.

### 83 بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُعُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ

ح2188 مَعْنَا يَحْتَمِي بَيْنَ سَلِيمَانَ مَعْنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَطْرِبَ وَلَمْ يَبَاغْ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا. [انظر الحديث 1487 وطرفيه]. [م-ك=21، ب=13، ح=1536، ا=14356].

(1) انظر تهذيب التمدونة للبرازعي (78/3).

(2) التمهيد (314/2) بتصرف.

ح2190 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَسَأَلَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ أَحَدَ تَكْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. [الحديث 2190 - طرفه في: 2382]. [م - ك - 21، ب - 14، ح - 1541].

ح2191 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرًا قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا. وَقَالَ سَفْيَانُ مَرَّةً أُخْرَى: إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَبِيعُهَا أَهْلُهَا بِخَرْصِهَا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا. قَالَ: هُوَ سَوَاءٌ. قَالَ سَفْيَانُ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى وَأَنَا غُلَامٌ: إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا؟ فَقَالَ: وَمَا يُذِرِي أَهْلَ مَكَّةَ؟ قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَرَوُونَهُ عَنْ جَابِرٍ، فَسَكَتَ، قَالَ سَفْيَانُ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قِيلَ لِسَفْيَانَ: وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ بَيْعِ التَّمْرِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ؟ قَالَ: لَا. [الحديث 2191 - طرفه في: 2384]. [م - ك - 21، ب - 14، ح - 1540، ا - 16092].

83 بَابُ بَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ النُّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ: أَيُ جَوَازُهُ بَعْدَ بُدُوِّ صَلَاحِهِ، وَكَذَا بَغِيرَهُمَا مِمَّا لَيْسَ هُوَ (27/2) مِنْ جِنْسِ التَّمْرِ.

ح2189 إِلَّا بِالذَّيْنَارِ وَالدرهم: ابْنُ بَطَالٍ: "اقتصر عليهما لأنهما جُلٌّ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ، وَإِلَّا فَلَا خِلَافَ بَيْنِ الْأُمَّةِ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ بَغِيرَهُمَا بِشَرْطِهِ"<sup>(1)</sup>.

ح2190 وَسَأَلَهُ: أَيُ مَالِكًا. أَوْ دُونَ: لِلشَّكِّ. وَالشَّكُّ هُوَ دَاوُدُ<sup>(2)</sup> كَمَا فِي "مُسْلِم"<sup>(3)</sup>. وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْمَالِكِيَةِ جَوَازُهُ فِي الْخُمْسَةِ أَوْسُقٍ فَأَقْلَ. قَالَ: أَيُ مَالِكٍ. نَعَمْ: هَذَا يَسْمَى عَرَضُ السَّمَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِابْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ<sup>(4)</sup>. وَكَانَ مَالِكٌ يَخْتَارُهُ عَلَى التَّحْدِيثِ مِنْ لَفْظِهِ.

(1) شرح ابن بطال (265/6).

(2) يعني داود بن الحصين.

(3) صحيح مسلم كتاب المساقاة. باب 14 (ح1541).

(4) يعني عبد الله بن عبد الوهاب الحنفي، البصري، المشهور، من شيوخ البخاري.

والصحيح أن الشيخ إذا لم يقل: "نعم"، وسكت، ينزل ذلك منزلة إقراره إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع. وإذا قال: نعم، فهو أولى.

ح2191 **يَا كُنْهَا أَهْلُهَا**: الذين أعاروها. وليس التقييد بالأكل شرطاً. **هُوَ سَوَاءٌ**: أي مساوٍ للقول الآخر في المعنى. **وَأَنَا غُلَامٌ**: حال. **بَيَّنَّ** به أنه كان يناظر شيوخه في وقت الصغر، **وَحُصَّ فِيهِ بَيْعُ الْعَرَايَا**: أي بغير تقييدٍ بخرصها. **فَقَالَ**: يحيى<sup>(1)</sup>. **فَسَكَتَ**: يحيى. ابن حجر: "وكان ليحيى أن يقول له: وأهل المدينة أيضاً رَووا فيه التقييد، والمطلق يحمل على المقيد"<sup>(2)</sup>. **قِيلَ لِسُقْيَانٍ**: لم يسم القائل. **ليس فيه**: أي الحديث. **قَالَ**: لا: أي ليس فيه، وإن كان في رواية غيره.

#### 84 باب تفسير العَرَايَا

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَرِيَّةُ أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ ثُمَّ يَتَأَدَّى بِذُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُحِصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِثَمَرٍ. وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: الْعَرِيَّةُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ الثَّمَرِ يَدًا بِيَدٍ لَا يَكُونُ بِالْجَزَافِ، وَمِمَّا يَقْوِيهِ قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ: بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسَقَةِ.

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتْ الْعَرَايَا أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ وَالنَّخْلَتَيْنِ. وَقَالَ يَزِيدُ عَنْ سُقْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ: الْعَرَايَا نَخْلٌ كَانَتْ تُوهَبُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا، رُحِصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ الثَّمَرِ.

ح2192 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَحِصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا. قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: وَالْعَرَايَا نَخْلَاتٌ مَعْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَنَشْتَرِيهَا.

[انظر الحديث 2173 وأطرافه].

(1) يعني يحيى بن سعيد الأنصاري.

(2) الفتح (390/4).

84 **بابُ تَفْسِيرِ الْعَرَابِيَا**: جمع عرية، هي عطية ثمرة النخل الرطبة دون الرقبة -فعيلة بمعنى مفعولة- تمَّ اشتراؤها بتمر يابس.

قال القاضي عياض: "وهي مستثناة من أصول أربعة ممنوعة: المزبنة وهو ظاهر الأحاديث، وربا الفضل، والنساء، والعود في الهبة"<sup>(1)</sup>. **وَقَالَ مَالِكٌ**: إمام الأئمة. **أَنْ يُعْرِيَ**: بضم التحتية أي يهب. **النَّخْلَةَ**: من نخلات بستانه، أي ثمرتها لا رقبته، وكذا ثمرة غيرها مما يابس. **ثُمَّ يَنْأَذِي**: أي المَعْرِي. **يَدْخُولُهُ**: أي المَعْرِي له عليه في بستانه. **فَوُحْصَ لَهُ**: أي للمعري فقط دون غيره. **أَنْ يَشْتَرِيَهَا**: أي النخلة، أي ثمرها. **مِنْهُ**: أي المعري له بتمر يابس من نوعها في الذمة لا ناجزاً، واشتراط نجاهه يُنْسَبُ العقد. نعم إن نجز بغير شرط فلا بأس. وبقي لها عند الإمام مالك شروط نبه عليها "الشيخ" بقوله: **"وَرُحِّصَ لِمُعْرٍ أَوْ قَائِمٍ مَقَامَهُ... اشْتَرَاءُ ثَمَرَةٍ تَنْبَسُ: كَلَوَزٍ لَا كَمْوَزٍ، إِنْ لَفَظَ بِالْعَرِيَةِ، وَبَدَأَ صِلَاحَهَا، وَكَانَ بِخَرْصِهَا وَنَوْعِهَا يُؤْفَى عِنْدَ الْجَدَاذِ، فِي الذِّمَّةِ، وَخَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَأَقْلُ"** -رفع الضرر أو للمعروف-"<sup>(2)</sup>.

قال القاضي عياض: "والتحديد إنما هو إذا اشتريت بخرصها إما بعين أو عرض فجائز لربها ولغيره وإن أكثر من خمسة"<sup>(3)</sup>. **وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ**: جزم المِزْي، والزركشي<sup>(4)</sup>، والكرماني<sup>(5)</sup>، والسيوطي<sup>(6)</sup>، بأنه الإمام الشافعي. ورجَّح ابنُ التين أنه

(1) إكمال المعلم (180/5) بتمصرف.

(2) مختصر خليل (ص190).

(3) إكمال المعلم (181/5 - 182) بالمعنى.

(4) التنقيح (344/2).

(5) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص53).

(6) التوشيح (1566/4).

عبدالله الأودي الكوفي<sup>(1)</sup>. وتردّد فيهما ابن بطال<sup>(2)</sup>، والسبكي، والشيخ زكرياء<sup>(3)</sup>.  
**لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ**: اليابس. **يَدَا يَبَدُ**: أي قبل التفرق، لكن قبض الرطب  
 على النخل بالتخلية وقبض التمر بالكيل، فلم أنها لا تكون بالجزاف، ولا بعدم  
 التقابض في المجلس. والخلاف بين التفسيرين في شيئين:

مالك يمنع بيعها لغير المعري، ولم يُقَيّد بالتناجز بل هو عنده مفسد إن شرط.  
 وابن إدريس يجيز بيعها لغير المعري لكونه أطلق، ويشترط التناجز. **وَمِمَّا يَقْوِيهِ**:  
 أي قول ابن إدريس. **المَوْسَقَّة**: تأكيد. وهو يعطي أن المَكِيلَة عند البيع. **أَنْ**  
**يَنْتَظِرُوا يَهَا**: أي الجفاف لحاجتهم، فيقتضي أنهم كانوا يأخذونه معجلاً، فيؤيد  
 قول ابن إدريس أيضاً. **أَنْ يَبْيِعُوهَا**... إلخ: أي من المعري ومن غيره، فهو يؤيده  
 أيضاً. وكذا قوله في الحديث بعده (82/2).

ح2192 **أَنْ تَبَاعَ يَخْرُجَ يَهَا**: يؤخذ منه الإطلاق، لكن التقييد المذكور في حديث سهل  
 بن أبي حثمة السابق<sup>(4)</sup> بقوله: «يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطَبًا»: أي الذين أعاروها، يقضي على  
 هذا الإطلاق. **فَخَلَّتْ مَعْلُومَاتُ بَيَاتِيهَا**<sup>(5)</sup>... إلخ.

قال الكرمانى: "إِنْ قُلْتُ: ما وجه ذكر هذا في تفسير العرايا وهو صادق على كل ما يباع؟  
 قلت: غرضه بيان أنها مشتقة من عروت: إذا أتيت وتردّدت إليه، لا من العري الذي  
 هو بمعنى التجرد"<sup>(6)</sup>.

(1) الفتح (391/4).

(2) المصدر نفسه.

(3) تحفة الباري (131/5).

(4) حديث (2191).

(5) في صحيح البخاري (100/3): «بَيَاتِيهَا».

(6) الكواكب الدراري (مج 5/ج 10/ص 54).

## 85 باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

ح2193 وَقَالَ اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ النَّاصِرِيِّ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّبِعُونَ الثَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُتَبَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدَّمَانُ، أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ، عَاهَتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «فِيمَا لَنَا فَلَا تَتَّبِعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ الثَّمَرِ»، كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ. وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطْلُعَ الثَّرِيَّا فَيَتَّبِعَنَّ الْأَصْقَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ. حَدَّثَنَا حَكَّامٌ حَدَّثَنَا عَنْبَسَةُ عَنْ زَكَرِيَاءَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ سَهْلٍ عَنْ زَيْدٍ.

ح2194 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ. [انظر الحديث 1486 واطرافه].  
[م-ك-21، ب-13، ح-1534، أ-4525].

ح2195 حَدَّثَنَا ابْنُ مِقْلَابٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَرْتَهُو. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَّ.

ح2196 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَفَّحَ. فَقِيلَ وَمَا تُشَفَّحُ؟ قَالَ: «تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا». [انظر الحديث 1487 واطرافه].

85 بابُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا: أَيُّ قَبْلِ أَنْ تُصِيرَ إِلَى الصِّفَةِ الَّتِي تُرَادُّ مِنْهَا غَالِبًا، هَذَا مَعْنَاهُ إجمالاً، وَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ. أَيُّ مَنْعُ بَيْعِهَا كَمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ، فَإِنْ وَقَعَ، فَسَدَ الْبَيْعُ فِي مَشْهُورِ مَذْهَبِنَا، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. قَالَهُ فِي "الْعَارِضَةِ" (1).

واستثنى المالكية من المنع صوراً ثلاثة نصَّ عليها "الشيخ" بقوله: "وَقَبْلُهُ - الْأَصْحُ بَيْعُ ثَمَرٍ قَبْلَ بُدْوٍ صَلَاحِهِ إِنْ بَيْعَ - مَعَ أَصْلِهِ أَوْ الْحَقِّ بِهِ، أَوْ عَلَى قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ وَاضْطُرَّ لَهُ، وَلَمْ يَتِمَّالًا عَلَيْهِ، لَا عَلَى التَّبْقِيَةِ أَوْ الْإِطْلَاقِ"<sup>(1)</sup>.

ح2193 أَجَدَ النَّاسُ: أي دخلوا في زمن الجداد ووقته. الدُّمَانُ: فساد الطَّلَع وتعفُّنه. مَرَاضٌ: اسم لجميع الأمراض، أي أيُّ داءٍ كان، فهو عام بين خاصين. قَشَامٌ: هو أن ينتفض ثمر النخل قبل أن يصير بلحا. عَاهَاتٌ: بدل ممَّا قبله. فَأَمَّا لَا: أصلها: "إن ما". فـ "إن" الشرطية و"ما" زائدة، فوقع الإدغام. أي لَمْ تَفْعَلْ كَذَا فَافْعَلْ كَذَا، ومعناها هنا إن كنتم لا تتسامحون. كَالْمَشُورَةِ: أي لم يحتم عليهم ذلك أولاً، ثم حتمه بعد ذلك. ولذا أعقبه المصنَّف بالأحاديث الصريحة في المنع. وَأَخْبَرَنِي: قائله أبو الزناد. تَطَلَّعَ الثَّرِيًّا: النجم المعروف، أي مع الفجر. وذلك في أول فصل المصيف عند اشتداد الحرِّ في بلاد الحجاز. قال أبو عمر: "وظلوعها صباحاً لاثنتي عشرة ليلة تمضي من شهر أيار وهو مَائِه". هـ<sup>(2)</sup>. والمعتبر في الحقيقة النضج، وظلوع الثريا علامة له. وقد بين ذلك بقوله: «فَيَتَبَيَّنُ الْأَحْمَرُ مِنَ الْأَصْفَرِ»<sup>(3)</sup>، ونحو ذلك، وذلك عند نضجه.

ح2195 نَهَى: نهي تحريم. حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا: فَسَّرَ الشيخُ بَدُوَ الصَّلَاحِ بِوَجْهِ تَفْصِيلِي فَقَالَ: "وَهُوَ - أي بُدْوُ الصَّلَاحِ فِي النَّخْلِ - الزُّهُوُّ - أي احمراره واصفراره - وَظُهُورُ الْحَلَاوَةِ - أي فِي غَيْرِهِ كَالْعَنْبِ - (وَالْتَّهَيُّؤُ) <sup>(4)</sup> لِلنُّضْجِ، وَفِي ذِي النَّوْرِ بِانْفِتَاحِهِ، وَالبَقُولُ بِإِطْعَامِهَا، وَهَلْ هُوَ فِي الْبَطْنِ الْاصْفَرَارُ؟ أَوْ التَّهَيُّؤُ لِلتَّبْطُخِ قَوْلَانِ". هـ<sup>(5)</sup>. وَفِي الْمَوْطَأِ:

(1) مختصر خليل (ص189).

(2) التمهيد (13/136).

(3) فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (3/100)، وَالْفَتْحِ (4/395)، وَالْإِرْشَادِ (4/88)، «فَيَتَبَيَّنُ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ».

(4) كَذَا فِي الْأَصْلِ. وَفِي الْمَخْطُوطَةِ وَمَخْتَصَرِ خَلِيلٍ: "وَالْتَّهَيُّؤُ". وَهُوَ الصَّوَابُ.

(5) مختصر الشيخ خليل (ص189).

«لا تبیعوا الحبَّ في سنبله حتى يبيض»<sup>(1)</sup> أي يشتدَّ حبُّه. الشاذليُّ: "والبُرُّ والعدس والجلبان والحُمص إذا يبس". الباجي: "وعلى هذا عندي حكم الجوز واللوز والفسق" <sup>(2)</sup>. ثم قال الشيخ: "وَيُدْوُهُ فِي بَعْضِ حَائِطٍ كَافٍ فِي جِنْسِهِ إِنْ لَمْ تُبَكَّرْ، لَا بَطْنَ ثَانٍ بِأَوَّلٍ" <sup>(3)</sup>.  
 ح2195 حتى تَحْمَرَّ: يعني أو تصفر أو نحو ذلك.  
 ح2196 فَقِيلَ: أي لسعيد، وسائله سليم.

### 86 باب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

ح2197 حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ مَتَّصُورٍ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ قِيلَ: وَمَا يَزْهُو؟ قَالَ: يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ. [انظر الحديث 1488 وأطرافه].  
 86 بابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهَا<sup>(4)</sup>: أي ثمار النخل، وهذه الترجمة أخص من التي قبلها.

ح2197 الثَّمَرَةُ: أي ثمرة غير النخل. حتى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا: بظهور حلاوتها مثلاً.  
 وَعَنِ النَّخْلِ: أي ثمره. قِيلَ: أي لأنس. وما تزهو<sup>(5)</sup>: أي ما معناه؟.

### 87 باب إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ

ح2198 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ. فَقِيلَ لَهُ: وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: «حَتَّى تَحْمَرَّ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) الموطأ في كتاب البيوع باب جامع بيع الطعام (503/2).

(2) المنتقى (146/6).

(3) مختصر الشيخ خليل (ص189).

(4) في صحيح البخاري (101/3): باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها.

(5) في صحيح البخاري (101/3): «وما يزهو».



صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟».

[انظر الحديث 1488 واطرافه]. [م-ك-22، ب-3، ح-1555، ا-12139].

ح2199 وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: «لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتِاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهُ ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ». أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَتْبَايَعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا وَلَا تَبِيعُوا، الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ». [انظر الحديث 1486 واطرافه].

87 بَابُ إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ: هذا محمول على ما لا يصح بيعه، كما إذا بيعت كذلك منفردة عن أصلها على التَّبْقِيَةِ أو الإِطْلَاق<sup>(1)</sup>. أمَّا إذا بيعت على الجَدِّ<sup>(2)</sup>، فإن أجيح منها التُّلُثُ فأكثر فمصيبيته من البائع أيضاً. وإن أجيح<sup>(29/2)</sup>، أَقْلَ مِنَ الثَّلَاثِ فمصيبيته من المشتري. هذا مذهبنا<sup>(3)</sup>. ومثله في التفصيل المذكور ما إذا بيعت بعد بدو الصلاح.

ح2198 أَرَأَيْتَ: أَخْبَرَنِي إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ: بَانَ أَجِيحَتْ.

ح2199 لَا تَتْبَايَعُوا الثَّمَرَ... إلخ: استنبط منه الزهري ما ذكره من الفقه الموافق لما ترجم به المصنف، وهو استنباط ظاهر. الثَّمَرُ: الرطب بالثَمَرِ: اليابس.

## 88 بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

ح2200 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ الْأَسْوَدِ

(1) يصح البيع قبل بدو الصلاح في ثلاث مسائل: (1) بيعه مع أصله. (2) أو ما ألحق به مثل الزرع أو الثمر يلحق بالأصل المبيع. (3) بيع ما ذكر منفرداً على شرط قطعه، ونفعه، وعدم الثَّمَالِ من البائع والمشتري. راجع شرح الزرقاني على خليل (3/186). قال خليل (ص189): "مع أصله، أو ألحق به، أو على قطعه، إن نفع، واضطر له، ولم يتمالأ عليه.

(2) جَدُّ النخل: قطع ثمره.

(3) قال مالك كما في الموطأ (3/314 زرقاني): "والجائحة التي توضع عن المشتري الثلث فصاعداً. ولا يكون ما دون ذلك جائحة".

عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ فَرَهْنَهُ دِرْعَةً. [انظر الحديث 2068 واطرافه].

88 باب شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ: أي بثمان مؤجل. أي جوازه.

ح2200 اشْتَرَى طَعَامًا: ثلاثين صاعاً، كما عند المصنّف عن أنس. وعند الإمام أحمد عن ابن عباس. مِنْ يَهُودِيٍّ: أبي الشحم. إِلَى أَجَلٍ: سنة، أي بثمان مؤجل قدره دينار. فَرَهْنَهُ دِرْعَةً: ذات الفضول. استدل إبراهيم<sup>(1)</sup> على جواز الرهن في السلف بجواز الرهن فيما في الذمة، فيشمل ما إذا كان من بيع أو سلف. وهو ظاهر.

89 بَابُ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ ثَمَرٍ يَتَمَرُّ خَيْرٌ مِنْهُ

ح2201-2202 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْرٍ فَجَاءَهُ يَتَمَرٌ جَنِيبٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَكُلْ ثَمَرُ خَيْرٍ هَكَذَا» قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَفْعَلْ بِعِ الْجَمْعِ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا».

[الحديث 2201- اطرافه في: 2302، 4244، 4246، 7350].

[الحديث 2202- اطرافه في: 2303، 4245، 4247، 7351]. [م-ك=22، ب-18، ح-1593].

89 بَابُ إِذَا أَرَادَ بَيْعَ ثَمَرٍ يَتَمَرُّ خَيْرٌ مِنْهُ: أي ماذا يصنع لَيْسَلَمَ مِنَ الرَّبَا.

ح2201-2202 وَجَلًّا: هو سَوَادُ بْنُ غَزِيَّة. جَنِيبٍ: نوعٌ جَيِّدٌ مِنَ التَّمْرِ. بِالصَّاعَيْنِ:

أي مِنَ الْجَمْعِ. أي الرَّبْيِ نَدَفْعُهُمَا فِيهِ. وَالصَّاعَيْنِ: مِنْ هَذَا. بِالثَّلَاثِ<sup>(2)</sup>: مِنْ

الْجَمْعِ. لَا تَفْعَلْ.

(1) يعني إبراهيم النخعي فقيه الكوفة، من التابعين.

(2) في صحيح البخاري (102/3): «بالثلاثة».

ابنُ عبد البر: "أجمعوا أن التمر لا يجوز بيعُ بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل، وسواء فيه الطيب والدون، وأنه كله جنس واحد. وقد ورد الفسخ في هذه القضية من طريق أخرى". هـ<sup>(1)</sup>.

ابنُ حجر: "كانه يشير إلى ما في "مسلم" في نحو هذه القصة. وفيه: فقال: «هذا الربا فردوه»<sup>(2)</sup>. **يَعِ الْجَمْعُ**: التمر المجموع من أنواع شتى. **ثُمَّ ابْتَعُ**: اشترى. **بِالدَّرَاهِمِ جَفِيْبًا**: أي جَيِّدًا. يعني من غير مَنْ بَعَتْ لَهُ الْجَمْعَ لا منه، فيمنع سدًّا للذريعة. هذا مذهب المالكية، وأجازه الشافعية والحنفية.

ابنُ عبد البر: "ومثله بيع الذهب بدراهم، ويشترى بها ذهبًا من رجل واحد، في وقت واحد. فمالك يكره ذلك على أصله، وغيره لا"<sup>(3)</sup>.

## 90 بَاب مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ

ح2203 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ أَيْمًا نَخْلٌ يَبْعُ قَدْ أُبْرَتْ - لَمْ يَذْكُرْ التَّمْرُ فَالتَّمْرُ - لِلَّذِي أُبْرَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ وَالْحُرُّ، سَمَّى لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ. [الحديث 2203 - أطرافه في: 2204، 2206، 2379، 2716].

ح2204 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمْرُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ. [انظر الحديث 2203 وأطرافه. لم-ك-21، ب-15، ح-1543، ا-4502].

90 **بَابُ قَبْضِ مَنْ بَاعَ نَخْلًا**: يعني أَوْ غَيْرَهَا. **قَدْ أُبْرَتْ**: ولغير أبي ذرٍّ إسقاط لفظة «قبض» وهو أظهر. والتأبيرُ في النخل هو التلقيح، وهو أن يشقَّ طلع الإناث، ويؤخذ

(1) التمهيد (58/20).

(2) الفتح (400/4)، وصحيح مسلم كتاب المساقاة حديث (1594).

(3) التمهيد (58/20) بتصرف.

مِنْ طَلْعِ الْفَحْلِ وَيَدْرُ عَلَيْهِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ صَلاَحًا بِإِذْنِ اللَّهِ. قَالَ الْقَاضِي <sup>(1)</sup> كَالزَّرْكَشِيِّ <sup>(2)</sup>.  
 الْبَاجِي: «وَالْتَّابِيرُ فِي التِّينِ وَمَا لَا زَهْرَ لَهُ أَنْ تَبْرُزَ جَمِيعُ الثَّمَرَةِ عَنْ مَوْضِعِهَا وَتَتَمَيَّزُ عَنْ  
 أَصْلِهَا، وَأَمَّا الزَّرْعُ فَبَابَرُهُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ» <sup>(3)</sup>.  
 قَالَ فِي التَّحْفَةِ:

وَفِي الثَّمَارِ عَقْدُهَا الْإِبَارُ ❖ وَالزَّرْعُ إِنْ تَدْرَكَهُ الْأَبْصَارُ <sup>(4)</sup>.  
 أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً: أَي مَأْبُورَةً أَيْضًا. أَوْ بِإِجَارَةٍ: مَعْطُوفٌ عَلَى «بَاعَ». بِتَقْدِيرِ فَعَلَ  
 مَقْدَرٌ، أَي أَوْ أَخَذَ ذَلِكَ النَّخْلَ الْمَأْبُورَ أَوْ الْأَرْضَ الْمَزْرُوعَةَ بِإِجَارَةٍ فِي مَقَابَلَةِ عَمَلِهِ، أَي  
 لِمَنْ يَكُونُ الثَّمَرُ وَالزَّرْعُ؟ وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ لِلْبَائِعِ أَوْ الْمُؤْجَرِ.  
 ح 2203 لَمْ يَذْكَرِ الثَّمَرُ: أَي لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ عِنْدَ عَقْدِ التَّبَايُعِ. وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ: أَشَارَ  
 بِهِ إِلَى حَدِيثٍ: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِبَائِعِهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» <sup>(5)</sup>. وَقَوْلُهُ:  
 وَالْحَوْثُ: يَعْنِي بِهِ إِذَا بَاعَتْ أَرْضٌ وَفِيهَا حَرْثٌ مَأْبُورٌ فَهُوَ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ  
 الْمُبْتَاعُ.

ح 2204 إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ: أَي جَمِيعُ مَا أُبْرَ، وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُ بَعْضِهِ فَقَطْ عَلَى  
 الْمَشْهُورِ. وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ بَاعَ نَخْلًا لَمْ تُؤَبَّرْ ثَمَرَتُهَا لِلْمَشْتَرِي، وَبِهِ قَالَ  
 جَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ.

وَمَشْهُورٌ مَذْهَبُنَا عَدَمُ جَوَازِ اسْتِثْنَائِهَا لِلْبَائِعِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مُشْتَرَى، لِأَنَّهُ فِي  
 حَيْزِ الْعَدَمِ، وَمَا أُبْرَ أَكْثَرُهُ أَوْ أَقَلُّهُ فَالْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ، أَوْ نَصْفُهُ فَلِكُلِّ حُكْمِهِ.

(1) إكمال المعلم (184/5) بتصرف.

(2) التتقيح (346/2).

(3) المنتقى (138/6 - 139).

(4) تحفة ابن عاصم البيت 686 مجموع المتون (ص 671). ط دار الفكر.

(5) رواه البخاري في المساقاة باب 18 (ح 2379).

## 91 بَابُ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا

ح2205 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُرَابَّنَةِ، وَأَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطِهِ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ. وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. [انظر الحديث 2171 وطرقيه].

91 بَابُ بَيْعِ الزُّومِ: أي الأخضر في سنبله. بِالطَّعَامِ كَيْلًا: وهو المسمى بالمحاولة. أي بيان حكمه، وحكمه هو المنع.

قال ابن بطال: "أجمع العلماء على أنه (30/2) لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام، لأنه بيع مجهول بمعلوم، وأما بيع رطب ذلك بياضه بعد القطع وإمكان المماثلة، فالجمهور لا يجيزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلا ولا متماثلا". هـ<sup>(1)</sup>.

ح2205 نَهَى عَنِ الْمُرَابَّنَةِ: أطلقها على ما يشمل المحاولة كما ترى.

## 92 بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ

ح2206 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأٍ أَبْرَ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا فَلِلَّذِي أَبْرَ ثَمَرُ النَّخْلِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». [انظر الحديث 2203 واطرافه].

92 بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ: أي ثمره. بِأَصْلِهِ: أي مع أصل الثمر وهو النخل، أي جوازه تبعاً للأصل. ومذهبنا أنه كما يجوز ذلك يجوز بيعه بعد بيع الأصل إلحاقاً به في صفقة أخرى. قال الشيخ: "وَقَبْلَهُ مَعَ أَصْلِهِ أَوْ أُلْحِقَ بِهِ"<sup>(2)</sup>.

ح2206 أَبْرَ نَخْلًا: أي ثمرها. ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا: أي أصل الثمرة وهو النخل. إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ: هذا موضع الترجمة، لأنَّ اشْتَرِطَ المشتري الثمرة هو صورة بيعها

(1) شرح ابن بطال (279/6).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص189).

مع أصلها. وقول الشيخ زكريا: "لا مطابقة فيه"<sup>(1)</sup> غير ظاهر. وكذا قول القسطلاني: "موضع الترجمة قوله: «ثم باع أصلها»"<sup>(2)</sup>. غير ظاهر أيضًا. والله أعلم.

### 93 بَابُ بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ

ح2207 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ وَالْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَالْمُزَابَنَةِ.

ح2208 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ النَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ. فَقُلْنَا لِأَنَسٍ: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ النَّمْرَةَ، يَمْ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟ [انظر الحديث 1488 وأطرافه].

93 بَابُ بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ: مفاعلة من الخضرة، أي بيع الأشياء الخضراء قبل طيبها. والمراد بيع الثمار ونحوها قبل بُدُو صلاحها، أي بيان حكمها.

ح2207 نهى: نهى تحريم عن المحاقلة: هي بيع الزرع في سنبله بالزرع اليابس المصفى. والمخاضرة: بيع الثمار خضراء، أي قبل بُدُو صلاحها. ويُسْتَتْنَى من ذلك ما بيع منها على القطع بشروطه السابقة. والملامسة: الاكتفاء بلمس الثوب عند شرائه عن ثقلبيه. والمنابذة: جعل النبد للشيء بيعاً له. والمزابنة: بيع التمر الأخضر باليابس كيلاً.

ح2208 ثَمَرِ النَّمْرِ: بالإضافة مع -فتح المثلثة- والميم في الأول، والمثناة وسكون الميم في الثاني. والمعنى: نهى عن بيع الثمر الرطب الذي سيصير تمرًا يابسًا. قاله الشيخ زكرياء<sup>(3)</sup>.

(1) تحفة الباري (142/5).

(2) إرشاد الساري (94/4).

(3) تحفة الباري (143/5).

## 94 بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ وَآكَلِهِ

ح2209 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَارًا، فَقَالَ: «مِنْ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ» فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أُحَذِّثُهُمْ. قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [انظر الحديث 61 وأطرافه].

94 بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ وَآكَلِهِ: الْجُمَارُ قَلْبُ النَّخْلِ، أَيْ بَيَانُ حُكْمِ بَيْعِهِ وَآكَلِهِ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ لَبِيعِهِ، وَلَكِنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ جَوَازِ آكَلِهِ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ لئَلَّا يَقُولُوا أَنَّهُ مِنْ إِفْسَادِ النَّخْلِ.

## ح2209 كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ فِي عُمُومِ النِّفْعِ.

95 بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأُمُصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْيَالِ وَالْوِزْنِ وَسَنَنِيهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمْ الْمَشْهُورَةِ

وَقَالَ شَرِيحُ لِلْعَزَّالِينَ: سَنَنُكُمْ بَيْنَكُمْ [رَبْحًا]. وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ: لَا بَأْسَ الْعَشْرَةَ بِأَحَدٍ عَشَرَ وَيَأْخُذُ لِلنَّقْفَةِ رِبْحًا وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِهَيْثُ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدُكِ بِالْمَعْرُوفِ».

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 6]. وَكَثُرَ الْحَسَنُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِرْدَاسٍ جَمَارًا فَقَالَ: يَكْمُ؟ قَالَ: يَدَانِ قَيْنِ، فَرَكِبَهُ. ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى فَقَالَ: الْجِمَارَ الْجِمَارَ فَرَكِبَهُ وَلَمْ يُشَارِطْهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ يَنْصِفُ دِرْهَمًا.

ح2210 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَجَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ. [انظر الحديث 2002 وأطرافه].

ح2211 حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا سُقَيَانُ عَنْ هِشَامِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ هِذِهِ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أَبَا سُقَيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ فَهَلْ عَلَيَّ جَنَاحٌ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ: «خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكِ مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ». [الحديث 2211 - أطرافه في: 2460، 3860، 5359، 5370، 6641، 7161، 7180].

ح2212 حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ أَخْبَرَنَا هِشَامُ. (ح). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ

أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: «وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْقِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ» [النساء: 6]. أنزلت في والي اليتيم الذي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُصْلِحُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ. [الحديث 2212 - طرفاه في: 2765، 4575].  
[م - ك - 54، ب - أول الكتاب، ح - 3019].

**95 باب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ:** مقصوده كما لابن المنيّر وغيره أَنَّ العرف يُعْمَلُ به فيما ليس فيه نَصٌّ، وتنبني عليه الأحكام الفقهية، ويُرجع إليه إذا لم يخالف قاعدة شرعية. **لِلْغَزَالِيْنَ:** بائعي الغزل لَمَّا اختصموا إليه في شيء كان بينهم، فقالوا: إِنَّ سَنَتَنَا بَيْنَنَا كَذَا وَكَذَا، فقال: **سَفَتَكُمْ بَيْنَكُمْ**، فاجروا عليها. **لَا بِأَسَرِ الْعَشْرَةِ بِأَحَدِ عَشَرَ:** في بيع المرابحة، إذا قال له بعني هذا العشرة بأحد عشر، فإنه وإن كان ظاهره أن الجملة أحد وعشرون، لكن جرى العرف في هذه الصيغة أن للعشرة [واحدًا]<sup>(1)</sup> فقط تكون الجملة أحد عشرة ويُقضى بها عند النزاع. **وَيَأْخُذُ:** البائع. **لِلنَّفَقَةِ:** أي التي لها تأثير في السلعة كالصنع والخياطة، دون أجرة الدَّلَالِ والطِّيِّ والشَّدِّ إلا إذا تراضيا على ذلك. هذا قول الإمام مالك - رضي الله عنه - **وَبَحًا:** بذلك الحساب. **لِهِنْدٍ:** زوج أبي سفيان. **مَا يَكْفِيكَ...** **بِالْمَعْرُوفِ:** وهو عادة الناس. **يَدَاغِقِبِينَ:** الدانق: سدس الدرهم. **الْجَمَارَ:** أي أحضره، ولم يُشَارِطْهُ على الأجرة اعتماداً على العادة السابقة. **يُنِصِفُ دِرْهَمًا:** فزاده دانقاً آخر، تفضلاً وكرمًا.

**ح 2210 حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَبُو طَيْبَةَ:** ولم يُشَارِطْهُ اعتماداً على العرف في مثل ذلك. **خَرَّاجِهِ:** ما يوضفه<sup>(2)</sup> السَّيِّدُ على عبده كل يوم مثلاً، وكان ثلاثة أصع فوضع عنه واحداً.

(1) في الأصل: واحد، والتصويب من المخطوطة.

(2) كذا في الأصل والمخطوطة، وفي مختار الصحاح: وَظَفَهُ تَوْظِيْفًا. ومنه الوظيفة ما يُقَدَّرُ للإنسان في كل يوم من طعام أو رزق. مادة (وظف)



ح2212 **بَيِّعَ عَلَيْهِ**: يلزمه بكل منه. **بِالْمَعْرُوفِ**: أي بقدر أجرة عمله وخدمته، إن كان له عمل فيه.

### 96 بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

ح2213 حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُّفْعَةَ. [الحديث 2213 - اطرافه في: 2214، 2257، 2495، 2496، 6976].  
[م-ك-22، ب-28، ح-1608، ا-14345].

96 **بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ**: لعل مراده الترغيب في ذلك، لأن المبيع يعود إلى يد الشريك بالشفعة (31/2)، فالبيع له أحسن من البيع للأجنبي، وهذا وجه إيراد الحديث المذكور هنا، لأنه دال على العلة المذكورة، والله أعلم.

ح2213 **فِي كُلِّ مَالٍ**: ظاهره حتى الثوب والحيوان، وبه قال عطاء. وخصه الجمهور بالعقار بقرينة قوله: **فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ**... الخ: ويأتي عليه مزيد كلام في محله.

### 97 بَابُ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ

ح2214 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُّفْعَةَ.  
حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بِهِذَا، وَقَالَ: «فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَمْ». تَابَعَهُ هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «فِي كُلِّ مَالٍ». رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الزُّهْرِيِّ. [انظر الحديث 2213 واطرافه].

97 **بَابُ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ**: الأمتعة. **مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ**: أي جواز ذلك قبل القسمة فيما فيه الشفعة وفي غيره.

## 98 بَاب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِيَ

ح 2215 حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عَقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «خَرَجَ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَمْشُونَ فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ قَالَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ادْعُوا اللَّهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ. فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَ لِي أَبُوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَارْعَى ثُمَّ أَجِيءُ فَاحْتَلَبُ فَاجِيءُ بِالْحِلَابِ فَاتِي بِهِ أَبُوِي فَيَشْرَبَانِ ثُمَّ أُسْقِي الصَّبِيَّةَ وَأَهْلِي وَأَمْرَأَتِي، فَاحْتَبَسْتُ لَيْلَةً فَجِئْتُ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ. قَالَ فَكَرِهْتُ أَنْ أَوْقِظَهُمَا وَالصَّبِيَّةَ يَنْضَاغُونَ عِنْدَ رِجْلِي، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ ذَائِبِي وَذَائِبَهُمَا حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ. قَالَ: فَفَرَجَ عَنْهُمْ. وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أَحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ، فَقَالَتْ: لَا تَنَالْ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا، فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَقْضِ الْخَاتِمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا، فَإِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً. قَالَ: فَفَرَجَ عَنْهُمْ الثَّلَاثِينَ. وَقَالَ: الْآخَرُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَحَبَّاءَ يَفْرُقُونَ مِنْ دُرَّةٍ فَأَعْطَيْتُهُ وَأَبَى ذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ، فَعَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَزَرَعْتُهُ حَتَّى اسْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أُعْطِنِي حَقِّي. فَقُلْتُ: انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَإِنَّهَا لَكَ فَقَالَ: أَسْتَهْزِئُ بِكَ؟ قَالَ فَقُلْتُ: مَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرُجْ عَنَّا، فَكُشِفَ عَنْهُمْ».

[الحديث 2215 - أطرافه في: 2272، 2333، 3465، 5974].

[م - ك - 48، ب - 27، ج - 2743، أ - 5981].

## 98 بَاب إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِيَ ذَلِكَ الْغَيْرَ بِالشَّرَاءِ، أَيْ جَازَ

ذَلِكَ الشَّرَاءَ، وَكَذَا الْبَيْعَ عَنِ الْغَيْرِ أَيْضًا، لِتَوْقُفِ لَزُومِ شُرَاءِ الْفُضُولِيِّ وَبَيْعِهِ عَلَى رِضَى الْمُشْتَرَى لَهُ وَالْمَالِكِ.

قال الشيخ: "وتوقّف ملكٌ غيرٍ على رضاه"<sup>(1)</sup>. أي تصرفُ ملكٍ أي في ملكٍ أو لملكٍ... إلخ. فإن لم يرض المشتري له لزم الشراء للمشتري، إلا أن يكون أشهد أن الشراء لفلان بماله والبايع يعلم، أو صدّق المشتري فيه.

ح2215 فانحطت عليهم صحرة: سدت فم الغار. ادعوا الله بأفضل عمل.

قال القاضي عياض: "فيه التقرب إلى الله تعالى بما علم العبد أنه أخلصه لله"<sup>(2)</sup>. والتوسل إلى الله بصالح العمل لما فيه من رضاه محمود.

واختلف في الأفضل من هذه الأعمال الثلاثة، فقيل: عمل الثاني وهو ظاهر. وقيل: يختلف ذلك باختلاف الأشخاص. يتنصّعون: يبيكون. قال الأبّي: "لا يقال نفقة الأبوين كانت في شرعهم آكد من نفقة الأولاد، لأنّ هذا الشرب ليس حاجياً وإنما هو تكميلي، وبكاؤهم إنما هو على عادة الصبيان في البكاء على ما هو دون هذا"<sup>(3)</sup>.

وقال سيدي عبدالرحمن الفاسي: "هذا من الانحراف، لأنّ الإيثار بالسبقية غير واجب، وحقوق الصبية والزوجة واجبة، إلا أنه ذكر في المناقب لصِدْقِهِ في فعله، وهو حال لا يقاس عليه". فَقَالَتْ لَا تَعَالُ... إلخ: أي بعد ما أصابتها «سنة» كما في رواية أخرى<sup>(4)</sup>. بَيْنَ وَجَلْبَهَا: أي قعدت منها مقعد الزوج من زوجته. لَا تَقْضُ الْخَاتَمَ: كناية عن العذرة. قاله الأبّي<sup>(5)</sup>. إِلَّا يَحْفَ: أي لَا تُزِلْ البكارة إلا بِنِكَاحٍ صحيح. وتركتهما ابتغاء وجهك. وعليه ينصب قوله: «إن كنت تعلم». يَفْرَقُ: إناء يسع ثلاثة أصع.

(1) مختصر الشيخ خليل (ص169).

(2) إكمال الإكمال (146/9).

(3) إكمال الإكمال (147/9).

(4) انظر صحيح البخاري، (ح2272) من كتاب الإجارة.

(5) إكمال الإكمال (148/9).

فَأَعْطَيْنَاهُ: أَيِ الْفَرْقِ أَيْ أَحْضَرْتُهُ لَهُ. اسْتَشْرَيْتُهُ مِنْهُ بِقَرَأٍ... إلخ: هذا محلّ الشاهد عنده، لأن النبي ﷺ ساقه مساق المدح وأقرّه.

وَنُوزِعَ الْمُصَنَّفُ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِأَجْرِ فِي الذِّمَّةِ، وَعَرَضَهُ عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ لِرِدَائَتِهِ، فَبَقِيَ عَلَى مِلْكِ رَبِّهِ، فَلَمْ يَتَصَرَّفْ إِلَّا فِي مِلْكِهِ ثُمَّ تَطَوَّعَ. قاله الأبي<sup>(1)</sup>.

ونحوه في "الفتح"<sup>(2)</sup>، و"التحفة"<sup>(3)</sup>، و"الإرشاد"<sup>(4)</sup>، و"حاشية ابن زكري"<sup>(5)</sup>. وأصله للمهلب كما في "الإجارة" من الفتح<sup>(6)</sup>.

قلت: ويجاب عنه بأن المستأجر لما أحضر للأجير أجره برئت ذمته منه، وانتقل لِمِلْكِ الأجير، وعدم قبوله له لا يتعين أن يكون لرداءته، بل يحتمل أن يكون لمعنى آخر من قبل الأجير كأنفقتَه، أو طلب الزيادة عليه، أو نحو ذلك، فصار تصرف المستأجر تصرفاً في ملك الغير، وهذا القدر كاف في تصحيح المطابقة، والله أعلم.

ثم وجدت الحافظ ابن حجر وكذا العيني نقلاً في "المزارعة" عن ابن المنير نحو ما قلناه وسَلَّمَاهُ<sup>(7)</sup>، وقد كتبناه هناك فانظره، فالحمد له على الموافقة. فَكَشَفَ عَنْهُمْ: أي كشف الله عنهم وخرجوا يمشون.

(1) إكمال الإكمال (148/9).

(2) الفتح (409/4).

(3) تحفة الباري (150-149/5).

(4) إرشاد الساري (100/4).

(5) حاشية ابن زكري (مج2/م33/ص3).

(6) الفتح (450/4) عند قول البخاري: باب 12 من استأجر أجيراً فَتَرَكَ أَجْرَهُ، فعمل فيه المستأجر فزاد، أو من عمل في مال غيره فاستفضل.

(7) انظر الفتح (16/5)، وعمدة القارئ (26/9).

## 99 بَابُ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ

2216 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُمَانَ  
عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ طَوِيلٌ يَغْنَمُ يَسُوقُهَا،  
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً؟» أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةٌ؟»  
قَالَ: لَا! بَلْ بَيْعٌ. فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً. [الحديث 2216- طرفاه في: 5382، 2618].

## 99 بَابُ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ (مِنْ) <sup>(1)</sup> أَهْلِ الْحَرْبِ: أَيِ جَوَازِهِ بِشَرْطِهِ.

قال في الإكمال: "أجمع العلماء على جواز معاملة أهل الذمة وجواز معاملة المشركين،  
إلا ما يتقوى به أهل الحرب على محاربة المسلمين، كسلاح (32/2)، الحرب والآلة وما  
تصرف فيه، أو ما يستعين به جميعهم على إقامة شريعتهم وإظهار كفرهم، أو ما لا  
يجوز تملكه لهم لحرمة كالمسلم والمصحف". هـ<sup>(2)</sup>.

وقال الشيخ: "ومنع بيع مسلم ومصحف، وصغير -أي كافر يجبر على الإسلام، وهو  
حربي غير مؤمن- لِكَافِرٍ"<sup>(3)</sup>. وكذا الدار لمن يتخذها كنيسة، والخشبة لمن يتخذها  
صليباً، والعنب لمن يعصرها خمراً، وكل شيء يعلم أنَّ المشتري قصد به معنى لا  
يجوز كبيع الجارية لأهل الفساد الذين لا غيرة لهم، أو يطعمونها من حرام، والمملوك  
ممن يعلم منه الفساد. ثم قال الشيخ: "وأجبر على إخراجه"<sup>(4)</sup>، أي جميع ما ذكر من  
ملك مشترية. وراجع باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة.

ح 2216 رَجُلٌ لَمْ يَسْمَ. مُشْعَانٌ طَوِيلٌ: شعر الرأس شعث. أَبَيْعًا <sup>(5)</sup> أَمْ عَطِيَّةً:

(1) في صحيح البخاري (105/3) "وأهل الحرب".

(2) إكمال المعلم (304/5).

(3) مختصر الشيخ خليل (ص 169).

(4) مختصر الشيخ خليل (ص 169).

(5) في صحيح البخاري (105/3) «بَيْعًا...»، وما أورده الشبهي موافق لما في الفتح (410/4).

أَيُّ أَتْبِيعَ بَيْعًا... إلخ.

قال المهلب: "استفسره صلى الله عليه وسلم لِيُثَبِّهَهُ إِنْ كَانَ عَطِيَّةً". هـ. وفيه جواز البيع مع المشرك وقبول عطيته وهبته.

### 100 باب شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرَبِيِّ وَهَيْبَتِهِ وَعَتَقِهِ

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِسَلْمَانَ: «كَاتِبٌ»، وَكَانَ حُرًّا فَظَلَمُوهُ وَبَاغُوهُ. وَسُيِّ عَمَّارٌ وَصُهَيْبٌ وَبِلَالٌ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِّي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾. [النحل: 71].

ح2217 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِسَارَةٍ فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ -أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ- فَقِيلَ: دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِامْرَأَةٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ؟ قَالَ: أُخْتِي. ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ: لَا تُكَذِّبِي حَبِيبِي فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي، وَاللَّهِ إِنْ عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرِكَ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَامَ إِلَيْهَا فَقَامَتْ تَوْضًا وَتُصَلِّي، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمْنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ. فَغَطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ. قَالَ الْأَعْرَجُ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتْ اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ -فَأَرْسَلَ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوْضًا تُصَلِّي وَتَقُولُ اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمْنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخْصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرَ. فَغَطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ فَيُقَالُ هِيَ قَتَلْتُهُ فَأَرْسَلَ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّلَاثَةِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أُرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا. أَرْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَعْطُوهَا أَجْرًا، فَرَجَعَتْ إِلَى إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَتْ: أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخَذَمَ وَلِيدَهُ؟». [الحديث 2217 - اطرافه في: 2635، 3357، 3358، 5084، 6950].

ح2218 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ،

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَلَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ. فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُبَيْةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدٌ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ، انْظُرْ إِلَى شَبَّهِهِ. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَدٌ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى شَبَّهِهِ فَرَأَى شَبَّهًا بَيْنًا يَعُتْبَةُ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ. بْنُ زَمْعَةَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِي بِهِ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ». قَلَمَ تَرَاهُ سَوْدَةُ قَطُّ. [انظر الحديث 2053 واطرافه].

ح2219 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِيهِ قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِيُصْهَبَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدَّعِ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ. فَقَالَ صُهِيبٌ: مَا يَسْرُنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا وَأَنْتَ قُلْتَ ذَلِكَ، وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ.

ح2220 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنُ -أَوْ أَتَحَنَّنُ- بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صِلَةٍ وَعَقَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ حَكِيمٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسَلَّمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ». [انظر الحديث 1436 واطرافه].

100 بَابُ شُرَاءِ الْمَمْلُوكِ : المراد به الرقيق ليوافق أحاديث الباب. من الْحَرَبِيِّ وَوَجَنِهِ وَعِنَقِهِ: الإضافة للفاعل.

قال ابن بطال: "غرضه إثباتُ ملكِ الحرابي وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعق وغيرها". (1) لِسَلْمَانَ: الفارسي. كَاتِبٌ: اشتر نفسك من مَالِكَكَ. وَكَانَ حُرًّا... إلخ: هذا قول البخاري وغيره، قالوا: إنه خرج يلتمس ظهورَ النَّبِيِّ ﷺ فحمله نفرٌ من كلب وباعوه بوادِ القرى، ثم تداولته الأملاك حتى اشتراه يهودي من بني قريظة، وقدم به المدينة فَكَاتَبَ مَالِكَهُ عَلَى غَرَسِ ثَلَاثُمِائَةِ وَدِيَّةٍ (2) وإطعامها، ثم صار حُرًّا بعد إطعامها.

(1) الفتح (411/4).

(2) الْوَدِيُّ صغار الفسيل، الواحدة وَدِيَّة.

وَسَيِّ عَمَّارٌ وَصَهْبٌ وَبِلَالٌ.

ابن حجر: "لم يقع على عمَّار سَنِيٌّ، لأنه عربي عَنَسِي، سكن أبوه ياسر مكة، وحالف بني مخزوم، فزوجوه سَمِيَّة فولدت له عمَّاراً، فَيَحْتَمِلُ أنهم عاملوه معاملة المسيحي لأنه ابن مولاتهم.

وأما صهيب فذكر ابن سعد أنَّ أباه كان مِنَ النَّبَرِ بْنِ قَاسِطٍ، فَسَبَّهُ الرُّومُ لَمَّا غَزَتْ فارساً، فابتاعه منهم عبدالله بن جدعان وأعتقه.

وأما بلال فهو ابنُ رَبَّاحِ الحبشي كان لِأَيْتَامِ أَبِي جَهْلٍ، فاشتراه أبو بكر وأعتقه<sup>(1)</sup>.  
﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾... إلخ: موضع الشاهد مِنَ الْآيَةِ قوله تعالى: ﴿عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾<sup>(2)</sup>، لِأَنَّ الْمَعْنَى بها المشركون، وأثبت لهم مَلِكُ الْيَمِينِ.

ح2217 قَرْيَةٌ: هي مصر. مَلِكٌ: هو عمرو بنُ امرئ القيس، وكان على مصر. ذكره السهيلي<sup>(3)</sup>. أَخْطَبِي: أي في الإسلام، وإنما قال عليه السلام ذلك، لِأَنَّ مِنْ عَادَةِ ذَلِكَ الْجَبَّارِ إِذَا غَضِبَ امْرَأَةً، وَكَانَ لَهَا زَوْجٌ قَتَلَهُ غَيْرَةً مِنْهُ. عَجَبِي: وإيمان لوط عليه السلام كان بعد ذلك. تَنَوَّضًا: فيه أَنَّ الْوَضُوءَ ليس مِنْ خِصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ. إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ: لا شكَّ كانت موقنة بإيمانها، ولكنها قالت ذلك على سبيل التَّرحُّمِ والتَّوَسُّلِ بإيمانها. فَغَطَّ: أي الكافر، أي خنق وصرع. يُقَالُ: أَيُّ أَعْدَبَ، ويقال... إلخ. فَ«يُقَالُ» دليلُ الْجَوَابِ لَا أَنَّهُ الْجَوَابُ، لِأَنَّ رَفْعَ الْجَوَابِ بَعْدَ الْمَضَارِعِ قَلِيلٌ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: بنُ هَرَمِزٍ الْأَعْرَجِ. إِلَّا شَيْطَانًا: أي متمردًا مِنَ الْجِنَّ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَظَّمُونَ الْجِنَّ وَيَنْسُبُونَ الْخَوَارِقَ إِلَيْهِمْ. ارْجِعُوهَا: رَدُّوْهَا. آجَرًا: ويقال: هاجر، أَبْدَلْتُ الْهَاءَ هَمْزَةً. وَهَذَا

(1) الفتح (412/4).

(2) آية 71 من سورة النحل.

(3) الروض الأنف (41/1).



موضع الترجمة، لَأَنَّ فِيهِ صَحَّةُ هِبَةِ الْكَافِرِ وَقَبُولُهَا، وَإِمَاضُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ذَلِكَ. **كَبَتَ الْكَافِرَ**: أَخْزَاهُ وَرَدَّهُ خَاسِئًا. **وَلَيْدَةً**: طِفْلَةً. **رُوي**: «أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَشَفَ لِإِبْرَاهِيمَ (33/2)» عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى رَأَى حَالَهَا مَعَهُ لَثَلَا يَخَامُرُ قَلْبَهُ شَيْءٌ».

ح2218 **هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ**: هَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ مِنْهُ، لَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَّرَ مَلِكَ زَمْعَةَ لِلْوَلِيدَةِ، وَأَجْرَى أَحْكَامَ الرُّقِّ عَلَيْهَا. **وَالْعَاهِرِ**: الزَّانِي **الْمَجْرُ**: الْخِيْبَةُ وَالرَّجْمُ.

ح2219 **سَعْدٍ**: هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. **وَلَا تَدْعُ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ**: لِأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ هُوَ ابْنُ سَنَانٍ مِنَ النَّمَرِ، وَأُمُّهُ مِنْ تَمِيمٍ، وَكَانَ لِسَانُهُ أَعْجَمِيًّا. **سُرِفْتُ وَأَنَا صَعِيٌّ**: سَرَقْتُهُ الرُّومُ، وَبَقِيَ عَنْدهُمْ حَتَّى اشْتَرَاهُ ابْنُ جَدْعَانَ وَأَعْتَقَهُ. وَهَذَا مَحَلُّ التَّرْجُمَةِ. ح2220 **أَنْتَحَفْتُ أَوْ أَنْتَحَفْتُ**: الْأَوَّلَى -بِالْمِثْنَةِ- قَالَ الْقَاضِي عِيَاذُ: "وَهِيَ غُلْطٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا الرِّوَايَةُ فَصَحِيحَةٌ، وَالْوَهْمُ فِيهَا مِنْ شَيْوَخِ الْبَخَارِيِّ". وَقَالَ السَّفَاقْسِيُّ: "لَا أَعْلَمُ لَهَا وَجْهًا". هـ. وَالثَّانِيَةُ -بِالْمِثْلَةِ- وَمَعْنَاهَا أَتَعَبِدُ. **وَعَتَاقَةٌ**: هَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ لِتَقْرِيرِ ذَلِكَ مِنْهُ.

### 101 بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ

ح2221 **حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ: «هَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بَيَاهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ! قَالَ: «إِنَّمَا حَرُمَ أَكْلُهَا».** [انظر الحديث 1492 وطرفيه].

101 **بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ**: أَيُ حُكْمُ بَيْعِهَا قَبْلَهُ. وَكَأَنَّ رَأْيَ الْمُصَنِّفِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِيهَا هُوَ جَوَازُ الْإِنْتِفَاعِ قَبْلَ الدَّبْغِ، كَمَا هُوَ رَأْيُ الزَّهْرِيِّ أَيْضًا أَخْذًا مِنْ إِبْطَاقِ الْحَدِيثِ، فَرَأَى جَوَازَ بَيْعِهَا قَبْلَهُ أَيْضًا قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِفَاعِ. وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَنْتَفِعُ بِهَا بَعْدَ الدَّبْغِ لَا قَبْلَهُ، لِلتَّصْرِيحِ بِذَلِكَ فِي طَرِيقٍ أُخْرَى. وَالْمَقْيَدُ يَقْضِي عَلَى الْمَطْلُوقِ.

قال القرطبي: "وكلّ مَنْ قال الدبغ يبيح الانتفاع، قال يطهر طهارة تامّة، سوى مالك في إحدى الروايتين عنه. قال: يطهر طهارة خاصة، يستعمل في اليابسات والماء وحده، ولا يباع ولا يصلّى به ولا عليه".<sup>(1)</sup>

وعلى هذه الرواية جرى الشيخ خليل إذ قال عطفًا على النجس: "وجلده ولو دبغ، ورخص فيه مطلقاً أي من مأكول اللحم وغيره إلا من خنزير بعد دبغه في يابسٍ وماء"<sup>(2)</sup>.  
ح 2221 **بِإِهْلَايْهَا**: بجلدها، أي بعد دبغه.

## 102 بَابُ قَتْلِ الْخَنْزِيرِ

وَقَالَ جَابِرٌ: حَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ الْخَنْزِيرِ.  
ح 2222 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْثَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ وَيَقْبِضَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ».  
[الحديث: 2222 - أطرافه في: 2476، 3448، 3449]. [م - ك - 1، ب - 71، ح - 155، أ - 7683].

102 **بَابُ قَتْلِ الْخَنْزِيرِ**: أي مشروعيته. ابن التين: "الجمهور على جواز قتله مطلقاً، أي كان فيه ضررٌ أم لا". نقله في الفتح<sup>(3)</sup>.

وقال ابن عرفة: "للخمي: "وَصَيْدُهُ لِقَتْلِهِ جَائِزٌ لِقَوْلِ مَالِكٍ: يَجُوزُ قَتْلُهُ ابْتِدَاءً".<sup>(4)</sup>  
ومشروعية قتله تدل على أنه غيرٌ منتفع به، إذ لو كان منتفعاً به ما شرع إعدامه، وما لا ينتفع به لا يباح بيعه، فهذا وجه إدخال هذه الترجمة هنا، ورخص بعض العلماء في بيع شعره للخرازة. قاله ابن زكري<sup>(5)</sup>.

(1) المفهم (609/1) بالمعنى.

(2) مختصر خليل (ص 11).

(3) الفتح (414/4).

(4) التاج والإكليل (221/3).

(5) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 2/ م 33 ص 5).

وقال الزرقاني: "ومثل الخنزير الفواسق التي أذن الشارع في قتلها، وهي الفأرة والحية والعقرب والغراب، والحدّياً<sup>(1)</sup> والكلب العقور، والمراد به عادي السباع كذئب وسبع وفهد ونمر. وأما الكلب الإنسي فغير المأذون في اتخاذه يجوز قتله ولا شيء فيه. والمأذون فيه لا، فإن قتله غرم قيمته"<sup>(2)</sup>. وأما الهرّ ففي "نوازل البرزلي": إن القطوط الصغار يجوز قتلها إذا قلّ غداء أمهاتها، وأما الكبار فحكى القرافي أنها إذا خرجت إزايته عن عادة القطوط وتكررت قُتِلَتْ. هـ. وَقَالَ جَابِرٌ: يأتي وصله.

ح2222 حَكَمًا: أي حاكماً بهذه الشريعة المحمدية لا بشريته. مُقْسِطًا: عدلاً. فَيَكْسِرُ الصَّلِيبَ: لغلبة أهل الكفر. وَيَقْتُلُ الْفَزِيرَ: يأمر بإعدامه تكذيباً لدعوى النصراني حليته في شريعته. وَيَضُمُّ الْجُزْيَةَ: يرفعها بحمل اليهود والنصارى على الإسلام، ولا يقبل منهم غيره. والجزية وإن كانت مشروعة في شريعتنا وهو عليه السلام إنما يحكم بشريعتنا فمحلّ مشروعيته قبل ظهور عيسى لا بعده لهذا الحديث، فهو الدال على نسخ مشروعيته ذاك، وليس عيسى هو الفاسخ لها. قاله النووي<sup>(3)</sup>.

### 103 بَابُ لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ

رَوَاهُ جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ح2223 حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ حَرُمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا». [الحديث 2223- طرفه في: 3460]. [م-ك=22، ب=13، ح=1582، أ=170].

ح2224 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ

(1) بضم الحاء وفتح الدال وشد الياء مقصور تمغيير الجذأة. انظر شرح الزرقاني على الموطأ (346/2).

(2) شرح الزرقاني (313-312/2/1) بتصرف كبير.

(3) شرح النووي على مسلم (191/2).

سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ يَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَبَاعُوهَا وَأَكَلُوا أَمَانَهَا قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَاتَلَهُمُ اللَّهُ: لَعَنَهُمْ، قُتِلَ: لَعِنَ. الْخَرَّاصُونَ: الْكَذَّابُونَ. [م-ك-22، ب-13، ح-1583].

103 **بَابُ لَا يَبْذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ:** لأجل بيعه أو للاستصباح به أو لدهن شيء به، لأنه عين النجس لا يحل الانتفاع به في شيء. هذا مذهبنا كما في نصر الشيخ خليل وغيره. وما للعلامة ابن زكري<sup>(1)</sup> هنا سهو منه -رحمه الله-. **لَا يَبْكَامُ وَدَكَّهُ:** دهنه. **وَوَاهُ جَائِرُ:** أي روي معناه كما يأتي (34/2) في باب بيع الميتة والأصنام.

ح2223 **قَلَانًا:** هو سمرة بن جندب. **بَاَعَ خَمْرًا:** أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقداً جواز ذلك، أي يبيعها منهم، أو حصلت له في غنيمة، أو غيرها. **وَمِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ عُمَرُ عَلَى ذَمِّهِ دُونَ عَقُوبَتِهِ.** ولا يظن بالصحابي أنه باعها وهو عالم بالجرمة. **قَاتَلَ اللَّهُ قَلَانًا:** أراد به عُمَرُ الزجر فقط لا الدعاء عليه. **قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ: لَعَنَهُمُ. الشُّحُومُ:** أي أكلها. **فَجَمَلُوهَا:** أذابوها. **فَبَاعُوهَا:** وبيع الخمر مثل بيع الشحم المذاب، لأن كل ما حرّم تناوله حرّم بيعه.

104 **بَابُ بَيْعِ النَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ**

ح2225 **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ أَخْبَرَنَا عَوْفٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ! إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ النَّصَاوِيرَ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ قَارِئِ اللَّهِ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ يَنْفُخُ فِيهَا أَبَدًا»، قَرِيبًا الرَّجُلُ رُبُوءَ شَدِيدَةٍ وَاصْفَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ! إِنْ أَبْنَيْتَ إِلَّا أَنْ تُصْنَعَ فَعَلَيْكَ بِهِذَا الشَّجَرِ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ».**

(1) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/33ص5).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ هَذَا الْوَاحِدَ.  
[الحديث 2225- طرفاه في: 5963، 7042]. [م-ك-37، ب-26، ح-2110، ا-2162].

104 بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رَوْحٌ: كَالْأَشْجَارِ وَنَحْوِهَا، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ: أَيُّ مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنْهُ اتِّخَاذًا وَبَيْعًا.

وَمُخَصَّلٌ مَذْهَبُنَا فِي ذَلِكَ أَنَّ تَصَاوِيرَ الْحَيَوَانِ الَّتِي لَهَا ظِلٌّ يَمْنَعُ اتِّخَاذَهَا وَبَيْعَهَا، إِلَّا إِذَا نَقَصَ مِنْهَا عَضْوٌ غَيْرُ هَيْئَتِهَا، وَمَا لَا ظِلَّ لَهُ مِنْهَا يُكْرَهُ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْتَهَنٍ، وَإِنْ كَانَ مَمْتَهَنًا كَجَعْلِهِ فِي الْبُسْطِ وَالْحَصْرِ فَخِلَافُ الْأُولَى.

وَتَصَاوِيرُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنْ شَجَرٍ وَنَحْوِهِ جَائِزٌ، وَاسْتَثْنَى الْعُلَمَاءُ مِنْ ذَلِكَ لَعِبَ الْجَوَارِي فَأَجَازُوا اتِّخَاذَهَا وَبَيْعَهَا وَلَمْ يَغَيِّرُوا سَوْقَهَا، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ عَائِشَةَ عَلَى اتِّخَاذِهَا لِمَا فِيهِ مِنْ تَدْرِيبِ الصَّبِيَّانِ عَلَى تَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، لَكِنْ كَرِهَ الْإِمَامُ مَالِكٌ لِلرَّجُلِ أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ لِابْنَتِهِ. أَيُّ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَخْلَاقِ ذِي الْمَرْوَةِ لِأَنَّهُ كَرِهَ اللَّعِبَ بِهَا. هَذَا مَعْنَاهُ. قَالَه الْقَاضِي عِيَاضُ<sup>(1)</sup>، وَأَقْرَاهُ الْأَبِيُّ<sup>(2)</sup>.

ح 2225 عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ: هُوَ أَخُو الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ. وَلَيْسَ فِي الْبَخَارِيِّ مَوْصُولًا إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعُ. وَجَلَّ لَمْ يَسْمَ. يَا أَبَا عَبَّاسٍ: هَذِهِ كُنْيَتُهُ. وَلَيْسَ يَنْفَخُ... إلخ: أَيُّ فِعْذَابِهِ مُؤَبَّدٌ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحَلِّ. فَوَيْلًا لِلرَّجُلِ: عَلَيْهِ التَّنْفُسُ وَغَلَبَ عَلَيْهِ. كُلُّ شَيْءٍ: يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرٍ مِثْلِ هَذَا الشَّجَرِ كُلَّهُ... إلخ. أَوْ مَعْطُوفٌ بِحَذْفِ الْعَاطِفِ. اسْتَنْبَطَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى يَنْفَخَ فِيهِ الرُّوحُ». سَعِيدٌ سَعِيدٌ... إلخ: أَشَارَ إِلَى مَا رَوَاهُ فِي «الْبَّاسِ»<sup>(3)</sup> مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ<sup>(4)</sup> عَنِ النَّضْرِ<sup>(5)</sup>

(1) إكمال المعلم (6/635).

(2) إكمال الإكمال (7/252).

(3) صحيح البخاري، كتاب اللباس، حديث (5963).

(4) سعيد بن أبي عروبة.

(5) النضر بن أنس بن مالك.

عن ابن عباس بمعناه. قال الزركشي: "وليس لسعيد ولا للنضر عن ابن عباس سوى هذا الحديث الواحد"<sup>(1)</sup>.

### 105 بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ

وَقَالَ جَابِرٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَرَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ.  
ح2226 حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ  
مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ  
آخِرِهَا خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي  
الْخَمْرِ». [انظر الحديث 459 واطرافه].

105 بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ: تقدمت هذه الترجمة بحديثها في "أبواب  
المساجد"، ولكن بغير المسجد، وهذه أعم.

### 106 بَابُ إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا

ح2227 حَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ  
أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ رَجُلٌ  
أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا  
فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ». [انظر الحديث 459 واطرافه].

106 بَابُ إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا: وهو يعلم حرّيته.

ح2227 ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ: ابنُ التين: "هو سبحانه خصم لجميع الظالمين، إلا أنه  
أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة بالتصريح. أَعْطَى بِي: أي أعطى العهد حالفًا بي.  
فَأَكَلَ ثَمَنَهُ: أي أخذه واستبدَّ به إذ لا مفهوم للأكل، كما أنه لا مفهوم لقوله:  
«باع» وكذا إذا استعبده أو استخدمه كرهاً.

## تنبيه:

قال في "التوضيح": قال مالك في "الواضحة": "من غصب حُرّاً فباعه يكلّف بطلبه، فإن أيس منه ودّى ديته". قال في "البيان": "ونزلت بطليطة فكتب القاضي فيها إلى محمد بن بشير قاضي قرطبة، فجمع ابن بشير أهل العلم وأفتوا بذلك، فكتب أن يغرم ديّته". هـ<sup>(1)</sup>.

107 باب أمر النبي صلى الله عليه وسلم اليهود ببيع أراضيهم حين أجلاهم، فيه المقبري عن أبي هريرة

107 باب أمر النبي صلى الله عليه عليه اليهود ببيع أراضيهم حين أجلاهم: أخرجهم من المدينة، وهم بقايا من اليهود بقوا بالمدينة بعد إخراج بني النضير وبني قينقاع منها. ولعله أشار بالترجمة إلى أن البيع قد يكون كرهاً وجبراً كتوسعة المسجد والطريق. فيه المقبري عن أبي هريرة: أي حديثه الآتي في آخر الجهاد. وفيه فمن «وجد منكم بماله شيئاً فليبعه»، والمال يعم الأرض.

## 108 باب بيع العبيد والحيوان بالحيوان نسيئة

وَأَشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَاحِلَةً يَأْرَبَعَةَ أَبْعِرَةَ مَضْمُونَةً عَلَيْهِ يُوْفِيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّبْذَةِ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ، وَأَشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا وَقَالَ: آتِيكَ بِالْآخَرِ غَدًا رَهْوًا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: لَا رَبَا فِي الْحَيَوَانِ الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ وَالشَّاءُ بِالشَّائِنَيْنِ إِلَى أَجَلٍ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ بِبَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً وَدَرَاهِمَ بِدَرَاهِمٍ نَسِيئَةً.

ح2228 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ فِي السَّنِي صَفِيَّةٌ قَصَّارَتٌ إِلَى دَحْيَةَ الْكَلْبِيِّ ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 371 وأطرافه].

(1) التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب (مخطوط ص592).

108 باب بیع العبد<sup>(1)</sup>: أي بالعبد. والحيوان بالحيوان: أي من جنسه، عطف عام على خاص. فسبغة: أي بالتأخير. أي باب جواز ذلك.

وهو محمول عند المالكية على ما إذا اختلفت المنفعة كما في مسألة ابن عمر، وإلا فالشيء في مثله قرض، وفي أكثر أو أجود ممتنع للسلف بالزيادة، وعكسه كذلك لتهمة ضمان بجعل. قال الشيخ: (35/2) "وَلَا شَيْئًا فِي أَكْثَرِ مِنْهُ أَوْ أَجُودَ كَالْعَكْسِ إِلَّا أَنْ تَخْتَلَفَ الْمُنْفَعَةُ كَقَارِهِ الْحُمُرُ فِي الْأَعْرَابِيَّةِ، وَسَابِقِ الْخَيْلِ - فِي أَكْثَرِ مِنْهُ وَعَكْسُهُ - وَجَمَلٍ كَثِيرٍ الْحَمَلِ"<sup>(2)</sup>. في عدة ليست كذلك، أي وكذا في واحد ليس كذلك في الجميع كما في "المدونة"<sup>(3)</sup>، وهذا كله مع اتحاد الجنس، أما مع اختلافه فيجوز ولو تقاربت المنفعة. واهلة: ما أمكن ركوبه من الإبل ذكراً كان أو أنثى. مضمونة: تلك الراحلة عليه: على البائع أي في ضمانه. يوفيهما صاحيهما: أي يسلمها البائع إلى المشتري بالبيعة: موضع معروف بين مكة والمدينة. خيواً من البعيرين: باعتبار المنفعة وهواً: سهلاً بلا مشقة ولا مماطلة. البعير: أي بالبعيرين. إلى أجل: يعني أن ذلك جائز. ومذهبنا منعه حيث اتحدت المنفعة لا إن اختلفت كما سبق، لا من أجل أنه ربوي، بل من أجل ما فيه من سلف جر نفعاً. قال الشيخ: "وَلَا جَمَلٍ بِجَمَلَيْنِ مِثْلِهِ"<sup>(4)</sup>. ابن المواز: "لا يسلم شيء في مثله وزيادة ما، ولو أنه الحصباء". هـ.

وربوية الحيوان القائم الحياة عندنا مقصورة على ما لا تطول حياته كطير الماء، أو ما لا منفعة فيه إلا اللحم كخصي معز، أو ما قلّت منفعته كخصي ضأن، لأنه يقدر لحماً،

(1) في صحيح البخاري (108/3): «العبيد».

(2) مختصر خليل (ص192).

(3) المدونة: بداية كتاب السلم. وتهذيب المدونة (6/3).

(4) مختصر خليل (ص193).



أما ما يراد للفتنة كاتخاذة للولادة واللبن والصوف والحمل والحرث، فليس بربوي ما دام حيًّا. لا بأس ببَعِيرٍ ببَعِيرَيْنِ وِدْرَهُمْ وِدْرَهُمْ نَسَبِيَّةٌ: القاضي عياض: "هذا وهم. وتأولُه القابسي في الدرهم على القرض. وقال بعضهم: لعله "لا بأس ببَعِيرٍ ببَعِيرَيْنِ وِدْرَهُمْ، الدرهم نسيئة"، فسقط الألف وتصحفت اللام بالباء" هـ<sup>(1)</sup>. وهذه الصورة المترجاة عندنا جائزة إذا اختلفت منفعة الأُبْعرة كما سبق.

ح 2228 ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أي بعد أن أعطى لإِدْخِيَةِ سبعة أُرُوسٍ مِنَ السَّنْبِي غيرها كما في "مسلم"<sup>(2)</sup>. أي غير معينات يختارهن. أو جارية من السبي غيرها كما عند المصنّف. أي غير معينة أيضًا. ولعلّ المصنّف أشار إلى رواية "مسلم" إذ بها تحصل المطابقة، فنزل التبديل منزلة البيع وعدم التعيين منزلة النسيئة، هذا قصده رحمه الله. وقد لا يسلم له ذلك.

### 109 بَابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ

ح 2229 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَيْرِيزٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نُصِيبُ سَبِيًّا فَتُحِبُّ الْإِثْمَانُ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ: «أَوَلَيْكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةً». [الحديث 2229 - أطرافه في: 2542، 4138، 5210، 6603، 7409].

109 بَابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ: أي جوازه.

(1) انظر مثله في شرح ابن بطال (300/6).

(2) صحيح مسلم كتاب النكاح باب فضلية إعتاقه أمة ثم يتزوجها (ح 1365) رقم (87).

ح2229 قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَقَعَ هُنَا حَذْفٌ بَيْنَهُ النَّسَائِيُّ وَهُوَ: «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ...» إلخ<sup>(1)</sup>: وَالرَّجُلُ هُوَ (مَجْزِي)<sup>(2)</sup> بَنَ عَمْرُو الضَّمْرِيُّ. فَفَجَبُّ الْأَثْمَانِ: أَيُّ بَيْعِ النِّسَاءِ الْمُسْبِيَّاتِ، وَنَخَافُ مِنْ حَمَلِهِنَّ عِنْدَ مَجَامِعَتِهِنَّ. فَكَيْفَ تَرَوْنَ فِي الْعَزْلِ: أَيُّ عَزْلِ الذَّكَرِ عَنِ الْفَرْجِ عِنْدَ الْإِنْزَالِ، لِثَلَا يَقَعَ الْحَبْلُ فَيَمْنَعُ مِنَ الْبَيْعِ. أَيُّ جَائِزٍ هُوَ أَمْ لَا؟ لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفْعَلُوا: أَيُّ لَا حَرَجَ وَلَا بَأْسَ فِي عَدَمِ الْعَزْلِ، لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ بِمَجْرَدِهِ، بَلْ عَلَى قِضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ، سَوَاءٌ عَزَلْتُمْ أَوْ لَمْ تَعَزَلُوا.

وَفِيهِ جَوَازُ الْعَزْلِ عَنِ الْأَمَةِ الْمَمْلُوكَةِ. أَمَّا الْأَمَةُ الزَّوْجَةُ فَلَا يَعْزَلُ عَنْهَا إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَإِذْنُ سَيِّدِهَا، كَالْحُرَّةِ أَيْضًا، لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِهَا. هَذَا مَذْهَبُنَا. وَالشَّاهِدُ مِنْهُ إِقْرَارُهُمْ عَلَى الْبَيْعِ.

#### 110 بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

ح2230 حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهْلِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَاعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُدَبَّرَ.

ح2231 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2141 واطرافه].

ح2232-2233 حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ قَالَ: حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَاهُ أَنََّّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْأَلُ عَنِ الْأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَنْ، قَالَ: اجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ بَيْعُوهَا؟ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. [انظر الحديثين 2152 و2154 واطرافهما].

(1) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكَبِيرِ (ح5043).

(2) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالْمَخْطُوطَةِ. وَفِي الْإِسْتِيعَابِ، وَأَسَدُ الْغَابَةِ، وَالتَّجْرِيدِ: مُجْدِي سِبَالِدَالِ الْمَهْمَلَةِ - بَنَ عَمْرُو

الضَّمْرِيُّ. قَالَ ابْنُ حَبَانَ: يَقَالُ: إِنْ لَهُ صَحْبَةٌ وَانْظُرْ: هَدَى السَّارِيَ (ص281)، وَالْإِصَابَةُ (772/5) وَفِيهَا

ح2234 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَتَبَيَّنْ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ فَتَبَيَّنْ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعَرٍ». [انظر الحديث 2152 واطرافه].

110 بابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ: هو الذي عُلِقَ سَيِّدُهُ عِثْقُهُ عَلَى مَوْتِهِ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمَوْتَ دَبْرُ الْحَيَاةِ، أَيْ حُكْمُ بَيْعِهِ. ومذهبنا أنه لا تُبَاعُ رَقَبَتُهُ إِلَّا فِي الدَّيْنِ الذي ترتب على سَيِّدِهِ قبل تقديره، إِنْ كَانَ سَيِّدُهُ حَيًّا، أَوْ فِي الدَّيْنِ الذي استغرقه مطلقاً إِنْ مَاتَ. قال مالك: "وهو الأمر المجتمع عليه عندنا، وأما خدمته فيجوز بيعها مطلقاً"<sup>(1)</sup>.  
قال الأجهوري<sup>(2)</sup>:

وَيُبْطَلُ التَّدْبِيرُ دَيْنٌ سَبَقَا ❖ إِنْ سِيدَ "حَيًّا" وَإِلَّا مُطْلَقًا. (36/2)

وقال الشافعي: "يباع المُدَبَّرُ مطلقاً لدَيْنٍ وغيره. وهو قولُ أهل الحديث"<sup>(3)</sup>.

ح2230 بَاعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُدَبَّرَ: وقع التصريح في روايات عند المصنّف وغيره: «أنه باعه في دَيْنٍ على سَيِّدِهِ»، أَيْ لِأَنَّ التَّدْبِيرَ تَبَرُّعٌ، والمدين ليس من أهل التبرع. وعند النسائي: «وكان عليه دين فأعطاه ثمنه وقال: اقض دينك»<sup>(4)</sup>. وعلى هذا حملة المالكية. ولا يعارضه ما في "مسلم" فقال: «أبدأ بنفسك فتصدق عليها»<sup>(5)</sup> لِأَنَّ مِنْ جَمَلَةِ صَدَقَتِهِ عَلَيْهَا تَخْلِيصُهَا مِنَ الدَّيْنِ الذي هو مرتتهن به". وقال في "العارضة": "يحتمل أن يكون بائعه سفيهاً، فردَّ النبي ﷺ فَعَلَهُ، وعليه حملة البخاري، ويؤبَّ به

(1) موطأ مالك (814/2).

(2) الفواكه الدواني (136/2)، وحاشية العدوي 230/2 وفيهما: "حَيًّا".

(3) انظر الفتح (422/4).

(4) أخرجه النسائي في الكبرى (ح5004).

(5) رواه مسلم. كتاب الزكاة باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله (ح997).

وأدخله في الباب. وقد قال جماعة من العلماء: تُرَدُّ أفعالُ السَّفِيهِه<sup>(1)</sup>. ولعله أشار إلى قول المصنّف في الاستقراض: «باب من باع على الضعيف... إلخ»<sup>(2)</sup>، ثم أورد هذا الحديث فيه. والمُدَبَّرُ: هو يعقوب، وسَيِّدُهُ أبو مذكور، وَثَمَنُهُ ثمانمائة درهم.  
ح2231 باعَهُ: أي المدبر.

ح2232-2233 ثُمَّ يَبْعُوهَا: ظاهره كانت مدبرة أم لا، فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة.

ح2234 وَلَا يَتْرَبُ: لا يوبّخها ولا يعيّرُها بالزنا. فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ: وهو نصفُ حَدِّ الحرة.

### 111 باب هل يسافرُ بالجارية قبل أن يستبرئها

وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بَاسًا أَنْ يَقْبَلَهَا أَوْ يَبَاشِرَهَا.  
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ الَّتِي تُوطَأُ أَوْ بِيَعْتَ أَوْ عَتَقْتَ فَلْيَسْتَبْرِأْ رَحِمَهَا بِحَيْضَةٍ وَلَا تُسْتَبْرِأْ الْعَدْرَاءُ. وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا بَاسَ أَنْ يُصِيبَ مِنْ جَارِيَتِهِ الْحَامِلُ مَا دُونَ الْفَرْجِ. وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾.

ح2235 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبِيرًا، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حَبِيبِ بْنِ أَخْطَبَ وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ عَرُوسًا، فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرَّوْحَاءِ حَلَّتْ، فَبَنَى بِهَا ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نِطْعٍ صَغِيرٍ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَذِنَ مَنْ حَوْلَكَ» فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى صَفِيَّةَ. ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: قَرَأْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ يَعْبَاءَةٌ ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ فَيَضَعُ صَفِيَّةَ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ. [انظر الحديث 371 وأطرافه].

(1) عارضة الأحمدي (181/3).

(2) كتاب الخصومات باب3. (ح2415).

111 باب هل يسافر: الشخص. بالجارية التي تجرد ملكه لها. قبل أن يستبرأها: بحیضة. وجوابه: نعم له ذلك أن يقبلها أو يبكرها. أي في غير الفرج. وهذا خلاف مذهبنا.

قال الشيخ: "وحرّم في زمنه -أي زمن الاستبراء- الاستمتاع، ولا تُستبرأ -العذراء-"<sup>(1)</sup> كأنه يرى أن البكارة تمنع الحمل أو تدل على عدمه أو على عدم الوطء. وفيه نظر. قاله ابن حجر<sup>(2)</sup>. أي لإمكان جريان الماء مع البكارة، ومذهبنا وجوب استبراء العذراء. قال الشيخ: "وإن صغيرة أطاقت الوطء، أو كبيرة لا تخملان عادة أو بكرًا"<sup>(3)</sup>. ومن جاريته الحامل: أي من غيره (إلا على أزواجهم)<sup>(4)</sup>: وجه استدلاله بالآية أنها دلت على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه، فخرج الوطء بدليل، وبقي ما عداه على الأصل، ومذهبنا عدم جواز الاستمتاع بها حتى تضع. قال في "الإكمال": "هذا حكم كل حامل، واختلف في المرأة تزني فتحمل، ويتبين حملها، هل يطؤها زوجها؟ فأجازه أشهب، وكرهه مالك وغيره من أصحابنا، واتفقوا على كراهته. ومنعه من وطئه في ماء الزنا ما لم يتبين الحمل، مع اتفاقهم أنه إن فعل فلا تحرم عليه. وكذلك اتفقوا أنها لا تتزوج في استبراء الزنا أو حملة. واختلفوا إذا كان ذلك هل تحرم عليه كالعدة الصحيحة، أو لا تحرم؟ أو تحرم في الحمل دون غيره؟" هـ.<sup>(5)</sup>

ح 2235 الحِصْن: وهو القَوْص -بفتح القاف-. زَوْجُهَا: كنانة بن أبي الحقيق. فَخَرَجَ بِهَا: هذا موضع الترجمة. سَدَّ الرُّوْهَاءِ: موضع قريب من المدينة. هَلَّتْ: أي طهرت

(1) مختصر خليل (ص 161).

(2) الفتح (4/423).

(3) مختصر خليل (ص 160).

(4) آية 6 من سورة المؤمنون.

(5) إكمال المعلم (4/620).

من حیضها. **حَبَسًا**: هو تمر وسمن وأَقِطٌ. **فِي نِطَمٍ**: بساط من جلد. **يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ**: التحوية هي أن يدير كساء حول سنام البعير، ثم يركب عليه بعباءة كساء صغير، أي يهيئ لها وراءه مركباً وطياً.

## 112 بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ

ح2236 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَالْأَصْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْنَحُ بِهَا النَّاسُ. فَقَالَ: «لَا هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتِلِ اللَّهَ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ». قَالَ أَبُو عَاصِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ سَمِعْتُ جَابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الحديث 2236 - طرفاه في: 4296، 4633]. [م - ك - 22، ب - 13، ح - 1581، ا - 14479].

112 **بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ**: هي كل ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية، أي حرمة. ابن المنذر: "إجماعاً"<sup>(1)</sup> إلا ما استثنى من ذلك كالسمك. **وَالْأَصْنَامُ**: جمع صنم، كل ما عُبد من دون الله.

ح2236 **عَامَ الْفَتْحِ**: في رمضان سنة ثمان لا: يفعل بها شيء من ذلك. هو: الانتفاع بها بجميع وجوهه **حرام**: لأنها عين النجس. قال الشيخ: "وينتفع بمتنجس لا نجس"<sup>(2)</sup>.

**تنبيهه**:

(37/2) قال النووي: "قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جثة

(1) الإجماع لابن المنذر (ص90).

(2) مختصر خليل (ص10).

الكافر إذا قتلناه وطلب الكفار شراءه، أو دفع عَوْضٍ عنه، وقد جاء في الحديث «أَنْ نُوْفَلَ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمُخْزُومِيِّ قَتْلَهُ الْمُسْلِمُونَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَبِذَلِ الْكَفَّارِ فِي جَسَدِهِ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْخُذْهَا، وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمْ»<sup>(1)</sup>. ونحوه للقاضي عياض<sup>(2)</sup>، وابن العربي، والقرطبي<sup>(3)</sup>، كما نقله الحطاب<sup>(4)</sup> عنهم في أواخر الجزية وسلّمه.

### 113 بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ

ح 2237 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ. [الحديث 2237- أطرافه في: 2282، 5346، 5761]. [م- ك- 22، ب- 9، ح- 1567، ا- 17069].

ح 2238 حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى حَجَّامًا فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ فكَسَّرَتْ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدِّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْأَمَةِ، وَلَعَنَ الْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكَلَ الرَّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرَ. [انظر الحديث 2086 وأطرافه].

113 بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ: أي حكم تملكه، وحكم الثمن مرتبٌ على حُكْمِ الْبَيْعِ، ومذهبنا عدم جواز بيع الكلب الغير المأذون فيه اتفاقاً، وفي المأذون فيه خلاف، المشهور المنع، وأجازه سحنون.

قال ابن العربي: "وهو الصحيح في الدليل. ونصّه كما في "مسالكه": الصحيح عندي جواز بيع الكلب المأذون في اتخاذه وأخذ ثمنه، وعليه أكثر أصحاب مالك.

(1) شرح النووي على مسلم (7/11).

(2) إكمال المعلم (255/5).

(3) المفهم (463/4).

(4) مواهب الجليل (390/3).

وقال سحنون: يجوز أن يحج بثمانه. وقاله ابن كنانة<sup>هـ</sup>. وعليه جرى في "التحفة" مُقَوِّيًا له بقوله:

واتفقوا أن كلاب الماشية ❖ يجوز بيعها ككَلْبِ البادية.<sup>(1)</sup>

ح2237 نهى: نهى تحريم. وَمَهْرُ الْبَغِيِّ: ما تأخذه الزانية على الزنا، سمّاه مهراً لأنه على صورته. وَهَلْوَانِ الْكَاهِنِ: المراد به مدعي الاطلاع على الغيب من أي نوع كان. و"الحلوان": ما يعطاه مدعي ما ذُكِرَ على ذلك، سُمِّيَ حلواناً تشبيهاً له بالشيء الحلو، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ سَهْلًا بِلَا كُفَّةٍ. قال في "العارضة": "وهو محرّم بإجماع الأمة، لأنّ ذلك من أكل المال بالباطل، فإنه مالٌ بَدَلٌ في مقابلة فسقٍ، أو قُلٌّ: كُفْرٌ. لأنه طَلَبَ غَيْبًا انفرد الله بعلمه وهو ما يكون في غد".<sup>هـ</sup> (2) منها. وكرّره في مواضع منها.

ح2238 نهى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِ: أي الحجامة. ثم نسخ ذلك كما سبق. وَكَسْبِ الْأُمَةِ: أي بالزنا، لا بالعمل المباح. وَلَعْنِ الْوَاشِمَةِ: فاعلة الوشم. وَالْمُسْتَوْشِمَةِ: المفعول بها. وَالْمُصَوِّرُ: للحيوان.

(1) تحفة ابن عاصم البيت 767 (مجموع المتون ص674) ط. دار الفكر.

(2) العارضة (247/3).



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب السلم

#### 1 باب السلم في كيل معلوم

ح2239 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَحِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمَيْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَالنَّاسُ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَ وَالْعَامَيْنِ -أَوْ قَالَ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ- شَكَّ إِسْمَاعِيلُ، فَقَالَ: «مَنْ سَلَفَ فِي ثَمَرٍ فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَحِيحٍ بِهَذَا فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ.  
[الحديث 2239 - أطرافه في: 2240، 2241، 2253]. [م - ك - 22، ب - 25، ح - 1604، أ - 2458].

1 في كيل معلوم: وللمستمل «باب السلم». قال في المشارق: "السلم في البيع السلف -بالميم والفاء- بمعنى. وهو تقديم رأس المال في مضمون موصوف إلى أجل". ه<sup>(1)</sup>. وفي "الفتح" عَنِ الْمَاورِدِي: "السُّلْمُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَالسَّلْفُ لُغَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ"<sup>(2)</sup>. واتفق العلماء على مشروعيتها.

ح2239 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ: وَهُوَ الْمَكِّي الْمَقْرئُ الْمَشْهُورُ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمِزِّي وَغَيْرُهُ، وَارْتَضَاهُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(3)</sup>. فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ: يَعْنِي إِنْ كَانَ مِمَّا يَكَالُ. وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ: الْوَاوُ بِمَعْنَى "أَوْ"، أَيْ إِنْ كَانَ مِمَّا يوزن، يَعْنِي، أَوْ عَدَدُ مَعْلُومٍ إِنْ كَانَ مِمَّا يُعَدُّ. فَلَا بَدَّ فِي كُلِّ مَا يَسْلَمُ فِيهِ مِنْ رَجُوعِهِ إِلَى مَعْيَارِهِ الشَّرْعِيِّ. وَلَا يَسْلَمُ فِي الْمَكِيلِ وَزْنًا، وَكَذَا عَكْسَهُ. وَهَذَا مَذْهَبُنَا. الشَّيْخُ: "وَأَنْ يَضْبُطَ بَعَادَتَهُ مِنْ كَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ وَعَدَدٍ"<sup>(4)</sup>. وَهَذَا قَصْدُ الْبُخَارِيِّ فِي جَمْعِهِ بَيْنَ التَّرْجَمَتَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) المشارق (367/2) مادة (س ل م) ط دار الكتب العلمية.

(2) الفتح (428/4).

(3) الفتح (429/4).

(4) مختصر خليل (ص193).

## 2 باب السلم في وزن معلوم

ح2240 حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ بِالنَّمْرِ السَّنَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزن معلوم إلى أجلٍ معلوم. [انظر الحديث 2239].

ح2241 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوزن معلوم إلى أجلٍ معلوم». [انظر الحديث 2239 وطرفيه].

ح2242-2243 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِدِ. حَدَّثَنَا حَقَّصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلْفِ فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالنَّمْرِ، وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِزَى فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ. [الحديث 2242- طرفاه في: 2244، 2255]. [الحديث 2243- طرفاه في: 2245، 2254].

## 2 باب السلم في وزن معلوم: بين المتعاقدين.

ح2240 فِي شَيْءٍ: يشمل الحيوان وغيره، وهذا مذهبنا. إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ: إن لا بد في السلم من ذكر الأجل أيضاً.

ح2242-2243 فِي السَّلْفِ: أي السلم، أي هل يجوز أن يسلم إلى من ليس عنده المسلم فيه أم لا؟ فِي الْحِنْطَةِ... إلخ: زاد في الباب الآتي: «والزيت». وبالإشارة إليه يطابق الترجمة، لأنها مما يوزن. وزاد فيه أيضاً: «فَمَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ... إلخ». وبه يطابق السؤال الجواب. ابْنُ أَبِي أَبِزَى: عبد الرحمن الخزاعي، من صغار الصحابة، ولأبيه صحبة على الراجح.

### 3 باب السلم إلى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

ح2244-2245 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَجَالِدِ قَالَ: بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبُو بَرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْقَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَا: سَلُهُ هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَلِّفُونَ فِي الْحِنِطَةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيْطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ. قُلْتُ: إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسَلِّفُونَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ نَسْأَلْهُمْ أَلْهَمْ حَرِثٌ أَمْ لَا؟. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مَجَالِدٍ يَهَذَا، وَقَالَ: «فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ». وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، وَقَالَ: «فِي الْحِنِطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّيْتِ». [انظر الحديث 2242 وطرفه] [انظر الحديث 2243 وطرفه].

ح2246 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا عَمْرُو قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُوَكَّلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ. فَقَالَ الرَّجُلُ: وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ: حَتَّى يُحَرَّرَ. وَقَالَ مُعَاذٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... مِثْلَهُ.

[الحديث 2246 - طرفاه في: 2248، 2250].

3 باب السلم إلى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ: أَيُّ أَصْلِ الْمُسْلِمِ فِيهِ مِنْ حَرْثٍ أَوْ شَجَرٍ، أَوْ

جَوَازِهِ، إِذْ لَا يَشْتَرُطُ وُجُودُ الْأَصْلِ عِنْدَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ (38/2)؛

ح2244-2245 نَبِيْطٌ: هُمُ الْفَلَاحُونَ، سَمُّوا بِذَلِكَ لِمَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ مِنَ الْأَرْضِ لِكَثْرَةِ الْفَلَاحَةِ. إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ: أَيُّ الْمُسْلِمِ فِيهِ. مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ

ذَلِكَ: فَأَخَذَ الْحُكْمَ مِنْ عَدَمِ الْاسْتِفْصَالِ وَتَقْرِيرِ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ عَنِ السَّلْمِ.

ح2246 في النَّخْلِ: أي المعين. أي في تمره. وهذا بيع لا سلم، لِأَنَّ السَّلْمَ لا يكون في الشيء المعين وإنما يكون في الدِّمَّة، فتسميته سلمًا مجاز. حَتَّى يُوَكَّلَ مِنْهُ: أي يبدو صلاحه فتجري عليه أحكام البيع لا أحكام السلم. وقال الرَّجُلُ: قال ابن حجر: "لم أقف على اسمه، وزعم الكرمانى أنه أبو الْبَخْتَرِيِّ نفسه".<sup>(1)</sup>

قلت: ويؤيده ما في الباب الآتي إثره فإنه صريح في ذلك، ولم يتفطن الحافظ ولا مَنْ بعده، والكمال لله. وَجَلَّ: لم يسم. جَانِيهِ: أي ابن عباس. بِحَرَوَزَ: يحفظ، وهو كناية عن بدو صلاحه، وكذا قوله «يكال أو يوزن». قاله الكرمانى<sup>(2)</sup>. وقال ابن المنير: "حكم الترجمة مأخوذ بطريق المفهوم، وذلك أَنَّ ابنَ عباسٍ لَمَّا سئل عن السَّلْمِ إلى مَنْ له نخل في ذلك النخل بعينه، رأى أَنَّ ذلك من قبيل بيع الثمار قبل بدو صلاحها، فإذا كان السَّلْمُ في النخل المعين لا يجوز تعين جوازه في غير المعين، للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه، لئلا يدخل فيه بيع الثمار قبل بدو الصلاح".<sup>(3)</sup> أي وإذا كان في غير المعين شمل مَنْ كان عنده أصله ومن لم يكن عنده.

#### 4 بَابُ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ

ح2247-2248 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ: نُهِيَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلَحَ، وَعَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ نِسَاءً يَنَاجِزُ. وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ السَّلْمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُوَكَّلَ مِنْهُ -أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ- وَحَتَّى يُوزَنَ.

[انظر الحديث 1486 وأطرافه]. [وانظر الحديث 2246 وطرفه].

(1) الفتح (423/4)، وانظر الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص89).

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص89).

(3) انظر مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2246).

ح2249-2250 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّمْرِ حَتَّى يَصْلَحَ، وَنَهَى عَنْ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ. وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكَلَ - أَوْ يُؤْكَلَ - وَحَتَّى يُوزَنَ. قُلْتُ وَمَا يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتَّى يُحْرَزَ. [انظر الحديث 1486 وطره والحديث 2246 وطره].

4 باب السَّلَمِ فِي النَّخْلِ: أي في ثمره، وكأنه أراد السَّلَمَ في تمر حائط معين أو قرية معينة عن السَّلَمِ. فِي النَّخْلِ: أي المعين، أي في ثمره، وتسميته سلماً مجاز، وإنما هو بيع معين يشترط فيه ما يشترط في البيع وزيادة. قال الشيخ: "وَشَرْطُ أَنْ سَمِيَ سَلَمًا لَا بَيْعًا إِزْهَاقُهُ، وَسَعَةُ الْحَائِطِ وَكَيْفِيَّةُ قَبْضِهِ، وَلِمَالِكِهِ، وَشُرُوعُهُ وَإِنْ لَنَصْفِ شَهْرٍ، وَأَخْذُهُ بُسْرًا وَرُطْبًا"<sup>(1)</sup>.

ح2249-2250 وَهَتَّى: أي وحتى يوزن. قُلْتُ: قائله أبو الْبَخْتَرِيِّ.

#### 5 باب الكَفِيلِ فِي السَّلَمِ

ح2251 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا يَعْلَى حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِنَسِيئَةٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ. [انظر الحديث 2068 وطره].

5 باب الكَفِيلِ فِي السَّلَمِ: الكفيل هو الضامن، وليس له ذكر في حديث الباب، لكنه أشار إلى إلحاقه بالرَّهْنِ لأنه في معناه، إذ كُلُّ مِنْهُمَا وَثِيقَةٌ فِي حَقِّهِ، وَأُطْلِقَ السَّلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ وَالَّذِي بَعْدَهُ عَلَى عِمَارَةِ الذِّمَّةِ بِحَقِّ كَانِ ثَمَنًا أَوْ مَثْمَنًا، فَدَخَلَتْ صُورَةُ التَّرْجُمَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ح2251 طَعَامًا: ثلاثون صاعاً من شعير. وَنَ يَهُودِيٍّ: أبو الشحم.

(1) مختصر خليل (ص194).

## 6 بَابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ

ح2252 حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَارْتَهَنَ مِنْهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. [انظر الحديث 2068 واطرافه].

6 بَابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَمِ: أَيُ جَوَازُهُ خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَهُ. قَالَ فِي الْكَوَاكِبِ: "ابْنُ بَطَالٍ: "وَجْهٌ احْتِجَاجُ النَّخَعِيِّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّ الرَّهْنَ لَمَّا جَازَ فِي الثَّمَنِ جَازٌ فِي الْمَثْمَنِ، وَهُوَ الْمُسْلَمُ فِيهِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا"<sup>(1)</sup>.

## 7 بَابُ السَّلَمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو سَعِيدٍ وَالْأَسْوَدُ وَالْحَسَنُ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا بَاسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ.

ح2253 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَتَيْنِ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: «أَسَلِّفُوا فِي الثَّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ» وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ». [انظر الحديث 2239 وطرقيه].

ح2254-2255 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلِيمَانَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ قَالَ: أُرْسِلَنِي أَبُو بُرْدَةَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى فَسَأَلْتُهُمَا عَنْ السَّلَفِ فَقَالَا: كُلُّمَا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَانَ يَأْتِينَا أُنْبَاطٌ مِنْ أُنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِّيْبِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى. قَالَ: قُلْتُ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُلُّمَا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ. [انظر الحديث 2243 وطرقيه]. [انظر الحديث 2242 وطرقيه].

(1) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص91).

7 **باب السِّلْمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ:** مذهب الأئمة الثلاثة اشتراط الأجل في السِّلْم، وأقله عند المالكية خمسة عشر يوماً. ومذهب الشافعية إلى [جواز]<sup>(1)</sup> السِّلْم الحال. وإلى الرَّد عليهم أشار المصنَّف بالترجمة. **وَيَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ:** أي باختصاص السِّلْم بالأجل. **فِي ذَوِّهِ:** أي معين، إذ هو بيع لا سِّلْم.

### 8 **باب السِّلْمِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ**

ح2256 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ، فَسَرَّهُ نَافِعٌ أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا. [انظر الحديث 2143 وطرفه].

8 **باب السِّلْمِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ:** أي عدم جوازه للجهل بالأجل.

ح2256 **كانوا:** أي في الجاهلية. **الجزور:** البعير تنتج. **النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا:** بدل من الناقة، إذ معناه أن تلد الناقة ويلد ما ولدته أيضاً.

(1) في الأصل: "إلى جاوز" وهو سبق قلم. والتصويب من المخطوطة، وانظر الفتح (434/4).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### السَّلَامُ فِي الشُّفْعَةِ

كذا للحموئي والكشميهني، وللمستملي: "كتاب الشفعة"، ولعله وقع هنا إسقاط، والأصل آخر السَّلَام. ثم قال: في الشفعة أو كتاب الشفعة: والشفعة لغة: الضَّم. وشرعاً: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بثمنه.

#### 1 باب الشُّفْعَةُ فِيمَا لَمْ يُقَسَمَ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ

ح2257 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَمَ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُفْعَةَ. [انظر الحديث 2213 وأطرافه].

#### 1 بابُ الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يَنْقَسَمَ<sup>(1)</sup>، فَإِذَا (39/2) وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ. فقلوه:

«الشفعة» مبتدأ خبره محذوف. أي ثابتة، ما... إلخ. ابن حجر: "ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نُقِلَ عن أبي بكر الأصم من إنكارها"<sup>(2)</sup>.

ح2257 فِي كُلِّ مَا لَمْ يَنْقَسَمَ: أي في كل مشترك مُشَاعٍ لم تَجَرِ فيه القسمة، فيفيد إجرائها فيما اجتمع فيه ما ذكر، إلا ما استثنى الفقهاء من ذلك كما هو مقرر في الفروع. والعمل عندنا على إجرائها في قابل القسم وفي غيره. قال الشيخ: "إن انقسم، وفيها -أي المدونة- الإِطْلَاقُ، وَبِهِ عُمَلٌ"<sup>(3)</sup>. وقال ابن عاصم:

وَالْفَرْنُ وَالْحَمَامُ وَالرَّحَى الْقِضَا ❖ بالأخذ بالشفعة فيها قد مضى<sup>(4)</sup>

(1) في صحيح البخاري (114/3): «ينقسم».

(2) الفتح (436/4).

(3) مختصر الشيخ خليل (ص230).

(4) تحفة ابن عاصم البيت 916 (مجموع المتون ص680) ط دار الفكر.



القاضي عياض: "وهي ثابتة بين المسلم والذمي كثبوتها بين مسلمين. قاله مالك والشافعي وأبو حنيفة"<sup>(1)</sup>. **وصُفَّتِ الطُّرُقُ: بُيِّنَتْ مصارفها. فلا شُفْعَةَ:** أي لأنهما صارا جارين، ولا شفعة للجار.

## 2 باب عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ

وَقَالَ الْحَكَمُ: إِذَا أُذِنَ لَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ. وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ بَاعَ شُفْعَتَهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لَا يُغَيِّرُهَا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

ح2258 حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَتَكِيَّيْ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ -مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ: يَا سَعْدُ! ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ. فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاغُهُمَا. فَقَالَ الْمِسُورُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهُمَا. فَقَالَ سَعْدُ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً -أَوْ مُقَطَّعَةً-. قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَلَوْ لَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْيِهِ» مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ. [الحديث 2258 - اطرافه في: 6977، 6978، 6980، 6981].

## 2 باب عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ: أي استحباب عرضها على الشريك

ليأخذ أو يدع. وفي ابن ماجه مرفوعاً: «مَنْ كَانَتْ لَهُ نَخْلٌ أَوْ أَرْضٌ فَلَا يَبِيعُهَا حَتَّى يَعْضُهَا عَلَى شَرِيكِهِ»<sup>(2)</sup>. ثم إذا أسقط الشريك قبل البيع وأراد الأخذ بعده فله ذلك، لأنه من إسقاط الشيء قبل وجوبه. هذا مذهبنا. وَقَوْلُ الْحَكَمِ<sup>(3)</sup>: "فَلَا شُفْعَةَ لَهُ": ليس مذهباً لنا. قال الشيخ: "وطولب بالأخذ بعد اشترائه لا قبله، ولم يلزمه إسقاط"<sup>(4)</sup>. وكذا

(1) إكمال المعلم (316/5) بتمصرف.

(2) سنن ابن ماجه. كتاب الشفعة باب 1 (ح2492).

(3) هو الحكم بن عُتَيْبَةَ، تابعي كوفي.

(4) مختصر خليل (ص231)

قول الشعبي: مَنْ يَبْعَثْ شَفْعَتَهُ... إلخ: ليس مذهباً لنا لقول الشيخ: "أَوْ شَهْرَيْنِ، إِنْ حَضَرَ الْعَقْدَ، وَالْأَسَنَةَ" هـ<sup>(1)</sup>. ومطابقته للترجمة من حيث إنَّ شهوده للبيع كعرضها عليه.

ح2258 بَيَّنَّ فِي دَارِكٍ: أَيِ الْكَائِنِينَ فِيهَا. أَيِ الْمُعَيَّنِينَ لَا الْمُشَاعِينَ. أَرْبَعَةَ آلَافٍ: أَيِ دَرَاهِمٍ. آلَافٍ مُنْجَمَةٍ أَوْ مُقَطَّعَةٍ: «أَوْ» لِلشَّكِّ، وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. وَالْمِرَادُ مُوَجَّلَةٌ عَلَى أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ. خَمْسِمِائَةٍ دِينَارٍ: هِيَ خَمْسَةُ آلَافٍ دَرَاهِمٍ. بِصَقْبِهِ: رُويَ بِالصَّادِ وَبِالْسِينِ<sup>(2)</sup>. أَيِ بَقْرِبِهِ وَمِلَاصِقِهِ، احْتِجَّ بِهِ مَنْ أَثْبَتَ الشَّفْعَةَ لِلْجَارِ وَهُوَ الْحَنْفِيَّةُ، وَقَالَ غَيْرُهُمْ: لَا دَلَالَةَ فِيهِ، إِنْ لَمْ يَقُلْ: «أَحَقَّ بِشَفْعَتِهِ»، بَلْ قَالَ: «أَحَقَّ بِصَقْبِهِ»، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ مِنْهُ بِمَا يَلِيهِ وَيَقْرُبُ مِنْهُ. أَيِ أَحَقَّ بِأَنْ يَتَعَهَّدَهُ وَيَتَصَرَّفَ عَلَيْهِ، أَوْ يَرَادَ بِالْجَارِ الشَّرِيكَ فَإِنَّهُ يَسْمَى جَارًا. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ<sup>(3)</sup>.

قال الكرمانى: "أقول: وَيَجِبُ الْحَمْلُ عَلَيْهِ جَمْعًا بَيْنَ مُقْتَضَى الْحَدِيثَيْنِ، مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَتْرُوكُ الظَّاهِرِ، لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْجَارُ أَحَقَّ مِنَ الشَّرِيكَ، وَهُوَ خِلَافُ حِكْمَةِ الشَّفْعَةِ، وَمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ" هـ. مِنَ الْكَوَاكِبِ<sup>(4)</sup> بِحُرُوفِهَا. وَفِيهِ عَرْضُ الشَّفْعَةِ عَلَى الْجَارِ، فَأَحْرَى عَلَى الشَّرِيكَ. وَهُوَ شَاهِدُ التَّرْجُمَةِ.

### 3 بَابُ أَيِّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ

ح2259 حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. (ح) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [حَدَّثَنَا شَبَابَةُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ لِي جَارَيْنِ فَلِىِ أَيُّهُمَا أَهْدِي؟ قَالَ:

(1) مختصر خليل (ص231).

(2) في صحيح البخاري (115/3): «بصقبه».

(3) النهاية في غريب الحديث (377/2) مادة صقب.

(4) الكواكب الدراري (مج 5 ج10 ص95).

«إلى أَقْرَبَهُمَا مِنْكَ بِأَبَا». [الحديث 2259- طرفاه في: 2595، 6020].

3 بابُ أَبِي الْجَوَارِ أَقْرَبُ: هذا يحتاج إليه حتى على القول بأن الجار لا شفعة له، لِأَنَّ

تقديم الأقرب هو مقتضى الكرم والمروءة، وأما على أن له شفعة فهو ظاهر.

ح 2259 إلى أَقْرَبَهُمَا مِنْكَ بِأَبَا: قال المهلب: "لِأَنَّ قَرِيبَ الْبَابِ يَرَى مَا يَدْخُلُ دَارَ

جاره وما يخرج منها، ولأنه أسرع إجابة عند النوائب، فَقُدِّمَ عَلَى بَعِيدِ الْبَابِ وَإِنْ لَاصَقَ

جداره" (1).

(1) انظر شرح ابن بطال (322/6).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْإِجَارَةِ

كذا للمستلمي، وللحموي والكشميهني: «في الإجازات». والإجارة تمليكٌ منفعة رَقَبَةٍ بِعَوَضٍ.

### 1 بَابُ اسْتِجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ [القصاص: 26].  
وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ وَمَنْ لَمْ يَسْتَغْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ.

ح 2260 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُؤَدِّي مَا أُمِرَ بِهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ». [انظر الحديث 1438 واطرافه].

ح 2261 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ ثُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ فَقُلْتُ: مَا عَمِلْتُ أَنْهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ. فَقَالَ: لَنْ - أَوْ لَأَ - نَسْتَغْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ.

[الحديث 2261 - لطفه في: 3038، 4341، 4343، 4344، 6124، 6923، 7149، 7156، 7157، 7172].

### 1 بَابُ اسْتِجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ: ابْنُ الْمُنِيرِ: "قَصْدُهُ الرُّدُّ عَلَى مَنْ تَوَهَّم أَنَّهُ لَا

يَنْبَغِي اسْتِجَارَ الصَّالِحِينَ لِأَنَّهُ امْتِهَانٌ لَهُمْ" (1). «الْقَوِيُّ الْأَمِينُ» (2). هَذَا قَوْلُ بَنْتِ

شُعَيْبٍ لِأَبِيهَا. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ أَبَاهَا سَأَلَهَا عَمَّا رَأَتْ مِنْ قُوَّتِهِ وَأَمَانَتِهِ، فَذَكَرَتْ

قُوَّتَهُ فِي حَالِ السَّقْيِ، وَأَنَّهُ (40/2) رَفَعَ الصَّخْرَةَ الَّتِي لَا يَطِيقُهَا عَشْرَةُ رِجَالٍ، وَأَمَانَتُهُ فِي

غَضِّ طَرَفِهِ عَنْهَا، وَقَوْلُهُ لَهَا: امْشِي خَلْفِي وَدُلِّينِي عَلَى الطَّرِيقِ" (3). وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ: عَطَفَ

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 1 من كتاب الإجارة.

(2) آية 26 من سورة القصص.

(3) الفتح (440/4).

على الرجل الصالح. وَمَنْ لَمْ يَسْتَغْمِلْ: أَي وَبَابُ مَنْ لَمْ يَسْتَغْمِلْ. مَنْ أَرَادَهُ: أي العمل.

ح2260 يُوَدِّي: يعطي والخازن لاشيء له في المال، وإنما هو أجير، وهذا وجه ذكره هنا.  
ح2261 وَجَلَّانٍ: لم يُسَمَّيَا. زاد في رواية تأتي: «وكلاهما يسأل العمل». مَنْ أَرَادَهُ: لما فيه من التهمة بسبب الحرص، وَلَئِنْ مَنْ سَأَلَ الْإِمَارَةَ وَكُلَّ إِلَيْهَا، ولم يُعَنَّ عَلَيْهَا. ودخول هذا الحديث في أبواب الإجارة من جهة أَنَّ الذي يَطْلُبُ العملَ غَالِبًا إنما يطلبه لتحصيل الأجرة المعيّنة للعامل.

## 2 بَابُ رَغَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ

ح2262 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَغَى الْغَنَمَ» فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ! كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ.

2 بَابُ رَغَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ: «على»: بمعنى الباء وهي للمعاوضة. «وقراريط»: جمع قيراط، وهو نصف الدانق، والدانق: سدس الدرهم.

ح2262 إِلَّا رَغَى الْغَنَمَ: لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ التَّدْرِيبِ عَلَى سِيَاسَةِ الْخَلْقِ، وَالتَّمَرُّنِ بِرَعِيهَا عَلَى مَا يَكْلِفُونَهُ مِنَ الْقِيَامِ بِأَمْرِ أَمَمِهِمْ.

على قَرَارِيطَ: جمع قيراط. قال سويد بن سعيد: «كَلَّ شَاةَ بِقِيرَاطٍ»<sup>(1)</sup> هذا هو الصواب. والقول بأنه اسمُ مَكَّةَ مردود لأنه لا يعرف بمكة مكان اسمه قَرَارِيطَ. قاله ابن حجر<sup>(2)</sup>.

(1) سنن ابن ماجه عند حديث (2149).

(2) الفتح (4/441).

وقول مغلطي: إن العرب لم تكن تعرف قيراط الفضة مردوداً أيضاً بما يأتي في الوكالة: «أَنْ بِلَالاً زَادَ جَابِراً عَلَى ثَمَنِ الْجَمَلِ قِيرَاطاً»<sup>(1)</sup>، ففيه كما قال الدماميني أنهم كانوا يعرفون القيراط<sup>(2)</sup>.

### تنبيه:

قال المناوي في "فتح القدير" مَا نَصَّهُ: "في فتاوي السيوطي على مقتضى المذاهب الأربعة: أَنْ مَنْ غَيَّرَ النَّبِيَّ ﷺ بِرَعْيِ الْغَنَمِ فَقَالَ: كَانَ النَّبِيُّ يَرْعَى الْغَنَمَ قَبْلَ النَّبِوَةِ، أَنَّهُ يَعْزُرُ"<sup>(3)</sup>.

### 3 بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ

وَعَامَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَهُودَ خَيْبَرَ.  
ح 2263 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَاسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيٍّ هَادِيًا خَرِيثًا -الْخَرِيْتُ الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ- قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حَلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِي بْنِ وَائِلٍ وَهُوَ عَلَى دِينِ كَقَارٍ فَرِيضٍ فَأَمِنَاهُ فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاحِلَتَيْهِمَا وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيْلٍ ثَلَاثٍ فَارْتَحَلَا وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ وَالِدَيْلِيٍّ فَأَخَذَ بِهِمْ أَسْفَلَ مَكَّةَ وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ. [انظر الحديث 476 واطرقه].

### 3 بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ: فَصَلِّ

المصنّف -رحمه الله- أَنَّ اسْتِئْجَارَ الْمُشْرِكِ حَرْبِيًّا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا لَا يَجُوزُ إِلَّا عِنْدَ الْاِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ، بَيَّانٌ لَا يُوْجَدُ مُسْلِمٌ يُحْسِنُ ذَلِكَ الْعَمَلَ أَوْ لَمْ يُوْجَدْ بِالْكَلِيَةِ. وَالْجُمْهُورُ

(1) حديث (2309).

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2309).

(3) فيض القدير (147/1)، ولفظه: "... أَنْ مَنْ غَيَّرَ بِرَعْيِ الْغَنَمِ، فَقَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرْعَاهَا قَبْلَ النَّبِوَةِ أَنَّهُ

يَعْزُرُ"، وهو الصواب، والله أعلم.

على خلافه، قال ابن بطلال: "عامّة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من الدّلة لهم، وإنما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم". هـ<sup>(1)</sup>. واستدلّ المصنّف على ما سلكه بحديثي معاملة أهل خيبر واستئجار الديلمي. قال ابن حجر: "وفيه نظر، إذ ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استئجارهم اختياراً"<sup>(2)</sup>. وعامل النبي صلى الله عليه وآله يهود خيبر: على العمل في أرضها وشجرها. واستأجر... إلخ: هذه قصة معطوفة على أخرى قبلها كما في حديث الهجرة. ح2263 رجلاً: هو عبدالله بن أريقط، ولا يعرف له إسلام. هادياً... الماهر: قال القاضي في "المشارك": "فيه وهم، وصوابه رواية ابن السكن والمستملي: «هادياً خريثاً»، وهو الماهر بالهداية. فالماهر تفسير للخريث لا للهادي".<sup>(3)</sup> غمس يوبين جلف: كانوا في الجاهلية إذا تحالفوا غمسوا أيديهم في شيء يعدونه لذلك دم أو خلق أو نحوهما مما فيه تلويث تأكيداً للجلف. غاوثور: الذي اختفى فيه صلى الله عليه وسلم مع أبي بكر وهو بجبل أسفل مكة. عامر بن قهيبة: مولى أبي بكر، أسلم قديماً. فأخذ بهم وفو طريق: القاضي: "سقط لفظ: «وهو» عند ابن السكن، وسقوطه الصواب". السائل: يعني ساحل البحر.

4 باب إذا استأجر أجيراً ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر، أو بعد سنة، جاز، وهما على شرطيهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل

ح2264 حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث عن عقيل، قال ابن شهاب: فأخبرني عروة بن الزبير أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: واستأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) شرح ابن بطلال (325/6) بتصرف. وانظر الفتح (442/4).

(2) الفتح (442/4).

(3) المشارك (388/2).

وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ هَادِيًا خَرِيئًا وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ قَدَقَا إِلَيْهِ رَاِحِلَتَيْهِمَا وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاِحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ. [انظر الحديث 476 واطرافه].

4 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ، جَازَ وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي شَرَطَاهُ<sup>(1)</sup> إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ: المذكور، في الحديث إنما هو الثلاثة الأيام. وَقَاسَ الْمُصَنَّفُ عَلَيْهَا الشَّهْرَ وَالسَّنَةَ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَنَا جَوَازُ ذَلِكَ فِي الشَّهْرَيْنِ فَأَقْلَ لَا فِي الزَّائِدِ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْأَجَلُ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ شَهْرٍ، امْتَنَعَ فِيهِ اشْتِرَاطُ النِّقْدِ. وَإِنْ كَانَ لِنِصْفِ شَهْرٍ فَأَقْلَ جَازَ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَأَجِيرُ-أَيُّ فُسْدِ الْعَقْدِ بِشَرْطِ النِّقْدِ (41/2) فِي أَجْرٍ أَجِيرٍ-تَأَخَّرَ أَيُّ شُرُوعِهِ-شَهْرًا"<sup>(2)</sup> بَعِينَهُ، أَوْ نِصْفَ شَهْرٍ كَمَا فِي الْمَدُونَةِ.

ح2264 خَوِيَّتًا: أَيُّ مَاهِرًا بِالْهِدَايَةِ، قَدَقَا إِلَيْهِ رَاِحِلَتَيْهِمَا: أَيُّ أَمْنَاهُمَا عِنْدَهُ لَا غَيْرَ. وَكَانَ يَرَعَاهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ. فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمُصَنَّفِ بِأَنَّ هَذَا عَمَلٌ شَرْعِي فِيهِ، لِأَنَّ اسْتِئْجَارَهُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الدَّلَالَةِ عَلَى حِفْظِ الرَّاحِلَتَيْنِ. قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ<sup>(3)</sup>. مَبْنًى: ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِوَعْدِهِ.

### 5 بَابُ التَّاجِيرِ فِي الْغَزْوِ

ح2265 حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ عَنْ صَقْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَيْشَ الْعُسْرَةِ فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي، فَكَانَ لِي أَجِيرٌ فَقَاتَلَ إِنْسَانًا فَعَضَّ أَحَدَهُمَا إِبْصَعَ صَاحِبِهِ فَأَنْتَزَعَ إِبْصَعَهُ فَأَنْذَرَ ثَنِيَّتَهُ فَسَقَطَتْ، فَأَنْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنْذَرَ ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ: «أَفِيدْغُ إِبْصَعَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا» قَالَ أَحْسِبُهُ قَالَ: «كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ». [انظر الحديث 1848 واطرافه].

(1) في صحيح البخاري (117/3): «اشتراطاه»

(2) مختصر الشيخ خليل (ص180).

(3) انظر الفتح (443/4)، ومصابيح الجامع الصحيح. باب 4 من الإجارة.



ح2266 قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ جَدِّهِ يَمِيلُ هَذِهِ الصِّفَةَ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. لم-ك-28، ب-4، ح-1674، ا-19850.

5 بابُ الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ: أي جوازه. أي جواز كون الغازي أجيرًا لغيره، ولا ينافي ذلك نية الغزو، وإن مات فيه فهو شهيد، وقد جاء مصرحًا به في الأحاديث. أو جواز استئجار الغازي غيره ليعينه ويكفيه مؤنة ما لا يباشره بيده.

ح2265 جَيْشُ الْعُسْرَةِ: تبوك، وهو منصوب بنزع الخافض. أَجِيرٌ: لم يسم. فَقَاتَلَ: الأجير، إنسانًا: هو يعلى نفسه. فَهَضَّ: أَهْدَمَا: هو يعلى كما في مسلم<sup>(1)</sup>. فَأَنْتَزَعَ: المعضوض وهو الأجير، فَأَنْدَرَ: أسقط. ثَنِيَّتَهُ: بجذب أصبعه من فيه. فَأَهْدَرَ ثَنِيَّتَهُ: لم يجعل عليها دية ولا قصاصاً لأنه لم يقصد فعلها، ولو قصده ودأها. انظر: "الديات". تَقَضُّمُهَا: التقضم العض بأطراف الأسنان.

ح2266 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: هو عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة. عَنْ جَدِّهِ: هو أبو مليكة زهير بن عبدالله بن جدعان، له صحبة.

6 باب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَاللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [التقصص: 27، 28].

يَأْجُرُ فَلَنَا: يُعْطِيهِ أَجْرًا. وَمِنْهُ فِي النَّعْزِيَةِ: أَجْرَكَ اللَّهُ. 6 بابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ لَهُ الْعَمَلَ: أي فهو جائز. ومراده كما لابن المنير: "أَنَّ التَّنْصِيصَ عَلَى الْعَمَلِ بِاللَّفْظِ لَيْسَ مَشْرُوطًا، وَإِنَّمَا الْمَتَبِعُ الْمَقْصَدُ لَا الْأَلْفَاظُ". هـ<sup>(2)</sup>. أي فيكفي كون العمل معلوماً لهما معاً بعبادة أو قرينة، وليس

(1) صحيح مسلم، كتاب القسامة باب 4 (ح1674) رقم (23).

(2) الفتح (444/4).

المراد جواز جهل العمل رأساً، فإن ذلك لا يجوز، فإن اختلفت المقاصد فسخت الإجارة. وهذا مذهبنا أيضاً. «إِحْدَى ابْنَتَيَّ»: اسم إحداهما وهي التي تزوجها موسى عليه السلام صفورة والأخرى لياً. آجَرَكَ اللَّهُ: أتابك. وذكر هنا باعتبار المادة، وإن كان معناهما مختلف.

## 7 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَبْرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَاَزَ

ح2267 حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ وَغَيْرُهُمَا قَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَانْطَلِقَا فَوَجَدَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ» قَالَ سَعِيدٌ بِيَدِهِ: هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَاسْتَقَامَ قَالَ يَعْلَى: حَسِبْتُ أَنْ سَعِيدًا قَالَ: فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ فَاسْتَقَامَ، «لَوْ شِئْتُ لَاتَّخَذْتُ عَلَيْهِ أَجْرًا» [الكهف: 77] قَالَ سَعِيدٌ: أَجْرًا نَأْكُلُهُ. [انظر الحديث 74 واطرافه].

7 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَبْرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَاَزَ: الأجرة تارة تنضبط بتعيين الأجل كما في الترجمة السابقة، وتارة بتعيين العمل كما هنا، وهما معاً جائزان، فإن جمعهما كقوله: خِطَّ لِي هَذَا الثَّوبُ فِي هَذَا الْيَوْمِ بِدَرْهَمٍ. فإن كان الزمان أَضْيَقُ مِنَ الْعَمَلِ مَنَعَ اتِّفَاقًا، وَإِنْ كَانَ أَوْسَعَ أَوْ مُسَاوِيًا فَفِيهِ عِنْدُنَا خِلَافٌ. وهذا معنى قول الشيخ: "وهل تفسد إن جمعهما وتساويا أو مطلقاً خلاف"(1). وما استدلل به المصنّف إنما يتم إذا قلنا إن شرع من قبلنا شرع لنا.

ح2267 يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أي يذكر أحدهما ما لم يذكره الآخر.

## 8 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

ح2268 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ. ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى. ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلْ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ. فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: هَلْ نَقَصْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَسَاءَ».

[انظر الحديث 557 وأطرافه].

8 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ: أي جوازها. وأشار به وبما بعده إلى أَنَّ الأجل المعين كما يكون يومًا كاملاً يكون قطعة من يوم، والابتداء هنا من أول النهار تارة، ومن أول نصفه تارة، ومن العصر أخرى.

ح2268 مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ: أي مثلكم مع نبيكم، ومثلهم مع أنبيائهم. والمراد بالكتابيين: التوراة والإنجيل، وبأهلهم: اليهود والنصارى. كَمَثَلِ رَجُلٍ: أي كمثل أَجْرَاءِ رَجُلٍ. ففي السياق حذف، وهو من تشبيه المركب بالمركب. والمراد بتشبيه أهل الكتابين بأول النهار إلى الظهر، وبأول الظهر إلى العصر، الذي هو وقت شدة الحر بكثرة الأعمال والتكاليف الشاقة، كالإصر والمؤاخذه بالخطأ والنسيان. وتشبيه هذه الأمة بما بين العصر والليل في قلة ذلك وتخفيفه، وليس (42/2) المراد طول الزمان وقصره، إذ مدة هذه الأمة أكثر من مدة أهل الإنجيل باتفاق، لأن أكثر ما قيل فيها ستمائة سنة. وأيضاً لا عبرة بطول مدة الملة في حق الأفراد، وإنما العبرة في الأجر باعتبار الأفراد. وأما مدة أهل التوراة فأكثر من ألفي سنة كما في "التوشيح"<sup>(1)</sup>.

(1) التوشيح (608/2).

وهذا فيمن مات منهم مؤمناً ولم يدرك بعثته صلى الله عليه وسلم، لأنَّ مَنْ أدركها وآمن به يؤتى أجره مرتين فلا يغضب، ولا يوصف بالعجز عن إدراك الأجر الكامل. قاله العلامة ابن زكري<sup>(1)</sup>: **أَكْثَرُ عَمَلًا**: برفع «أكثر» كـ «أقل» بعده خبر لمحذوف، أي نحن أكثر، وبالنصب- حال أو خبر كان محذوفة. أي كنا أكثر عملاً، أي أشق، على أنه لا يلزم من أكثرية العمل أكثرية الزمان. قاله الكرمانى<sup>(2)</sup>.

### 9 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ

ح2269 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا مِتْلَكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلْتُ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ. فَغَضِبْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً. قَالَ هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءَ». [انظر الحديث 557 واطرافه].

9 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ: أي جوازها، وليس فيما أورده تصريح بالعمل إلى صلاة العصر، وإنما يؤخذ ذلك من قوله: «ثم أنتم الذين تعملون من صَلَاةِ الْعَصْرِ»، فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل التي قبلها، نعم في الرواية السابقة التصريح بذلك. قاله ابن حجر<sup>(3)</sup>.

ح2269 **أَكْثَرُ**: أشق.

(1) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/ 34/ ص5).

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج10 ص103).

(3) الفتح (4/447).

## 10 بَابُ إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْآجِيرِ

ح2270 حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ أَغْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ آجِيرًا فَاسْتَوْقَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ». [انظر الحديث 2227].

10 بَابُ إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ... الْأَجِيرُ<sup>(1)</sup>: أي أجره بعد استيفاء عمله.

ح2270 أُعْطِيَ بِي: أي أعطى العهد باسمي. اسْتَأْجَرَ آجِيرًا... إلخ: هو في معنى مَنْ بَاعَ حُرًّا وَأَكَلَ ثَمَنَهُ لِأَنَّهُ اسْتَوْقَى مِنْفَعَتَهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ. قَالَ ابْنُ الْقَيْنِ: "هُوَ سَبْحَانَهُ خَصْمٌ لِكُلِّ الظَّالِمِينَ، إِلَّا أَنَّهُ أَرَادَ التَّشْدِيدَ عَلَى هَؤُلَاءِ بِالتَّصْرِيحِ"<sup>(2)</sup>.

## 11 بَابُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

ح2271 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ! فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بِاطِلٍّ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا وَتَرَكُوا، وَاسْتَأْجَرَ آجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ قَالَا: لَكَ مَا عَمِلْنَا بِاطِلٍّ وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ فَأَبَيَا وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْقَرِيقَيْنِ كُلِّيهِمَا، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ وَمَثَلُ مَا قَبِلُوا مِنْ هَذَا الثُّورِ». [انظر الحديث 558].

(1) في صحيح البخاري (118/3): بَابُ إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْآجِيرِ.

(2) الفتح (418/4).

## 11 باب الإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ : أي جوازها.

ح2271 عَنْ أَبِي مُوسَى... إلخ: سياق حديث أبي موسى مخالفٌ لسياق حديث ابن عمر المار. ووفقَ بينهما بأنهما حديثان سيقا في قضيتين، وَأَنَّ الْأَوَّلَ ضُرِبَ لِمَن مَاتَ مِنَ الْيَهُودِ قَبْلَ إدْرَاكِ بَعْثَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلِمَن آمَنَ بِهِ مِنْهُمْ، وَلِلنَّصَارَى وَمَاتَ قَبْلَ بَعْثَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا ضُرِبَ لِمَن أدْرَكَ بَعْثَةَ مَنْ ذَكَرَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ لِلْيَهُودِ: آمَنُوا بِهِ وَبِرُسُلِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَآمَنُوا بِمُوسَى إِلَى أَنْ بَعَثَ عِيسَى فَكَفَرُوا بِهِ، وَذَلِكَ فِي قَدَرِ نِصْفِ الْمُدَّةِ الَّتِي مِنْ بَعَثِ مُوسَى إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ. فَقَالُوا لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ: إشارة إلى أنهم كفروا وتولَّوا، واستغنى الله عنهم، وهذا مِنْ إِبْطَالِ الْقَوْلِ وَإِرَادَةِ لَازِمِهِ، لِأَن لَازِمَهُ تَرْكُ الْعَمَلِ الْمَعْبُورِ بِهِ عَنْ تَرْكِ الْإِيمَانِ. وَقَوْلُهُمْ: وَمَا عَمَلُنَا بِأَطِلْ: إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى، إذ لَا يَنْفَعُهُمُ الْإِيمَانُ بِمُوسَى وَحْدَهُ بَعْدَ بَعْثَةِ عِيسَى، وَكَذَا يُقَالُ فِي النَّصَارَى: شَيْءٌ يَسِيرُ: أي بالنسبة لما مضى منه، والمراد ما بقي مِنَ الدُّنْيَا. وَاسْتَكْمَلُوا أَجْرَ الْفَرِيفَيْنِ: بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة. كَلَامُهُمَا: جَرَى عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَلْزِمُ الْمُثْنَى الْأَلْفَ. مَثَلُهُمْ: أي المسلمين. مِنْ هَذَا النُّورِ: المحمدي. أَمَاتَنَا اللَّهُ عَلَى قَبُولِهِ بِمَنَّةٍ وَكَرَمِهِ.

## 12 بَاب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ الْأَجِيرُ أَجْرَهُ فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ قَرَادَةً، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ فَاسْتَفْضَلَ

ح2272 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «انْطَلِقْ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوْا الْمَيِّتَ إِلَى غَارٍ فَدَخَلُوهُ، فَانْحَدَرْتَ صَخْرَةً مِنَ الْجَبَلِ فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارُ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ. فَقَالَ: رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا وَلَا مَالًا، فَنَأَى بِي فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا فَلَمْ أَرْخُ عَلَيْهِمَا حَتَّى

نَامًا. فَحَلَبْتُ لَهُمَا غَبُوقَهُمَا فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا  
أَوْ مَالًا، فَلَبِثْتُ وَالْقَدْحُ عَلَى يَدَيَّ أَنْتَظِرُ اسْتِيقَاضَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ،  
فَاسْتَيْقَظَا فَشَرَبَا غَبُوقَهُمَا. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَفَرِّجْ  
عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ، فَاثْقَرَجْتَ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ»  
قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَقَالَ الْآخِرُ اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ  
كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا فَاثْمَنْتَ مِنِّي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا  
سَنَةً مِنَ السَّنِينَ، فَجَاءَنِي فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةَ دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ  
بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا فَفَعَلْتَ، حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا قَالَتْ: لَا أَجِلُ لَكَ أَنْ تُقْضَى  
الْخَاتَمُ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُفُوعِ عَلَيْهَا فَانْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ  
النَّاسِ إِلَيَّ، وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيتُهَا. اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ابْتِغَاءً  
وَجْهَكَ فَافْرِجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَاثْقَرَجْتَ الصَّخْرَةَ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ  
الْخُرُوجَ مِنْهَا». قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي  
اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءً فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ،  
فَقَمَرْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأُمُوالُ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ فَقَالَ: يَا عَبْدَ  
اللَّهِ! أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي. فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ  
وَالْغَنَمِ وَالرَّقِيقِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا تَسْتَهْزِئْ بِي. فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ  
بِكَ. فَأَخَذَهُ كُلَّهُ فَاسْتَأْفَقَهُ فَلَمْ يَتْرِكْ مِنْهُ شَيْئًا. اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ  
ابْتِغَاءً وَجْهَكَ فَافْرِجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَاثْقَرَجْتَ الصَّخْرَةَ فَخَرَجُوا يَمْشُونَ».

[انظر الحديث 2215 واطرافه].

**12 بَابُ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ فَعَمِلَ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ:** بالتجارة والزراعة.

**فَزَادَ:** أي وقعت فيه زيادة وربح ونماء. و<sup>(1)</sup> مَنْ عَمِلَ فِيهِ مَالٌ غَيْرُهُ فَاسْتَفْضَلَ: هذا  
أعم مما قبله. أي فالزيادة والفضل للأجير ولرب المال لا للعامل.

ح2272 **يَصَالِحُ أَعْمَالُكُمْ:** أي ما اشتمل منها على صدق وإخلاص. **لَا أَغْبِقُ:** الغبوق  
شرب العشي أي لا أقدم عليهما فيه. **أَهْلًا:** زوجة وولداً. **وَلَا مَالًا:** رقيقاً وخداماً.  
**فَنَاءً:** بَعْدَ. (43/2) **سَنَةً مِنَ السَّنِينَ:** أي المجدبة. **عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ:**

(1) في صحيح البخاري (119/3) "أَوْ مِنْ....".

ومرّ في البيوع: «مائة» فقط، فلعلّ المائة هي الشرط، والزائد تفضلّ منه، **الخاتمة:** البكارة **بِحَقِّه**: التزوج الشرعي. **تَرَكَ الَّذِي لَهُ**: بعد إحضاره له.

### 13 بَاب مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ وَأَجَرَ الْحَمَالَ

ح2273 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرْنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيُحَامِلُ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ وَإِنْ لِيَعْضِيهِمْ لِمِائَةِ أَلْفٍ. قَالَ: مَا تَرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ. [انظر الحديث 1415 وأطرافه].

13 بَاب مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ: أي بأجره. وأجر الحمال: أي باب أجر الحمال.

ح2273 **فِيْحَامِل**: أي يحمل على ظهره لغيره بالأجرة. **فَيُصِيبُ الْمُدَّ**: أي من الطعام في أجرته فيتمصدق به. **قال**: أي شقيق.

### 14 بَابُ أَجْرِ السُّمَسْرَةِ

وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَالْحَسَنُ بِأَجْرِ السُّمَسَارِ بَأْسًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: بَعِ هَذَا التَّوْبَ فَمَا زَادَ عَلَى كَذَا وَكَذَا فَهُوَ لَكَ. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِذَا قَالَ: بَعُهُ بِكَذَا فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ فَهُوَ لَكَ أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ».

ح2274 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُتْلَى الرُّكْبَانُ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَادٍ. قُلْتُ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا. [انظر الحديث 2158 وأطرافه].

14 **بَابُ أَجْرِ السُّمَسْرَةِ**: أي بيان حكمه، وهل لا بد فيه أن يكون معلوماً أم لا؟ وظاهرُ صنيعه عدم اشتراط العلم به قياساً على القراض والمساقاة، والجمهور على أنه لا بد من العلم به. **وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ**: كأنه أشار به للرد على من كرهه، وهم الكوفيون.



وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا بَأْسَ... إلخ: لم يجز الجمهور هذه الصورة لِمَا فِيهَا مِنَ الْجَهْلِ. قالوا: إن باع له ذلك فله أجر مثله. قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>. ومثلها قول ابن سيرين: إِذَا قَالَ بَعْثُهُ بِكَذَا فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ فَلَكَ: لمساواتها لها في المعنى، لأن معرفة قدر الربح متوقفة على بيان قدر رأس المال. وكأنه قال له: بَعْثُهُ بِكَذَا ورأس ماله كذا. فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ: أي زيادة على رأس المال فلك. أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ. قال في "المدونة": "لو قلت له: بع سلعتي فما بعته بها من شيء فهو بيني وبينك، أو قلت له: فما زاد على مائة فبيننا فذلك لا يجوز، والثلث لك وله أجر مثله"<sup>(2)</sup>.

وما يفعله الناس اليوم في أجرة الدُّلَالِ برِيعَ العِشْرِ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، فَكَأَنَّ رَبَّ السَّلْعَةِ يَقُولُ لِلْسَّمْسَارِ: بَعْهُ، وَمَا بَعْتَهُ بِهِ لَكَ رِبْعَ عَشْرَةٍ، لَكِنْ نَقَلَ الْمَوَاقِ عَنْ ابْنِ سِرَاجٍ تَخْرِيجَ جَوَازِ عَمَلِ النَّاسِ الْمَذْكُورِ، عَلَى مَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِ، قِيَاسًا عَلَى الْقَرَضِ وَالْمَسَاقَاةِ لِقَلَّةِ الْأَمَانَةِ وَاضْطِرَارِ النَّاسِ لَذَلِكَ<sup>(3)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»: هذا قول البخاري مستدلا به على جواز ما ذكر. وجوابه أَنَّ الْمُرَادَ عِنْدَ شُرُوطِهِمُ الْجَائِزَةَ شَرْعًا. فَقَدْ زَادَ الْحَاكِمُ عَنْ (أَبِي هُرَيْرَةَ)<sup>(4)</sup>: «إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا».

ح2274 يَتَخَلَّفُ الرُّكْبَانُ: لشراء سلعتهم قبل الدخول للسوق. وَلَا يَجِيعُ حَاضِرُ الْبَايَةِ:

(1) الفتح (451/4).

(2) المدونة (410/11-411) بتمصرف.

(3) التاج والإكليل (390/6) مع مواهب الجليل.

(4) رواية الحاكم (101/4) عن أبي هريرة إنما هي بلفظ: «الصلح جائز بين المسلمين»، أما زيادة «إلا شرطًا أحل حلالًا...» فأخرجها الحاكم عن عمرو بن عوف. وفي الطريقين كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف، وهو ضعيف عند الأكثر، لكن البخاري ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقرؤون أمره. انظر: الفتح (451/4).

لا يقف معه على بيع ما جلبه من باديته. قُلْتُ: قاله طاوس. لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارًا: مفهومه جواز كونه سمساراً للحاضر، وهو شاهد أصل الباب.

### 15 بَابُ هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ

ح2275 حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَسْرُوقٍ حَدَّثَنَا خُبَّابٌ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَاهُ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. قُلْتُ: أَمَا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَا، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثُمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَلَوْلَا﴾ [مريم: 177].  
[انظر الحديث 2091 واطرافه].

### 15 بَابُ هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ: لم يجزم

بالحكم مع تقرير النبي ﷺ عَمَلَ خُبَّابٍ، لاحتمال أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة، أو أن ذلك كان قبل النهي عنه، والجمهور على الجواز فيما لا إنزال فيه. قاله شيخ الاسلام<sup>(1)</sup>. أي بشرطين كما للمهلب: "أن يكون عمل ما يحل للمسلم فعله، وألا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين". ه<sup>(2)</sup>. ولا فرق في ذلك بين دار الحرب وغيرها. وقال ابن المنير: "استقرت المذاهب على أن الصناع في حوانيتهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة، ولا يُعَدُّ ذلك من الذلة، بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له"<sup>(3)</sup>. وقال ابن رشد: "إجارة المسلم نفسه من اليهودي والنصراني على أربعة أقسام: جائزة، ومكروهة، ومحظورة، وحرام.

فالجائزة: أن يعمل له عملاً في بيت نفسه أو حانوته كالصانع يعمل للناس فلا بأس بذلك.

(1) تحفة الباري (195/5).

(2) شرح ابن بطال (335/6) بلفظ قريب.

(3) انظر مصابيح الجامع الصحيح عند باب 15 من كتاب الإجارة.

والمكروهة: أَنْ يَسْتَبِيدَ بِجَمِيعِ عَمَلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ يَدِهِ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ مُقَارَضًا أَوْ مَسَاقِيًا.

والمحظورة: أَنْ يُوَاجِرَ نَفْسَهُ فِي عَمَلٍ يَكُونُ فِيهِ تَحْتَ يَدِهِ كَأَجِيرِ الْخِدْمَةِ فِي بَيْتِهِ، وَإِجَارَةُ الْمَرْأَةِ مِنْهُ لِيُتْرَعَ لَهُ ابْنُهُ فِي بَيْتِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. بِهَذَا يَفْسَخُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ، وَإِنْ فَاتَ مَضَى، وَلِلْأَجِيرِ الْأَجْرَةُ.

والحرام: أَنْ يُوَاجِرَ مِنْهُ نَفْسَهُ فِيمَا لَا يَحِلُّ مِنْ عَمَلِ الْخَمْرِ وَرَعِي الْخَنَازِيرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا يَفْسَخُ إِنْ عَثَرَ عَلَيْهِ قَبْلَ الْعَمَلِ، فَإِنْ فَاتَ بِالْعَمَلِ تَصَدَّقَ بِالْأَجْرَةِ عَلَى الْمَسَاكِينِ". هـ<sup>(1)</sup>.

قال في التوضيح إثر نقله: "ولعله عبّر في الثالث بالمحظور، وفي الرابع بالحرام لتغاير الأحكام، وإلا فالحرام والمحظور مترادفان". هـ. [فَأَجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ: أَيِ دِرَاهِمٍ] <sup>(2)</sup> حَتَّى تَمُوتَ... إلخ: أَيِ لَا أَكْفُرُ حَتَّى... إلخ. فلا: أَيِ فَلَا أَكْفُرُ، لِأَنَّ الْكُفْرَ لَا يَتَصَوَّرُ بَعْدَ الْبُعْثِ.

#### 16 بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ». وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَا يَشْتَرِطُ الْمُعَلِّمُ إِلَّا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ. وَقَالَ الْحَكَمُ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ الْمُعَلِّمِ. وَأَعْطَى الْحَسَنُ دَرَاهِمَ عَشْرَةٍ. وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ بِأَجْرِ الْقِسَامِ بَأْسًا. وَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: السُّحْتُ الرُّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ، وَكَانُوا يُعْطُونَ عَلَى الْخَرْصِ.

ح 2276 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّفُوهُمْ، فَلَدَغَ سَيْدُ ذَلِكَ الْحَيِّ، فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ. لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ

(1) مواهب الجليل (419/5).

(2) زيادة من المخطوطة لعدم وضوحها بالأصل.

نَزَلُوا لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ؟ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ! إِنَّ سَيِّدَنَا لِدَرْعٍ، وَسَعَيْنَا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا، فَصَالَحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ. فَاِنْطَلَقَ يَتَوَلَّى عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ فَكَأَنَّمَا نُشِيطٌ مِنْ عِقَالٍ، فَاِنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ. قَالَ فَأَوْقَوْهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اقْسِمُوا. فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظُرَ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرُوا لَهُ فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ» ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ اقْسِمُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا» فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو يَشْرٍ سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكَّلِ... بِهِذَا. [الحديث 2276- اطرافه في: 5007، 5749].

[م-ك-39، ب-23، ح-2201، ا-11399].

## 16 بَابُ مَا يُعْطَى فِيهِ الرُّقِيَّةُ عَلَى أَحْبَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ: الرُّقِيَّةُ كَلَامٌ

يَسْتَشْفَى بِهِ كُلُّ عَارِضٍ. و«أحياء»: جمع حيٍّ. والمراد طائفة من العرب (2/44) مخصصة. والحي والشعب. بمعنى، أي جواز ذلك. ولا مفهوم للتقييد بأحياء العرب، ولا بفاتحة الكتاب، لأنه لموافقة الواقع، فإن الأجرة على الرقية الجائزة مطلقاً جائزة. **حق<sup>(1)</sup> ما أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ:** يشمل الأجر على الرقية به، وهو شاهد الترجمة وعلى تعليمه. وَمِنْ ثَمَّ أَعْقَبَهُ بِأَثَرِ الشُّعْبِيِّ، وَالْحَكَمَ، وَالْحَسَنَ.

ومذهبنا كالجمهور وكافة العلماء، ما عدا الحنفية، جواز أخذ الأجرة على تعليم القرآن. قال الشيخ: «وجازت على تعليم قرآن مشاهرة، أو على (الجداق)<sup>(2)</sup>»<sup>(3)</sup>.

(1) كذا في الأصل والمخطوطة. وفي صحيح البخاري (121/3) «أحق».

(2) كذا في الأصل والمخطوطة: الجداق - بالمهملة. والصواب بالمعجمة. قال في مختار الصحاح مادة (ح ذ ق)

حَذَقَ الصَّبِيَّ الْقُرْآنَ وَالْعَمَلَ إِذَا مَهَرَ، وَبَابُهُ ضَرْبٌ.

(3) مختصر خليل (ص243).

أي الحفظ لجميعه أو لجزء معين منه. لا يَشْتَرِطُ الْمَعْلَمُ: أي من جهة المروءة وعلو الهمة، وإلا فالتعليم كثيره يجوز فيه الشرط. وَأَعْطَى الْحَسَنُ: أي البصريُّ لولد أخيه يحيى بن سعيد. عَشْوَةٌ دِرَاهِمٌ: على (حِذْقِهِ)<sup>(1)</sup>. وَقَالَ: أي ابن سيرين. كَانَ يَقَالُ السُّعْفَتُ... إلخ: وجهُ إيرادِ هذا القول أنَّ ابنَ سيرين رُوِيَ عنه في أجرِ الْقَسَامِ<sup>(2)</sup> الجواز كما سبق، والكراهة أيضاً. قال: "لأنه حاكم، والسحتُ الرشوةُ في الحكم". هـ<sup>(3)</sup>. ومذهبنا في أَجْرِ الْقَسَامِ الكراهةُ إن كان موجَّهاً من قِبَلِ الْقَاضِي كما في "المدونة"<sup>(4)</sup> وغيرها.

قال ابنُ رشد: "فإن استأجره الشركاء لم يكره له الأجر"<sup>(5)</sup>. وهذا معنى قول الشيخ: "وأجره بالعدد وكره". هـ<sup>(6)</sup>. عَلَى الْخَوَصِ: الحزر. أي كانوا يعطون الأجرة عليه. ووجه ذكر البخاري الْقَسَامَ وَالْخَارِصَ مع المَعْلَمِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قام بواجب. ح 2276 نفو: لم يَعْرِفْ مِنْهُمْ ابنُ حجر إلا أبا سعيد الخدري الراوي. و«كانوا ثلاثين»، كما في الترمذي وابن ماجه<sup>(7)</sup>. فَبَيَّ سَفْقَةٌ: كانت سرية، عليها أبو سعيد. قال ابن حجر: "لم أقف على تعيينها في شيءٍ مِنْ كُتُبِ الْمَغَازِي، بل لم يتعرَّضَ لذكرها

(1) كذا في الأصل والمخطوطة. والصواب بالمعجمة.

(2) الْقَسَامُ من القسم، وهو القاسم. والقِسَامَةُ صنعة الْقَسَامِ. والقِسَامَةُ: ما يعزله القاسم لنفسه من رأس المال ليكون أجراً له. والقَسَامُ جمع قاسم.

(3) انظر الفتح (4/454).

(4) المدونة كتاب القسمة باب ما جاء في أرزاق القضاة والعمال والقَسَامِ وأجرهم على من هو.

(5) مواهب الجليل (5/336).

(6) مختصر خليل (ص 233).

(7) سنن الترمذي كتاب الطب باب ما جاء في أخذ الأجر على التعميد (ح 2142) (6/226 تحفة) وقال حديث

حسن صحيح. وسنن ابن ماجه كتاب التجارات باب أجر الراقي (ح 2156).

أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَهِيَ وَارِدَةٌ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ الْحَيِّ الَّذِينَ نَزَلُوا بِهِمْ مِنْ أَيْ الْقَبَائِلِ هُمْ»<sup>(1)</sup>. فَلَدَغَمَ سَعِيدُ الْحَمِيّ: أَي لَدَغَتْهُ عَقْرَبٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَعْمَشُ فِي رِوَايَتِهِ. يَكُلُّ شَيْءٌ: يَصْلُحُ لِلدَّوَاءِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ أَبُو سَعِيدٍ رَاوِي الْقِصَّةِ كَمَا عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(2)</sup>. فَصَالِحُهُمْ: وَافِقُهُمْ. عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ: «ثَلَاثِينَ رَأْسًا» كَمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ<sup>(3)</sup>، عَلَى عِدَدِ رُؤُوسِ السَّرِيَّةِ. يَتَفَلَّلُ: التَّفَلُّ نَفْخٌ مَعَهُ قَلِيلٌ بُصَاقٍ، وَيَكُونُ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ لِتَحْصُلِ بَرَكَةِ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَوَارِحِ الَّتِي يَمُرُّ عَلَيْهَا الرِّيقُ. قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ<sup>(4)</sup>. وَيَقْرَأُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»: إِلَى آخِرِ سُورَتِهَا. زَادَ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ: «سَبْعَ مَرَّاتٍ»<sup>(5)</sup>. نَشِطٌ: حَلٌّ وَأَقِيمٌ بِسُرْعَةٍ. مِنْ عِقَالٍ: هُوَ الْحَبْلُ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ ذِرَاعَ الْبَهِيمَةِ. قَلْبَةٌ: عِلَّةٌ. وَمَا يَخْدُوكَ أَنْهَا: أَيِ الْفَاتِحَةِ. وَقُبَيْةٌ: هَذِهِ كَلِمَةٌ تَقَالُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ وَفِي تَعْظِيمِهِ. زَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَيْءٌ أَتَقِي فِي رَوْعِي»<sup>(6)</sup>. فَذُ أَصَبْتُمْ: فِي الرِّقِيَّةِ، وَفِي تَوْفِّقِكُمْ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْجَعْلِ حَتَّى تَعْلَمُوا حُكْمَهُ. اقْسِمُوا: بَيْنَكُمْ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هُوَ أَمْرٌ بِمَا هُوَ مِنَ الْمَرْوَاتِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَإِلَّا فَالْجَمِيعُ مُلْكٌ لِلرَّاقِي. وَاضْرِبُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ سَهْمًا: قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَبَالِغَةً فِي تَأْنِيْسِهِمْ، وَفِي أَنَّهُ حَلَالٌ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

(1) الفتح (455/4).

(2) صحيح مسلم كتاب السلام باب 23 (ح2201) رقم (66).

(3) السنن الكبرى (364/3) (ح7532).

(4) بهجة النفوس (229/2) بالمعنى.

(5) سنن الترمذي كتاب الطب باب أخذ الأجر على التعميد (ح2142) (تحفة 226/6) وقال حديث حسن صحيح.

(6) سنن الدارقطني كتاب البيوع ح246 (64/3).

## تنبيه:

قال ابن عرفة: "تَمَسَّكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَشْيَاخِ الْمَذْهَبِ فِي إِجَازَةِ الْجُعْلِ بِحَدِيثِ الْبَخَارِيِّ فِي رَقِيَةِ اللَّذْبِ بِقَطْعِ مِنَ الْغَنَمِ. وَفِيهِ نَظَرٌ، لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ إِقْرَارُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَاهُمْ عَلَى ذَلِكَ، اسْتِحْقَاقُهُمْ إِيَّاهُ بِالضِّيَافَةِ، فَأَجَازَ لَهُمْ اسْتِخْلَاصُ ذَلِكَ بِالرَّقِيَةِ". هـ.

قال ابن غازي: "وَفِي نَظَرِهِ نَظَرٌ، وَإِنْ كَانَ يَسِيرُ لِمَنْزَعِهِ كَوْنُهُمْ اسْتِضَافُهُمْ فَلَمْ يَضِيفُوهُمْ، لِاسِيْمَا وَقَدْ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَهْمٍ»". هـ<sup>(1)</sup>.

قلت: وتعقب كلامه أيضاً ابن ناجي<sup>(2)</sup>، والبرزلي، والعلامة الرهوني في "حاشيته"<sup>(3)</sup> فانظره.

## 17 بَابُ ضَرْبِيَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ

ح 2277 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُقْيَانُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ حَجَمَ أَبُو طَيْنَةَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ مَوَالِيَهُ فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ. [انظر الحديث 2102 واطرافه].

17 بَابُ ضَرْبِيَةِ الْعَبْدِ: الضريبة: ما يوظفه السيد على عبده من الخراج في كل يوم مثلاً، أي جواز ذلك. وقوله: وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ: أي استحباب ذلك للرفق بالمملوك، وقد يجب خوف اكتسابهم من وجه محرّم، لاسيما الإمام، ولعله لذلك خصّه بالذكر. ودلالته من الحديث مأخوذة من أمره صلى الله عليه وسلم بتخفيف ضريبة الحجام، فلزوم ذلك في حق الأمة أقعد وأولى لأجل العلة الخاصة بها. قاله ابن المنير<sup>(4)</sup>.

(1) إرشاد اللبيب (ص128).

(2) شرح ابن ناجي على الرسالة (147/2).

(3) حاشية الرهوني (81/7).

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 17 من كتاب الإجارة.

ح2277 أَبُو طَيْبَةَ: اسمه نافع. مَوَالِيهِ: مولاه محيصة بن مسعود، وُجِعَ مجازًا. **وَمِنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ: هُمَا بِمَعْنَى.** وكانت ثلاثة أصع فأسقط عنه صاعًا.

### 18 بَاب خَرَّاجِ الْحَجَّامِ

ح2278 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ. [انظر الحديث 1835 واطرافه]. [م-ك-39، ب-26، ح-1202].

ح2279 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ احْتَجَمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ. [انظر الحديث 1835 واطرافه].

ح2280 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ. [انظر الحديث 2102 واطرافه]. [م-ك-39، ب-29، ح-1577، أ-12207].

18 بَاب خَرَّاجِ الْعَجَّامِ: أي جوازه، وهو رأي الجمهور. وحملوا ما ورد في الزجر عنه على (45/2) التنزيه. بمعنى أنه ينبغي لأهل المروءات أن يتنزهاوا عن ذلك، أو على أنه منسوخ.

### 19 بَاب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَّاجِهِ

ح2281 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامًا حَجَّامًا فَحَجَمَهُ وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ - أَوْ صَاعَيْنِ - أَوْ مُدٍّ - أَوْ مُدَيْنِ - وَكَلَّمَ فِيهِ فَخَفَّفَ مِنْ ضَرَبَتَيْهِ. [انظر الحديث 2102 واطرافه].

19 بَاب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفَّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَّاجِهِ: أي على سبيل التفضل منهم، لا على وجه الإلزام لهم. ويحتمل أن يكون على وجه الإلزام، إذا كان لا يطيق ذلك.



ح2281 غلاماً: هو أبو طيبة. أو مُدٌّ أو مَدِينٌ: على الشك في الجميع. والشاك هو شعبة. وتقدم في "البيوع" الجزم «بصاع من تمر».

20 باب كَسَبِ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا قَتْلَائِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَلِيَوهَا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْنَهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَقَالَ مُجَاهِدٌ قَتْلَائِكُمْ: إِمَاعُكُمْ [النور: 33].

ح2282 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ. [انظر الحديث 2237 وأطرافه].

ح2283 حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جُحَادَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كَسَبِ الْإِمَاءِ. [الحديث 2283- طرفه في: 5348].

20 باب كَسَبِ الْبَغِيِّ: أي الزانية حرة أو أمة. وَالْإِمَاءِ: من الوجه الذي لا يحل، أي جريمة ذلك. وَكَرِهَ إِبْرَاهِيمُ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ: المراد بالكرهية الجريمة.

فقد قال القاضي عياض: "أجمع المسلمون على تحريم حلوان الكاهن، وعلى تحريم أجرة المغنية والنائحة". هـ.

وقال الأبِّي: "لا خلاف في جريمة مهر البغي، وحلوان الكاهن، وأجر المغنية والنائحة". هـ. ﴿قَتْلَائِكُمْ﴾: إيمانكم. ﴿عَلَى الْبِغَاءِ﴾: الزنا. ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾: تعففاً عنه. وهذه الإرادة لتحقيق وقوع الإكراه، فلا مفهوم للشرط. وكأنه يقول: إن كان لهن غرض في التعفف فلا تلزموهن الزنا كرهاً، وإلا فامنعوهن منه، إذ لا يتصور حينئذ إكراههن. فالشرط لتحقيق الإكراه وفيه تعبير للسادات، فإنه إذا كانت الأمة على خستها تريد

التعفف فالسيد أحقّ. ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ لهم، أي للسادات بعد التوبة. هذا هو اللازم المرتب على الشرط. لأن ﴿مَنْ﴾ واقعة على السادات.

ح2282 نهى: أي نهى تحريم. عن ثَمَنِ الْكَاهِنِ: الغير المازون في اتّخاذه. ومَهْرِ الْبَغِيِّ: ما تأخذه الزانية على الزنا. وحُلُوانِ الْكَاهِنِ: المُخْبِرِ بالغيب. أي ما يُعْطَاهُ على ذلك. قال في العارضة: "حُلُوانِ الْكَاهِنِ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ، لِأَنَّ كَهَانَتَهُ كُفْرٌ، لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِهَا". هـ<sup>(1)</sup>.

وفي إكمال الإكمال: "قال الماوردي: "يُؤَدَّبُ الْآخِذُ وَالْمُعْطَى، وَيَتَقَدَّمُ الْمُحْتَسِبُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْكَسْبِ بِذَلِكَ، وَعَنِ الْكَسْبِ بِاللَّهِ". هـ.

ح2283 وَكَسْبُ الْإِمَاءِ: بما لا يحل. أما كسبهن بالصنائع الجائزات والخدمة فلا نهى عنه.

### تنبيه:

قال أبو عبد الله الأبي: "وانظر إذا تابَتِ الْبَغِيُّ هل يلزمها التصدّق بما قبضته، قياساً على المسلم يبيع الخمر، فإنه يتصدّق بثمنها، أو تردّه لِمَنْ أَخَذَتْهُ مِنْهُ قِيَاساً عَلَى مَنْ بَاعَ أُمُّ وَلَدِهِ؟ لَمْ أَرْ فِيهِ نَصّاً. وتشبيهها بمسألة الخمر أولى". هـ.

قلت: رأيتُ في "جامع المعيار" ما نصّه: "وسئل يعني أبا عمران عمّا يأكله الإنسان لغيره هل ينتفع به إذا حلّله له ربّه أم لا؟ فأجاب: كلُّ شيء يأكله الإنسان مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ، فإنه ينتفع به إذا حلّله له ربّه، إلا خمسة أشياء: الرشوة في الحكم، وحلوان الكاهن، ومهر البغي، وإجارة المُغْنِي، والناثحة. فهؤلاء الخمس لا ترد على أربابها، إنما تصرف في مصارف الخير والبر". هـ<sup>(2)</sup>.

(1) العارضة (247/3).

(2) المعيار (182/11).

وقال سيدي عبدالرحمن الفاسي في كتاب الحيل من حاشيته مَا نَصُّهُ: "المذهب أن ما أعطي طوعاً كمهر البني وحلوان الكاهن، يُتَصَدَّقُ به، ولا يُرْجَعُ إلى أربابه، والذي يُرْجَعُ هو ما أُخِذَ كرهاً". هـ<sup>(1)</sup>.

## 21 باب عَسْبِ الْفَحْلِ

ح2284 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ.

21 باب عَسْبِ الْفَحْلِ: أي الذَّكَر من كُلِّ حيوان، وعَسْبُهُ ضِرَابُهُ، أي بيان حكم كرائته لذلك.

ح2284 نهى النبي صلى الله عليه عن عَسْبِ الْفَحْلِ: هو على حذف مضاف، أي عن كِرَاءِ عَسْبِ الْفَحْلِ أي ضِرَابِهِ على إِعْقاق الأنثى حتى تحمل. والنهي للتحريم لما فيه من الجهل، أما ما لا جهل فيه فهو جائز.

قال "الشيخ" عطفًا على الممنوع: "وكعَسْبِ الْفَحْلِ يُسْتَأْجَرُ على عَقُوقِ الأنثى. وَجَازَ زَمَنٌ -أي كيوم أو يومين-، أو مَرَاتٍ -أي ولو في يوم لانتفاء علّة الفساد وهي الجهل-، فَإِنْ أَعْقَتْ أَنْفَسَخَتْ"<sup>(2)</sup>.

## 22 باب إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَيْسَ لِأَهْلِهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجَلِ. وَقَالَ الْحَكَمُ وَالْحَسَنُ وَإِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: تُمْنَضَى الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَعْطَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ بِالشَّطْرِ فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ، وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ جَدَّدَا الْإِجَارَةَ بَعْدَمَا قُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 24 ص).

(2) مختصر الشيخ خليل (ص176).

ح2285 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرُ الْيَهُودِ أَنْ يَغْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى شَيْءٍ سَمَاهُ نَافِعٌ لَا أَحْقَظُهُ. [الحديث 2285 - اطرافه في: 2328، 2329، 2331، 2338، 2499، 2720، 3152، 4248].

ح2286 وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ. [الحديث 2286 - اطرافه في: 2327، 2332، 2344، 2722].

22 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَوْضًا: مِنْ غَيْرِهِ لِمُدَّةٍ. فَمَاتَ أَحَدُهُمَا: قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ، هَلْ تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ أَمْ لَا؟ وَالْجَمْهُورُ عَلَى عَدَمِ الْفَسْخِ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا. قَالَ الشَّيْخُ: "وَفَسَخَتْ بِتَلْفٍ مَا يَسْتَوْفَى مِنْهُ لَا بِهِ"<sup>(1)</sup>. لَيْسَ لِلْأَهْلِ: أَيُّ لَأَهْلِ الْمَيِّتِ. أَنَّ يَخْرُجُوهُ: أَيُّ الْأَجِيرِ.

ح2285 تَكْرَى عَلَى شَيْءٍ: مِنْ حَاصِلِهَا. لَا أَحْقَظُهُ: (46/2) قَائِلُهُ جُوَيْرِيَةُ.

ح2286 عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ: أَيُّ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَى أَوَّلًا جَوَازَ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ لَمَّا بَلَغَهُ حَدِيثُ رَافِعٍ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْحَوَالَةِ

الحوالة: نقلُ دينٍ من ذمّةٍ إلى ذمّةٍ. ويشترط فيها عندنا رضا المُحيل والمُحال فقط، لا المحال عليه<sup>(1)</sup>.

ابن بطال: "وهي رخصة من يبيع الدين بالدين كالعريّة من المزابنة"<sup>(2)</sup>.

#### 1 باب الحوالة وهل يرجع في الحوالة؟

وَقَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ: إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَازَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا، فَإِنْ تَوَيَّ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ.

ح 2287 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ».

[الحديث 2287- طرفاه في: 2288، 2400. [م-ك-22، ب-7، ح-1564، أ-7544].

1 باب في الحوالة وهل يرجع فيها<sup>(3)</sup>: مذهبنا عدم الرجوع فيها لأنها عقد لازم.

مَلِيًّا جَازَ: ولو أفلس بعد. وكذا إن كان معدما وجهلا معا حاله، أو عِلْمَاهُ مَعًا، أو علمه المحال فقط. أما إن علم المحيل فقط بعدمه، فيرجع عليه المحال. هذا مذهبنا.

الشيخ: "ويتحول حق المُحال على المُحال عليه، وإن أفلس أو جحد إلا أن يعلم المحيل بإفلاسه فقط"<sup>(4)</sup>. يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ: [الذان لهما دين على إنسان ثم مات

(1) المُحيل هو المديون الذي أحال. والمُحال هو الدائن. والمُحال عليه هو المنقول عليه الدين. والمحال به هو المال الذي أحيل. وعدم اشتراط رضا المحال عليه مقيد بما إذا كان عليه دين، وقال ابن الماجشون: لا يشترط. راجع عقد الجواهر الثمينة (810/2)، وانظر شروح مختصر خليل عند قوله: "شرط الحوالة رضا المُحيل والمحال فقط".

(2) شرح ابن بطال (346/6).

(3) في صحيح البخاري (123/3): «في الحوالة».

(4) مختصر خليل (ص 209).

أو فلس. **وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ فَيَأْخُذُ...** إلخ: <sup>(1)</sup> مذهبنا في هذه الصورة هو قول الشيخ: "وجاز أخذ وارثٍ عرضاً وآخر ديناً إن جاز بيعه" <sup>(2)</sup>، أي الدين، بأن حضر المدين وأقر، وجمع بينهما-". وأشعر قوله: "عرضاً" بأنه لو أخذ أحدهما ديناً والآخر ديناً لم يجز إن كان كل دين على شخص. قاله في المدونة. فتوي: هَلَكَ.

ح 2287 **مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ**: أي تأخير المدين <sup>(3)</sup> الغني أداء ما عليه لربِّه ظلم، أي مع التمكن من الأداء، وطلب صاحب الحق حقه. قاله القرطبي <sup>(4)</sup>. فهو من إضافة المصدر لفاعله. أمّا المدين المُعسر وغير المُتمكّن وغير المطلوب فلا يكون تأخيرُه ظلمًا. قال في التوضيح: "والظاهر أن مَنْ عَلِمَ مِنْ صَاحِبِ الدَّيْنِ الاستحياء من المطالبة أن ذلك كالمطل، والله أعلم" <sup>(5)</sup>. وتسميته ظلمًا يشعر بأنه كبيرة، والكبيرة لا يُشترط فيها التكرار. قاله السبكي، خلافاً للنووي <sup>(6)</sup>.

القاضي عياض: "ومع كونه ظلمًا اختلف أصحابنا هل هو جرحه أو حتى يكون ذلك عادته" <sup>(7)</sup>.

ابن حجر: "ويدخل في المطل كل مَنْ لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرعيته، وبالعكس" <sup>(8)</sup>. **فَإِذَا أَنْعِمَ**: أحيل. **فَلْيَنْبَغْ**: فليحتل ندبًا عند الجمهور، وحمله الظاهرية وأكثر الحنابلة وأبو ثور على الوجوب، وإليه مال البخاري لقوله:

(1) من المخطوطة لعدم وضوحه في الأصل.

(2) مختصر خليل (ص 233).

(3) المدين الذي عادته أن يأخذ بالدين ويستقرض.

(4) المفهم (4/438).

(5) التوضيح (مخطوط ص 551).

(6) شرح النووي على مسلم (10/227).

(7) إكمال الإكمال (5/233) بعبارة مغايرة.

(8) الفتح (4/466).

### 3 بَابُ إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ

ح2289 حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا. فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: لَا قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا. فَصَلَّى عَلَيْهِ. ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ. فَصَلَّى عَلَيْهَا. ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ. قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ». قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيَّ دَيْنُهُ. فَصَلَّى عَلَيْهِ. [الحديث 2289- طرفه في: 2295].

3 بَابُ إِنْ أَحَالَ: رَجُلٌ. دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ: أي هذا الفعل. إذا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ وَدٌّ: للحوالة، بل يجب عليه قبولها.

ح2289 بِجَنَازَةٍ: لم يسم أحدٌ من الموتى المذكورين هنا ولا من السائلين. فَصَلَّى عَلَيْهَا لَعَلَّمَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَا خَلْفَهُ يَفِي بِدَيْنِهِ. ثَلَاثَةُ دَنَانِيرٍ: أي دَيْنُهُ ثَلَاثَةٌ... إلخ. وفي رواية: «ديناران». وفي أخرى: «ديناران وشرط». وجمع بينهما بجبر الكسر والغائه. وَعَلَيَّ دَيْنُهُ: زاد الْحَاكِمُ: «فقال عليه السلام: «هما عليك وفي مالك والميِّتُ منهما بريء». فقال: نعم. فصلَّى عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لَقِيَ أَبَا قَتَادَةَ يقول له: ما صنعت الديناران، حتى كان آخر ذلك أَنَّ قَالَ: قد قَضَيْتُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قال: الآن حين بَرَدَتْ عليه جلده»<sup>(1)</sup>. وهذا كان في ابتداء الإسلام، ثم نسخ بوجوب القضاء من بيت المال.

الكرماني: «فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا ضَمَانٌ لَا حَوَالَةَ. قُلْتُ: الضَّمَانُ مِنَ الْمَيِّتِ الْمُفْلِسِ نَقْلُ الدَّيْنِ مِنْ ذِمَّتِهِ إِلَى ذِمَّةِ نَفْسِهِ. وهو معنى الحوالة، وقد يقال: هما متقاربان من حيث إِنْ

(1) المستدرک (58/2) وقال: "حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

كل واحدٍ منهما يتضمّن مطالبة غير الأصيل". هـ<sup>(1)</sup>.  
 وَمِنْ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُصَنَّفُ بَقِيَّةَ أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَهُوَ الْكَفَالَةُ فِي كِتَابِ الْحَوَالَةِ فَقَالَ:

---

(1) الكواكب الدراري (مج 5 ج 10 ص 119).



## الكفالة

### 1 باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها

ح2290 وقال أبو الزناد عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر، رضي الله عنه، بعته مصدقاً، فوقع رجل على جارية امرأته، فأخذ حمزة من الرجل كفيلًا حتى قديم على عمر، وكان عمر قد جلدته مائة جلدة، فصدقهم وعذره بالجهالة. وقال جرير والأشعث لعبد الله بن مسعود في المرتدين: استنيتهم وكفلهم، فتأبوا وكفلهم عشائرهم. وقال حماد: إذا تكفل بنفس فمات فلا شيء عليه. وقال الحكم: يضمن.

ح2291 قال أبو عبد الله: وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال اثني بالشهداء أشهدهم. فقال: كفى بالله شهيداً. قال: فأتيت بالكفيل. قال: كفى بالله كفيلًا. قال صدقت. فدفعها إليه إلى أجل مسمى، فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس مركبًا، يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبًا فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج موضعها ثم أتى بها إلى البحر فقال: اللهم إني أعلم أني كنت تسلفت فلانا ألف دينار فسألني كفيلًا فقلت: كفى بالله كفيلًا فرضي بك، وسألني شهيدًا فقلت: كفى بالله شهيدًا، فرضي بك، وأني جهدت أن أجد مركبًا أبعت إليه الذي له فلم أقدِر وإني استودعكها. فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركبًا يخرج إلى بلده، فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركبًا قد جاء يماله فإذا بالخشبة التي فيها المال. فأخذها لأهل حطبًا. فلما نشرها وجد المال والصحيفة. ثم قديم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فقال: والله ما زلت جاهدًا في طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدت مركبًا قبل الذي أتيت فيه. قال: هل كنت بعثت إلي شيء؟ قال أخبرك أني لم أجد مركبًا قبل الذي حيث فيه. قال: فإن الله قد أدى عنك الذي بعثت في الخشبة. فانصرف بالألف دينار راضيًا.

[انظر الحديث 1498 وأطرافه].

1 **بَابُ الْكَفَالَةِ فِي الْفَرَضِ وَالْذِّيُونِ**: مِنْ عَطْفِ الْأَعْمَ. **بِالْأَبْدَانِ**: هِيَ ضَمَانُ الْوَجْهِ، وَغَيْرُهَا: ضَمَانُ الْمَالِ، أَيْ بَيَانُ أَحْكَامِهَا.

ح2290 **مُصَدِّقًا**: أَيْ جَابِيًا لِلصَّدَقَةِ. **وَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ**: لَمْ يَسَمَّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا. **فَأَخَذَ حَمْزَةً...** إلخ: قَالَ الْقَاضِي: "كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَهُوَ مُبْتَوْرٌ، وَتَمَامُهُ: "أَنَّ حَمْزَةَ أَرَادَ رَجْمَهُ. فَقَالَ لَهُ أَهْلُ الْمَالِ: إِنَّ عُمَرَ جَلَدَهُ فَأَخَذَ حَمْزَةً عَلَيْهِ كَفْلًا حَتَّى يَسْأَلَ عَمْرَ. **وَعَذَرَهُ**: أَيْ عَمْرَ. **بِالْجَهَالَةِ**: (47/2) **فَمِنْ ثَمَّ جَلَدَهُ** وَلَمْ يَرْجَمْهُ. وَهَذَا مَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْجَاهِلَ يُجْلَدُ، وَالْعَالِمُ يُرْجَمُ. **فِي الْمُرْتَدِّينَ**: مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّوَاحَةِ وَأَصْحَابِهِ، وَكَانُوا مِائَةً وَسَبْعِينَ، فَأَخَذَهُمُ ابْنُ مَسْعُودٍ وَقَتَلَ ابْنَ النَّوَاحَةِ، ثُمَّ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي بَقِيَّتِهِمْ فَقِيلَ لَهُ: **اسْتَنْبِئْهُمْ وَكَفِّلْهُمْ**: أَيْ ضَمَّنْهُمْ عَشَائِرَهُمْ. بِمَعْنَى أَنَّهُمْ يَتَعَاهَدُونَهُمْ وَيَضْبُطُونَ أَمْرَهُمْ، وَإِذَا أَحْسَوْا مِنْهُمْ شَيْئًا رَفَعُوهُ إِلَى الْإِمَامِ قَبْلَ هُرُوبِهِمْ. **فَتَأَبَّأُوا...** إلخ.

ابْنُ الْمُثَنَّى: "أَخَذَ الْبُخَارِيُّ الْكَفَالَةَ بِالْأَبْدَانِ فِي الذِّيُونِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالْأَبْدَانِ فِي الْحُدُودِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

وَالْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ فِي الْحُدُودِ قَالَ بِهَا الْجُمْهُورُ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ مَنْ قَالَ بِهَا أَنَّ الْمَكْفُولَ بِيَحْدٍ أَوْ قِصَاصٍ إِذَا غَابَ أَوْ مَاتَ أَنَّهُ لَا حَدٌّ عَلَى الْكَفِيلِ بِخِلَافِ الذَّيْنِ". هـ<sup>(1)</sup>.

وَمَذْهَبُنَا عَدَمُ صَحَةِ الْكَفَالَةِ فِي الْحَقُوقِ الْبَدَنِيَّةِ، وَالتَّعَازِيرِ، وَالْجَرَاحِ، وَالْقَتْلِ. إِنْ لَا يَجُوزُ اسْتِيفَاؤُهَا مِنَ الضَّامِنِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ "الشَّيْخُ" بِقَوْلِهِ: "إِنْ أَمَكُنَ اسْتِيفَاؤُهُ مِنَ ضَامِنِهِ"<sup>(2)</sup>. **إِذَا تَكَفَّلَ يَنْفَعُ**: بَيَانُ ضَمَنِ وَجْهٍ شَخْصٍ. **فَمَانَدَ**: الْمَضْمُونُ. **فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ**: هَذَا مَذْهَبُنَا أَيْضًا، إِلَّا إِذَا وَقَعَ الْحُكْمُ عَلَى الضَّامِنِ بِالْغَرَمِ قَبْلَ إِثْبَاتِ الْمَوْتِ

(1) الفتح (470/4).

(2) مختصر خليل (ص210).

فيلزمه الغرم، لأنه حكم مَضَى. قال الشيخ: "وَلَا يَسْقُطُ<sup>(1)</sup> بِإِحْضَارِهِ إِنْ حُكِمَ بِهِ، لَا إِنْ أُثْبِتَ عُدْمُهُ أَوْ مَوْتُهُ فِي غَيْبَتِهِ، وَلَوْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ". هـ<sup>(2)</sup>. قوله: "أو موته" أي قبل الحكم عليه فلا غرم عليه.

ح2291 بَعْضَ بَنِي إِسْرَافِيلَ: قيل: هو النجاشي، وهو من أتباع بني إسرائيل. فَخَرَجَ: الذي استسلفه. فِي الْبَحْرِ: لَمَّا تَمَّ الْأَجَلُ لِيُوجَّهَ الْأَلْفَ لِمَالِكِهَا. وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ: نَصَّهَا كَمَا فِي رِوَايَةٍ: «مَنْ فُلَانٌ إِلَى فُلَانٍ إِنِّي دَفَعْتُ مَالَكَ إِلَى وَكَيْلِي الَّذِي تَكْفُلُ بِهِ». ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا: سَمَرَهَا وَسَوَّى مَوْضِعَ النَقْرِ. فَدَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ: قال الشيخ زروق: "هَذَا الرَّجُلُ عَامِلَ الْحَقِّ بِالْحَقِيقَةِ، فَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي وَصُولِ الْمَالِ فِي الْخَشْبَةِ. وَعَامِلَ الْخَلْقِ بِالشَّرِيعَةِ، فَجَاءَ بِالْمَالِ الثَّانِي. وَمَقَامُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا هُوَ الْمَقَامُ الْأَرْفَعُ". إِلَى بَلَدِهِ: أَيُّ بِلَدِ الَّذِي أَسْلَفَهُ. أَخْيَرَكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ... إلخ: هَذَا تَسْتَرُ مِنْهُ لِمَا فَعَلَهُ.

## 2 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمُ نَصِيْبُهُمْ

ح2292 حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ إِدْرِيسَ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ قَالَ: وَرَثَةٌ. وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ. قَالَ: كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَرِثُ الْمُهَاجِرُ الْأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَحِمِهِ لِلْأَخُوَّةِ الَّتِي أَخَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ فَلَمَّا نَزَلَتْ: وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي. نَسَخَتْ ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ. إِلَّا الْأَنْصَارَ وَالرَّقَادَةَ وَالنَّصِيحَةَ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ- وَيُوصِي لَهُ. [الحديث 2292- طرفاه في: 4580، 6747].

ح2223 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ،

(1) يعني الغرم

(2) مختصر خليل (ص211).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ. [انظر الحديث 2049 وأطرافه].

ح2294 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا عَاصِمٌ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ، بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ» فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ فَرِيثٍ وَالتَّائِصَارِ فِي دَارِي. [الحديث 2294- طرفاه في: 6083، 7340].

2 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ»: أي الخلفاء الذين عاهدتموهم على النصرة والإرث. «فَأَتَوْهُمْ» الآن. «نَصِيبَهُمْ»: حظهم من الميراث وهو السدس. وجه إدخال هذا في الكفالة أَنَّ الكفالة التزامٌ مالٍ بغيرِ عوضٍ، فيلزم كما يلزم استحقاق الميراث بالجلف الذي عقد على وجه التطوع، وأيضاً كل واحد من المتحالفين كفله صاحبه بالتزام نصرته والدُّبُّ عنه.

ح2292 قَالَ: فِي تَفْسِيرِ مَوَالِي. وَوَقْتُ: يَرِثُونَ مِمَّا تَرَكَ. فَسَخَفْتُ: بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، أَيْ نَسَخْتُ آيَةَ الْمَوَالِي، آيَةَ الْمَعَاقِدَةِ. ثُمَّ قَالَ: أَيْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(1)</sup> إِلَّا النَّصْرَ وَالرَّقَادَةَ: أَيْ الْمَعَاوَنَةَ. وَالنَّصِيبَةَ: أَيْ قَالَ: هَذِهِ الْأُمُورُ مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمَقْدُورَةِ فِي الْآيَةِ الْمَنْسُوخَةِ. أَيْ نَسَخْتُ آيَةَ الْمَوَالِي آيَةَ الْمَعَاقِدَةِ الشَّامِلَةَ لِنَصِيبِ الْإِرْثِ وَغَيْرِهِ، إِلَّا النَّصَّ وَمَا عَظِفَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَنْسَخْ. وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ: تَأْكِيدٌ، أَيْ بَيْنَ الْمُتَعَاقِدِينَ.

ح2294 قُلْتُ لِأَنْسٍ أَبْلَغَكَ... إلخ: كَأَنَّ عَاصِمًا يَشِيرُ إِلَى مَا رَوَاهُ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعَمٍ مَرْفُوعًا: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، (2/48) وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.<sup>(2)</sup> فَقَالَ: أَنْسٍ. قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... إلخ.

قال الخطابي: "قال ابنُ عيينة: أي آخى بينهم. يريد أن معنى الجلف في الجاهلية

(1) آية 33 من سورة النساء.

(2) صحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة باب 50 (ح2530).

معنى الأخوة في الإسلام، لكنه في الإسلام جارٍ على أحكام الإسلام وحدوده. وفي الجاهلية على ما كانوا يتواضعونه بآرائهم، فبطل منه ما خالف حكم الإسلام، وبقي ما عدا ذلك على حاله<sup>(1)</sup>. وعليه فالمنفي ما كان على جهة الحمية والظلم، والمثبت ما كان على جهة النصر والإعانة.

### 3 بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ

ح2295 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْكَوْعِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالُوا: لَا فَصَلَّى عَلَيْهِ. ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟ قَالُوا: نَعَمْ. قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ. [انظر الحديث 2289].

ح2296 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَمْعٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيَكَ هَكَذَا وَهَكَذَا» وَهَكَذَا فَلَمْ يَحِجْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى فُبِضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا. فَأَتَيْنَهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِي كَذَا وَكَذَا، فَحَتَّى لِي حَتِيَّةٌ فَعَدَدْتُهَا فَإِذَا هِيَ خَمْسُ مِائَةٍ. وَقَالَ: خُذْ مِثْلَهَا. [الحديث 2296 - أطرافه في: 2598، 2683، 3137، 3164، 4383]. [ب-ك-43، ب-14، ح-2314، أ-14305].

### 3 بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ: أَيُّ عَنِ الْكِفَالَةِ، وَأَمَّا الرَّجُوعُ

فِي مَالِ الْمَيِّتِ فَإِنْ عَلِمَ حِينَ الْكِفَالَةِ أَنَّ لَهُ مَالًا، أَوْ شَكَّ فِيهِ، كَانَ لَهُ الرَّجُوعُ وَإِلَّا فَلَا. هَذَا مَذْهَبُنَا كَمَا يَفِيدُهُ أَبُو الْحَسَنِ. وَقَالَ الشَّيْخُ: "وَصَحَّ عَنِ الْمَيِّتِ الْمَفْلُوسِ"<sup>(2)</sup>. وَبِهِ:

أَيُّ بَعْدَ الرَّجُوعِ. قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

(1) الفتح (4/474).

(2) مختصر خليل (ص209).

ح2295 **فصلٌ عليه**: هذا محلّ الشاهد، إذ لو لم تكن الكفالة لازمة له لما صلى عليه صلى الله عليه وسلم، لأنه يكون حينئذ صلى على مديان.

ح2296 **مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ**: بن الحسين. ومُحَمَّدٌ هو الباقر، وعليٌّ هو زَيْنُ العابدين. **مَالُ الْبَحْرَيْنِ**: أي مَالُ جِزْيَتَيْهَا. **هَكَذَا وَهَكَذَا**: زاد في رواية تأتي «وهكذا». وبه يتبين آخر الحديث ومطابقته من حيث إنَّ أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تَكَفَّلَ بما كان عليه من واجب أو تطوُّع، ولزمه ذلك، ولم يسعه الرجوع فيه، لأن قصده براءة ساحة النبي ﷺ من حقوق الناس، فلو كان له الرجوع، لَلَزِمَ خلاف مقصوده. قاله الكرمانى<sup>(1)</sup>.

وفيه قبول خبر الواحد العدل ولو جرَّ إلى نفسه نفعاً.

#### 4 باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَقْدِهِ

ح2297 **حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ قَالَ**: ابْنُ شَهَابٍ فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: لَمْ أَعْقِلْ أَبُويَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ. وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ أَعْقِلْ أَبُويَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَرَفِي النَّهَارِ بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا ابْتَلَى الْمُسْلِمُونَ خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْحَبْشَةِ حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرَكَ الْغِمَادِ لَقِينَهُ ابْنُ الدَّغِنَةِ وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الْأَرْضِ فَأَعْبُدَ رَبِّي قَالَ ابْنُ الدَّغِنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يُخْرَجُ وَلَا يُخْرَجُ فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَصِلُ الرَّحِمَ وَتَحْمِلُ الْكُلَّ وَتَقْرِي الضَّيْفَ وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ وَأَنَا لَكَ جَارٌ فَارْجِعْ فَأَعْبُدْ رَبَّكَ بِلَادِكَ فَارْتَحِلْ ابْنُ الدَّغِنَةِ فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ قَطَافَ فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ فَرِيَشٍ فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يُخْرَجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ. أُخْرِجُونَ رَجُلًا يَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَيَصِلُ الرَّحِمَ وَيَحْمِلُ الْكُلَّ وَيَقْرِي الضَّيْفَ وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ؟

فَأَنْقَذَتْ فَرِيْشَ جَوَارَ ابْنِ الدَّغْنَةِ وَأَمَّوْا أَبَا بَكْرٍ، وَقَالُوا لِابْنِ الدَّغْنَةِ: مُرْ أَبَا بَكْرٍ فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ. فَلْيُصَلِّ وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ وَلَا يُؤْذِينَا بِذَلِكَ وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ، فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَقْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ لِأَبِي بَكْرٍ فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَلَا يَسْتَعْلِنُ بِالصَّلَاةِ وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ قَابِلَتْنِي مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَبَرَزَ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَنْقُصُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَغَاءً لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَغَ ذَلِكَ أَشْرَافَ فَرِيْشَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغْنَةِ فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ قَابِلَتْنِي مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ، وَقَدْ خَشِينَا أَنْ يَقْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا فَاتِهِ. فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلْ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعْلِنَ ذَلِكَ فَسَلِّهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتُكَ فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ وَلَسْنَا مُقَرِّينَ لِأَبِي بَكْرٍ الْإِسْتِعْلَانِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَاتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ فَإِمَّا أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى ذَلِكَ وَإِمَّا أَنْ تُرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ! قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِلَيَّ أَرَدُ إِلَيْكَ جَوَارِكَ وَأَرْضِيَّ بِجَوَارِ اللَّهِ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمِئِذٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدْ أُرَيْتُ دَارَ هِجْرَتِكُمْ، رَأَيْتُ سَبْخَةَ ذَاتِ نَخْلٍ بَيْنَ لَابَتَيْنِ» وَهُمَا الْحَرَّتَانِ فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى رَسْلِكَ! فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤْذَنَ لِي». قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ يَا أَبِي أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ». فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَصْحَبَهُ وَعَلَفَ رَاحِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمُرِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ. [انظر الحديث 476 واطرافه].

ح2298 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى عَلَيْهِ الدِّينُ فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ فَضْلًا؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا

عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّيَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ ذَنْبًا فَعَلِيَّ قِضَاؤُهُ وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ». [الحديث 2298- اطرافه في: 2398، 2399، 4781، 5371، 6731، 6745، 6763].  
[م=ك=23، ب=4، ح=1619، ا=9855].

4 باب جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ: الصَّدِيقِ. فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَي فِي زَمَنِهِ. وَعَقْدِهِ: أَي عَقْدَ أَبِي بَكْرٍ. وإضافة جَوَارٍ لما بعده من إضافة المصدر للمفعول، لَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ مُجَارًا لَا مُجِيرًا.

ووجه دُخُولِ هذه الترجمة في الكفالة أَنَّ الجَوَارَ كَفَالَةٌ بِالْأَبْدَانِ، لِأَنَّ الْمُجِيرَ تَكْفُلٌ بِحِفْظِ الْمُجَارِ، وَالتَّزَمَ لَهُ أَلَّا يُؤْذِيَ مِنْ جِهَةٍ مَنَ أَجَارَهُ مِنْهُ.

ح2297 أَبَوِيَّ: أَبَا بَكْرٍ وَأُمُّ رومان. الدِّينَ: أَي دِينَ الْإِسْلَامِ. فَلَمَّا ابْتَلِيَ الْمُسْلِمُونَ: بِإِذَاةِ الْمُشْرِكِينَ لَهُمْ. وَأَذَنَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِهِ فِي الْهَجْرَةِ إِلَى الْحَبْشَةِ. بَرَكَ الْغِمَادِ: مَوْضِعٌ بِالْيَمَنِ. لِقِيهِ ابْنُ الدَّغْنَةِ: اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ يَزِيدَ. وَالدَّغْنَةُ اسْمُ أُمِّهِ. الْقَارَةِ: قَبِيلَةٌ مِنْ بَنِي الْهُونِ. تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ: تَعْطِي النَّاسَ مَا لَا يَجِدُونَهُ عِنْدَ غَيْرِكَ. وَتَعْمَلُ الْكَلَّ: الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ، نَوَائِعِ الْحَقِّ: حَوَادِثُهُ. وَهَذَا كَقَوْلِ خَدِيجَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمَّا أَخْبَرَهَا بِأَوَّلِ مَجِيءِ الْمَلِكِ. فَأَنْفَذَتْ: أَمَضَتْ. فَيَنْقَضُ: يَزْدَحِمُ. عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ. حَتَّى يَسْقُطَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. تُخْفِرُكَ: نَنْقُضُ عَهْدَكَ. وَأَرْضِي بِجَوَارِ اللَّهِ: وَكُفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكُفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا. سَبَخَتْ: أَرْضٌ تَعْلُوها مُلُوحَةٌ. وَهَمَا الْعَرَتَانِ: وَالْحَرَّةُ أَرْضٌ ذَاتُ حِجَارَةٍ سَوْدٍ. وَرَقَ السَّمَرِ: شَجَرٌ لَهُ شَوْكٌ.

ح2298 كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ... إلخ: الشَّاهِدُ مِنْهُ مَاخُودٌ مِمَّا فِي بَعْضِ طَرَقِهِ مِنْ أَنَّ: «أَبَا قَتَادَةَ تَكْفُلُ بِيَدَيْنِ مَيْتٍ». كَمَا سَبَقَ. فَعَلِيَ قِضَاؤُهُ.



ابنُ بطال: "هذا ناسخٌ لتركه الصلاة على مَنْ مات وعليه دينٌ. وقوله: «عليّ قضاؤه» أيّ ممّا يفيّء الله عليه من الغنائم". قال: "وهكذا يلزم المتولّي لأمر المسلمين أن يفعل به مَنْ مات وعليه دينٌ. فإن لم يفعل فالإثم عليه إن كان حقّ الميت في بيت المال يفي بقدر ما عليه من الدين، وإلا فيسقطها". نقله في الفتح<sup>(1)</sup>.

وقال القاضي على قوله صلى الله عليه وسلم «من ترك دينًا وضياعًا فعليّ والي»: "أيّ فعليّ قضاؤه، والي كفاية عياله"<sup>(2)</sup>. وهذا ممّا يلزم الأئمة من مال الله فينفق منه على الدّرية وأهل الحاجة ويقضي ديونهم. وقد صرح بوجوب قضاء دين الميت المغسّر ابنُ عبد البر في "التمهيد"<sup>(3)</sup>، وابنُ رشد في كتاب المديان من "المقدمات"<sup>(4)</sup>، ونقله القرافي وقبيلُه. وقال: "الأحاديث الواردة في الحبس عن الجنّة بالدين منسوخة بما جعله الله من قضاء الدين على السلطان. وكان ذلك قبل أن تُفتح الفتوحات". هـ. وذكره البرزلي أيضًا عن جماعة من المالكية. قاله الحطاب<sup>(5)</sup>.

(1) الفتح (478/4)، وانظر: شرح ابن بطال (354/6).

(2) إكمال الإكمال (236/3).

(3) التمهيد (239/23).

(4) المقدمات الممهّدة (305/2).

(5) مواهب الجليل (396/3).

## بسم الله الرحمن الرحيم

### كتاب (49/2) في الوكالة

الوكالة هي الاستنابة فيما لا تتعين فيه المباشرة.

#### 1 باب وكالة الشريك الشريك في القسمة

وغيرها وقد اشرك النبي صلى الله عليه وسلم علياً في هديه ثم أمره يقسمتها

ح2299 حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبُذْنِ الَّتِي تُحْرَتُ وَبِجُلُودِهَا. [انظر الحديث 1707 وأطرافه].

ح2300 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ، فَبَقِيَ عَنْوَدٌ فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «ضَحَّ يَهْ أَنْتَ». [الحديث 2300 - أطرافه في: 2500، 5547، 5555]. [م-ك-35، ب-2، ح-1965، أ-17352].

#### 1 وكالة الشريك الشريك في القسمة وغيرها: أي في غير ما يتعلق بمال الشركة،

أما هو فيتصرف فيه بالأصالة. في هديه: أي في البذن التي أتى بها عليٌّ من اليمن إلى النبي ﷺ، وقدرها سبع وثلاثون. فلما رآها صلى الله عليه وسلم ملكة نصفها فصار شريكاً فيها، وذلك قبل جعلها هدايا. وقوله هنا «في هديه» مجازٌ من تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه. هكذا أوله المالكية لأنهم لا يقولون بالتشريك في الهدى.

قال الشيخ: "ولا يشترك في هدي"<sup>(1)</sup> ومن يقول بالتشريك فيه يبقيه على ظاهره. قال معناه ابن زكري<sup>(2)</sup>: يقسمتها: أي الهدايا. فهذه وكالة على القسمة.

ح2299 أَنْ أَتَصَدَّقَ بِجَلَالِ الْبُذْنِ: جمع جُل: ما يجعل عليها من الثياب. وهذا محل

(1) مختصر خليل (ص88).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/35 ص7).

الشاهد، لقوله: «وغيرها» لأنها وكالة على التصديق.

ح2300 أعطاه غنماً: في الأضاحي «قسم بينهم ضحايا» فدل على أنه عين تلك الغنم لكونها ضحاياهم فصارت مشتركة بينهم. وتوكيل النبي ﷺ على قسمتها ينزل منزلة توكيل الشريك، لأنه صلى الله عليه وسلم أولى بكل أحد من نفسه". قاله ابن زكري<sup>(1)</sup>. عتود ذكر المعز الذي لم يبلغ السن المجزئ. فمعه أنف. لعل هذه القضية كانت قبل قوله صلى الله عليه وسلم لصاحب العناق: «لن تجزئ عن أحد بعدك».

## 2 باب إذا وكل المسلم حربيًا في دار الحرب أو في دار الإسلام، جاز

ح2301 حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني يوسف بن الماحشون عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن جده عبد الرحمن بن عوف، رضي الله عنه، قال: كاتبت أمية بن خلف كئيبًا بأن يحفظني في صاغيتي بمكة وأحفظه في صاغيتي بالمدينة، فلما ذكرت الرحمن قال: لا أعرف الرحمن! كاتبتني باسمك الذي كان في الجاهلية، فكاتبته: عبد عمرو، فلما كان في يوم بدر خرجت إلى جبل لأحرزه حين نام الناس فأنصره بلال فخرج حتى وقف على مجلس من الأنصار، فقال أمية بن خلف: لا نجوت إن نجا أمية. فخرج معه فريق من الأنصار في آثارنا، فلما خشيت أن يلحقونا خلقت لهم ابنة لأشغلهم، فقتلوه ثم أبوا حتى يتبعونا وكان رجلاً ثقيلاً، فلما أدركونا قلت له: ابرك. فبرك فألقيت عليه نفسي لأمّنه. فقتلوه بالسيف من تحتي حتى قتلوه، وأصاب أحدهم رجلي بسيفه، وكان عبد الرحمن بن عوف يرينا ذلك الأثر في ظهر قدمه. قال أبو عبد الله: سمع يوسف صالحًا وإبراهيم أباه. [الحديث 2301 - طرفه في: 3971].

## 2 باب إذا وكل المسلم حربيًا في دار الحرب - أو في دار الإسلام - جاز: وأحرى

في الجواز الدمي، لكن في غير بيع وشراء وتفاض. هذا مذهبنا. الشيخ: "ومنع توكيل دمي في بيع وشراء وتفاض"<sup>(2)</sup>.

(1) حاشية ابن زكري (مج2/ 35 ص7).

(2) مختصر خليل (ص217).

ح2301 في صاغينبي: هي ما يضاف للإنسان من أهل ومال، وهذا محلّ الشاهد، لأنّ الظاهر أنّ النبي ﷺ اطّلع على ذلك ولم ينكره. فلَمَّا ذَكَرَتْ الرَّحْمَانُ: لَمَّا قُلْتُ له: من عبد الرحمان إلى أمية... إلخ، لأَهْرُؤُهُ: أصون دمه وأحفظه عن أن يُقْتَلَ. فَأَبْصَرُهُ يَلَالٌ: وكان أمية يعذّبه عذاباً شديداً. أُمَيَّةٌ: أي ألم تروا أمية؟ ابغّه: علياً. فَتَجَلَّلُوهُ بالسَّيُوفِ: غَشَوْهُ بها. هَتَّى فَتَلَّوْهُ: قيل: قتله بلال، وقيل غيره.

### 3 باب الوكّالة في الصّرف والميزان

وقد وُكِّلَ عُمَرُ وَابْنُ عُمَرَ فِي الصَّرْفِ.  
ح2302-2303 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ فَجَاءَهُمْ يَتَمَرٌ جَنِيْبٌ، فَقَالَ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟» فَقَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا يَالصَّاعَيْنِ وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ. فَقَالَ: «لَا تَفْعَلْ يَغِ الْجَمْعَ يَالدَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ يَالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا». وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلَ ذَلِكَ. [انظر الحنيتين: 2201 و 2202 واطرافهما].

### 3 باب الوكّالة في الصّرف: أي بيع النقد بالنقد.

ابن المنذر: "أجمعوا على أنّ الوكالة في الصرف جائزة، حتى لو وُكِّلَ رجلا يصرف له دراهم. ووُكِّلَ آخر يصرف له ديناراً، فالتقيا وتصارفا صرفاً معتبراً بشرطه، جاز ذلك." هـ<sup>(1)</sup>.

ومحلّ جواز الوكالة في الصرف عندنا إذا وكله على العقد والقبض معاً. أما إذا وكلّه على أحدهما فقط، فممنوع. قال الشيخ: "أو عقد ووُكِّلَ في القبض"<sup>(2)</sup> - أي وكذا عكسه فيمنع - والميزان: أي في موزون الميزان. أي على بيعه.

(1) الفتح (481/4).

(2) مختصر خليل (ص171).

ح2302-2303 وجَلًا: هو سَوَادُ بَنُ غَزِيَّة. جَنَبِير: جيد. الجَمْع: تمرٌ رَبِيءٌ. فِي المِيزَان: أَي في الموزون. مِثْلَ ذَلِكَ: لا يباع رطل برطلين، والمناسبة مأخوذة من تفويضه صلى الله عليه وسلم أَمَرَ مَا يَكَالُ وَيُوزَنُ إلى غيره، فهو في معنى التوكيل عليه، ويلتحق به الصرف.

4 بَاب إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ ذَبَحَ وَأَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ

ح2304 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ الْمُعْتَمِرَ أَبْنَانَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ كَعْبٍ بَنَ مَالِكٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَتْ لَهُمْ غَنَمٌ تَرَعَى يَسْلَعُ، فَأَبْصَرْتُ جَارِيَةً لَنَا يَشَاةٍ مِنْ غَنَمِنَا مَوْتًا، فَكَسَرَتْ حَجَرًا فَذَبَحَتْهَا بِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَأْكُلُوا حَتَّى أَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ أَرْسِلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مَنْ يَسْأَلُهُ، وَأَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ -أَوْ أَرْسَلَ- فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَيُعْجِبُنِي أَنَّهَا أَمَةٌ وَأَلَّهَا ذَبَحَتْ. تَابَعَهُ عُبَيْدُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ.

[الحديث 2304 - اطرافه في: 5501، 5502، 5504].

4 بَاب إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ ذَبَحَ، الرَّاعِي الشَاةَ. وَأَصْلَهُ: الْوَكِيلُ. مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ. وَفَقَهُ التَّرْجَمَةُ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ تَصَرَّفَ بِالصَّلَاحَةِ فِي مَالٍ غَيْرِهِ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِذْنٌ، وَإِنَّ الْأَمِينَ مُصَدِّقٌ فِيمَا أُوثِّمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَظْهَرَ دَلِيلُ الْخِيَانَةِ وَالْكَذِبِ.

ح2304 يَسْلَعُ: جَبَلَ بِالْمَدِينَةِ. جَارِيَّةٌ: هِيَ الرَّاعِيَّةُ، وَلَمْ تَسْمَ. وَمُطَابَقَتُهُ (50/2) بِالنِّسْبَةِ لِلرَّاعِي لِأَنَّهُ، وَقِيَسَ عَلَيْهِ الْوَكِيلُ. وَإِلَى مَسْأَلَةِ الرَّاعِي أَشَارَ "الشَّيْخُ" بِقَوْلِهِ: "وَصَدَّقَ إِنْ ادَّعَى خَوْفَ مَوْتٍ فَنَحَرَ"<sup>(1)</sup>. أَمَّا أَمَةٌ وَأَنَّهُ ذَبَحَتْ. وَفِيهِ أَيْضًا: «أَنَّهَا ذَبَحَتْ بِحَجَرٍ وَأَنَّهَا ذَبَحَتْ مَالَ غَيْرِهَا».

## 5 باب وكالة الشاهد والغائب جائزة

وَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِلَى قَهْرْمَانِهِ وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهُ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ أَهْلِهِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

ح2305 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِنَّ مِنَ اللَّيْلِ، فَجَاءَهُ يَتَقَضَّاهُ فَقَالَ: «أَعْطُوهُ» فَطَلَبُوا سِنَّهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنًّا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ» فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَى اللَّهُ بِكَ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».

[الحديث 2305 - اطرافه في: 2306، 2390، 2392، 2393، 2401، 2606، 2609].  
[م-ك-22، ب-22، ح-1601، ا-9578].

5 باب وكالة الشاهد: أي الحاضر. والإضافة للفاعل. والغائب جائزة: أي في الخصام وغيره. هذا مذهبنا كالجمهور. خلافاً لأبي حنيفة. واستدل المصنف على جوازها للحاضر بما في الحديث، وللغائب بقوله: وَكَتَبَ عَبْدُ اللَّهِ... إلخ: قاله زكرياء<sup>(1)</sup>. وقال ابن حجر: "إنها مأخوذة بطريق الأولى من وكالة الحاضر"<sup>(2)</sup>. لِقَهْرْمَانِهِ: الْقَهْرْمَانُ هو الْقَائِمُ بقضاء الحوائج. ولم يُعرفه ابن حجر<sup>(3)</sup>. أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ أَهْلِهِ: أي زكاة الفطر.

ح2305 لَوْجَلٍ: قيل: هو العرباض بن سارية. سِنَّ: جملٌ له سِنَّ معيَّن. فَقَالَ: أي لأبي رافع موله كما عند مسلم<sup>(4)</sup>. أَعْطُوهُ: هذا محل الشاهد لأن هذا توكيلٌ منه صلى الله عليه وسلم على القضاء، ولم يكن عليه السلام مريضاً ولا غائباً. قاله الدماميني<sup>(5)</sup>. يَك: الباء زائدة.

(1) تحفة الباري (222/5).

(2) الفتح (483/4).

(3) الفتح (483/4).

(4) صحيح مسلم كتاب المساقاة باب 22 (ح1600).

(5) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2305).

## 6 باب الوكالة في قضاء الديون

ح2306 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». ثُمَّ قَالَ: «أَعْطُوهُ، سِنًا مِثْلَ سِنِّهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا أُمْتَلَّ مِنْ سِنِّهِ؟ فَقَالَ: «أَعْطُوهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

## 6 باب الوكالة في قضاء الديون: أي جوازها ولا يعد ذلك مطلا.

ح2306 2306 فَأَغْلَظَ: شدد في المطالبة فقط من غير صدور شيء يقتضي الكفر. فهم به: أي بإذائته. دَعُوهُ: اتركوه. مَقَالًا: صولة وقوة. لكن حقه ألا يستعمل ذلك إلا مع من يماطله ويُسِّن معاملته. إِلَّا أُمْتَلَّ: فيه حذف، أي إِلَّا سِنًا أُمْتَلَّ، أي أفضل من سِنِّهِ.

## 7 باب إذا وهب سِنًا لوكيل أو شقيق قوم جاز

لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْقَدْ هَوَازَنَ حِينَ سَأَلُوهُ الْمَغَانِمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَصِيبِي لَكُمْ».

ح2307-2308 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: وَرَعِمَ عُرْوَةُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَازَنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنْتَبُ الْحَكِيمُ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ» وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَضَرَهُمْ بَضْعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَتَى عَلَى اللَّهِ يَمًا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ. فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ. وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى

حَظَّهُ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ». فَقَالَ النَّاسُ: قَدْ طَيَّبْنَا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَنْزَلَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عُرْقَاؤَكُمْ أَمْرَكُمْ» فَارْجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْقَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا. [الحديث 2307- اطرافه في: 2539، 2584، 2607، 3131، 4318، 7176].

[الحديث 2308- اطرافه في: 2540، 3583، 2608، 3132، 4319، 7177].

**7 باب إذا وهب شيئاً لوكيل: أي لوكيل قوم. أو شفيع قوم جاز: وكان ذلك للموكل والمشفوع له، لا للوكيل والشفيع. لقول النبي صلى الله عليه ... إلخ:**

ابن المنير: "يوهم الحديث أن الهبة كانت للوسائط الذين توسطوا. أي دون من غاب من هوأزن، وليس كذلك، بل المقصود هم وجميع من تكلموا بسببه، فيستفاد منه أن الأمور تُنزل على المقاصد لا على الصور، وأن من شفع لغيره في هبة فقال المشفوع عنده للشفيع: "قد وهبتك ذلك"، فليس للشفيع أن يتعلق بظاهر اللفظ ويخص بذلك نفسه. بل الهبة للمشفوع له. ويلتحق به من وكل على شراء بعينه فاشتراه "الموكل"<sup>(1)</sup>، ثم ادعى أنه إنما نوى نفسه، فإنه لا يقبل منه، ويكون المبيع للموكل"<sup>(2)</sup> هـ.

وقال ابن بطال: "كان الوفد وكلاء وشفعاء في رد سببيهم، وهذا غرض البخاري"<sup>(3)</sup>.

ح 2307-2308 وزعم: معطوف على محذوف. أي قال كذا وكذا، وزعم أي قال. استأنيتهم: أي السبايا. أي تربصت وانتظرت مجيء قومهم تائبين. حين: فعل ظرف لمحذوف. أي قسمها حين فعل، لأن الانتظار كان قبل ذلك. عوقاؤكم: القائمون بأموركم. قد طيبوا: أي أعطوه عن طيب أنفسهم، من غير طلب عوض فيه.

(1) كذا في الأصل والمخطوطة، وكتب عليها المرائشي ناسخ المخطوطة في الحاشية: "الوكيل".

(2) انظر معابيح الجامع الصحيح عند باب 6 من كتاب الوكالة.

(3) شرح ابن بطال (365/6) بالمعنى.



8 بَاب إِذَا وَكَّلَ رَجُلٌ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ

ح2309 حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَغَيْرِهِ -يَزِيدُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يُبْلَغْهُ كُلُّهُمْ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ فَكُنْتُ عَلَى جَمَلٍ نَقَالٍ إِنَّمَا هُوَ فِي آخِرِ الْقَوْمِ، فَمَرَّ بِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» قُلْتُ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: «مَا لَكَ؟» قُلْتُ: إِنِّي عَلَى جَمَلٍ نَقَالٍ. قَالَ: «أَمَعَكَ قَضِيبٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَعْطِيهِ» فَأَعْطَيْتُهُ فَضَرَبَهُ فَزَجَرَهُ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ مِنْ أَوَّلِ الْقَوْمِ. قَالَ: «يَعْنِيهِ» فَقُلْتُ: بَلْ هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «بَلْ يَعْْنِيهِ. قَدْ أَخَذْتُهُ بَارَبَعَةَ دَنَانِيرَ وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ» فَلَمَّا دَنَوْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ أَخَذْتُ أَرْتَحِلُ. قَالَ: «أَيْنَ تُرِيدُ؟» قُلْتُ: تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً قَدْ خَلَا مِنْهَا. قَالَ: «فَهَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ؟» قُلْتُ: إِنَّ أَبِي نُوقِيَ وَتَرَكَ بَنَاتٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَكْبَحَ امْرَأَةً قَدْ جَرَّبْتُ خَلَا مِنْهَا. قَالَ: «فَذَلِكَ». فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: يَا بِلَالُ! اقْضِهِ وَزِدْهُ فَأَعْطَاهُ أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ وَزَادَهُ قِيرَاطًا. قَالَ جَابِرٌ: لَا تُقَارِفُنِي زِيَادَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَكُنِ الْقِيرَاطُ يُقَارِقُ جِرَابَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. [انظر الحديث 443 وأطرافه].

8 إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ: أَيُ جاز ومضى.

ح2309 لَمْ يُبْلَغْهُ كُلُّهُمْ: أَيُ لَمْ يَرَوْهُ بتمامه. وَجَلَّ بَدَلٌ مِنْ "كُلِّ"، أَيُ بَلْ رَوَى كُلُّ وَاحِدٍ بَعْضَهُ فَقَط. فِي سَفَرٍ: تَبَوَّكَ. نَقَالٍ: بَطْنُ السَّيْرِ. قَدْ خَلَا مِنْهَا: نَقَصَ شَبَابَهَا. وَزَادَهُ قِيرَاطًا: هَذَا مَحَلُّ التَّرْجُمَةِ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُبَيِّنْ لِبِلَالٍ قَدْرَ الزِّيَادَةِ، فَاعْتَمَدَ بِلَالٌ عَلَى الْعَرَفِ فِي ذَلِكَ فزاده قيراطا.

## 9 بَابُ وَكَالَةِ الْمَرْأَةِ الْإِمَامَ فِي النُّكَاحِ

ح2310 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ [مِنْ] نَفْسِي. فَقَالَ رَجُلٌ: زَوَّجْنِيهَا. قَالَ: «قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ». [الحديث 2310 - أطرافه في: 5029، 5030، 5087، 5121، 5126، 5132، 5135، 5141، 5149، 5150، 5871، 7417].

**9 باب وكالة المرأة الإمام في النكاح:** أي جوازها عند فقد الولي المتقدم عليه رتبة كالابن والأب والأخ وغيرهم.

ح2310 **مِنْ نَفْسِي:** «من» زائدة، والمراد أنها فَوَّضَتْ أمرها له صلى الله عليه وسلم يزوجه من نفسه أو من غيره. وَلَمَّا قَالَ الرجل للنبي ﷺ «زَوَّجْنِيهَا» لم تنكر ذلك. بل استمرت على الرضا.

وعند أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لها: «إني أريد أن أزوجه من هذا، إن رضيت، فقالت (51/2) ما رضيت لي فقد رضيت». هـ<sup>(1)</sup>.

وبه يتبين سقوط قول الداودي: "إنه ليس في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم استأذنها ولا أنها وكلته". قاله ابن حجر<sup>(2)</sup>.

**10 باب إذا وكل رجلاً فترك الوكيل شيئاً فأجازهُ الموكِّلُ فهو جائز وإن أقرضهُ إلى أجلٍ مُسمًى جاز**

ح2311 وَقَالَ عُمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو عَمْرٍو: حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَكَّلَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحِفْظِ زَكَاةِ رَمْضَانَ، فَأَتَانِي آتٍ فَجَعَلَ يَحْتَوِ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذْتُهُ وَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: إِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ وَلِي حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ. قَالَ: فَخَلَيْتُ عَنْهُ، فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَكَا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَحِمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ». فَعَرَفْتُ أَنَّهُ سَيَعُودُ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

(1) قال في تلخيص الحبير (1034/3): "وساقه النسائي بتمامه، ولخصه أبو داود". وعزاه في الفتح (207/9)

للنسائي وحده.

(2) الفتح (486/4) بتصريف.

«إِنَّهُ سَيَعُودُ» فَرَصَدَتْهُ فَجَاءَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذَتْهُ فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ: دَعْنِي فَإِنِّي مُحْتَاجٌ وَعَلَيَّ عِيَالٌ لَا أَعُودُ. فَرَجِمَتْهُ فَخَلَّتْ سَبِيلَهُ. فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ: لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! شَكََا حَاجَةً شَدِيدَةً وَعِيَالًا فَرَجِمَتْهُ فَخَلَّتْ سَبِيلَهُ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ كَذَبَكَ وَسَيَعُودُ». فَرَصَدَتْهُ الثَّالِثَةُ فَجَاءَ يَحْتَوِي مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذَتْهُ فَقُلْتُ: لَأَرْفَعَنَّكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ وَهَذَا آخِرُ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ إِنَّكَ تَزْعُمُ لَا تَعُودُ ثُمَّ تَعُودُ. قَالَ: دَعْنِي أَعْلَمَكَ كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا. قُلْتُ: مَا هُنَّ؟ قَالَ: إِذَا أُوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ...﴾ حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ، فَإِنَّكَ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ. فَخَلَّتْ سَبِيلَهُ فَأَصْبَحْتُ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا فَعَلَ أَسِيرُكَ الْبَارِحَةَ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَعَمَ أَنَّهُ يُعَلِّمُنِي كَلِمَاتٍ يَنْفَعُنِي اللَّهُ بِهَا فَخَلَّتْ سَبِيلَهُ. قَالَ: «مَا هِيَ؟» قُلْتُ: قَالَ لِي إِذَا أُوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أُولَئِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ وَقَالَ لِي: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظٌ وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ، وَكَانُوا أَخْرَصَ شَيْءٍ عَلَى الْخَيْرِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَّقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «ذَاكَ شَيْطَانٌ».

[الحديث 2311 - طرفاه في: 3275، 5010].

**10 باب إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا: مِمَّا وَكَّلَ فِيهِ. فَأَجَازَهُ الْوَكِيلُ<sup>(1)</sup>**  
فَهُوَ جَائِزٌ: مَفْهُومُهُ أَنَّ الْمَوْكَلَ إِذَا لَمْ يَجْزِ فِعْلَ الْوَكِيلِ مِمَّا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ، فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ. وَإِنْ أَقْرَضَهُ أَيُّ إِنْ أَقْرَضَ الْوَكِيلَ غَيْرَهُ شَيْئًا مِمَّا وَكَّلَ عَلَيْهِ. إِلَى أَجْلِ مُسَمًّى جَازَ: أَيُّ إِنْ أَجَازَهُ الْمَوْكَلُ.

ح 2311 فَأَخَذَتْهُ: زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْمَتَوَكَّلِ: «أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ شَكََا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوَّلًا، فَقَالَ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَأْخُذَهُ، فَقُلْ: سَبَحَانَ مَنْ سَخَّرَكَ لِمُحَمَّدٍ. قَالَ: فَقُلْتُهَا فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ بَيْنَ يَدَيَّ فَأَخَذَتْهُ»<sup>(2)</sup>.

(1) فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (132/4) «الْمَوْكَلُ».

(2) الْفَتْحُ (488/4).

ابن بطلال: "دَلَّ هذا على أَنَّ قَوْلَهُ تعالى ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾<sup>(1)</sup> معناه ماداموا على خلقتهم الروحانية ولم يتشكّلوا على غيرها"<sup>(2)</sup>. وَعَلَيَّ عِيَالٌ: أي نفقة عيال. فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ: أي فأجاز ذلك صلى الله عليه وسلم. فيؤخذ منه الشق الأول من الترجمة، وكذا الثاني، من حيثُ إِنَّ الطعامَ كان مجموعاً للصدقة، ليفرق ليلة الفطر، فلما شكا السارق على أبي هريرة الحاجة، تركه فكانه أسلفه إلى أجل وهو وقت الإخراج". قاله المهلب<sup>(3)</sup>.

قال الدماميني: "ولا يخفى ما فيه من التكلف والضعف"<sup>(4)</sup>. وقال الشيخ التاودي: "أظهر منه أن ترك الوكيل مأخوذ من الحديث نصاً وقراضه بالقياس، لأنه إذا جاز الإعطاء بغير شيء فالقرض أولى". فَرَجَمْتُهُ فَخَلَيْتُ سَبِيلَهُ: هنا إشكال لم أر من تعرّض له، وهو أن أبا هريرة -رضي الله عنه- كيف ساغ له، أن يرحمه ويخلي سبيله ثانياً وثالثاً مع قول النبي ﷺ له: «قد كذبك وسيعود» وجوابه: "أنه لعله أكثر عليه من الإلحاح، وإظهار الفاقة والفقر في المرة الثانية، أكثر من الأولى فظن أبو هريرة صدقه فيها، وإن تيقن كذبه في الأولى. فَمِنْ ثَمَّ رَجَمَهُ وَخَلَّى سَبِيلَهُ. وكذا يقال في الثالثة. هذا ما ظهر لي والله أعلم. ثم وجدت السُّنَدِي أشار إلى هذا الإشكال وعظمه وهوّله. وأجاب عنه بجواب آخر غير ظاهر، فانظره<sup>(5)</sup> كَلِمَاتٍ يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهَا: ثم فسّر له الكلمات بقوله: إِذَا أُوبِتَ إِلَى فِرَاشِكَ: للنوم، وفي رواية ابن المتوكل: «كلّ صباح ومساء»<sup>(6)</sup>

(1) آية 27 من سورة الأعراف.

(2) شرح ابن بطلال (370/6) بتصرف.

(3) انظر شرح ابن بطلال (370/6).

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2311).

(5) حاشية السندي على البخاري (52/2-54).

(6) الفتح (488/4).

فَأَقْرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ: زاد الطبراني عن معاذ بن جبل في روايته: «وخاتمة سورة البقرة (آمن الرسول) إلى آخرها»<sup>(1)</sup> وفسر له النفع بقوله: لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ: أي من أمر الله. حافظ، وَلَا يَقْرَبُكَ<sup>(2)</sup> شَيْطَانٌ: وفي رواية أبي المتوكل «إذا قلتهم لم يقربك ذكر ولا أنثى من الجن»<sup>(3)</sup>.

وللبیهقي من حديث علي: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ، حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ، أَمَّنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دَوِيرَاتِ حَوْلِهِ»<sup>(4)</sup> وَكَانُوا: أي الصحابة. أَحْرَصَ شَيْئًا عَلَى الْغَيْبِ: هذا اعتذار عَنْ تَخْلِيَةِ سَبِيلِهِ فِي الْمَرَّةِ الثَّالِثَةِ. فَذَصْدَقَكَ: في نفع آية الكرسي. وَهُوَ كَذُوبٌ: هذا من التتميم البالغ الغاية في الحسن، لأنه لما أثبت له الصدق، أوهم صفة المدح، فاستدرك ذلك بصيغة المبالغة في الذم، بقوله: «وهو كذوب». ذَاكَ شَيْطَانٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ. أي فرد من أفرادهم.

ابن حجر: "استشكل الجمع بين إمساك أبي هريرة للشيطان هنا، وامتناع النبي ﷺ من إمساكه لما تعرض له في الصلاة، مراعاة لقول سليمان عليه السلام «هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي» وَأُجِيبَ بِاحْتِمَالِ أَنَّ الَّذِي هُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُوَثِّقَهُ رَأْسَ الشَّيَاطِينِ، الَّذِي يُلْزَمُ مِنَ التَّمَكُّنِ مِنْهُ التَّمَكُّنُ مِنْ بَاقِيهِمْ. وَالَّذِي قَبَضَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ غَيْرُهُ، أَوْ أَنَّ الَّذِي تَعَرَّضَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ جَاءَهُ فِي صُورَةِ آدَمِيِّ، فَلَمْ يَكُنْ فِي إِمْسَاكِهِ مِثْلَ مِثْلِ سُلَيْمَانَ. وَالَّذِي تَعَرَّضَ لِلنَّبِيِّ ﷺ جَاءَهُ فِي صُورَتِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. هـ<sup>(5)</sup>. ونحوه للقسطلاني<sup>(6)</sup>.

(1) المعجم الكبير (51/20).

(2) كذا في الأصل والفتح (489/4)، وفي صحيح البخاري (133/3): «ولا يقربك».

(3) الفتح (488/4).

(4) شعب الإيمان (458/2). وقال عقبه: إسناده ضعيف.

(5) الفتح (57/9).

(6) إرشاد الساري (165/4).

قلت: يرد الوجه الثاني ما ورد من أنه عرض للنبي ﷺ في صورة هِرَ. وذكره الحافظ وغيره، والله أعلم.

### 11 باب إذا باع الوكيل شيئاً فاسداً فبيعه مردوداً

ح2312 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ عَنْ يَحْيَى قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ أَلَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَمَرٍ بَرْنِيٍّ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَيْنَ هَذَا؟» قَالَ بِلَالٌ: كَانَ عِنْدَنَا ثَمَرٌ رَدِيٌّ فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «أَوْهَ! عَيْنُ الرَّبَِّا عَيْنُ الرَّبَِّا! لَا تَفْعَلْ. وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ قَبِيعَ الثَّمَرِ بَيِّعْ آخَرَ ثُمَّ اشْتَرِهِ».

لم-ك-22، ب-18، ح-1594، ا-11595.

### 11 باب إذا باع الوكيل شيئاً مما وكلّ عليه بيعاً فاسداً فبيعه مردوداً: لأن

البيع الفاسد يرد مع القيام ولو صدر من المالك الأصلي.

ح2312 بَرْنِيٍّ: تمر أصفر (52/2) مدور، هو أجود التمر. أوه: كلمة توجع. لا تفعل: وليس فيه ذكر للرد، لكن أشار إلى بعض طرقه، ففي "مسلم" عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فقال: «هذا الربا ردوه»<sup>(1)</sup>. ثم اشتريه. أي من غير الذي بعته له كما سبق.

### 12 باب الوكالة في الوقف ونفقته وأن يطعم صديقاً له ويأكل بالمعروف

ح2313 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، قَالَ فِي صَدَقَةِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْسَ عَلَى الْوَلِيِّ جُنَاحٌ أَنْ يَأْكُلَ وَيُؤْكَلَ صَدِيقاً لَهُ غَيْرَ مُتَأَلِّلٍ مَالاً. فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ هُوَ يَلِي صَدَقَةَ عُمَرَ، يُهْدِي لِنَاسٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ كَانَ يَنْزِلُ عَلَيْهِمْ. [الحديث 2313 - أطرافه في: 2737، 2764، 2773، 2777].

### 12 باب الوكالة في الوقف. أي جوازها وهو فعل الناظر عليه. ونفقته. أي الوكيل

على نفسه منه. وأن يطعم صديقاً له ويأكل بالمعروف. أي ويكون إطعام صديقه وأكله هو مما يتعارفه الناس بينهم.

(1) صحيح مسلم كتاب المساقاة. باب 18 (ح1594) رقم (97).

ح2313 عن عمرو: هو ابن دينار. قال في صدقة عمر: أي في قصة روايته لها عن ابن عمر. ليس على الولي: أي متوليها، وهو الناظر عليها. غير متأثر: جامع. مالا: منه. يهدي للناس: أي منها.

### 13 باب الوكالة في الحدود

ح2314-2315 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَاعْذُوا يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمُوهَا». [الحديث 2314- اطرافه في: 2649، 2696، 2725، 6634، 6828، 6831، 6836، 6843، 6860، 7194، 7259، 7279]. [الحديث 2315- اطرافه في: 2695، 2724، 6633، 6827، 6833، 6835، 6842، 6859، 7193، 7258، 7260، 7278].

ح2316 حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ النَّخَعِيُّ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ -أَوْ ابْنِ النُّعَيْمَانِ- شَارِبًا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوا، قَالَ: فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ، فَضَرَبْنَاهُ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ. [الحديث 2316- طرفاه في: 6774، 6775].

### 13 باب الوكالة في الحدود: أي جوازها على إقامتها، بل تتعين في بعضها.

ح2314-2315 وَاعْذُوا يَا أُنَيْسُ: هو ابن الضحاک الأسلمي. إلى امرأة هذا: التي ادَّعى عليها أنها زنت مع العسيف أي الأجير، وكان أنيس من قومها. فان اعترفت: بالزنا فارجمها: فذهب إليها أنيس فاعترفت فرجمها.

ح2316 بِالنُّعَيْمَانِ، بن عمرو الأنصاري. وكان مزاحاً. أو بابن النُّعَيْمَانِ: شك من الراوي. وجزم ابن عبد البر بأنه الإبن. شارباً: أي لمُسْكِرٍ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: هذا محل الشاهد. لأن الإمام لما وَلَّى غيره على إقامة الحد كان كتوكيله عليه، فَضَرَبْنَاهُ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ: كان هذا قبل تقرر حد الشرب كما يأتي في محله.

### 14 بَاب الْوَكَالَةِ فِي الْبُذْنِ وَتَعَاهُهَا

ح 2317 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَا قَتَلْتُ قَلَانِدَ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي، ثُمَّ قَلَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي. فَلَمْ يَحْزَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءَ أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ حَتَّى نُحِرَ الْهَدْيُ. [انظر الحديث 1696 واطرافه].

14 بَاب الْوَكَالَةِ فِي الْبُذْنِ: أي الهدايا لمكة. أي جوازها. وتعاهاها: أي طلب تعاهاها، أي تفقدها اعتناءً بالقرب. والوكالة ظاهرة من الحديث. وأما التعاها فهو مأخوذ من مباشرة النبي ﷺ إياها حتى قلدها بيده.

### 15 بَاب إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ: ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْوَكِيلُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ

ح 2318 حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ النَّاصِرِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، فَلَمَّا نَزَلْتُ «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» [إل عمران: 92] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ» [إل عمران: 92] وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُحَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرًّا وَدُخْرًا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتَ. فَقَالَ: «بَخْ ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا، وَأَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» قَالَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَحَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقْرَابِهِ وَبَنِي عَمِّهِ. تَابَعَهُ إِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ مَالِكٍ: «رَائِحٌ». [انظر الحديث 1461 واطرافه].

15 بَاب إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ: ضَعُهُ: أي الشيء الموكَّل عليه. هَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ وقال الوكيل: قد سمعتُ ما قلتَ: أي فوضعه حيث أراد جاز.



ح2318 يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: التميمي، لا الليثي راوي الموطأ، لأنه رَحَلَ لِلأَنْدَلُسِ، وَبَعُدَ عَنِ الْبَخَارِيِّ، فَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ<sup>(1)</sup>. يَجْرُهَا: مَبْنِيٌّ لِلتَّرْكِيبِ، وَهُوَ اسْمُ بُسْتَانٍ. رَاجِعُ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ. وَائِمْ: أَيِ ذَاهِبٍ، فَذَاهَبَ فِي الْخَيْرِ أَوَّلًا. وَابِمْ<sup>(2)</sup>: يَرِيحُ فِيهِ صَاحِبُهُ.

### 16 بَابُ وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَتَحْوِهَا

ح2319 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْخَازِنُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِقُ وَرُبَّمَا قَالَ: الَّذِي يُعْطِي - مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوقَرًّا طَيِّبًا نَفْسُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ». [انظر الحديث 1438 واطرافه].

16 بَابُ وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَتَحْوِهَا: الْخِزَانَةُ اسْمٌ لِمَا يَخْزَنُ فِيهِ. أَيِ جَوَازِ ذَلِكَ.

ح2319 الَّذِي يُعْطِي مَا أَمَرَ بِهِ... إلخ: هَذَا مَحَلُّ التَّرْجُمَةِ.

(1) يحيى بن يحيى الليثي، راوية الموطأ المتوفى سنة (234 هـ) ليس من شرط البخاري، فلا يروي عنه. ولم يرو عنه بقية أصحاب الكتب الخمسة، وهو قليل الحديث، له فيه أوهام، لكنه فقيه عاقل.

(2) كذا في الأصل والفتح (493/4)، وفي صحيح البخاري (134/3)، وإرشاد الساري (235/5) مع تحفة الباري: «رائح» - بالهمز والحاء المعجمة - في النزع وأصله.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ فِي الْحَرْثِ

أي الزراعة. أي إباحتها وجوازها. قال ابنُ المُنَيِّر: "أشار البخاري إلى إباحة الزرع، وأنَّ ما ورد عن عمر من أنه «كان ينهى عن الحرث، وَمَنَعَ الْقِيُونَ»<sup>(1)</sup> أن يضربوا سكك الحراثين. وقال: ما دخلت دار قوم إلا ذلوا» فمحملة على ما إذا اشتغل الناس به عن الجهاد ونحوه من الأمور المطلوبة. وعلى ذلك يُحمل حديثُ أبي أمامة الآتي<sup>(2)</sup>.

#### 1 باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا نَحْرُثُونَ﴾ ﴿الْأَنْثُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا﴾ ﴿[الواقعة: 63، 64، 65].

ح2320 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ، أَوْ إِنْسَانٌ، أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ». وَقَالَ لَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2320 - طرفه في: 6012].

[م-ك-22، ب-2، ح-1553، أ-12497].

#### 1 باب فضل الغرس والزرع إذا أكل منه: "المراد الفضل الخاص الذي في

الحديث، وهو الثواب المستمر الذي لا ينقطع بالموت، ويتجدد بتجدد الآكل، فإنه متوقَّف على الأكل منه، ولذلك قيده به. أما مطلق الثواب، فإنما يتوقَّف على غرسه بنية صالحة"<sup>(4)</sup>. واختلف العلماء في أفضل المكاسب. وقدمنا في البيوع عن الماوردي، والكرمانى

(1) القِيُونَ جمع قَيْن وهو الحداد، ثم أطلق على كلِّ صانع. المعجم الوسيط (771/2).

(2) انظر الفتح (3/5).

(3) في صحيح البخاري (135/3)، والفتح (3/5): باب فضل الزرع والغرس...

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/36م/3).

أَنَّ أَفْضَلَهَا الزَّرَاعَةُ. فَرَاغَ ذَلِكَ. «مَا تَحْرُثُونَ»: تَبْذِرُونَ<sup>(1)</sup>. «تَزْرَعُونَهُ»: تَنْبِتُونَهُ. «أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ»: الْمُنْبِتُونَ. «لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا»: نَبَاتًا يَابِسًا لَا حَبَّ فِيهِ. دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى جَوَازِ الزَّرَاعَةِ، لِأَنَّهَا سَيَقَتْ لِلَامْتِنَانِ. وَلَا يُمْتَنُّ بِمَمْنُوعٍ، وَإِنَّمَا دَخَلَتِ اللَّامُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْآيَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، لِأَنَّ أَسْبَابَ الْحَرْثِ لَمَّا كَانَتْ مَكْتَسِبَةً سَهْلَةَ النَّيْلِ، (53/2)، احتيج في نفي قدرة العبد عليها إلى التأكيد، بخلاف إنزال الماء من المُنْزَنِ. قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ فِي "تَفْسِيرِهِ". "وَمَا فِي "الْكَشَافِ" ضَعِيفٌ مُتَكَلِّفٌ". قَالَ ابْنُ زَكْرِي. وَانْظُرْ نَصَّ الْكَشَافِ فِي بَابِ الشَّرْبِ مِنَ الْإِرْشَادِ<sup>(2)</sup>.

### فائدة:

رَأَيْتُ فِي "جَامِعِ الْمَعْيَارِ"، مَا نَصَّهُ: حَكَى الْقُرْطُبِيُّ فِي سُورَةِ الْوَاقِعَةِ: "أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا بَدَرَ الزَّرْعَ يَسْتَحِبُّ لَهُ أَنْ يَتَعَوَّدَ وَيَقْرَأَ آيَةَ «أَفْرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ» الْآيَةَ إِلَى آخِرِهَا. ثُمَّ يَقُولُ: "بَلِ اللَّهُ الزَّارِعُ، وَالْمُنْبِتُ وَالْمُبْلَغُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَارْزُقْنَا ثَمَرَهُ، وَاجْنُبْنَا ضَرَرَهُ، وَاجْعَلْنَا لِأَنْعُمِكَ مِنَ الشَّاكِرِينَ". وَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ أَمَانٌ لَذَلِكَ الزَّرْعِ مِنْ جَمِيعِ الْآفَاتِ: الدُّودِ وَالْجِرَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. سَمِعْنَاهُ مِنْ ثِقَةٍ، وَجُرَّبَ فَوَجِدَ كَذَلِكَ<sup>(3)</sup>.

ح 2320 مَا مِنْ مُسْلِمٍ خَرَجَ الْكَافِرُ، لِأَنَّهُ لَا يَثَابُ عَلَى ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ إِجْمَاعًا، حَكَاهُ الْقَاضِي. نَعَمْ، «مَا أَكَلَ مِنْ زَرْعِهِ يُثَابُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا» كَمَا فِي مُسْلِمٍ<sup>(4)</sup> أَيْ بِالصَّحَّةِ وَالْمَالِ. أَوْ بِزَوْعٍ: «أَوْ» لِلتَّنَوُّعِ. إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ. زَادَ مُسْلِمٌ: «إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(5)</sup>.

(1) وردت في الأصل والمخطوطة بالذال المهملة.

(2) إرشاد الساري (192/4).

(3) المعيار (173/11).

(4) الفتح (3/5)، وانظر صحيح مسلم كتاب المساقات والمزارعة (ح 1553) رقم (13).

(5) صحيح مسلم. كتاب المساقاة. باب فضل الفرس والزرع (ح 1552) (10).

ومقتضاهُ "أنَّ ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولاً منه، ولو مات زارعه، أو انتقل ملكه إلى غيره". قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>.

زاد القسطلاني: "ولا يختص حصول ذلك بمن يباشر الغرس أو الزراعة بيده، بل يتناول مَنْ استأجر عليه". قال: "والصدقة حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسبيل الساقط عند الحصاد ونحوه"<sup>(2)</sup>.

### فائدة:

قال في المعيار: "سُئِلَ -يعني، النووي- عن غرس غراساً، فمات فصار لوارثه فَلَمَنْ ثوابه؟ وَمَنْ أخذ من ثمر هذا الغراس ظلماً في حياة الغارس، فهل الأفضل له إبراء الآخذ أم تركه في ذمته؟ وإن لم يبرّه ومات، ولم يبرّه ورثته وبقي في ذمة الآخذ إلى يوم القيامة، فهل المطالبة يوم القيامة بذلك للغارس أو للوارث؟.

فأجاب: "للغارس ثوابٌ مستمرٌّ من حين غرسه إلى فناء المغروس. وللوارث ثوابٌ ما أُكِلَ من ثمره في مدة استحقاقه بغير معاوضة. وما أُخِذَ من ثمره فإبراءه منه أفضلٌ من تركه في الذمة، وإذا لم يُبرأ، فلكلٍّ واحدٍ من الميِّت والوارث ثواب حقّ مطلق الآخذ في مدة استحقاقه. وأما المطالبة في الأصل المأخوذ يوم القيامة فللمغصوب منه أولاً. وقيل للوارث الأخير من الوارثين بطناً بعد بطن. ولا يختص هذا بالغراس، بل كلّ دَيْنٍ تعذر أخذه فهذا حكمه والله أعلم"<sup>(3)</sup>.

وقال ابنُ العربي: "إن مات صاحب الحق فلوارثه، فإن لم يؤدّه له، فهل يكون الحقُّ في الآخرة له أو للموروث عنه؟ قولان".

(1) الفتح (4/5).

(2) إرشاد الساري (171/4) بتصرف.

(3) المعيار (368/12-369).

2 بَاب مَا يُحَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ أَوْ مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ  
 ح2321 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْجَمَصِيُّ حَدَّثَنَا  
 مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ النَّهْانِيُّ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: وَرَأَى سِكَّةً وَشَيْئًا مِنْ  
 آلَةِ الْحَرْثِ فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَا يَدْخُلُ هَذَا بَيْتَ  
 قَوْمٍ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الدَّلَّ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَاسْمُ أَبِي أَمَامَةَ صُدَيْ بْنُ عَجَلَانَ.  
 2 بَاب مَا يُحَذَّرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِشْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ: أَيُّ مِنْ إِذْلَالِ النَّفْسِ وَإِهَانَتِهَا لِمَا

يوظف على المشتغل به، من المغرم على الأرض، ومطالبة الولاية له فوق الواجب  
 عليه. أَوْ جَاوَزَ الْحَدَّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ: عطف على الاشتغال. أي وما يحذر من عواقب  
 مجاوزة الحدِّ المأمور به فيه، وهو قدر الكفاية للإنسان. أي من تضييع الحقوق المأمور  
 بها بسبب التَّوَعُّلِ فيه، والإكثار منه. وأشار بالترجمة للجمع بين حديث الباب  
 وحديث فضل الزرع السابق، وهو جمعٌ ظاهرٌ.

ح2321 سِكَّةٌ الحديدية التي يحرث بها. أَدْخَلَهُ الدَّلَّ: أي الدنيوي بسبب ما ذكر. وَإِنْ  
 كَانَ فِيهِ عِزٌّ وَتَوَابٌ أُخْرَوِيٌّ عَلَى فَضْلِ الزَّرَاعَةِ. ابْنُ التَّيْنِ: "هذا من إخباره صلى الله  
 عليه وسلم بالمغيبات، لَأَنَّ الْمُشَاهِدَ الْآنَ أَنَّ أَكْثَرَ الظُّلْمِ إِنَّمَا هُوَ عَلَى أَهْلِ الْحَرْثِ"<sup>(1)</sup>.  
 قَالَ مُحَمَّدٌ: هو البخاري. وعند ابن حجر، مقتصرًا عليه: «قال أبو عبد الله»<sup>(2)</sup>.

### 3 بَابُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ

ح2322 حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ  
 أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا فَإِنَّهُ يَنْقُصُ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ إِلَّا كَلْبَ  
 حَرْثٍ أَوْ مَاشِيَةٍ». قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا كَلْبَ غَنَمٍ أَوْ حَرْثٍ أَوْ صَيْدٍ». وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ

(1) الفتح (5/5).

(2) المصدر نفسه.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَلَبٌ صَيِّدٌ أَوْ مَاشِيَةٌ».  
[الحديث 2322 - طرفه في: 3324]. [م - ك - 22، ب - 10، ح - 1575، أ - 9498].

ح 2323 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ - رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَوْوَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطٌ» قُلْتُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.  
[الحديث 2323 - طرفه في: 3325]. [م - ك - 22، ب - 10، ح - 1576، أ - 21972].

### 3 بابُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ (54/2) / أي جواز اتخاذه لحراستها.

ح 2322 مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا: أي اقتناه واتَّخَذَهُ. مِنْ عَمَلِهِ: أي من أجر عمله الذي يعمله في المستقبل، ما دام الكلب عنده، لا من الماضي، خلافاً للإحباطية<sup>(1)</sup>. بمعنى أن الإثم الذي يحصل له باتخاذه يوازي قدر قيراطٍ أو قيراطين من أجر عمله الذي يعمله فينتقص منه ذلك القدر، عقوبة له لاتخاذه ما ينهي عنه، وعصيانه في ذلك. وقيل: "لعدم دخول الملائكة بيته". قاله في الإكمال<sup>(2)</sup>. فقيراطٌ. أي "جزءٌ من أجزاء ثواب عمله لا يعلمه إلا الله". قاله الباجي<sup>(3)</sup>.

وقال الأبي: "ورد تفسير قيراط الجنابة بأنه مثلُ أحد، فانظر هل يفسر هذا به". ه<sup>(4)</sup>.  
وقال السيوطي: "اختُلِفَ هل القيراط هنا كالمذكور في الجنابة. فقيل: نعم. وقيل: لا. لأنَّ بابَ الفضلِ أوسع من باب العقوبة". ه<sup>(5)</sup>.

(1) راجع كتاب الإيمان باب 36.

(2) إكمال المعلم (245/5).

(3) المنتقى (441/9).

(4) إكمال الإكمال (456/5).

(5) التوضيح (1640/3).

وعند المصنّف في الصيد، وكذا مسلم: «قيراطان»<sup>(1)</sup>. والحكم للزائد، لأنه حفظ ما لم يحفظه الآخر أو أنه صلى الله عليه وسلم أخبر بنقص قيراط ونقله الراوي، ثم أخبر ثانياً بنقص قيراطين، زيادةً في تأكيد التنفير. فنقله من سمعه.

وانظر هل يتعدّد القيراط بتعدّد الكلاب أم لا؟ قاله الأبي<sup>(2)</sup>. وقال ابن العِمَاد: "يتعدّد". وقال السبكي: "يتعدّد الإثم لا القيراط". ثم إن هذا السياق يدلُّ على النهي، كما هو مصرّح به في عدة أحاديث.

وهل النهي للمنع أو الكراهة؟ صرّح الشاذلي في شرح الرسالة بالأول<sup>(3)</sup>، وابن عبد البر بالثاني<sup>(4)</sup>. **هَرَثٌ أَوْ مَا شَبِهَهُ**: «أو» للتنويع. قال القاضي: "المراد بكلب الزرع الذي يحفظه من الوحش بالليل والنهار، لا الذي يحفظه من السارق. وكلب الماشية الذي يسرح معها، أي الذي يحفظها من السارق. وقد أجاز مالك اتخاذها للحفظ من السارق".<sup>(5)</sup> **هـ. أَوْ صَبَدٌ**: وألحق بها كلب حراسة الدور، كما لابن أبي زيد<sup>(6)</sup>، أي فيجوز اتّخاذه. ولا ينقص من أجر من اتّخذه شيء. ويجوز تربية الجرّو الصغير لذلك.

ح2323 **ضَوْعًا**: كناية عن الماشية. **قُلْتُ**: قائله السائب.

#### 4 بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ

ح2324 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ**

(1) صحيح البخاري حديث صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب 10 (ح1574).

(2) إكمال الإكمال (454/5) بتمصرف.

(3) كفاية الطالب الرباني (495/2).

(4) التمهيد (219/14).

(5) إكمال المعلم (244/5) بتمصرف.

(6) الرسالة (ص284 مع غرر المقالة) ونصّ كلام ابن أبي زيد كالآتي: "ولا يُتخذُ كلبٌ في النّور في الحضر ولا في دور البادية إلا لزرع أو ماشية يصحبها...".

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ عَلَى بَقَرَةٍ انْفَقَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ: لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا، خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ. قَالَ: آمَنْتُ بِهِ، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ. وَأَخَذَ الذَّنْبُ شَأَهُ فَتَبِعَهَا الرَّاعِي فَقَالَ لَهُ الذَّنْبُ: مَنْ لَهَا يَوْمَ السَّبْعِ يَوْمَ لَا رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي؟ قَالَ: آمَنْتُ بِهِ، أَنَا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ» قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: وَمَا هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ. [الحديث 2324 - أطرافه في: 3471، 3663، 3690].  
[م-ك=44، ب-1، ح-2388، أ-7355].

#### 4 بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ لِلْحِرَاثَةِ: أَيِ جَوَازِ ذَلِكَ.

ح2324 وجل: من بني إسرائيل، ولم يسم. لم أُخْلَقْ لهذا: أي للركوب بحسب الأصالة. خُلِقْتُ لِلْحِرَاثَةِ: أي وللنسل، واللبن، والذبح، والأكل. وإنما اقتصر على الحرث لمقابلة الركوب. آمَنْتُ بِهِ... إلخ: أي إيماناً لا يصحبه تعجبٌ لكمال علمهم بالقدرة. وعدم وقوفهم مع العوائد. يَوْمَ السَّبْعِ: -بضم الموحدة- الحيوان المفترس. أي من لها إذا أخذها لك السبع، فتهرب أنت، وأكون أنا قريباً منه، أنتظر ما يفضل لي منها. أو من لها يوم الفتن حين يتركها الناس هَملاً لا راعي لها فيبقى لها السبع راعياً. أي منفرداً بها، أو هو -بسكون الباء- اسم عيد لهم في الجاهلية كانوا يشتغلون فيه بلبوهم عن ماشيتهم، فيغفل الراعي عن غنمه، ويتمكن الذئب منها. وما هُمَا يَوْمَئِذٍ فِي الْقَوْمِ: أي لم يحضرا لإخباره صلى الله عليه وسلم بقصة البقرة، ولا بقصة الذئب، وإنما أخبر عنهما صلى الله عليه وسلم بما ذكر، لما علمه من كمال إيمانهما. فهذه منقبة عظيمة لهما -رضي الله عنهما وأرضاهما-.

#### 5 بَابُ إِذَا قَالَ الْكَفَنِيُّ مَثْوَنَةَ النَّخْلِ وَغَيْرِهِ وَتَشْرِكُنِي فِي النَّمْرِ

ح2325 حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اقْسِمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ إِخْوَانِنَا النَّخِيلِ قَالَ: «لَا». فَقَالُوا: تَكُونُوا الْمَثْوَنَةَ وَتَشْرِكُكُمْ فِي النَّمْرِ. قَالُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا.



5 **بَابُ إِذَا قَالَ: رَبُّ الْمَالِ لغيره. اكْفِنِي مَوْنَةَ النَّخْلِ:** مِنْ سَقْيٍ وَغيره. **أَوْ غَيْرِهِ:** كَالْعَنْبِ وَالزَّيْتُونِ وَنَحْوَهُمَا. وَتُشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ: أَي جاز. وهذه المساقاة بعينها.

ح2325 **قَالَتِ الْأَنْصَارُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:** حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ. **إِخْوَانِيَا:** الْمُهَاجِرِينَ. **قَالَ: لَا.** إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِّمِهِ بِقَرَبِ الْفَتْوحَاتِ الَّتِي يَسْتَغْنِي بِهَا الْمُهَاجِرُونَ. وَفِيهِ عَطْفُ الْأَغْنِيَاءِ عَلَى الْفُقَرَاءِ رَغْبَةً فِي ثَوَابِ اللَّهِ، وَتِيَّةٌ<sup>(1)</sup> الْفُقَرَاءِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ ثَقَّةً بِمَا عِنْدَ اللَّهِ. **فَقَالُوا:** أَي الْأَنْصَارُ لِلْمُهَاجِرِينَ: أَيَّةُ الْمُهَاجِرُونَ: **تَكْفُونَا الْمَوْنَةَ:** أَي الْعَمَلَ فِي الْبَسَاتِينِ مِنْ خِدْمَةِ وَسَقْيِ وَحِيَاظَةِ وَقِيَامِ. **وَتُشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ<sup>(2)</sup>:** أَي وَيَكُونُ الْمُتَحَصِّلُ مِنَ الثَّمَرَةِ مُشْتَرِكاً بَيْنَنَا، وَهَذَا عَيْنُ الْمَسَاقَاةِ. وَلَعَلَّ الْجُزْءَ كَانَ عِنْدَهُمْ مَعْلُوماً أَوْ أَرَادُوا بِهِ النِّصْفَ، لِأَنَّهُ الَّذِي يَصَارُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. هَكَذَا قَرَّرَ هَذَا الْمُحْمَلُ ابْنُ بَطَالٍ. وَهُوَ أَوَّلُ مِمَّا قَرَّرَهُ بِهِ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ". قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ<sup>(3)</sup>.

## 6 **بَابُ قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ**

وَقَالَ أَنَسٌ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالنَّخْلِ فَقُطِعَ.  
ح2326 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ حَرَّقَ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ الْبُؤَيْرَةُ وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:  
وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيٍّ حَرِيقٌ بِالْبُؤَيْرَةِ مُسْتَطِيرٌ  
[الحديث 2326 - أطرافه في: 3021، 4031، 4032، 4884].

(1) تاه يَنِيهُ تِيهًا، تَكْبُرُ، ... مختار الصحاح مادة: (ت ي هـ).

(2) في صحيح البخاري (136/3): «الثمره».

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 5 من كتاب المزارعة.

6 باب (55/2) **قَطَعَ الشَّجَرِ وَالنَّخِيلَ**: أي جوازه إذا تعيَّن طريقاً للمصلحة والحاجة. **بِالنَّخْلِ فَقَطَعَ**: لِأَجْلِ اتِّخَاذِ الْمَسْجِدِ فِي مَوْضِعِهِ.

ح2326 **وَقَطَعَ**: أي شجرها، لأنهم كانوا يَتَتَرَّسُونَ به. **البُؤْيُوتُ**: موضع معروف ببلادهم. **وَأَمَّا**: أي لأجلها، أو فيها. **سَرَاةٌ بَنِي لُؤَيٍّ**: أكابر قريش لأنهم الذين حملوا بني قريظة على نقض العهد بينهم وبين النبي ﷺ ومحاربته. **مُسْتَطَبِرٌ** منتشر.

## 7 بَاب

ح2327 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ** أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الْأَنْصَارِيِّ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مُزْدَرَعًا، كُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا مُسَمًّى لِسَيِّدِ الْأَرْضِ، قَالَ: فَمِمَّا يُصَابُ ذَلِكَ وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ، وَمِمَّا يُصَابُ الْأَرْضُ وَيَسْلَمُ ذَلِكَ، فَهَيْئًا. وَأَمَّا الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ فَلَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ. [انظر الحديث 2286 واطرافه]. [م=ك=21، ب=18، ح=1548].

7 باب: كذا للجميع بغير ترجمة.

ح2327 **مُزْدَرَعًا**: مكان الزراعة. **بِالنَّاحِيَةِ مِنْهَا**: أي القطعة. أي بما تنبت. **مُسَمًّى** حال. وذكره على إرادة البعض. **لِسَيِّدِ الْأَرْضِ**: مَالِكِهَا. **فَمِمَّا**: أي رُبَّمَا. أي كثيرًا. **يُصَابُ ذَلِكَ**: المسمى. **وَتَسْلَمُ الْأَرْضُ**: أي باقيها. **وَمِمَّا يُصَابُ...** إلخ: فحصلت المخاطرة. **فَهَيْئًا**: أي نهي تحريم عن مطلق كراء الأرض بما تنبت فلم يكن **يَوْمَئِذٍ**: أي لم يكن تُكْرَى بهما الأرض. ولم يرد نفي وجودهما البتة.

وقد خفيت مطابقة هذا الحديث لقطع الشجر، ووجهها المهمل بقوله -كما في الفتح-: "يمكن أن تؤخذ من جهة أن من اكرى أرضاً ليزرع فيها ويغرس، فإذا مضت المدة فلصاحب الأرض طلبه بقلع ما غرس فيها، ويكون له ذلك" هـ<sup>(1)</sup>. زاد القسطلاني: "وهذا كاف في المطابقة"<sup>(2)</sup>.

(1) الفتح (9/5)، وانظر شرح ابن بطال (383/6).

(2) إرشاد الساري (176/4).

## 8 بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ، وَنَحْوِهِ

وَقَالَ قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: مَا بِالْمَدِينَةِ أَهْلٌ بَنَتْ هِجْرَةَ إِلَّا يَزْرَعُونَ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ. وَزَارَعَ عَلِيٌّ وَسَعْدُ بْنُ مَالِكٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَالْقَاسِمُ وَعَرُوهُ وَآلُ أَبِي بَكْرٍ وَآلُ عُمَرَ وَآلُ عَلِيٍّ وَابْنُ سِيرِينَ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَشَارِكُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدٍ فِي الزَّرْعِ. وَعَامَلَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَى: إِنْ جَاءَ عُمَرُ بِالْبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ الشَّطْرُ، وَإِنْ جَاءُوا بِالْبَذْرِ فَلَهُمْ كَذَا. وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا فَيُتَّفِقَا فِي جَمِيعِهَا فَمَا خَرَجَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا. وَرَأَى ذَلِكَ الرَّهْزَرِيُّ: وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُجْتَنَى الْقَطْنُ عَلَى النَّصْفِ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ وَابْنُ سِيرِينَ وَعَطَاءٌ وَالْحَكَمُ وَالرَّهْزَرِيُّ وَقَتَادَةُ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْطِيَ الثُّوبَ بِالثَّلَاثِ أَوْ الرُّبْعِ وَنَحْوِهِ. وَقَالَ مَعْمَرٌ: لَا بَأْسَ أَنْ تَكُونَ الْأَمَاشِيَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ إِلَى أَجْلِ مُسَمًّى.

ح2328 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ، فَكَانَ يُعْطِي أَزْوَاجَهُ مِائَةً وَسَقً، ثَمَانُونَ وَسَقً ثَمَرٍ وَعِشْرُونَ وَسَقً شَعِيرٍ. فَقَسَمَ عُمَرُ خَيْبَرَ، فَخَيْرَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقْطَعَ لَهُنَّ، مِنَ الْمَاءِ وَالْأَرْضِ أَوْ يُمَضِّيَ لَهُنَّ فَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْأَرْضَ، وَمِنْهُنَّ مَنْ اخْتَارَ الْوَسْقَ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ اخْتَارَتِ الْأَرْضَ. [انظر الحديث 2285 وأطرافه].

[م-ك-22، ب-1، ح-1551، ا-4732].

## 8 بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالشَّطْرِ وَنَحْوِهِ: كَالثَّلَاثِ وَالرُّبْعِ. أَيُ بَيَانِ حُكْمِهَا.

ومذهبنا في المزارعة هو الجواز إن تساوا المتزارعان في الأرض والبذر والعمل. وأخرج كلُّ من البذر مثل ما يحوزها منها نصفاً أو غيره. وكذا إن كان لأحدهما الأرض وللآخر العمل وتساويا في البذر أو قابل بذر أحدهما عمل، والأرض بينهما. أو كان لأحدهما الأرض والبذر وللآخر العمل.

أَمَّا إِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا الْأَرْضُ وَاللَّآخِرُ الْبَذْرُ فَالْمَنْعُ، تَسَاوِيَا فِي الْعَمَلِ أَوْ كَانَ مِنْ جِهَةٍ فَقَطْ. وَكَذَا إِنْ دَخَلَ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا زِيَادَةً عَلَى مَا أَخْرَجَ مِنَ الْبَذْرِ.

والى هذا أشار الشيخ بقوله: "وَصَحَّتْ إِنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمُتَمَنِّعٍ وَتَسَاوِيَا"<sup>(1)</sup>. عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ: هُوَ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ بْنُ عَلِيٍّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ. وَالرُّبْعُ الْوَاوُ بِمَعْنَى: "أَوْ". أَيْ يَكُونُ ذَلِكَ لِرَبِّ الْأَرْضِ، أَوْ لِلْعَامِلِ. وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قَابَلَ الْأَرْضَ عَمَلًا، وَأَخْرَجَ مَنْ يَأْخُذُ الثَّلَاثَ أَوْ الرَّبْعَ ثُلُثَ الْبَذْرِ أَوْ رُبْعَهُ، وَأَخْرَجَ الْآخَرَ بَاقِيَهُ، وَحِينَئِذٍ فَجَوَازُ ذَلِكَ وَاضِحٌ لِسَلَامَتِهِ مِنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِمَنْعٍ. وَزَادَ عَلَيْهِ... إلخ.

ابن حجر: "مراد البخاري بسياق هذه الآثار الإشارة إلى أَنَّ الصحابة لم ينقل عنهم خلاف في الجواز، خصوصاً أهل المدينة، فيلزم مَنْ يُقَدِّمُ عَمَلَهُمْ عَلَى الْأَخْبَارِ الْمَرْفُوعَةِ أَنْ يَقُولُوا بِالْجَوَازِ عَلَى قَاعِدَتِهِمْ"<sup>(2)</sup>. فَلَهُمْ كَذَا: الثَّلَاثُ. وَهَذَا لَيْسَ مَذْهَبًا لَنَا. فَيَنْفَتِحَانِ جَمِيعًا: أَيْ يَعْمَلَانِ فِيهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ بَذْرِ وَحِرَاثَةٍ وَغَيْرِهِمَا. أَيْ يَتَسَاوَيَانِ فِي ذَلِكَ. وَهَذِهِ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا. يُجْتَنَى الْقَطْنُ عَلَى النِّصْفِ: هَذِهِ إِجَارَةٌ جَائِزَةٌ عِنْدَنَا لَا جَهْلَ فِيهَا، خِلَافًا لِابْنِ زَكْرِي<sup>(3)</sup>. وَهِيَ مِثْلُ قَوْلِهِ: أَحْصِدْ زَرْعِي وَمَا حَصَدْتَ فَلَكَ نِصْفُهُ. وَجُدُّ نَخْلِي وَلَكَ نِصْفُ مَا جَذَذْتُهُ وَهِيَ جَائِزَةٌ كَمَا فِي نَصِّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَقْدُورِهِ، وَلَا يَمْنَعُهُ إِلَّا الْكُسْلُ. ثُمَّ وَجَدْتُ الشَّيْخَ التَّائِدِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَنَصَّهُ: "مَا قَالَهُ الْحَسَنُ جَارٍ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ". هـ. يَعْطِي الثُّوبَ: أَيْ الْغَزْلَ لِلنِّسَاجِ يَنْسُجُهُ. وَتَسْمِيَتُهُ ثَوْبًا بِاعْتِبَارِ الْمَالِ بِالْثَّلَاثِ... إلخ. أَيْ لِلنِّسَاجِ. وَالْبَاقِي لِرَبِّ الْغَزْلِ مَنْسُوجًا. وَهَذِهِ مَمْنُوعَةٌ عِنْدَنَا، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَيْفَ يَخْرُجُ الثُّوبُ، وَلَئِنْ مَا لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِهِ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَأْجَرَ بِهِ.

قال الشيخ عطفًا على الممنوع: "وَجُزْءُ ثَوْبٍ لِنِّسَاجٍ". هـ<sup>(4)</sup>. أَصْبَغُ: "فَإِنْ نَزَلَ فَلَهُ أَجْرُ

(1) مختصر خليل (ص215).

(2) الفتح (11/4).

(3) حاشية ابن زكري (مج2/م36/ص6).

(4) مختصر خليل (ص214).

عمله والثوب لربه". **بكرى<sup>(1)</sup> الماشية**: للحمل عليها. **على الثلث...** إلخ: أي مما تحمله. وهذه ممنوعة عندنا للجهالة. قال الشيخ: "وَأَعْمَلُ عَلَى دَابَّتِي فَمَا حَصَلَ فَلَكَ نِصْفُهُ، وَهُوَ لِلْعَامِلِ، وَعَلَيْهِ أَجْرُهَا"<sup>(2)</sup>.

ح2328 من زرع أو **تمر<sup>(3)</sup>**: (56/2) تأوله مالك - رحمه الله - على أن البياض<sup>(4)</sup> كان يسيراً تابعاً للشجر فهي مساقاة لا مزارعة<sup>(5)</sup>.

قال في المدونة: "وكان البياض في خيبر يسيراً بين أضعاف السواد"<sup>(6)</sup>. واليسير الثلث فما دون.

وقال في المختصر: "وَكَبْيَاضٍ نَخْلٍ إِنْ وَافَقَ الْجُزْءُ وَبَذَرُهُ الْعَامِلُ وَكَانَ ثُلُثًا وَإِلَّا فَسَدَ"<sup>(7)</sup>. **أزواجه**: رضي الله عنهن. أي كل واحدة منهن. أي قوت سنتهن. وما ثبت من أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن يدخر شيئاً معناه لم يدخره لنفسه. ومع ذلك كان لا يفضل له شيء لكثرة الصدقة. القرطبي: "وهذا يدل على أن ادخار ما يحتاج إليه لا ينافي التوكل أو **يُمضِي لَهْنٌ**: ما كان لهن قبل.

### 9 بَاب إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّائِينَ فِي الْمُزَارَعَةِ

ح2329 **حدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: عَامَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْبَرَ يَشْطُرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ تَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.** [انظر الحديث 2285 واطرافه].

(1) في صحيح البخاري (137/3) «تُكْرَى».

(2) مختصر خليل (ص242).

(3) في صحيح البخاري (137/3): «من ثمر أو زرع».

(4) "البياض الأرض الخالية عن الشجر". مواهب الجليل (379/5) نقلاً عن التوضيح.

(5) انظر التمهيد (474/6 - 475).

(6) المدونة (2/12 وكذا 20) بتمرف، وأما بهذا اللفظ في التمهيد (474/6).

(7) مختصر خليل (ص239).

9 **بَابُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّنِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ:** أي المساقاة، فهي جائزة. وهذا مذهبنا. قال في المدونة: "وهي إلى الجذاز إذا لم يؤجلا"<sup>(1)</sup>.

ح2329 **عَامَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ...** إلخ: ولم يأت في شيء من طرقه التقييد بسنين معلومة. وهذه مساقاة عند الإمام مالك رحمه الله كما سبق.

## 10 بَابُ

ح2330 **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ:** عَمَرُو قُلْتُ لِبَاوُسَ: لَوْ تَرَكْتَ الْمُخَابَرَةَ فَإِنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْهُ؟ قَالَ: أَيُّ عَمَرُو! إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأَغْنِيهِمْ وَإِنْ أَعْلَمَهُمْ أَخْبَرَنِي -يَعْنِي ابْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ خَرْجًا مَعْلُومًا». [الحديث 2330 - طرفاه في: 2342، 2634. (م-ك-21، ب-21، ح-1550، أ-2541).

10 **بَابُ:** بغير ترجمة.

ح2330 **الْمُخَابَرَةُ:** أي كراء الأرض بما تنبت. **فَأَيْسَهُمُ:** أي الصحابة. **يَزْعُمُونَ:** أي يقولون. **نَهَى عَنْهُ:** أي عن الزرع على طريق المخابرة **وَإِنْ أَعْلَمَهُمُ:** أي الذين يقولون بالنهي عنها. **لَمْ يَنْهَ عَنْهُ:** أي عن الزرع على طريق المخابرة. **وَلَكِنْ قَالَ:** عليه الصلاة والسلام. **أَنْ يَمْنَحَ:** أي يعطي. ولم يرد ابن عباس نفي الرواية المثبتة للنهي مطلقاً، وإنما أراد أَنَّ النهي الوارد فيها ليس على حقيقته، وإنما هو على الأولوية. وحاصل جواب عطاء أَنَّ النهي للتنزيه فقط، والحاملُ له على ارتكابه قصدُ الإعانة والمعروف. والجمهورُ على خلافه. وَأَنَّ النهيَ للتحريم.

ومطابقةُ الحديثِ للترجمةِ من جهة أنه ذكر فيه تعيين الجزء، ولم يذكر تعيين المدة.

(1) المدونة (12/12). والجذاز -بكر الجيم وضمها، الضمُّ أفصح- وهو القطع. وأوان الجذاز: زمان صرام النخل: وهو قطع ثمرها وأخذها من الشجر. القاموس الفقهى لغة واصطلاحاً (ص59).

## 11 بَابُ الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ

ح2331 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى خَيْبَرَ الْيَهُودَ عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا خَرَجَ مِنْهَا. [انظر الحديث 2285 وأطرافه].

11 بَابُ الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ: أي وغيرهم من أهل النمة. أي جوازها.

ح2331 وَيَزْرَعُوهَا: قَدَّمْنَا أَنَّ معاملة النبي ﷺ مع يهود خيبر إنما كانت مساقاة. وما كان فيها من الزراعة إنما هو تبع للمساقاة. وشاهد الترجمة حاصل على كل حال.

## 12 بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمَزَارَعَةِ

ح2332 حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَحْيَى سَمِعَ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيَّ عَنْ رَافِعٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا أَكْثَرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَقًّا وَكَانَ أَحَدُنَا يُكْرِي أَرْضَهُ فَيَقُولُ: هَذِهِ الْقِطْعَةُ لِي وَهَذِهِ لَكَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ ذُو وَلَمْ تُخْرَجْ ذُو، فَتَهَا هُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2286 وأطرافه].

12 بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمَزَارَعَةِ: أي ما يمنع فيها من الشروط الفاسدة.

ح2332 حَقًّا: أَرْضُ زِرَاعَةٍ. هَذِهِ الْقِطْعَةُ: مِنَ الْأَرْضِ يَزْرَعُهَا لِي. وَهَذِهِ لَكَ: هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ. فَتَهَا هُمْ: عَنْ ذَلِكَ لَمَا فِيهِ مِنَ الْمَخَاطَرَةِ نَهَى تَحْرِيمًا.

## 13 بَابُ إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٌ يَغْيِرُ إِذْنَهُمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ

ح2333 حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَمَا ثَلَاثَةٌ نَقِرَ يَمْشُونَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَالْتَحِطَّتْ عَلَى قَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْظُرُوا أَعْمَالًا عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةٌ لِلَّهِ فَادْعُوا اللَّهَ بِهَا لَعَلَّهُ يَفْرَجُهَا عَنْكُمْ. قَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ وَلِي صَبِيَّةٌ صِغَارٌ كُنْتُ أُرْعَى عَلَيْهِمْ، فَإِذَا رَحْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيْهِمَا أَسْقِيهِمَا قَبْلَ بَنِي، وَإِنِّي اسْتَأْخَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ فَوَجَدْتُهُمَا نَامًا، فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ فَقَمَنْتُ عِنْدَ رُءُوسِهِمَا أَكْرَهُ أَنْ أَوْقِظَهُمَا وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْقِيَ الصَّبِيَّةَ وَالصَّبِيَّةَ،

يَنْضَاعُونَ عِنْدَ قَدَمَيَّ، حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهِ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا فَرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ. فَفَرَجَ اللَّهُ فَرَاوَا السَّمَاءَ. وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحَبُّبْتُهَا كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجَالُ النِّسَاءَ، قَطَلْتُ مِنْهَا فَأَبَتْ عَلَيَّ حَتَّى أَتَيْتُهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَبَغَيْتُ حَتَّى جَمَعْتُهَا. فَلَمَّا وَقَعْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْتَحِ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَقُمْتُ. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهِ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ عَنَّا فَرْجَةً، فَفَرَجَ. وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَحَبِّيرًا بِفَرَقِ أَرْضٍ، فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي. فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ فَرَغِبَ عَنْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرَاعِيَهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ. فَقُلْتُ أَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْبَقَرِ وَرَاعِيَهَا فَخَذَ. فَقَالَ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَسْتَهْزِئْ بِي. فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ فَخَذَ، فَأَخَذَهُ. فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ مَا بَقِيَ فَفَرَجَ اللَّهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ: فَسَعَيْتُ.  
[انظر الحديث 2215 واطرافه].

### 13 باب إِذَا زَوَّعَ بِمَالٍ قَوْمٌ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ: أَي جاز. إلا

أنه إذا هلك ذلك المال كان ضامناً له لعدم وجود الإذن له في التصرف.

ح 2333 اللَّهُمَّ إِنَّهُ: أَي الْأَمْرُ وَالشَّأْنُ. يَنْضَاعُونَ: يَصِيحُونَ مِنَ الْجُوعِ. إِنَّهَا: أَي الْقِصَّةُ. الْخَاتَمُ: الْبَكَارَةُ. بِحَقِّهِ: بِالتَّزْوِيجِ. بِفَرَقٍ: ثَلَاثَةَ أَصْعَ. أَوْزُ: فِي الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ «دُرَّة» فَلَعَلَّهُ كَانَ مِنْهُمَا مَعًا. فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ. هَذَا مَحَلُّ التَّرْجُمَةِ، لِأَنَّهُ عَيْنٌ لَهُ حَقُّهُ، وَمَكْنَهُ مِنْهُ، فَبَرِئْتُ ذِمَّتَهُ بِذَلِكَ، فَلَمَّا تَرَكَهُ، وَضَعَ الْمُسْتَأْجِرُ يَدَهُ عَلَيْهِ وَضَعًا مُسْتَأْنَفًا، ثُمَّ تَصَرَّفَ فِيهِ بِطَرِيقِ الْإِصْلَاحِ، لَا بِطَرِيقِ التَّضْيِيعِ، فَاعْتَفَرَ ذَلِكَ، وَلَمْ يُعَدَّ تَعْدِيًا، وَلِذَلِكَ تَوَسَّلَ بِهِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَأَقْرَأَ عَلَى ذَلِكَ وَوَقَعَتِ الْإِجَابَةُ لَهُ بِهِ. قَالَه ابْنُ السَّمْنَنِيرِ<sup>(1)</sup>، وَنَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ<sup>(2)</sup>، وَالْعَيْنِيُّ<sup>(3)</sup>، وَسَلَّمَاهُ. وَتَعَقَّبُ الْقِسْطَلَانِيُّ لَهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ<sup>(4)</sup>.

(1) انظر مصابيح الجامع الصحيح عند باب 13 كتاب المزارعة.

(2) الفتح (16/5).

(3) عمدة القارئ (27/9).

(4) إرشاد الساري (182/4).



فسحيت: بدل قوله «فبغيت».

14 باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر: «تصدق بأصله لا يباع ولكن يُنقو ثمرة، فتصدق به».

ح2334 حدثنا صدقة أخبرتنا عبد الرحمن عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: قال عمر: رضي الله عنه: لو أن آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسمتها بين أهلها كما قسم النبي صلى الله عليه وسلم خيبر.

[الحديث 2334- اطرافه في: 3125، 4235، 4236].

14 باب أوقاف أصحاب النبي صلى الله عليه وأرض الخراج ومزارعتهم ومعاملتهم:

رضي الله عنهم- أي بيان أحكام ما ذكر. وقال النبي صلى الله عليه لعمر (57/2)،

لما قال له: «إني استفدت مالا -أي من خيبر- وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق

به». تصدق بأصله لا يباع. أي الأصل، ولا يوهب ولا يورث، وهذه صورة الحبس.

وهذا أول حبس وقع في الإسلام.

ح2334 لو أن آخر المسلمين... إلخ: أي ولكن النظر لآخر المسلمين يقتضي ألا أقسمها،

بل أجعلها وقفاً على المسلمين. وقد فعل عمر -رضي الله عنه- ذلك في أرض السواد.

وبه يتبين وجه أخذ صدر الترجمة وباقيها، وذلك لأن عمر لما وقف السواد ضرب على من

به من أهل الذمة الخراج، فزارعهم وعاملهم. وما فعله -رضي الله عنه- من وقف

الأرض، إليه ذهب مالك رحمه الله. قال الشيخ: «ووقفت الأرض كمصر والشام والعراق»<sup>(1)</sup>.

15 باب من أحيا أرضاً مواتاً

ورأى ذلك علي في أرض الخراب بالكوفة موات. وقال عمر: من أحيا أرضاً ميتة فهي له. ويروى عن عمرو بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(1) مختصر الشيخ خليل (ص106).

وَقَالَ فِي غَيْرِ حَقٍّ مُسْلِمٌ: وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ فِيهِ حَقٌّ. وَيُرْوَى فِيهِ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ح 2335 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ أَعْمَرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهُوَ أَحَقُّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَضَى بِهِ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي خِلَافَتِهِ.

15 بَابُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا: الْمَوَاتُ هُوَ مَا سَلِمَ عَنِ الْاِخْتِصَاصِ. أَيُّ عَنِ جَمِيعِ وَجُوهِهِ. وَالْاِخْتِصَاصُ يَكُونُ بِالْعِمَارَةِ وَلَوْ ائْتَرَسَتْ، إِلَّا إِذَا طَالَتْ مَدَّةُ ائْتَرَاسِهَا، فَأَحْيَاهَا ثَانٍ فِيهِ لَهُ. وَيَفْتَقِرُ الْإِحْيَاءُ عِنْدَنَا لِإِذْنِ الْإِمَامِ فِيمَا قَرَّبَ لِعِمَارَةِ الْبَلَدِ، وَإِنْ كَانَ الْمُحْيِي مُسْلِمًا بِخِلَافِ مَا بَعْدَ، وَإِنْ كَانَ ذِمِّيًّا.

قَالَ الشَّيْخُ: "وَالْإِحْيَاءُ بِتَفْجِيرِ مَاءٍ، وَبِإِخْرَاجِهِ، وَبِبِنَاءٍ، وَبِغَرْسٍ، وَبِحَرْثٍ، وَتَحْرِيكِ أَرْضٍ، وَبِقَطْعِ شَجَرٍ، وَبِكَسْرِ حَجَرِهَا وَتَسْوِيطِهَا لَا بِتَحْوِيطٍ، وَرَعْيٍ كُلِّهِ، وَحَفْرِ بئرٍ مَاشِيَةٍ"<sup>(1)</sup>. وَرَأَى ذَلِكَ: أَيُّ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ. مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً: بِوَجْهِ مِنْ وَجُوهِ الْإِحْيَاءِ. فَهِيَ لَهُ: مُلْكًا يَتَصَرَّفُ فِيهَا بِمَا شَاءَ. وَيُرْوَى عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ... إلخ: أَيُّ مِثْلُ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ: أَيُّ ابْنُ عَوْفٍ. زِيَادَةُ عَلَى مَا سَبَقَ. فَنِي غَيْرِ حَقٍّ مُسْلِمٌ: وَمِثْلُهُ الذَّمِّيُّ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا حَقٌّ لِمَنْ ذَكَرَ، حَرَّمَ التَّعَرُّضَ لَهَا بِإِحْيَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ فِيهِ حَقٌّ يَعْنِي أَنَّ مَنْ غَرَسَ غَرْسًا فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ. أَيُّ فِي الْإِبْقَاءِ فِيهَا. ثُمَّ إِنَّ مُخْتَارَ الْإِمَامِينَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ تَنْوِينُ «عِرْقٍ» وَهُوَ رَوَايَةُ الْأَكْثَرِ. وَ«ظَالِمٍ» نَعْتٌ لَهُ. أَيُّ لَيْسَ لَذِي عِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ. قَالَ مَالِكٌ: «الْعِرْقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا احْتَفَرَ أَوْ غَرَسَ أَوْ أَخَذَ بِغَيْرِ حَقٍّ»<sup>(2)</sup>. وَفِي بَعْضِ الْأَصُولِ بِالْإِضَافَةِ، فَالظَّالِمُ صَاحِبُ الْعِرْقِ وَهُوَ الْغَارِسُ. وَيُرْوَى فِيهِ. أَيُّ فِي الْبَابِ. عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا

(1) مَخْتَمَرُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (ص 250).

(2) الْمَوْطَأُ كِتَابُ الْأَفْضِيَةِ. بَابُ الْقَضَاءِ فِي عِمَارَةِ الْمَوَاتِ (ح 26). (ص 570).

أَرْضًا مَيِّتَةً فِيهِ لَه» وَإِنَّمَا ضَعَّفَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ.

ح2335 من أَعْمَرَ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. أَي أَعْمَرَهُ غَيْرَهُ. أَرْضًا: بِالْإِحْيَاءِ. فَهُوَ أَحَقُّ: بِهَا مِنْ غَيْرِهِ. قَضَى بِهِ: أَي بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ.

## 16 بَابُ

ح2336 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَى وَهُوَ فِي مَعْرَسِهِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ فِي بَطْنِ الْوَادِي فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ بِيَطْحَاءَ مُبَارَكَةٍ فَقَالَ مُوسَى وَقَدْ أَنَاخَ بِنَا سَالِمٌ بِالْمُنَاخِ الَّذِي كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُنْبِخُ بِهِ يَتَحَرَّى مَعْرَسَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَسْفَلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الَّذِي يَبْطُنُ الْوَادِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّرِيقِ وَسَطٌ مِنْ ذَلِكَ. [انظر الحديث 483 وطرقيه].

ح2337 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّيْلَةُ أَتَانِي مِنْ رَبِّي وَهُوَ بِالْعَقِيقِ أَنْ صَلَّيْتُ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ وَقُلْتُ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ. [انظر الحديث 1534 وطرقيه].

16 بَابُ: بِغَيْرِ تَرْجُمَةٍ كَالْفَصْلِ مِمَّا قَبْلَهُ. وَأَشَارَ بِالْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيهِ إِلَى أَنَّ ذَا الْحُلَيْفَةَ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَوَاتِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ إِحْيَاؤُهُ لِئَلَّا يَمْنَعَ النَّاسُ مِنَ النُّزُولِ بِهِ فَصَارَ كَأَنَّهُ أَرْضٌ لِلْمُسْلِمِينَ كَمَنْى، فَهُوَ كَالْمُسْتَتْنَى مِنَ الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ.

ح2336 فِي مَعْرَسِهِ: مَوْضِعُ التَّعْرِيسِ، وَهُوَ النُّزُولُ آخِرَ اللَّيْلِ لِلرَّاحَةِ، وَنَ... بَطْنِ الْوَادِي: وَادِي الْعَقِيقِ.

ح2337 وَقَالَ: عُمْرَةً: أَي وَقَالَ لِي: قُلْ عُمْرَةً... إلخ.

17 بَابُ إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَجَلًا مَعْلُومًا فَهُمَا عَلَى تَرْضَائِهِمَا

ح2338 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَجَلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتْ الْأَرْضُ حِينَ ظَهَرَ عَلَيْهَا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْمُسْلِمِينَ، وَأَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، فَسَأَلَتْ الْيَهُودُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُقَرَّهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا عَمَلَهَا وَلَهُمْ نِصْفُ الثَّمَرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تُقَرُّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا» فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ إِلَى ثِيَمَاءَ وَأَرِيحَاءَ. [انظر الحديث 2285 وأطرافه]. [م-ك=22، ب-1، ح-1551، أ-6376].

17 باب إذا قال رب الأرض: للمزارع. أَقْرَكُمَا أَقْرَكَ اللَّهُ: أي مدة إقرار الله إياك. ولم يذكر أجلاً معلوماً فحماً على تراضيهِمَا: أي على ما تراضيا عليه.

ومذهبنا في المسألة هو قول الشيخ: "وَأَقْتَتَ بِالْجَذَانِ، وَحُمِلَتْ عَلَى أَوَّلِ بطنٍ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ ثَانٍ". هـ<sup>(1)</sup>. وقال في المدونة: "والشأن في المساقاة إلى الجذان، ولا يجوز شهراً ولا سنة محدودة. وهي إلى الجذان إذا لم يؤجلا"<sup>(2)</sup>.

ح2338 أَجَلَى الْيَهُودَ... إلخ: الحديث «لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»<sup>(3)</sup> فكان صلى الله عليه وسلم عازماً (58/2) على إجلائهم. وأبو بكر كان مشغولاً بما هو أهم. لِيُقَرَّهُمْ بِهَا أَنْ يَكْفُوا: كأنه مقلوب، والأصل أن يقرهم بها ليكفوا. تَجِمَاءَ: قرية جامعة على البحر من جبال طيئ. وَأَرِيحَاءَ: قرية من قرى الشام.

18 باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يؤاسي بعضهم بعضاً في الزراعة والثمرة

(1) مختصر الشيخ خليل (ص239).

(2) المدونة: (12/12) باب المساقاة إلى أجل.

(3) رواه مالك في موطئه: (680/2) من كتاب الجامع، وابن أبي شيبة في مصنفه (468/6). وعبد الرزاق في مصنفه (54/6).

ح2339 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَمِّهِ ظَهَيْرِ بْنِ رَافِعٍ قَالَ ظَهَيْرٌ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَمْرِ كَانُ بَنَى رَافِقًا. قُلْتُ: مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ حَقٌّ. قَالَ: دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟» قُلْتُ: تُؤَاجِرُهَا عَلَى الرَّبْعِ وَعَلَى الْاَلْوَسُقِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ. قَالَ: «لَا تَفْعَلُوا اِزْرَعُوهَا أَوْ اِزْرَعُوهَا أَوْ اُمْسِكُوهَا». قَالَ رَافِعٌ: قُلْتُ: سَمِعًا وَطَاعَةً. [الحديث 2339 - طرفاه في: 2346، 4012].

ح2340 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانُوا يَزْرَعُونَهَا بِالثَّلَاثِ وَالرَّبْعِ وَالنِّصْفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ». [الحديث 2340 - طرفه في: 2632].  
[م-ك-21، ب-17، ح-1536، أ-14246].

ح2341 وَقَالَ الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو ثَوْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ». [م-ك-21، ب-17، ح-1544].

ح2342 حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو قَالَ: ذَكَرْتُهُ لَطَاوُسَ فَقَالَ: يَزْرَعُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَكِنْ قَالَ: «أَنْ يَمْنَحَ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مَعْلُومًا». [انظر الحديث 2330 وطرفه].

ح2343 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَصَدْرًا مِنْ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ. [الحديث 2343 - طرفه في: 2345].

ح2344 ثُمَّ حَدَّثَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ إِلَى رَافِعٍ فَذَهَبَتْ مَعَهُ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَدْ

عَلِمْتَ أَنَّا كُنَّا نُكْرِي مَزَارِعَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَمَّا عَلَى الثَّرْبِغَاءِ وَيَشْيَاءِ مِنَ الثَّنِّ. [انظر الحديث 2286 واطرافه].  
لم-ك-21، ب-17، ح-1547].

ح2345 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ  
أَخْبَرَنِي سَالِمٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ أَعْلَمُ فِي  
عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى، ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ  
أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ أَخَذَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ  
يَعْلَمُهُ، فَتَرَكَ كِرَاءَ الْأَرْضِ. [انظر الحديث 2343]. لم-ك-21، ب-17، ح-1547، أ-15818].

18 بَابُ مَا كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ  
وَالثَّمَرَةِ<sup>(1)</sup>: المراد بالمواساة الإعطاء على جهة التبرع والصلة.

ح2339 وَاقِفًا: أي ذا رفق، يَمَحَا قَلِيكُم: مزارعكم. على الربيع<sup>(2)</sup>: هو النهر  
الصغير. أي على ما ينبت حواليه من الزرع. وعلى الأوسق: الواو بمعنى "أو".  
ازرعوها: بهمزة وصل مكسورة. أي أنتم لأنفسكم. أو أزرعوها: بهمزة قطع مفتوحة.  
أي أعطوها للغير يزرعها بغير شيء. أو أمسكوها: أي اتركوها معطلة. و«أو»  
للتخيير لا للشك. وليس فيه إضاعة مال لَأَنَّ تعطيلها يُجَوِّدُهَا، وليس في هذا حصر  
لجواز كراثها بالذهب والفضة. سَمْعًا<sup>(3)</sup> وَطَاعَةً أي أمرك مسموع مطاع.

ح2340 بِالْثُلُثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ: أي مما يخرج منها لِرَبِّ الْأَرْضِ. والواو بمعنى  
"أو". أو لِيَمْنَحَهَا: من الرباعي أو الثلاثي. أي يجعلها منيحة. أي عطية، تحرث  
بلا شيء.

(1) كذا في المخطوطة. وفي الأصل: وفي التمرة.

(2) قال في إرشاد الساري (187/4): «الرُّبْع». وتسكن الموحدة، ولأبي ذر عن الحموي والمستملي: على

«الرُّبْعِ» تصغير «الربع». وفي رواية على «الرُّبْعِ» وهو النهر الصغير. أي على الزرع الذي هو عليه.

والمعنى أنهم كانوا يكرمون الأرض ويشترطون لأنفسهم ما ينبت على النهر.

(3) في الأصل: "سمع".

ح2342 ذكروته : أي حديث رافع وما بعده. فقال : أي عطاء. يَزُومُ؛ مبني للمفعول. أي يَزْرَعُ غيره بكرائها مما يخرج منها. لم يَنْهَ عنه : أي البتة. أي نهى تحريم بل تنزيه فقط. ولكن قال: أن يَمْنَعُ... إلخ: لكن قول ظهير: «كان بنا رافعا» وقول رافع: «سمع وطاعة». والجمع بين لا تفعلوا وما بعده يقتضي أن النهي عنه البتة، وأنه للتحريم، وَيُضْعِفُ فهم ابن عباس أنه للتنزيه.

ح2343 كان يَكْرِى مَزَارِعَهُ: أي أَرْضَ زِرَاعَتِهِ بجزءٍ مما يَخْرُجُ منها. وعثمان: لم يذكر علياً لأنه لم يكن يكرهين زمن خلافته لأنه كان وقت فتنة.

ح2344 نهى عن كِرَاءِ الْمَزَارِعِ: يعني وقال: «أَزْرَعُوهَا أو أَرْعَوْهَا» كما في الحديث قبله. وهذا محلّ الشاهد. قد علمت: يا رافع. الأربعاء: جمع ربيع، النهر الصغير كما سبق. أي بما ينبت عليه وبشئٍ مِنَ التَّبْنِ: حاصلُ جوابِ ابن عمر تخصيصُ عموم النهي بكرائها بما على الأربعاء، وبالتَّبْنِ لما فيه من الغرر، لا بالطعام الذي يخرج منها مطلقاً، لكن يردّه قول ظهير في الحديث السابق «وعلى الأوسق». ولذلك رَجَعَ ابنُ عمر وترك كِرَاءَهَا بما تُنْبِتُهُ مطلقاً، كما صرح به "سالم" في الحديث الآتي بقوله:

ح2345 فتروك كِرَاءَ الْأَوْسُقِ: أي بما تُنْبِتُهُ مطلقاً.

## 19 بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ أَمَثَلَ مَا أَنْتُمْ صَانِعُونَ أَنْ تَسْتَأْجِرُوا الْأَرْضَ الْبَيْضَاءَ مِنَ السَّنَةِ إِلَى السَّنَةِ.

ح2346-2347 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ رِبْعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمَّايَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرُونَ الْأَرْضَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا يَنْبُتُ عَلَى الْأَرْبَعَاءِ، أَوْ شَيْءٍ يَسْتَنْتِيهِ صَاحِبُ الْأَرْضِ، فَنَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ. فَقُلْتُ لِرَافِعٍ: فَكَيْفَ هِيَ بِالْذِّينَارِ وَالْدِّرْهَمِ؟ فَقَالَ رَافِعٌ: لَيْسَ

يَهَا بَأْسٌ بِالذِّينَارِ وَالدرِّهَمِ. وَقَالَ اللَّيْثُ: أَرَاهُ وَكَانَ الَّذِي نُهِيَ عَنْ ذَلِكَ مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ دَوُو الْقَهْمِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ لَمْ يُحِيزُوهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ. [انظر الحديث 2339 وطرهه]. [الحديث 2347- طرته في: 4013].

**19 بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ:** أي جوازه. ونقل ابن المنذر إجماع الصحابة عليه<sup>(1)</sup>، وابنُ بَطَالٍ اتفاقَ فقهاء الأمصار عليه<sup>(2)</sup>.

ابنُ حجر: "كانه أراد بالترجمة الإشارة إلى أَنَّ النَّهْيَ الْوَارِدَ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَرِيتَ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ. وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. أَوْ بِشَيْءٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَلَوْ كَانَ مَعْلُومًا. وَلَيْسَ الْمُرَادُ النَّهْيُ عَنْ كِرَائِهَا بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ"<sup>(3)</sup>، تَسْتَأْجِرُوا... إلخ: والاستئجار إذا أُطْلِقَ إِنَّمَا يَنْصَرَفُ لِأَكْثَرِ مَا تَقَعُ بِهِ الْمَعَامَلَةُ وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ.

ح2346-2347 عمَّا يَ: هُمَا ظَهِيرُ الْمُتَقَدِّمِ. وَمُظْهَرُ -بِفَتْحِ الظَّاءِ وَكَسْرِ الْهَاءِ الْمَشْدُودَةِ- وَقِيلَ: مُهَيَّرٌ- بَضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْهَاءِ- مَصْغَرًا أَوَّاهٌ: أَيِ أَظُنُّهُ. كَأَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ. أَيِ أَظُنُّ أَنَّ اللَّيْثَ قَالَ: وَكَانَ الَّذِي... إلخ: قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: "هَذَا مِنْ قَوْلِ اللَّيْثِ عَلَى الْأَصَحِّ"<sup>(4)</sup>. وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "وَكَلَامُ اللَّيْثِ هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ حَمْلِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُفْضِي إِلَى الضَّرَرِ وَالْجَهَالَةِ، لَا عَنْ كِرَائِهَا مُطْلَقًا حَتَّى بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ"<sup>(5)</sup>. نُهِيَ: أَيِ عَنْهُ. مَا لَوْ نَظَرَ فِيهِ: خَبَرُ «كَانَ». أَيِ شَيْءٍ لَوْ نَظَرَ فِيهِ... إلخ مِنْ (59/2)، الْمُخَاطَرَةُ كَمَا فِي كِرَائِهَا بِالْقِطْعَةِ. أَوْ مِنَ الْجَهَالَةِ كَمَا فِي كِرَائِهَا بِغَيْرِ الْمَعْيَنَةِ.

(1) الإجماع لابن المنذر (ص60)، وانظر الفتح (25/5).

(2) شرح ابن بطال (398/6).

(3) الفتح (25/5).

(4) مشارق الأنوار (273/2).

(5) الفتح (26/5).



## 20 بَاب

ح2348 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ حَدَّثَنَا هِلَالٌ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَوْمًا يُحَدِّثُ -وَعِنْدَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ- أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي الزَّرْعِ فَقَالَ لَهُ: أَلَسْتَ فِيمَا شِئْتَ؟ قَالَ: بَلَى وَلَكِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَزْرَعَ. قَالَ: فَذَرِ، فَبَادَرَ الطَّرْفَ نَبَاتُهُ وَاسْتَوَاوُهُ وَاسْتَحْصَادُهُ فَكَانَ أَمْتَالِ الْجِبَالِ، فَيَقُولُ اللَّهُ: «دُونَكَ يَا ابْنَ آدَمَ! فَإِنَّهُ لَا يُشْبِعُكَ شَيْءٌ». فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: وَاللَّهِ لَا تَجِدُهُ إِلَّا قُرْشِيًّا أَوْ أَنْصَارِيًّا فَإِنَّهُمْ أَصْحَابُ زَرْعٍ، وَأَمَّا نَحْنُ فَلَسْنَا بِأَصْحَابِ زَرْعٍ. فَضَحِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الحديث 2348 - طرفه في: 7519].

20 باب: بغير ترجمة كالفصل مما قبله.

ابن المنير: "وجه إدخاله لهذا الحديث في "باب كراء الأرض بالذهب والفضة"، التنبيه على أن أحاديث المنع من الكراء إنما جاءت على الندب لا على الإيجاب، لأن العادة فيما يحرص عليه ابن آدم أشد الحرص ألا يمنع الاستمتاع به. وبقاء حرص هذا الحريص، من أهل الجنة على الزرع، وعلى طلب الانتفاع بالأرض في الجنة، دليل على أنه مات على ذلك، لأن المَرءَ يَمُوتُ على ما عاش عليه، وَيُبْعَثُ على ما مات عليه. فدل ذلك على أن آخر عهدهم من الدنيا، جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها. ولو كان كراؤها محرماً عليه لفطم نفسه عن الحرص عليها، حتى لا يثبت هذا القدر في ذهنه هذا الثبوت. هـ من المصابيح<sup>(1)</sup>، والفتح<sup>(2)</sup>، والإرشاد<sup>(3)</sup>.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند (ح2348).

(2) الفتح (27/5).

(3) إرشاد الساري (190/4).

ح2348وجل: لم يعرف. في الزرع: أي مباشرة الزراعة. فيما شئت: أي ما تشتهي. ولكن أحب... إلخ: فأذن له. فَبَذَرُوا: أي فزرع فنبت في الحين. الطوف: حركة جفن العين. واستحصاده: زاد في التوحيد «وتكويره»، أي جمعه. والمراد أنه لما بذره لم يكن بين ذلك وبين استوائه ونجاز أمره من الحصاد والدرس والجمع إلا قدر لمح البصر. دونك: إغراء. أي خذه. لا تجده إلا قرشيًا أو أنصاريًا.

قال سيدي عبدالرحمان الفاسي: "المعروف بالزراعة إنما هم الأنصار. وأما قريش فإنما لهم التجارة لا الفلاحة، إذ ليست مكة بلاد زرع". ه<sup>(1)</sup>.

## 21 بَاب مَا جَاءَ فِي الْغَرَسِ

ح2349 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّا كُلُّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ، كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ سِلْقٍ لَنَا كُلُّا نَغْرُسُهُ فِي أَرْبَعَيْنَا، فَتَجْعَلُهُ فِي قَدَرٍ لَهَا فَتَجْعَلُ فِيهِ حَبَّاتٍ مِنْ شَعِيرٍ، لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ فِيهِ شَحْمٌ وَلَا وَدَكٌ، فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ زُرْنَاهَا فَقَرَّبْنَاهُ إِلَيْنَا، فَكُلُّا نَفْرَحُ بِيَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَمَا كُلُّا نَتَعَدَّى وَلَا نَقِيلُ إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ. [انظر الحديث 938 وأطرافه].

ح2350 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: يَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ، وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ. وَيَقُولُونَ: مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ مِثْلَ أَحَادِيثِهِ؟ وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمُ الصَّقُّ بِالنَّاسِقِ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ أَمْرًا مِسْكِينًا أَلْزَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مِلءِ بَطْنِي، فَأَحْضَرُ حِينَ يَغِيْبُونَ، وَأَعْيِي حِينَ يَنْسَوْنَ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا: «لَنْ يَنْسِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعُهُ إِلَى صَدْرِهِ فَيَنْسِيَ مِنْ مَقَالَتِي شَيْئًا أَبَدًا». فَبَسَطْتُ نَمِرَةً لَيْسَ عَلَيَّ ثَوْبٌ غَيْرُهَا حَتَّى قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ، ثُمَّ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي فَوَالَّذِي

(1) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 8 ص7).

بَعَثَهُ بِالْحَقِّ مَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَتِهِ تِلْكَ إِلَى يَوْمِي هَذَا، وَاللَّهِ لَوْ لَأَيَّتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُكُمْ شَيْئًا أَبَدًا: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: 159 - 160]. [انظر الحديث 118 واطرافه].

21 بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ الْغَرْسُ: أي غرس الشجر ونحوه.

ح2349 عَجُوزٌ: لم تسم. سَلَقٌ: نبت معروف هو المسمّى عندنا بالسلك. قاله الفاسي<sup>(1)</sup>. نَقِيلٌ مِنَ الْقِيلُولَةِ.

ح2350 يَكْثُرُ أَي رَوَايَةُ الْحَدِيثِ. وَاللَّهُ الْمَوْعِدُ. أي عند الله الموعد. ومراده أن الله يحاسبني إن تعمّدتُ الكذب، ويحاسب مَنْ ظَنَّ فِي ظَنِّ السَّوَاءِ. عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ: فِي الزَّرَاعَةِ وَالْغَرْسِ. وهذا موضع الترجمة. فَهَوَّةٌ: بُرْدَةٌ مِنْ صُوفٍ. مِنْ مَقَالَتِهِ «مَنْ لَا بُدَّاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ. وَبِهِ يُوَافِقُ مَا عِنْدَ مُسْلِمٍ<sup>(2)</sup>. فَمَا نَسِيتُ: بعد ذلك اليوم شيئاً. وما سبق في "باب حفظ العلم"<sup>(3)</sup> «فَمَا نَسِيتُ شَيْئاً بَعْدَ». وانظر ما كتبناه هناك. وَاللَّهُ الْمَوْفُوقُ.

(1) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 8 ص7).

(2) صحيح مسلم. كتاب فضائل الصحابة باب فضائل أبي هريرة. (ح2492).

(3) صحيح البخاري، كتاب العلم باب 42. (ح119).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### فِي الشَّرْبِ

—بكسر الشين— أي الحكم في قسمة الماء والسقي منه. قاله القاضي عياض<sup>(1)</sup>.

وَقَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: 30].  
وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ أَلَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: 68]. الأجاج: المرء، المزن: السحاب.

﴿كُلُّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ لأنه لما كانت الأشياء لا تستغني عنه جعلت كأنها مخلوقة منه.  
﴿أُجَاجًا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً ثَجَّاجًا﴾<sup>(2)</sup>: «منصبًا»<sup>(3)</sup>.  
والمُعْصِرَاتُ: السحابات التي حان لها أن تُمَطِّرَ. وَالْمُزْنُ من قوله: ﴿ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ وَالْأُجَاجِ﴾ من قوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾. فَرَاتًا: من قوله: ﴿وَأَسْقَيْنَاكُمْ مَاءً فُرَاتًا﴾<sup>(4)</sup>.

### 1 بَاب فِي الشَّرْبِ

وَمَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَيْئَتَهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً، مَقْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَقْسُومٍ. وَقَالَ عُمَانُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ؟» فَاشْتَرَاهَا عُمَانُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
ح 2351 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ أَصْغَرُ الْقَوْمِ وَالْأَشْيَاخُ عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَهُ الْأَشْيَاخُ؟» قَالَ: مَا كُنْتُ لِأُوْثِرَ بِفَضْلِي مِنْكَ

(1) انظر الفتح (29/5).

(2) آية 14 من سورة النبا.

(3) هي رواية المستملي، وهو موافق لتفسير ابن عباس وقتادة. إرشاد الساري (192/4).

(4) آية 27 من سورة المرسلات.

أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. [الحديث 2351 - أطرافه في: 2366، 2451، 2602، 2605، 5620]. [م-ك-36، ب-17، ح-2030، ا-22887].

ح 2352 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهَا حَلِيتَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاءَ دَاجِنٌ وَهِيَ فِي دَارِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَشِيبٌ لُبْنًا بِمَاءٍ مِنَ الْبُثْرِ الَّتِي فِي دَارِ أَنَسٍ، فَأَعْطَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقَدَحَ فَشَرِبَ مِنْهُ، حَتَّى إِذَا نَزَعَ الْقَدَحَ مِنْ فِيهِ وَعَلَى يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيُّ، فَقَالَ عُمَرُ، وَخَافَ أَنْ يُعْطِيَهُ الْأَغْرَابِيُّ: أَعْطِ أَبَا بَكْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدَكَ. فَأَعْطَاهُ الْأَغْرَابِيُّ الَّذِي عَلَى يَمِينِهِ ثُمَّ قَالَ: «الْيَمَنُ فَالْيَمَنُ».

[الحديث 2352 - أطرافه في: 2571، 5612، 5619]. [م-ك-36، ب-7، ح-2029، ا-12122].

**1 باب مَنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ وَهَبَتْهُ وَوَصِيَّتَهُ جَائِزَةً:** وكذا بيعه وشراؤه واستسلافه. **مَفْسُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَفْسُومٍ:** أي تميّز فيه نصيب المتصدق والواهب، كما في القضية الثانية والثالثة، أو لم يتميّز، بأن كان مُشَاعًا كما في القضية الأولى، وكذا يجوز فيه ما ذكر محصورًا، كان أي غير جار، أو غير محصور، بأن كان جاريًا لا تختلف جريته قِلَّةً وكثرةً. أما الذي تختلف جريته قِلَّةً وكثرةً، فلا يجوز بيعه وَلَا قَرْضُهُ للجهل. هذا مذهبنّا. قال في التحفة:

والماء إن كان يزيد ويقلّ ❖ فبيعه لجهله ليس يحلّ<sup>(1)</sup>.

ابن حجر: "وأراد المصنّف بالترجمة الرّدّ على مَنْ قال: إنَّ الماء لا يملك<sup>(2)</sup>. وَوَمَقَّة: اسم للبئر أو لصاحبها، وهو رومة الغفار. وهي بئر معروفة بالمدينة، فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كَدَلَاءِ الْمُسْلُوبِينَ: يعني يوقفها ويكون حظّه فيها كحظّ غيره منها من غير مزية. فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ: بخمسة وثلاثين ألف درهم. وأوقفها على الفقير والغني وابن السبيل، ودلوه فيها كدلو غيره.

(1) تحفة ابن عاصم البيت 688 (مجموع المتنون ص 671) ط دار الفكر.

(2) الفتح (30/5).

قال ابنُ بَطال: "فيه أنه يجوز للواقف أن ينتفع بوقفه إذا شرط ذلك". قال: "فلو حبس بئراً على مَنْ يشرب، فله أن يشرب منها. وإن لم يشترط ذلك لأنه داخل في جملة مَنْ يشرب"<sup>(1)</sup>.

ح2351 يَفْدَم: فيه ماءٌ أو لبنٌ شَيْبَ بماء. عَلَامَ: هو ابنُ عباس. وَالْأَشْبَاهُ عَنْ يَسَارِهِ: وفيهم خالد بنُ الوليد. يَفْضُلِي: أي الفضل الواصل إليّ منك. أراد ألا يكون بينه وبين النبي ﷺ واسطة. وفيه التبرُّكُ بآثار الأبرار.

قال القاضي عياض: "فيه أنه لا ينبغي للإنسان أن يأذن في تفويت ماله فيه مصلحة دينية. وقد قال أصحابنا وغيرهم: إنه لا يؤثر في القرب، وأن الإيثار المحمود إنما هو في حظوظ النفس، فيكره أن يؤثر غيره بمكانه من الصف الأول، ونحو ذلك من نظائره"<sup>(2)</sup>.

ح2352 وشَيْبَ: خلط. لِبْنُهَا بماء. فيه جواز ذلك عند الشُّرب لا عند البيع لأنه غش. الْأَيْمَنَ فَأَلَايْمَنَ: زاد أنس في روايته: «فهي سنة، فهي سنة، فهي سنة». أي تقديم الأيمن وإن كان مفضولاً. (60/2)

قال المناوي: "وَحَكِيَّ عليه الاتفاق، بل قال ابن حزم: "لا يجوز مناولة غير الأيمن إلا بإذنه، قال ابنُ العربي: "كلُّ ما يدور على جمع من كتاب أو نحوه، فإنما يدور على اليمين قياساً على ما ذكر. وهو تقديم لجهة اليمين لفضلها، لا لمن هو بها"<sup>(3)</sup>.

وحديث «كان صلى الله عليه وسلم إذا سقي قال: "أبدأوا بالكبير». محمولٌ على ما إذا لم يكن أحدٌ من جهة اليمين، بأن كانوا مثلاً متساوين تلقاء وجه الرئيس أو خلفه،

(1) شرح ابن بطال (402/6-403) بتمصرف.

(2) إكمال الإكمال (145/7) بالمعنى.

(3) فيض القدير (248/3).

أو كلّهم عن يساره". قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>، والعيني<sup>(2)</sup>، وزكرياء<sup>(3)</sup>، والقسطلاني<sup>(4)</sup>، والمناوي وغيرهم.

واستئذانه صلى الله عليه وسلم لابن عباس في تأثير غيره تعليم له لكون الأدب إثارة ذوي الفضل، إلا لعرض كما هنا، وتعليم لغيره أنه لا يدفع إلى غير الأيمن إلا بإذنه حتى لا يستوحشوا من تقديمه عليهم. ولم يستأذن الأعرابي استئلاً له، لئلاً يقع في قلبه شيء، لقرب عهده بالجاهلية.

ومطابقة حديث سهل للترجمة من حيث إنه صلى الله عليه وسلم طلب ممن على يمينه عطية ما استحقّه من تقديمه بالشرب لغيره، فدلّ ذلك على جواز عطية الماء. والعطية تشتمل على الهبة والصدقة والوصية.

وحديث أنس بيّن به وجه استحقاق الأيمن للتقديم على غيره. هذا ما ظهر لي فيها والله أعلم.

2 باب مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ»

ح2353 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ».

[الحديث 2353- طرفاه في: 2354، 6962. إ-ك-22، ب-8، ح-1566، أ-8328].

ح2354 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(1) الفتح (87/10).

(2) عمدة القارئ (620/14).

(3) تحفة الباري (266/5).

(4) إرشاد الساري (194/4).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَمْتَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْتَعُوا بِهِ فَضْلَ الْكَلِّ».  
[انظر الحديث 2353 وطرفه]. [م-ك-22، ب-8، ح-1566].

2 باب مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ هَتَّى يَرَوْهُ: ابْنُ بَطَالٍ: "لا خلاف بين العلماء في ذلك"<sup>(1)</sup>.

ح2353 لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ: أي ما فضل منه، وزاد على حاجة صاحبه. ومفهومه أَنَّ غير الفاضل ربُّه أَحَقُّ به، وله مَنَعُهُ. لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلِّ: وجه ذلك أَنَّ ما حول الماء من الكَلِّ الذي في الأرض المباحة لا يَتَمَكَّنُ الناس من رعي مواشيتهم فيه إلا حيث يَتَمَكَّنُونَ من الماء، فتَضَمَّنَ منع الماء منع الرُّعْيِ، ليختص به صاحب الماء، وهو إضرار وظلم، والنهي للتحريم عند مالك، والشافعي، والليث.

وقال غيرُهم: "هو من باب المعروف"، ومحلُّه عندنا البئر المحفورة في السموات. لكن إن بَيَّن حافرها المِلْكِيَّة عند حفرها، فإن أَشْهَدَ أَنَّهُ إنما حفرها لنفسه، فالنهي للكرهية وإلا فهو للتحريم". قاله في المقدمات<sup>(2)</sup>. وهو معنى قول الشيخ: "كفضل بئر ماشية بصحراء هذرا إن لم يبين المِلْكِيَّة"<sup>(3)</sup>.

وأما البئر التي في ملكه، فله منع مائها، وله بيعه. قال الشيخ: وَلِذِي مَاجَلٍ -أي صهريج، ونحوه- وَبَيْتٍ، وَبِرْسَالٍ مَطَرٍ، كَمَا يَمْلِكُهُ مَنَعُهُ وَبَيْعُهُ إِلَّا مَنْ خِيفَ عَلَيْهِ وَلَا تَمَنَّ مَعَهُ، وَالْأَرْجَحُ بِالتَّمَنِّي كَفْضُ<sup>(4)</sup> يَزْرَع، خِيفَ عَلَى زَرْعٍ جَارِهِ يَهْذِمُ بَثْرَهُ، وَأَخَذَ يُصْلِحُ، وَأُجْبِرَ عَلَيْهِ"<sup>(5)</sup>.

(1) شرح ابن بطال (405/6).

(2) المقدمات الممهدة (300/2) بالمعنى.

(3) مختصر الشيخ خليل (ص250).

(4) "كفضل بئر زرع". كذا في مختصر خليل.

(5) مختصر خليل (ص250).



### 3 بَاب مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ

ح2355 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَالْبَثْرُ جُبَارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ»». [انظر الحديث 1499 وطرفيه].

3 بَاب مَنْ حَفَرَ بَثْرًا فِي مِلْكِهِ: فسقط فيها شيء. لم يضمن: لأنه غير متعد. وليس في الحديث ذكر لكون البثر في ملكه. فكانه ساق الترجمة لتقييد الحديث بما ذكر، وأن عدم الضمان إنما هو في البثر التي حفرها الإنسان في أرضه لا في غيرها. وتكون هذه الترجمة من التراجم المَسْوَقَة لتقييد أحاديثها، ومحصل مذهبنا في ذلك "أن من حفر بثرًا في أرضه وفي مَوَاتٍ لضرورة عرضت له، ولم يقصد به ضرر غيره، وسقط فيها شيء، فلا شيء عليه، لا ضمان ولا قصاص ولا دية. وإن حفرها بقصد الضرر وهلك المقصود المعين؛ فالقود وإلا فالدية". قال الشيخ: "وَكَحْفَرِ بَثْرٍ وَإِنْ بَيَّيْنَتْهُ قَصْدًا لِلضَّرَرِ وَهَلَكَ الْمَقْصُودُ وَإِلَّا فَالْدِيَّةُ... إلخ" (1).

ح2355 الْمَعْدِنُ جُبَارٌ: يعني أن المعدن إذا انهارَ على مَنْ يعمل فيه، من غير فعلٍ أحدٍ لا شيء فيه ولا دية ولا قود، بل هو هَذَرٌ. وَالْيَقْرُ المحفورة في أرض الحافر. جُبَارٌ: لا شيء على حافرها إذا سقط فيها شيء. وَالْعَجْمَاءُ: أي البهيمة. جُبَارٌ: لا شيء فيما فَعَلْتُهُ بنفسها من غير فعلٍ أحدٍ.

قال في الرسالة: "والسائق والقائد والراكب ضامنون لِمَا أوطأت الدابة، وما كان منها من غيرِ فِعْلِهِمْ، أي وهي واقفة لغير شيء فعل بها فذلك هدر" (2). وفي الرِّكَازِ الْخُمْسُ: وهو دفن الجاهلية كما سبق.

(1) مختصر خليل (ص273).

(2) رسالة ابن أبي زيد (ص239 مع غرر العقالة).

## 4 بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الْبَيْتِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا

ح 2356-2357 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ عَلَيْهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الْآيَةَ [آل عمران: 77]. فَجَاءَ الْأَشْعَثُ فَقَالَ: مَا حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فِي أَنْزَلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ، كَانَتْ لِي بَيْتٌ فِي أَرْضِ ابْنِ عَمٍّ لِي، فَقَالَ لِي: «شُهُودُكَ؟» قُلْتُ: مَا لِي شُهُودٌ. قَالَ: «فِيمِينَهُ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا يَحْلِفُ، فَذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثَ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ ذَلِكَ تَصْدِيقًا لَهُ. [الحديث 2356- اطرافه في: 2416، 2515، 2666، 2669، 2673، 2676، 4549، 6659، 6676، 7183، 7445]. [الحديث 2357- اطرافه في: 2417، 2516، 2667، 2670، 2677، 4550، 6660، 6677، 7184]. [م-ك-ا، ب-61، ح-138، ا-3576].

## 4 بَابُ الْخُصُومَةِ فِي الْبَيْتِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا، بَيْنَ الْمُتَخَاصِمِينَ.

ح 2356-2357 مُسْلِمٌ: وَكَذَا الدَّمِيُّ. وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ: أَيُّ يَعَامِلُهُ مَعَامِلَةً (61/2) الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَلَا يَكَلِّمُهُ. ابْنُ عَمٍّ لِي: اسْمُهُ مَعْدَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْكَنْدِيُّ، وَلَقَبُهُ: الْجَفْشِيشُ -بَجِيمٍ وَفَاءٍ وَشَيْنِينَ- وَذَكَرَهُ أَبُو عَمْرٍ فِي الْإِسْتِيعَابِ مِنْ جَمَلَةِ الصَّحَابَةِ<sup>(1)</sup>. شُهُودُكَ -بِالنَّصْبِ- أَيُّ أَحْضَرَهُمْ. وَ-الرَّفْعِ- أَيُّ الْمُثْبِتِ لِحَقِّكَ شُهُودُكَ. فِيمِينَهُ: -بِالْوَجْهِينِ- أَيْضًا. أَيُّ اطْلُبْ يَمِينَهُ أَوْ الْحِجَّةَ الْقَاطِعَةَ لِيَمِينِهِ.

## 5 بَابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ

ح 2358 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ عَنْ الْأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مَاءٍ بِالطَّرِيقِ فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَامًا لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِدُنْيَا، فَإِنْ أُعْطَاهُ مِنْهَا رَضِيَ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا سَخَطَ، وَرَجُلٌ أَقَامَ سِلْعَتَهُ بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَ

(1) انظر ترجمته في الاستيعاب (276/1).

وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ لَقَدْ أَعْطَيْنَتْ بِهَا كَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ رَجُلٌ ثُمَّ قَرَأَ [هَذِهِ الْآيَةَ] ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77]». [الحديث 2358- اطرافه في: 2369، 2672، 7212، 7446]. [م=ك=، ب=46، ح=108، أ=7446].

5 باب إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ: هو المسافر. مِنَ الْمَاءِ: الفاضل عن حاجته.

ح2358 لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ: نظر رحمة. وَلَا يُزَكِّيهِمْ: لا يثني عليهم ولا يطهرهم. فَضْلُ مَاءٍ: زائد على حاجته. فَمَنَعَهُ مِنْ ابْنِ السَّبِيلِ: أي المضطر إليه. وكذا غير ابن السبيل. قال الأبّي: "حمل الشُّرَاحُ هذا الماء على أنه غير مملوك الأصل. ففي حريم البئر من المدونة: "مَنْ حَفَرَ بَيْئَرًا فِي غَيْرِ مِلْكِهِ لِمَاشِيَةٍ أَوْ زَرْعٍ فَلَا يَمْنَعُ فَضْلَهُ. فَإِنْ مَنَعَهُ حَلٌّ قِتَالُهُ. فَإِنْ لَمْ يَقَوْ الْمَسَافِرُونَ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى مَاتُوا عَطْشًا فِدْيَاتِهِمْ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَعَلَيْهِ هُوَ الْكَفَّارَةُ مَعَ وَجِيعِ الْأَدَبِ"<sup>(1)</sup>. بَعْدَ الْعَصْرِ: خَصَّهُ بهذا الحكم لكونه وقت ارتفاع الأعمال. فَصَدَّقَهُ وَجَلَّ: فاشتراها بذلك.

#### 6 باب سَكَّرَ النَّهَارَ

ح2359-2360 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصَمَ الزُّبَيْرَ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ الَّتِي يَسْقُونَ بِهَا النَّخْلَ، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: سَرَّخَ الْمَاءَ يَمُرُّ. فَأَبَى عَلَيْهِ فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلزُّبَيْرِ: «أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ» فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ فَقَالَ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «أَسْقِ يَا زُبَيْرُ ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَدْرِ» فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنِّي لَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» [النساء: 65].

قال محمد بن العباس: قال أبو عبد الله: ليس أحدٌ يذكرُ عُرْوَةَ عن عبد الله إلا اللَّيْثُ فقط. [الحديث 2360- اطرافه في: 2361، 2362، 2708، 4585].

[ك=43، ب=36، ح=2357، أ=1419].

6 باب **سَكْرُ الْأَنْصَارِ**: أي سدّها وغلقها ليرجع الماء إلى المحلّ الذي أريد من سكرها. ح 2359-2360 (رجل)<sup>(1)</sup> **من الأنصار**: زاد في رواية: «قد شهد بدرًا». قيل هو حاطب بن أبي بلتعة. وقوله: **ون الأنصار**: أي من النصرة العامة، أو لأنه كان نازلا عندهم، وقيل غيره، والأول الأقوى. **شِوَاخ**: جمع شَرَج: كبحر وبحار، هي مسایل الماء. **الحرّة**: موضع بالمدينة معروف. **سَرَّمُ الماء**: أطلقه ولا تحبسه لإكمال سقيك. **أَسْقِ يَا زُبَيْرُ**: أي كَمَلْ سقيك. ثم **أرسل الماء**: وذلك أن الماء كان يَمُرُّ بأرض الزبير قبل أرض الأنصاري، فيحبسه لإكمال سقي أرضه، ثم يرسله إلى أرض الأنصاري، فمنعه الأنصاري من ذلك. وقوله صلى الله عليه وسلم: «اسقِ يا زُبَيْرُ» ليس هذا حكماً منه بذلك، وإنما هو إرشاد وندب للصلح، ولأمر فيه سعة لهما معا. وفيه دلال على الزبير لعلمه بطيب نفسه بذلك". قاله الأبي. **أَنْ كَانَ**: أي الزبير. **ابن عمّتك**: صفية. أي لأجل ذلك حكمت له. وهذه زلّة صدرت من هذا الإنسان في حالة الغضب.

قال السيوطي: "وليس بمستنكر من غير المعصوم أن تقع منه الزلّة ويتوب منها".<sup>(2)</sup> هـ. ولم يؤاخذ به صلى الله عليه وسلم، لأنه كان يتألف الناس. ولو صدرت اليوم من أحد لحكمنا بكفره". قاله القاضي عياض<sup>(3)</sup>. وقول ابن عرفة: إنما صفح عنه لأن الحق له. ردّه الأبي، وقال: "الصواب أنه حق لله ولمنصب النبوة". **فَنَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه** أي غضب لانتهاك حرمة النبوة. ثم **احبس الماء**: أبقه في أرضك. **هَتَّى يَرَجِعَ**: أي يصير. **إلى الجذور**: أي المسناة، وهي ما وضع بين شربات النخل أي الحفر التي تحفر في أصول النخل من الحواجز التي تحبس الماء. أي أبق الماء في أصل

(1) في صحيح البخاري (145/3): «رَجُلًا».

(2) التوشيح (1663/3).

(3) إكمال المعلم (327/7) بتمصرف.

الشجرة حتى يمتلئ الحوض ويرجع الماء إلى حائطه، وذلك مقدار بلوغه إلى الكعبين. ثم اختلف عندنا، هل يرسل إلى الأسفل جميع الماء ولا يبقى منه شيئاً في الحوض. وهو قول ابن القاسم، أو يرسل ما زاد على الكعبين بأن يغلق الحوض ويرسل الماء من ورائه. وهو قول مطرف وابن الماجشون<sup>(1)</sup>. قال ابن حبيب: "وهو أحب إليّ، وهما<sup>(2)</sup> أعلم بذلك. لأن المدينة دارهما وبها كانت القضية، وفيها جرى العمل بالحديث". هـ<sup>(3)</sup>. قال ابن رشد: "وهو الأظهر". شجّو: اختلف واختلط. قال: محمد بن العباس: قائله الفربري، ومحمد هذا أصبهاني من أقران البخاري وأخذ عنه.

### 7 بَاب شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ

ح2361 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ قَالَ: خَاصِمَ الزُّبَيْرِ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا زُبَيْرُ! اسْقِ ثُمَّ ارْسِلْ» فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّهُ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ! ثُمَّ يَبْلُغُ الْمَاءُ الْجَذَرَ ثُمَّ أَمْسِكْ». فَقَالَ الزُّبَيْرُ: فَأَحْسِبُ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» [النساء: 65]. [انظر الحديث 2360 واطرافه].

7 بَاب شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ: أي وجوب تقديم الأعلى في السقي على الأسفل.

وهذا في الماء المباح، الذي لا ملك لأحدٍ عليه كماء المطر (62/2) والأنهار.

وأما المملوك بإخراج من أرضٍ أو ببناء سدٍّ ونحوه فيقسم على أربابه من غير تبذُّع أعلى على أسفل، هذا مذهبنّا.

قال الشيخ: "وإن سال مطر بمباح سقى الأعلى إن تقدّم -أي في الأحياء على غيره- للكعب، وأمر بالتسوية وإلا فكحائطين، وقسم للمتقابلين كالنيل، وإن مُلك أولاً، قُسم

(1) انظر تفصيل هذه المسألة في التاج والإكليل: (17/6).

(2) يعني مطرف وابن الماجشون، لأنهما فقيهان مدنيان.

(3) انظر قوله هذا في التمهيد (17/410 - 411).

بِقَلْدٍ<sup>(1)</sup> أو غيره، وأُفْرِغَ لِلتَّشَاخُ فِي السَّبْقِ<sup>(2)</sup> هـ.

وقال القروطبي: "الأولى بالماء الجاري الأولُ فالأولُ حتى يستوفي حاجته، وهذا ما لم يكن أصله ملكاً للأسفل مختصاً به، فإن كان ملكه فليس للأعلى أن يشرب منه شيئاً، وإن كان يمرُّ عليه" هـ<sup>(3)</sup>.

وقال ابنُ المنير: "الماء الذي يسقى من الحرّة، لم يكن مملوكاً بل كان مباحاً فلذا تقدّم فيه الأعلى. بخلاف الماء المملوك فيقسم بالقَلْدِ ونحوه" هـ<sup>(4)</sup>.

ح 2361 ثُمَّ أَمْسِكْ: أي احبس نفسك عن السقي.

### 8 بَاب شَرِبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ

ح 2362 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ خَاصِمَ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحَرَّةِ يَسْقِي بِهِ النَّخْلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ - فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ - ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ» فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: اسْقِ ثُمَّ أَحْبَسَ يَرْجِعُ الْمَاءَ إِلَى الْجَذْرِ» وَاسْتَوْعَى لَهُ حَقَّهُ. فَقَالَ الزُّبَيْرُ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ أَنْزَلَتْ فِي ذَلِكَ «فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ» [النساء: 65]. قَالَ لِي ابْنُ شِهَابٍ: فَقَدَرْتُ الْأَنْصَارُ وَالنَّاسُ قَوْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْقِ ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ»، وَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. [انظر الحديث 2360 واطرافه].

8 بَاب شَرِبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ: أشار إلى ما حكاه الزهري من تقدير ذلك، بما

(1) قَلْدُ الْمَاءِ فِي الْحَوْضِ قَلْدًا: جمعه فيه.

(2) مختصر خليل (ص 250-251).

(3) المنهم (6/156).

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند (ح 2359).

ذكر، كما في آخر الباب، وذلك أنهم لما رأوا الجدار يختلف بالطول والقصر ضبطوا ذلك بمبلغ الكعبين دفعا للنزاع والتشاجر.

ح2362 **فَأَمَرَهُ بِالْمَعْرُوفِ**: أي بالعادة الجارية بينهم في مقدار الشرب، أو أمره بالقصد والأمر الوسط من غير استيعاب لجميع حقه. **فَكَانَ ذَلِكَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**: أي قَدَرُوا الماء الذي يرجع إلى الجدر فوجدوه يبلغ الكعبين. **أَصْلُ الْجِدَارِ**<sup>(1)</sup>: أي في الأصل. والمراد به هنا جوانب الأحواض، كما قدمناه.

### 9 بَابُ فَضْلِ سَقْيِ الْمَاءِ

ح2363 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ، فَنَزَلَ بِثَرَا فَشَرِبَ مِنْهَا ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا هُوَ يَكْلَبُ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ. فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ ثُمَّ رَقِيَ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ أَجْرًا؟ قَالَ: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ». تَابَعَهُ حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَالرَّبِيعُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ. [انظر الحديث 173 واطرافه]. [م-ك-39، ب-41، ح-2244، ا-8883].

ح2364 حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى صَلَاةَ الْكُسُوفِ فَقَالَ: «دَنَنْتُ مِنِّي النَّارُ حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبٍّ وَأَنَا مَعَهُمْ فَإِذَا امْرَأَةٌ -حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: تَخَذِسُهَا هِرَّةٌ- قَالَ: مَا شَأْنُ هَذِهِ؟ قَالُوا حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا». [انظر الحديث 745].

ح2365 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «عَذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ جُوعًا، فَدَخَلَتْ فِيهَا النَّارُ» قَالَ:

(1) في هامش صحيح البخاري (146/3): «الْجَنْدَرُ هُوَ الْأَصْلُ» وعزاها لأبي نر.

قَالَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ: «لَمَّا أَنتِ أَطْعَمْتَهَا وَلَمَّا سَقَيْتَهَا حِينَ حَبَسْتِهَا وَلَمَّا أَنتِ أَرْسَلْتَهَا فَأَكَلَتْ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ». [الحديث 2365 - طرفاه في: 3318، 3482].  
[م-ك-39، ب-40، ح-2242].

### 9 باب فَضْلِ سَقْيِ الْمَاءِ: للمحتاج إليه.

ح2363 رجلٌ: لم يسم. يَلْهَثُ: يرتفع نفسه ويخرج لسانه من العطش. يَأْكُلُ الثَّرَى: أي يكدم بفمه التراب الندي. مِنَ الْعَطَاشِ<sup>(1)</sup>. "هو في الأصل داء لا يروى معه الحيوان"<sup>(2)</sup>. والمراد هنا العطش ومثْلُ: أي مبلغًا مثل. الذي يَلْغَمُ بِي: أي نزل بي. فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ: أثنى عليه وأظهر جزاءه لملائكته. قَالُوا: سُمِّيَ مِنْهُمْ سَرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جَعْمَش. وَإِنَّ لَنَا: أي أَوْ إِنَّ لَنَا. والاستفهام للتعجب. وَطَبَقَ: بالحياة. أَجْرٌ: قال الداودي: "هذا عامٌ في جميع الحيوانات يعني المحترم وغيره".

وقال القاضي: "هذا في كلِّ الحيوانات مملوكات أو غيرها. وكذلك الْعِقَابُ على الإساءة إليها، وفي هذا وجوب النفقة على ما يملك من الحيوان، والنهي عن تضييعه، والأمر بالإحسان إليه"<sup>(3)</sup>.

قال الأبي: "وظاهره حتى في الكافر ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ﴾ الآية. لِأَنَّ الْأَسِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَغْلَبِ كَافِرًا"<sup>(4)</sup>. وانظر كتاب الأدب ففيه زيادة على ما هنا.  
ح2364 وَأَنَا مَعَهُمْ: أي أَتَعَذَّبُهُمْ وَأَنَا مَعَهُمْ، وقد قلت: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾<sup>(5)</sup>. وهذا من باب التضرع والتوسل بكريم وعده سبحانه لديه. امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ. وجزم النووي بأنها كانت مؤمنة. وإنما أدخلت النار بسبب الهرّة كما هو

(1) وهي رواية الحموي والمستملي.

(2) قاله الفيروزآبادي في القاموس.

(3) إكمال الإكمال (457/7)، وإكمال المعلم (181/7) بالمعنى.

(4) إكمال الإكمال (457/7).

(5) آية 33 من سورة الأنفال.



ظَاهِرُ الْحَدِيثِ. أَنَّهُ: أَيِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ. قَالَ: أَيِ النَّبِيِّ ﷺ. تَخَدِّشُهَا هِرَّةٌ. فِي النَّارِ. جَوْعًا. أَيِ وَعْطَشًا، بِدَلِيلِ مَا يَأْتِي. أَيِ وَلَوْ سَقَتْهَا وَأَطْعَمَتْهَا لَكَانَ لَهَا أَجْرٌ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ: «فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٌ صَدَقَةٌ».

ح2365 قَالَ. أَيِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: أَيِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَالِكِ خَازِنِ النَّارِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ. خَشَّاشِ الْأَرْضِ: حَشَرَاتُهَا.

### 10 بَاب مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ وَالْقِرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ

ح2366 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدَحٍ فَشَرِبَ: وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ هُوَ أَخَذْتُ الْقَوْمَ وَالْأَشْيَاحَ عَنْ يَسَارِهِ قَالَ: «يَا غُلَامُ! أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ الْأَشْيَاحَ؟» فَقَالَ مَا كُنْتُ لِأَوْثَرٍ بِنَصِيبِي مِثْلَكَ أَحَدًا يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ. [انظر الحديث 2351 واطرافه].

ح2367 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأُذَوِّنَ رَجُلًا عَنْ حَوْضِي كَمَا تُذَادُ الْغَرِيبَةُ مِنَ الْبَابِ عَنْ الْحَوْضِ». [م-ك-43، ب-9، ح-2302].

ح2368 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ وَكَثِيرِ بْنِ كَثِيرٍ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ - عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أُمَّ إِسْمَاعِيلَ، لَوْ تَرَكْتَ زَمْزَمَ - أَوْ قَالَ: لَوْ لَمْ تُعْرِفْ مِنَ الْمَاءِ - لَكَانَتْ عَيْنًا مَعِينًا، وَأَقْبَلَ جُرْهُمُ فَقَالُوا: أَتَأْذِنِينَ أَنْ نُنْزِلَ عِنْدَكَ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، وَلَا حَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ. قَالُوا: نَعَمْ».

[الحديث 2368 - اطرافه في: 3362، 3363، 3364، 3365].

ح2369 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْظَرُ إِلَيْهِمْ: رَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلْعَةٍ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطِيَ وَهُوَ كَاذِبٌ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ

كَاذِبَةٌ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ، وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ  
فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ بِذَلِكَ». قَالَ  
عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا سُقْيَانٌ غَيْرَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرِو سَمِيعِ أَبَا صَالِحٍ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2358 واطرافه].

10 مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ وَالْقُرْبَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ: المحوز فيهما، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ  
مَبَاحًا، لِأَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِذَلِكَ وَلَهُ بَيْعُهُ وَهَبَتُهُ كَمَا مَرَّ.

ح2366 يَفْقَهُمُ: فِيهِ مَاءٌ، وَهَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ، إِحَاقًا لِلْحَوْضِ وَالْقُرْبَةِ بِالْقَدَحِ، وَإِلْحَاقًا  
لصاحبهما بالجالس عن يمين النبي ﷺ، لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَقَّ الْمَاءَ بِجُلُوسِهِ عَنِ الْيَمِينِ، فَلَأَنَّ  
يَسْتَحِقُّهُ بِحِيَازَتِهِ فِي حَوْضِهِ وَقُرْبَتِهِ أَوَّلَى. قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ (1). غَلَامٌ: هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

ح2367 لَأَذْوَءَنَ: لِأَطْرَدَنَ. كَمَا تَذَادُ الْغَرِيبَةُ: أَيُّ هَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَكَرَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَوْضِ يَطْرُدُ إِبِيلَ غَيْرِهِ عَنْ حَوْضِهِ، وَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ، فَذَلَّ عَلَى  
أَنَّهُ أَحَقُّ بِهِ. قَالَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى (2).

ح2368 عَيْنًا مَعِينًا: ظَاهِرًا جَارِيًا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ. وَلَا هَقَّ لَكُمْ فِي الْمَاءِ: أَيُّ لَا  
يَكُونُ مِلْكًا لَكُمْ، وَإِنَّمَا لَكُمْ الْإِنْتِفَاعُ. وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ حَيْثُ أَقْرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.  
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: "وَفِيهِ أَنَّ مَنْ أَنْبَطَ مَاءٌ فِي فَلَاحٍ مِلْكُهُ مَنَعَ فَضْلَ مَائِهِ. هَذَا مَحَلُّ الشَّاهِدِ لِأَنَّ  
الْمُعَاقِبَةَ وَقَعَتْ عَلَى مَنَعِ (63/2)، الْفَضْلُ فَدَلَ عَلَى أَنَّهُ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ" (3).

11 بَابُ لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ح2370 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ  
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ  
الصَّعْبَ بْنَ جَنَامَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

(1) تحفة الباري (278/5 - 279).

(2) انظر الفتوح (43/5)، ومصابيح الجامع الصحيح باب 10 من كتاب المساقاة.

(3) معالم السنن (181/4).

«لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ». وَقَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَمَى النَّقِيعِ، وَأَنَّ عُمَرَ حَمَى السَّرَفَ وَالرَّبَذَةَ. [الحديث 2370- طرفه في: 3013].

**11 باب لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ:** الحِمَى هو المحل الذي يُحْمَى مِنَ الْأَرْضِ. أَيُ يُمْنَعُ رَعْيُ كُلِّهِ، لِيَتَوَفَّرَ لِرَعْيِ دَوَابٍّ مَخْصُوصَةٍ. وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ:

ح 2370 **لَا حِمَى:** أَيُ لَا مَحَلَّ مُحْمًى لِأَحَدٍ يَخْصُ نَفْسَهُ بِهِ يَرَعَى فِيهِ مَا شِئْتَهُ دُونَ غَيْرِهِ. **إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ:** أَيُ لَخِيلِ الْجِهَادِ وَابِلِ الصَّدَقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَنْضَافُ لْجَانِبِ بَيْتِ الْمَالِ، وَيَقُومُ الْإِمَامُ مَقَامَ الرَّسُولِ ﷺ فِي ذَلِكَ.

الشيخُ خَلِيلٌ عَاطِفًا عَلَى مَا يَكُونُ بِهِ الْاِخْتِصَاصُ: "وَبِحِمَى إِمَامٍ -أَيُ أَوْ نَائِبِهِ الْمُفَوَّضَ لَهُ- مُحْتَاجًا إِلَيْهِ. قُلٌّ مِنْ بَلَدٍ عَفَا -أَيُ لَا بِنَاءَ بِهِ وَلَا غَرْسَ- لِكَفَرُو" (1). أَيُ وَدَوَابِّ صَدَقَةِ وَدَوَابِّ فَقَرَاءِ. **النَّقِيعُ:** -بِالنُّونِ- مَوْضِعٌ عَلَى عَشْرِينَ فَرَسًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقَدَرُهُ مِيلٌ فِي ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ. **السَّرَفُ:** -بِالْسِينِ- وَفِي بَعْضِ النُّسخِ -بِالشَّيْنِ-. الْقَاضِي عِيَاضُ: "وَهُوَ الصَّوَابُ" (2). وَهُمَا مَوْضِعَانِ بِقَرَبِ مَكَّةَ. **وَالرَّبَذَةُ:** مَوْضِعٌ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ.

## 12 بَابُ شُرْبِ النَّاسِ وَالْذَّوَابِّ مِنَ النَّهَارِ

ح 2371 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ وَلِرَجُلٍ سِئْرٌ وَعَلَى رَجُلٍ وَزَرٌ، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرْقًا أَوْ شَرْقَيْنِ كَانَتْ أَثَارُهَا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهُ مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ يَسْقَى كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّقًا ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَمْ يَظْهَرِهَا فَهِيَ لِذَلِكَ سِئْرٌ، وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا

(1) مختصر خليل (ص 250).

(2) انظر الفتح (45/5).

وَرِيَاءَ وَنَوَاءَ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزَرَ». وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْحُمْرِ فَقَالَ: «مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْقَادَةُ» فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ» [الزُّزَلَةُ: 7-8]. [الحديث 6371- اطرافه في 2860، 3646، 4962، 4963، 7356].

ح2372 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّئِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانَكَ بِهَا». قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ» قَالَ: فَضَالَةُ الْبَابِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». [انظر الحديث 91 واطرافه]. [م-ك-31، ب-اول الكتاب، ح-1722، أ-17049].

12 باب شرب الناس والدواب من الأنهار: أي جواز ذلك. والغرض منه أن الأنهار التي بالطرق لا يختص بالشرب منها أحد دون أحد، ومثل ذلك السقايات العامة والمصاريج، والآبار، يتناول منها الغني والفقير، إلا أن يُنصَّ على إخراج الغني. قاله الدماميني.

قال العارف الفاسي: "وانظر على هذا ماء المدارس هل محلّه العموم، إلا أن يُنصَّ على إخراج غير الطلبة، سيما إن لم يكن في العموم ضرر. ولو قصر على الطلبة لذهب ضائعاً. وقد أجازوا الانتفاع بملك الغير فيما لا ضرر فيه على ربّه، كالاستغلال بجدار الغير، والنظر في مراته من غير ممانسة لها، والصلاة في أرض محبسة على الغير. وهذا ونحوه يقتضي جواز الشرب والوضوء بماء المدارس لغير الطلبة حيث لا ضرر عليهم في ذلك، لاسيما من ينظر في المقاصد وعموم البقع أقرب لقصد المحبس". هـ. من حاشيته.

ح2371 سَيَتَوَّ: غَنَى. فِي مَوْجٍ: أَرْضٌ وَاسِعَةٌ بِهَا كَلٌّ كَثِيرٌ. أَوْ وَضَقَ: أَرْضٌ ذَاتُ شَجَرٍ. وَ«أَوْ» لِلتَّنَوُّعِ. طَبِيعًا: مَا تَرْتَبِطُ فِيهِ مِنَ الْحَبْلِ الْمَطْوُولِ لَهَا لِتَتِمَّكَنَ مِنَ الرِّعْيِ الْكَثِيرِ. فَاسْتَنْفَتْ: عَدَتْ وَجَرَتْ. شَرَقًا أَوْ شَرْقَيْنِ: شَوْطًا أَوْ شَوَاطِينِ. وَلَمْ يَرَوْدْ أَنْ يَسْفِيحَ:

مفهومه أحروري. **فهي لذلك أجر:** هذا موضع الترجمة. **تَغْنِيًا:** استغناء عن الناس بما يحصل من نتائجها والتجارة فيها. **وتعففًا:** عن سؤالهم. **في وقايعها:** من علف وسقي وزكاة إن كانت للتجارة لا إن كانت للثنية فلا زكاة فيها. **ولا ظُهورها:** بأن لا يُكَلِّفَهَا فوق طاقتها. **فَقَوًا:** تعاضلًا. **ووياء:** إظهارًا للطاعة، والباطن بخلاف ذلك. **ونوَاء:** عداوة. **عن الحُمُر:** أي عن صدقتها. **لم ينزل<sup>(1)</sup> عليّ فيها شيء:** دلّ هذا على أن ما قبلها بوحى. **العائدة:** المنفردة في معناها. **(ذُرَّةُ)** النملة الصغيرة.

ح2372 **وَجَلَّ:** سويد الجهني. **عفاصها:** وعاءها الذي هي فيه. **ووكاعها:** الخيط المشدودة فيه. **فضالة الغنم:** ما حُكِمَها. **أو لأخيكَ:** لِمُلْتَقِطٍ آخَرَ. **أو للذئب:** يأكلها إن تركتها. **سقاؤها:** جوفها تحبس فيه الماء. **وإذاؤها:** خفها. **تروء الماء:** من الأنهار وغيرها. وهذا محل الترجمة.

### 13 بَابُ بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَلْبِ

ح2373 **حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَبٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَخِيًّا فَيَأْخُذَ حَزْمَةً مِنْ حَطَبٍ قَيْبِيعَ، فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهِ وَجْهَهُ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطِي أَمْ مَنَعَ».** [انظر الحديث 1471 وطره].

ح2375 **حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هِشَامٌ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُ قَالَ: أَصَبْتُ شَارِقًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَعْنَمٍ يَوْمَ بَذْرٍ، قَالَ: وَأَعْطَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَارِقًا أُخْرَى، فَأَنْخَتُهُمَا يَوْمًا عِنْدَ بَابِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحْمِلَ عَلَيْهِمَا إِذْخِرًا لِأَبِيئِهِ، وَمَعِيَ صَائِعٌ مِنْ بَنِي قَيْنِقَاعَ، فَاسْتَعِينَ بِهِ عَلِيٌّ وَلَيْمَةُ قَاطِمَةَ، وَحَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يَشْرَبُ فِي ذَلِكَ الْبَيْتِ مَعَهُ قَيْنَةً، فَقَالَتْ:**

(1) في صحيح البخاري (149/3): «ما أنزل...».

أَلَا يَا حَمَزُ لِلشُّرْفِ النَّوَاءُ  
 فَتَارَ إِلَيْهِمَا حَمَزُهُ بِالسَّيْفِ فَجَبَّ أَسْمَتُهُمَا وَبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا ثُمَّ أَخَذَ مِنْ  
 أَكْبَادِهِمَا، قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ: وَمِنْ السَّتَامِ؟ قَالَ: قَدْ جَبَّ أَسْمَتُهُمَا فَذَهَبَ  
 بِهَا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عَلِيٌّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَنَظَرْتُ إِلَى مَنْظَرِهِ  
 أَقْطَعَنِي، فَأَتَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ  
 فَأَخْبَرْتُهُ الْخَبَرَ، فَخَرَجَ وَمَعَهُ زَيْدٌ. فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَدَخَلَ عَلَى حَمَزَةَ فَتَعَيَّظَ  
 عَلَيْهِ، فَرَفَعَ حَمَزُهُ بَصَرَهُ وَقَالَ: هَلْ أَنْتُمْ إِلَّا عِبِيدٌ لِأَبَائِي؟ فَرَجَعَ رَسُولُ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَهِّقُ حَتَّى خَرَجَ عَنْهُمْ، وَذَلِكَ قَبْلَ تَحْرِيمِ  
 الْخَمْرِ. [انظر الحديث 2089 واطرافه].

### 13 باب بيع الحطير والكلأ: أي جواز بيعهما. والكلأ: العشب رطبة ويابسة.

وأشار إلى أن حكمها حكم الماء الجاري في الإباحة، وعموم الانتفاع. وهذا إذا كانا في  
 أرض مَوَاتٍ. ابنُ رشد: "اتفاقاً". وكذا إذا كان الكلأ في (64/2) أرض مملوكة بفحص وهو  
 الأرض التي تَرَكَ رَبُّهَا زَرْعَهَا استغناءً عنها، ولم يُبَوِّرْهَا للرعي، أو عفاءً وهو الأرض  
 التي لا تزرع حيث لم يكتنفه زرع، فإن اكتنفه فله منعٌ غيره من رعيه كما إذا كان في  
 مَرَجِه وَحَمَاهُ الذي بَوَّرَهُ مِنْ أرضه للرعي فيه. فله منعٌ غيره منه أيضاً<sup>(1)</sup>. هذا مذهبنا  
 وهو معنى قول الشيخ: "وَلَا كَلَأٌ بِفَحْصٍ وَعَفَى لَمْ يَكْتَنَفْهُ زَرْعُهُ بِخِلَافِ مَرَجِهِ وَحَمَاهُ"<sup>(2)</sup>.

ح2373 فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ: مِنْ أَنْ يَرِيقَ مَاءَهُ بِالسُّؤَالِ مِنَ النَّاسِ. خَبَرٌ  
 لمحذوف. أي هو خيرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، لِمَا فِي السُّؤَالِ مِنَ الْإِذْلَالِ وَتَحْمِلِ الْمِنَةِ.

ح2375 شَارِقًا: هِيَ الْمُسِنَّةُ مِنَ الْإِبِلِ. "شَارِقًا أَخَوَى". مِنَ الْخُمْسِ. إِذْخِرًا لِأَبْيَعِهِ:  
 هَذَا مَحَلٌّ "الترجمة"<sup>(3)</sup>. طَالِمٌ: هُوَ الذَّالُّ عَلَى الطَّرِيقِ. يَشْعُوبُ: أَيْ خُمْرًا قَبْلَ تَحْرِيمِهَا.

(1) من شرح الزرقاني على خليل (74/7/4).

(2) مختصر خليل (ص251).

(3) في المخطوطة: "الشاهد".

**قَيْنَةُ: مُغْنِيَّةٌ. يَا حَمَزُ لِلشُّرْفِ النُّوَاءِ:** هذا طرف من شعرٍ أَنْشَدَتْهُ الْقَيْنَةُ تُهَيِّجُ<sup>(1)</sup> به حمزة وهو:

❖ أَلَا يَا حَمَزُ لِلشُّرْفِ النُّوَاءِ ❖ وَهُنَّ مُعَقَّلَاتٌ بِالْفِنَاءِ

❖ ضَعِ السَّكَّيْنِ فِي اللَّبَّاتِ<sup>(2)</sup> مِنْهَا ❖ وَضَرَجْنَهُنَّ<sup>(3)</sup> حَمْزَةً بِالدَّمَاءِ

❖ وَعَجَّلْ مِنْ أَطَايِبِهَا لِشَرْبِ ❖ طَبِيخاً مِنْ قَدِيرٍ أَوْ شَوَاءِ

”و”الشُّرْفُ” جمع شارف. و”النُّوَاءُ”: السَّمَانُ<sup>(4)</sup>. وَأَطَايِبُ الإِبِلِ: السَّنام والكبد. والشَّرْبُ: الجماعة الذين يشربون الخمر. والقَدِيرُ: ما يُطْبَخُ مِنَ اللحمِ فِي القَدْرِ”. قاله الجوهري. فجبَّ أَسْنِمَتَهُمَا: قطعهما. وبَقَرَ خَوَاصِرَهُمَا: شَقَّهَا، وذلك بعد أن نحرهما. هل أنتم إِلَّا عبيدُ آبَائِي<sup>(5)</sup>: هذا كلام أبرزه السُّكْرُ فلا يُشْتَغَلُ بالتماس وجهه وبيان معناه.

#### 14 بَابُ الْقَطَائِعِ

ح2376 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَرَادَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَطِّعَ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: حَتَّى تُقَطِّعَ لِلْخَوَانِنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ مِثْلَ الَّذِي تُقَطِّعُ لَنَا. قَالَ: «سَتَرُونَ بَعْدِي أَثَرَهُ فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي». [الحديث 2376 - أطرافه في: 2377، 3163، 3794].

**14 بَابُ الْقَطَائِعِ:** جمع قطيعة. يقال: أَقْطَعْتُهُ أَرْضًا جَعَلْتُهَا لَهُ قَطِيعَةً. والمراد هنا ما يخص به الإمام بعض الرعية من مال الله.

القاضي عياض: ”وأكثر ما يستعمل في الأرض. وهو تملك مجرد، يسوغ لمن أقطع له

(1) المعنى أن المغنية تستدعي حمزة أن ينحر شاربني عبي المذكورين ليظعم أضيافه من لحمها.

(2) اللُّبَّةُ: المنحر.

(3) تُضَرَّجُ بالدم: تُلَطَّخُ به. وَضَرَجَ أَنْفَهُ بِيَدِهِ تَضَرَّجًا أَي أَدْمَاه. مختار الصحاح مادة: (ض ر ج).

(4) النُّوَاءُ جمع ناوية، وهي السمينة، صفةٌ للشُّرْفِ.

(5) في صحيح البخاري (150/3): «لآبائي».

بِيعُهُ وَهَبْتُهُ وَيُورَثُ عَنْهُ" هـ<sup>(1)</sup>. ولا يفتقر لحيازة على ما في "الوثائق المجموعة"<sup>(2)</sup>، و"المقصد المحمود"<sup>(3)</sup>، واختاره المصنّف وقال: إنه الذي جرى به العمل، وغيره ضعیفٌ.

ح2376 أن يقطع: للأنصار. من البحرين: بلد باليمن، أي أراد أن يخصهم بجزيتها، وإلا فهي أرض صلح، لا تقسم ولا تملك، بل هي ملك لأربابها. مثل الذي تقطع لنا: فلم يكن ذلك عنده صلى الله عليه وسلم كما يأتي. أثره: من الإيثار. أي يؤثر غيركم عليكم بالخلافة والمال والتفضيل في العطاء. وفيه إشارة إلى أن الخلافة لا تكون فيهم. حتى تلقوني: يوم القيامة على الحوض.

### 15 باب كتابة القطائع

ح2377 وقال الليث عن يحيى بن سعيد عن أنس، رضي الله عنه، دعا النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار ليقطع لهم بالبحرين، فقالوا: يا رسول الله! إن فعلت فاكتب لإخواننا من فريش بمثلها، فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «إنكم سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني». [انظر الحديث 2376 وطرفيه].

15 باب كتابة القطائع: لمن أقطعه الإمام لأجل التوثق دفعا للنزاع.

ح2377 فاكتب... إلخ: هذا محل الترجمة. فلم يكن... إلخ: أي لقلّة الفتوح، أو لم يكن ذلك رأيا له لعلمه بأنه يؤثر عليهم، فأراد أن يخصهم بذلك.

(1) الفتح (47/5).

(2) الوثائق المجموعة، لأبي محمد عبد الله بن فتوح بن موسى، السبتي، ثم الأندلسي، الفقيه الفاضل. جمع في كتابه كتب الوثائق. وتوفي سنة 460 هـ. شجرة النور الزكية (ص119).

(3) "المقصد المحمود في تلخيص العقود": كتاب في الشروط، مختصر مفيداً جداً، كثر استعمال الناس له، وجودته تدل على معرفته، لأبي الحسن علي بن يحيى بن القاسم، الصنهاجي، نزيل الجزيرة الخضراء، فنسب إليها، درس بها الفقه وعقد الشروط، وولي قضاءها، توفي سنة 585 هـ. شجرة النور الزكية (ص158).



## 16 بَابُ حَلْبِ الْإِيلِ عَلَى الْمَاءِ

ح2378 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حَقَّ الْإِيلُ أَنْ تُحَلَبَ عَلَى الْمَاءِ». [انظر الحديث 1402 وطرقيه].

## 16 بَابُ حَلْبِ الْإِيلِ عَلَى الْمَاءِ: أَيِ عِنْدِهِ.

ح2378 مِنْ حَقِّ الْإِيلِ: أَيِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْمَعْبُودَةِ عِنْدَ الْعَرَبِ. أَنْ تُحَلَبَ عَلَى الْمَاءِ: لِأَنَّ الْفُقَرَاءَ يَقْصِدُونَ الْمَوَارِدَ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ.

## 17 بَابُ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمَرٌ أَوْ شَرِبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي نَخْلٍ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ. فَلِلْبَائِعِ الْمَمَرُ وَالسَّقْيُ حَتَّى يَرْفَعَ، وَكَذَلِكَ رَبُّ الْعَرِيَّةِ».

ح2379 أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَ فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ، وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ». وَعَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ فِي الْعَبْدِ. [انظر الحديث 2203 واطرافه].

ح2380 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: رَخَّصَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تُبَاعَ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا ثَمَرًا. [انظر الحديث 2173 واطرافه].

ح2381 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْمَخَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَعَنْ الْمُرَابَنَةِ وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَنْذُو صَلَاحُهَا، وَأَنْ لَا تُبَاعَ إِلَّا بِالذِّينَارِ وَالذَّرْهَمِ إِلَّا الْعَرَايَا. [انظر الحديث 1487 وطرقيه].

[لم-ك-21، ب-16، ح-1536، أ-14882].

ح2382 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: رَخَّصَ

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا يَخْرُصُهَا مِنَ الثَّمَرِ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ - أَوْ فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ - شَكَّ دَاوُدُ فِي ذَلِكَ. [انظر الحديث [2190].

ح2383-ح2384 حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْوَلِيدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَنْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ: بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، إِلَّا أَصْحَابَ الْعَرَايَا فَإِنَّهُ أَذِنَ لَهُمْ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي بُشَيْرٌ... مِثْلَهُ. [انظر الحديث [2191].

17 باب الرجل يكون له ممرٌ أو شربٌ في حائطٍ أو في نخلٍ: هذا من اللَّفِّ والنَّشْرِ، أي له حق المرور. في حائط: أي بستان. والشرب في نخل كأن يبيع الأصل دون الثمرة. أي ما حكمه. ونبه بالترجمة على إمكان اجتماع الحقوق في العين الواحدة، هذا له الملك، وهذا له الانتفاع. وللبائع الممرُّ: في النخيل لأجل ثمره. والسقيُّ: لها. حتى يرفق: أي ثمره.

وهذا من كلام المصنف، قاله استنباطاً. أمّا الممرُّ فواضح جارٍ على مذهبنا. وأما السقيُّ، فقال ابنُ رشد في مسألة البيع: "القياس أنه عليهما لأنه منفعة لهما"<sup>(1)</sup>. وعليه درج الشيخُ إذ قال: "ولكليهما السقيُّ ما لم يُضِرَّ بِالْآخِرِ"<sup>(2)</sup>. وكذلك وبَّ العَرِيَّةُ: معناه أن السقيَّ على المُعْرِى لا على المُعْرِى لَهُ. وهذا مذهبنا (2/65) أيضاً. قال الشيخُ: "وَزَكَائِهَا أَيُّ الْعَرِيَّةِ وَسَقِيَّهَا عَلَى الْمُعْرِى - بالكسر - مِنْ مَالِهِ لَا مِنْهَا"<sup>(3)</sup>. ح2379 وَمَنْ ابْتِئَاعَ عَبْدًا إِلَى قَوْلِهِ: إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ: أي فيكون له. وهذا مذهبنا أيضاً<sup>(4)</sup>.

(1) انظر كلامه في التاج والاكلیل (4/497). وفيه تفصيل أقوال المذهب.

(2) مختصر خليل (ص189).

(3) مختصر خليل (ص190).

(4) انظر تفصيل المذهب في التاج والاكلیل (4/496)، وكذا مواهب الجليل (4/496).

الشيخ: "لَا سَيْتَاوَل- الشَّجَرُ: الْمُؤَبَّرُ أَوْ أَكْثَرُهُ إِلَّا بِشَرْطٍ: كَالْمُنْعَقِدَةِ، وَمَالَ الْعَبْدِ"<sup>(1)</sup>.  
أي فهو للبائع. إلا لشرط من مشتريه اشترطه لنفسه أو للعبد.

ح2381 عن الْمُخَابَرَةِ: كراء الأرض بما يخرج منها. وَالْمُحَافَلَةُ: بيع الزرع القائم على سوقه بالمصفي. وَالْمَزَابَفَةُ: بيع الثمر على رؤوس الشجر بالتمر اليابس. وَأَلَّا يُبَاعَ إِلَّا بِالْذِّينَارِ: الحصر إضافي أي لا بالطعام. إِلَّا الْحَوَايَا: تقدّم الكلام عليها. وأنه يباح بيعها بخرصها تمرًا بشروطه السابقة.

(1) مختصر خليل (ص 189) وفيه: "كالمنعقد".

## كِتَابُ فِيِ اسْتِقْرَاضِ

طلب القرض أي السلف وأداء الديون، والعَجْرُ: هو منع مَنْ لا يحسن التصرف في ماله منه. والتَّغْلِيصُ: هو مَنْعُ مَنْ أحاط الدينُ بماله من التصرف فيه حتى يُؤدَّى غَرْمَاؤُهُ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1 بَاب مَنْ اشْتَرَى بِالْذِّينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ، أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ

ح2385 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟ أَتَبِيعُهُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَبِعْتُهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْبَعِيرِ فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ. [انظر الحديث 443 واطرافه].

ح2386 حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: تَذَكَّرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَامِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ. [انظر الحديث 2068 واطرافه].

1 بَاب مَنْ اشْتَرَى بِالْذِّينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ: أي جاز ذلك

الشراء ومضى.

ح2385 فَأَعْطَانِي ثَمَنَهُ: هذا مطابق للركن الثاني من الترجمة، والحديث الثاني

مطابق للأول منها.

ح2386 طَعَامًا: ثلاثون صاعًا من شعير. إِلَى أَجَلٍ: فيه إطلاق السَّلَمِ على العقد المؤجل.

2 بَاب مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا

ح2387 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْيسِيُّ، حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي الْغَيْثِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ وَمَنْ أَخَذَ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ».

2 بَابُ مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ: سَلْفًا أَوْ شَرَاءَ بَيْدَيْنِ. يُرِيدُ أَدَاءَهَا، أَوْ إِنْتَاقَهَا: حَذَفَ

الجواب استغناء بما في الحديث، وهو قوله:

ح2387 أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ: إِمَّا بَأَن يَفْتَحَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مَا يُؤَدِّي بِهِ، وَإِمَّا بِأَن يَتَكَفَّلَ عَنْهُ

فِي الْآخِرَةِ وَيَرْضَى عَنْهُ خَصْمَاءَهُ. وَقَدْ وَرَدَ مَا يَشْهَدُ لِكُلِّ مِنْهُمَا، فَالضَّوَابُّ التَّعْمِيمِ.

أَتْلَفَهُ اللَّهُ: فِي الدُّنْيَا فِي مَعَاشِهِ أَوْ نَفْسِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ مُشَاهِدٌ فَهُوَ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

### 3 بَابُ أَدَاءِ الدِّينِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58].

ح2388 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا أَبْصَرَ سَعْيِي أَحْذَا- قَالَ: «مَا أَحَبُّ أَنَّهُ تَحَوَّلَ لِي ذَهَبًا يَمْكُثُ عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ. إِلَّا دِينَارًا أَرْضِيهِ لِدَيْنٍ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الْكَثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا» وَأَشَارَ أَبُو شِهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ- «وَقَلِيلٌ مَا هُمْ» وَقَالَ: «مَكَانَكَ». وَتَقَدَّمَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَسَمِعْتُ صَوْتًا، فَارَدْتُ أَنْ آتِيَهُ ثُمَّ تَكَرَّرْتُ قَوْلَهُ: مَكَانَكَ حَتَّى آتَيْكَ فَلَمَّا جَاءَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! الَّذِي سَمِعْتُ؟ أَوْ قَالَ: الصَّوْتُ الَّذِي سَمِعْتُ؟ قَالَ: «وَهَلْ سَمِعْتُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قُلْتُ: وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

[انظر الحديث 1237 وإطرافه].

ح2389 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبَةَ بْنِ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسْرُئِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَيْءٌ أَرْضِيهِ لِدَيْنٍ». رَوَاهُ صَالِحٌ وَعَقِيلٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [الحديث 2389 - طرفاه في: 6445، 7228].

**3 باب أداء الدين:** أي بيان حكمه وكيفيته، وقد ذكر ذلك في هذه الترجمة وفيما بعدها من التراجم.

واعلم أنَّ أداء الدين لا يخلو إمَّا بمثله كما يؤخذ من هذه الترجمة، أو بأزيد عليه، أو بأنقص، كما يؤخذ من التراجم الآتية. وظاهره الجواز في الجميع، يعني عند عدم الشرط. ومذهبنا في ذلك هو قول الشيخ: "وَجَازَ قَضَاءُ قَرْضٍ بِمُسَاوٍ وَأَفْضَلَ صَفَةً". أي إن لم يشترط ذلك عند الاقتراض وإلا منع، حلَّ أم لا، - "وَأَنَّ حَلَّ الْأَجَلِ بِأَقْلَ صَفَةٍ، وَقَدْرًا -" أي معًا كنصف مُدٍّ قمح ردِّي عن مُدٍّ قمح جيّد، وأحرى بأقلِّ صفة فقط، أو قدرًا فقط، وإن لم يحل منع - "لا أزيد عددًا أو وزنًا، إِلَّا كَرُجْحَانِ مِيزَانٍ -" أي في المتعامل به عددًا في الأول أو وزنًا في الثاني-(<sup>1</sup>). «أَنْ تَوَدُّوا الْأَمَانَةَ» : يشمل ما تعلق بالذمة وغيره.

ح2388 أبو شهاب: عبدُ ربِّه الحنَّاط. يَعْنِي أَحَدًا: هذا كالدعامة في الكلام أو المراد: فَلَمَّا أَبْصَرَ الْجَبَلَ يَعْنِي أَحَدًا. أَوْصِدَهُ: أَهْيَأَهُ لِذَيْنِ. فيه الاهتمام بأمر الدين. الأَكْثَرُونَ: مالا، مرفوعٌ على أَنَّ اسْمَ «إِنْ» ضمير الشأن، وما بعدها خبرها. هُمْ الْأَقْلُونَ: ثوابًا. وَقَلِيلٌ مَا هُمْ: «ما» زائدة. مَكَانَكَ: الزم مكانك. أَنْ آتِيَهُ: خوفًا عليه. الَّذِي سَمِعْتُمْ: مبتدأ خبره محذوف. أي ما هو. وَإِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا: أي زنا وسرق، كما في رواية.

#### 4 باب استقراض الابل

ح2390 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ أَخْبَرَنَا سَلْمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلْمَةَ يَمْنَى يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا تَقَاضَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا، وَاسْتَرَوْا لَهُ بَعِيرًا فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ» وَقَالُوا: لَا نَجِدُ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ سَيْئِهِ. قَالَ: «اسْتَرَوْهُ فَأَعْطَوْهُ إِيَّاهُ فَإِنَّ خَيْرَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

(1) مختصر الشيخ خليل (ص173)، وانظر شرحه للزرقاني (57/1-59).

**4 باب استقراض الإبل:** أي جوازه. ويلحق بها جميع الحيوان، وهو قول أكثر أهل العلم، خلافاً للحنفية.

قال ابن عاصم:

القرض جائز وفعل جاري ❖ في كل شيء ما عدا الجواري<sup>(1)</sup>  
 ح2390 وجلاً: قيل: هو العرباض بن سارية (66/2). فَأَغْلَطَ: شَدَّدَ في المطالبة، لكن مع مراعاة الأدب المشروع. مَفَالًا: صولة وقوة. اشْتَرَوْهُ: أي الأفضل. فَأَعطوه إِيَّاهُ: والمخاطب بذلك، هو أبو رافع كما في "مسلم". فَإِنَّ خَيْرَكُمْ: أي من خَيْرِكُمْ. أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً: فيه الزيادة في الوصف وهي جائزة.

لطيفة: ذكر الدماميني في "المصابيح" أن الحافظ ابن حجر كتَبَ إليه في أوَّل عام ثمانية وتسعين وسبعمائة يهنئه بالعام المذكور أبياتاً منها:

ويا قاضي القضاة ومُرْتَضَاهَا ❖ وأحسَنَهَا لما يُقْضَى أَدَاءً  
 رَوِينَا ما به لكم اقتباساً ❖ خيارُ الناسِ أحسنُهُم قَضَاءً<sup>(2)</sup>

## 5 باب حُسْنِ التَّقَاضِي

ح2391 حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ رَبِيعٍ عَنْ حَذِيقَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَاتَ رَجُلٌ فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ؟»، قَالَ: كُنْتُ أَبَايُعُ النَّاسَ فَأَتَجَوَّزُ عَنْ الْمُوسِرِ وَأُخَفِّفُ عَنْ الْمُعْسِرِ، فَعُفِّرَ لَهُ». قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2077 واطرافه].

**5 باب حُسْنِ التَّقَاضِي:** أي استحباب حسن المطالبة بالتوسع والكلام الطيب.

(1) تحفة ابن عاصم البيت 1305 (مجموع المتنون ص695) ط. دار الفكر.

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2305).

ح2391 رَجُلٌ: لم يسم. فَقِيلَ لَهُ: أعملت خيراً. أي من النوافل، لِأَنَّ ظَاهِرَ حاله أنه كان قائماً بالفرائض، ولم يوجد له من النوافل إلا هذا. أو المراد الخير المتعلق بالمال، وأنه لم يكن له من البر فيه إلا هذا.

## 6 بَابُ هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سِنِّهِ

ح2392 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ سُقْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ كَهَيْلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَقَضَّاهُ بَعِيرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْطُوهُ» فَقَالُوا مَا نَجِدُ إِلَّا سِنًا أَفْضَلَ مِنْ سِنِّهِ. فَقَالَ الرَّجُلُ: أَوْفَيْتَنِي أَوْفَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْطُوهُ فَإِنَّ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

6 بَابُ هَلْ يُعْطَى. أَي رَبِّ الدِّينِ. أَكْبَرُ مِنْ سِنِّهِ: نعم يجوز إعطاؤه له إن كان بغير شرط، لأنه زيادة في الوصف لا القدر.

ح2392 وَجَلًّا: هو السابق في الحديث قبل. فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَعْطُوهُ. عِيَاضٌ: "كذا لجميعهم. وصوابه تقديم قوله: «فقال: أعطوه» كما في الباب بعده.

## 7 بَابُ حُسْنِ الْقَضَاءِ

ح2393 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا سُقْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِنَّ مِنْ الْبَابِلِ، فَجَاءَهُ يَتَقَضَّاهُ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعْطُوهُ» فَطَلَبُوا سِنَّهُ فَلَمْ يَجِدُوا لَهُ إِلَّا سِنًا فَوْقَهَا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ» فَقَالَ: أَوْفَيْتَنِي وَقَى اللَّهُ بِكَ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

ح2394 حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ حَدَّثَنَا مُحَارِبُ بْنُ دُبَّارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ: أَرَاهُ قَالَ: ضَحَى - فَقَالَ: «صَلِّ رَكَعَتَيْنِ»، وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ قَقْضَانِي وَرَادَنِي. [انظر الحديث 443 واطرافه].



7 باب حُسْنِ الْقَضَاءِ : أي استحباب حُسْنِ أداءِ الدَّيْنِ.

ح2393 قَالَ أَعْطَوْهُ: فقضاه صلى الله عليه وسلم وأَحْسَنَ قضاءه، بزيادةٍ في وصف المعطى.

ح2394 دَيْنٌ: ثمن الجمل الذي اشترى منه. وَزَادَ فِي: أي قيراطاً. وهذه الزيادة وإن كانت في العدد أو الوزن، فهي عندنا مغتفرة لقلتها جداً، كما في "المدونة" وغيرها.

8 بَابُ إِذَا قُضِيَ دُونَ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهُوَ جَائِزٌ

ح2395 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بَنَ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قِيلَ يَوْمَ أَحَدٍ شَهِيدًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَدَّ الْغُرَمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَائِطِي. وَقَالَ: «سَتَعْدُو عَلَيْكَ». فَقَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَجَدَدْنَاهَا فَقَضَيْنَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا. [انظر الحديث 2127 واطرافه].

8 بَابُ إِذَا قُضِيَ: المديون. دُونَ حَقِّهِ: برضى ربِّ الحقِّ بعد الأجل. أَوْ حَلَّلَهُ: أي ربَّ الحقِّ من جميع الدَّيْنِ أو من بعضه. فَهُوَ جَائِزٌ: ماضٍ.

ح2395 ابْنُ كَعْبٍ: عبدالله أو عبدالرحمن، وكلاهما ثقة. وَيَحْلُلُوا أَبِي: أي يجعلوه في حِلٍّ ممَّا بقي عليه.

9 بَابُ إِذَا قَاصَّ أَوْ جَازَقَهُ فِي الدَّيْنِ ثَمَرًا يَثْمُرُ أَوْ غَيْرَهُ

ح2396 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ ثَوَّقِي وَتَرَكَ عَلَيْهِ ثَلَاثِينَ وَسَقًا لِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَاسْتَنْظَرَهُ جَابِرٌ فَأَبَى أَنْ يُنْظِرَهُ، فَكَلَّمَ جَابِرٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَشْفَعَ لَهُ إِلَيْهِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلَّمَ الْيَهُودِيَّ لِيَأْخُذَ ثَمَرَ نَخْلِهِ بِالَّذِي لَهُ فَأَبَى، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّخْلَ فَمَشَى فِيهَا ثُمَّ قَالَ

لِجَابِرٍ: «جَدُّ لَهُ فَأَوْفَ لَهُ الَّذِي لَهُ». فَجَدَّهُ بَعْدَ مَا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوْفَاهُ ثَلَاثِينَ وَسَقَا وَقَضَلَتْ لَهُ سَبْعَةَ عَشَرَ وَسَقَا، فَجَاءَ جَابِرٌ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُخْبِرَهُ بِالَّذِي كَانَ فَوَجَدَهُ يُصَلِّيَ الْعَصْرَ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَخْبَرَهُ بِالْقَضَلِ فَقَالَ: «أَخْبِرْ ذَلِكَ ابْنَ الْخَطَّابِ» فَذَهَبَ جَابِرٌ إِلَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ عَلِمْتُ حِينَ مَشَى فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيُبَارِكَنَّ فِيهَا. [انظر الحديث 2127 واطرافه].

9 باب إذا قاصَّ: أي المدين رب الدين بمثل ماله عليه. أي أسقط الطلب بماله على زيد مثلاً في مقابلة ما لزيد عليه مع اتحاد الصنف، وهي مفهومة بالأحروية من جواز المجازفة. أو جازفَه: أي أعطاه شيئاً جِزافاً. <sup>(1)</sup> بالدَّيْنِ: يتنازعه العاملان قبله فهو جائز. تَمْراً بتمرٍ أو غيره: كَبُرَّ بَبُرٌّ، أو شعير بشعير.

اعترضه المهلب بأن ما ذكره لم يُجَوِّزُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مجازفة لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَهْلِ والغرر قال: "وإنما يجوز أن يأخذ مجازفة في حقِّه أقل من دينه إذا علم الآخذ ذلك ورَضِيَّ". هـ <sup>(2)</sup>.

ابن حجر: "ومراد البخاري ما أثبتته المعترض لا ما نفاه، وغرضه بيان أنه يُغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يُغتفر ابتداءً، لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير بيع العرايا، ويجوز في القضاء عند الوفاء، وذلك بَيِّنٌ في حديث الباب، فإنه صلى الله عليه وسلم سأل الغريم أن يأخذ تمر الحائط وهو مجهول القدر في الأوساق التي له، وهي معلومة. وكان تمر الحائط دون الذي له كما وقع التصريح بذلك في الصُّلْحِ". هـ <sup>(3)</sup>. ونقل الكرمانى نحوه عن شارح التراجم <sup>(4)</sup>. أي فهو من حُسْنِ الاقتضاء.

(1) في صحيح البخاري (154/3): «في الدين».

(2) شرح ابن بطال (426/6 - 427) بتمرف.

(3) الفتح (60/5).

(4) الكواكب الدراري (مج 5 ج 10 ص 200).

ح2396 ثلاثين وسقاً لرجلٍ: أي ولغيره شيء آخر. ثمَوْنُخْلِه: أي كما هو من غير كيل. وهذا موضع الترجمة. وقُضِلَتْ لَهُ سَبْعَةُ عَشَرَ وَسَقاً: وفي علامات النبوة: «وبقي مثل ما أعطاهم». وجمع بينهما بالحمل على تعدد الغرماء، وأن لأحدهم ثلاثين وسقاً من صنف واحد، فأوفاه و فضل له سبعة عشر وسقاً ولباقيهم عدد آخر من أصناف أخرى، فأوفاهم منها وفضل من المجموع قدر ما أوفاه. أَخْيِرَ ذَلِكَ: أي بذلك. ابْنُ الْخَطَّابِ: خصه لكونه كان مهتماً بيدّين جابر.

#### 10 باب مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ الدَّيْنِ

ح2397 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ». فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ: مَا أَكْثَرَ مَا تَسْتَعِيدُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَغْرَمِ. قَالَ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ». [انظر الحديث 832 وأطرافه].

10 باب (67/2) مَنْ اسْتَعَاذَ مِنَ الدَّيْنِ: ابْنُ الْمُثَنَّى: "لا تناقض بين الاستعاذة من الدين وجواز الاستدانة، لأن الذي استعيز منه غوائل الدين. فمن أدان وسلم منها، فقد أعاده الله وفعلَ جائزاً". هـ<sup>(1)</sup>.

وقيل: معنى الاستعاذة منه الاستعاذة من الاحتياج إليه، لئلا يقع في غوائله، وقيل من عدم القدرة على أدائه بعد تحمّله.

ح2397 فِي الصَّلَاةِ: أي في تشهدها الأخير. مِنَ الْمَأْثَمِ: الوقوع في الإثم. وَالْمَغْرَمِ: أي الدين. قَائِلٌ: هو عائشة -رضي الله عنها- هَدَّثَ: أخبر عن ماضي الأحوال لتمهيد عذره في التقصير. وَوَعَدَ: بالأداء فيما يستقبل.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند (ح2397)، ولم ينسبه لابن المنير.

## 11 باب الصلاة على من ترك دينًا

ح2398 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْيُورَثْهُ وَمَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلْيُنَا» . [انظر الحديث 2298 واطرافه].

ح2399 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اقْرَأُوا إِنَّ شَيْئَكُمْ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: 6]، فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا فَلْيَرِثْهُ عَصَبَتُهُ مَنْ كَانُوا، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضَيَاعًا فَلْيَأْتِنِي فَأَنَا مَوْلَاهُ» . [انظر الحديث 2298 واطرافه].

## 11 باب الصلاة على من ترك دينًا: أي مات وترك عليه دينًا. أي مشروعيتها.

ابن المنير: "أراد أن الدين لا يخل بالدين، وأن الاستعانة منه ليست لذاته، بل لِمَا يُخْشَى مِنْ غَوَائِلِهِ<sup>(1)</sup>."

ح2398 كَلًّا: ثَقْلًا، فيشمل الدين والعيال. فَأَلْبِنَا: يَرْجِعُ أَمْرُهُ فَنُوقِي دَيْنَهُ وَنَقُومُ بَعِيَالَهُ. وأشار المصنّف إلى بقية الحديث وهو أنه كان صلى الله عليه وسلم لا يصلي على من عليه دينٌ، ليس عنده وفاء به. فلما فتحت الفتوح صار يصلي عليه ويؤدّي عنه دَيْنَهُ. ومنه تؤخذ المطابقة. قاله الكرمانى<sup>(2)</sup>.

ح2399 أَوْ ضَيَاعًا: عِيَالًا محتاجين. فَلْيَأْتِنِي، فَأَنَا مَوْلَاهُ: أي وليّه في دَيْنِهِ وِعِيَالِهِ. وهذا قاله صلى الله عليه وسلم بعد فتح الفتوح كما سبق. ومذهبنا أن هذا أمرٌ مستمرٌّ إلى الآن، واجب على الأئمة فعله، من مال الله، كما صرح به ابن عبد البر<sup>(3)</sup>، وابن رشد، والقاضي عياض، وغيرهم، راجع آخر كتاب الحوالات.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 11 من كتاب الاستقراض.

(2) الكواكب الدراري (مج 5 ج 10 ص 202) بتمرف.

(3) التمهيد: (131/24).

زاد ابن بطال: "فإن لم يعط الإمام عنه من بيت المال لم يُخْبَس عن دخول الجنة، لأنه يستحق القدر الذي عليه في بيت المال مثلاً"<sup>(1)</sup>. **أَوَّلَى بِهِ**: أرحم به من نفسه، لأن نفسه تدعوه إلى الهلاك، والنبي ﷺ يدعوه إلى النجاة. **ضَيَاعًا**: عيالا. **فَأَنَا مَوْلَاهُ**: أي وليه أتولى أموره.

## 12 باب مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

ح2400 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَخِي وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ». [انظر الحديث واطرافه].

12 باب مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ: ترجم بلفظ الحديث.

والمطل تأخير ما استحق أدائه بغير عذر. والغني هنا الواجد لقدر أداء دينه، ولو كان فقيراً. وهو من إضافة المصدر لفاعله. وانظر باب الحوالة.

## 13 باب لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ

وَيَذْكُرُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِيَ الْوَاجِدِ يُحِلُّ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ». قَالَ سُقَيَانُ: عِرْضُهُ يَقُولُ مَطْلَتْنِي، وَعُقُوبَتُهُ الْحَبْسُ.

ح2401 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ يَنْقَاضَاهُ فَأَغْلَظَ لَهُ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

13 باب لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ: حجة، فلا يلام إذا تكرر منه الطلب. **وَيَذْكُرُ...** إلخ: وصله أحمد، وأبو داود، والنسائي<sup>(2)</sup>. وإسناده حسن. **لِيَ**: مطلق. **الوَاجِدِ**: القادر على الأداء.

(1) شرح ابن بطال (354/6) بتصرف.

(2) مسند أحمد (ح19473) طبعة دار الفكر، وسنن النسائي كتاب البيوع، باب مطل الغني (316/7)، وسنن أبي داود، كتاب الأقضية باب الحبس في الدين (ح3628).

**مَطْلَبِي:** ونحوه، كَطْلَمَنِي، وهو ظالمٌ وَمُتَعَدٌّ وَعُقُوبَتُهُ: الحبسُ. لأنه ظالم، والظلم يستحق عليه فاعله الأدب. واستدل به على مشروعية حبس المدين القادر على الوفاء.

ح 2401 **يَنْتَفَاضُهُ:** دَيْنًا له عليه.

14 بَاب إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُقْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَقَالَ الْحَسَنُ: إِذَا أَقْلَسَ وَتَبَيَّنَ، لَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ وَلَا بَيْعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: قَضَى عُمَانُ مَنْ اقْتَضَى مِنْ حَقِّهِ قَبْلَ أَنْ يُقْلَسَ فَهُوَ لَهُ، وَمَنْ عَرَفَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ.

ح 2402 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنُ حَزْمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... أَوْ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:-

«مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَقْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ».

14 بَاب إِذَا وَجَدَ: شخصٌ. مَالُهُ: الثَّابِتُ بَيِّنَةٌ أَوْ اعْتِرَافُ الْمُفْلِسِ قَبْلَ التَّقْلِيسِ.

**عِنْدَ مُقْلِسٍ:** قد حكم بإفلاسه. **فِي الْبَيْعِ:** منه. **وَالْقَرْضِ:** له. **وَالْوَدِيعَةِ:** عنده.

**فَهُوَ:** أَيُّ كُلِّ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُقْتَرِضِ وَالْمُودِعِ. **أَحَقُّ بِهِ:** أَيُّ بِمَا لَهُ وَلَا يَكُونُ أَسْوَأَ

الْغَرْمَاءِ فِيهِ. **لَمْ يَجْزُ عِتْقُهُ وَلَا بَيْعُهُ وَلَا شِرَاؤُهُ:** الَّذِي يَرُدُّ عِتْقَهُ عِنْدَنَا وَجَمِيعَ

تَصَرُّفَاتِهِ هُوَ مُجَرَّدُ إِحَاطَةِ الدَّيْنِ بِمَالِهِ فَلَسَ أَمْ لَا، وَالَّذِي يَمْنَعُ بَيْعَهُ وَشِرَاءَهُ هُوَ

تَقْلِيسُهُ، إِمَّا بِمَعْنَى أَعَمٍّ وَهُوَ قِيَامُ الْغَرْمَاءِ عَلَيْهِ وَسَجْنُهُ لَهُمْ وَاسْتِتَارُهُ مِنْهُمْ، أَوْ أَخْصَ

وَهُوَ انْتِزَاعُ مَالِهِ لَهُمْ.

قال الشيخ: "للغريم منعٌ من أحاط الدَّيْنُ بِمَالِهِ مِنْ تَبَرُّعِهِ". ثم قال: "وَقُلَّسَ حَضَرَ أَوْ

غَاب... فَمُنِعَ مِنْ تَصَرُّفٍ مَالِيٍّ..." إلخ<sup>(1)</sup>. **مَنْ اقْتَضَى:** أَيُّ قَبْضٍ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ

يفلس المأخوذ منه، فهو له وحده. ثم له الخيار بين التخاصص في الباقي، وبين رد ما قبض والرجوع في عين شئنه إن كان قائماً. هذا مذهبنا. قال الشيخ: "وَرَدُّ بَعْضِ ثَمَنِ قَبْضٍ وَأَخْذُهَا"<sup>(1)</sup>. فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ: من غيره من الغرماء بشروط ثلاثة أشار لها الشيخ بقوله: "إِنْ لَمْ يُفِدِهِ غَرْمَاؤُهُ، وَلَوْ بِمَالِهِمْ، وَأَمَكَنَ لَا بِيَضْعُ وَلَمْ يَنْتَقِلْ كَانَ طَحْنَتِ الْحَنْطَةِ"<sup>(2)</sup>. هذا حكم من وجد شيئاً عند مفلس.

وَأَمَّا مَنْ وَجَدَهُ عِنْدَ مَيْتٍ فَإِنَّهُ لَا يَخْتَصُّ بِهِ، بَلْ يَكُونُ (68/2) أَسْوَأَ الْغَرَمَاءِ لِخَرَابِ ذِمَّةِ الْمَيْتِ بِالْمَوْتِ، هَذَا مَذْهَبُنَا. قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَهُ أَخْذُ عَيْنِ شَيْئِهِ الْمَحْزُوزِ عَنْهُ فِي الْفُلْسِ لَا الْمَوْتِ"<sup>(3)</sup>.

وقال الشافعية: "يختص به فيهما". والحنفية: "لا فيهما".

ابن دقيق العيد: "ودلالة الحديث على ما للمالكية قوية جداً. حتى قيل إنه لا تأويل له". وقال الإصطخري من أصحاب الشافعي: "لو قضى القاضي بخلافه نقض حكمه". هـ نقله في المصابيح<sup>(4)</sup>.

## 15 بَابُ مَنْ أَخَّرَ الْغَرِيمَ إِلَى الْغَدِ أَوْ نَحْوِهِ وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ مَطْلًا

وَقَالَ جَابِرٌ اشْتَدَّ الْغُرْمَاءُ فِي حُقُوقِهِمْ فِي دَيْنِ أَبِي قَسَّالٍ هُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمُ الْحَائِطُ وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَقَالَ: «سَأَغْذُو عَلَيْكَ غَدًا». فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَقَضَيْتُهُمْ. [م-ك-22، ب-5، ح-1559، ا-7127].

## 15 بَابُ مَنْ أَخَّرَ: مِنَ الْحُكَمِ الْغَرِيمَ: أَيِ مَطَالِبَتِهِ بِالذَّيْنِ إِلَى الْغَدِ أَوْ نَحْوِهِ كَالْيَوْمِينَ

(1) مختصر خليل (ص204).

(2) مختصر خليل (ص203) وفيه: "... لا إن طحنت الحنطة".

(3) مختصر خليل (ص203).

(4) إحكام الأحكام (201/3)، ومصابيح الجامع الصحيح عند باب 14 من الاستقراض.

والثلاثة. وَلَمْ يَرَدْ ذَلِكَ مَطْلًا: لقرب الأجل، أو لِمَا تَضَمَّنَهُ مِنْ مَصْلَحَةٍ مِّنْ عَلَيْهِ الدِّين. وَلَمْ يَكْثِرْهُ: أي لم يَجِدْهُ<sup>(1)</sup> وَيَقْسِمُهُ عَلَى نِسْبَةِ دِيُونِهِمْ.

16 بَاب مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ أَوْ الْمُعْدِمِ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ

ح2403 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَجَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَأَخَذَ ثَمَنَهُ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ. [انظر الحديث 2141 واطرافه].

16 بَاب مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ أَوْ الْمُعْدِمِ، الْفَقِيرِ. فَقَسَمَهُ: أَي قَسَمَ ثَمَنَهُ. بَيْنَ الْغُرَمَاءِ: يَرْجِعُ لِلْمُفْلِسِ. أَوْ أَعْطَاهُ: حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ، مِنْهُ يَرْجِعُ لِلْمُعْدِمِ، فِيهِ لَفٌ وَتَشْرُ. و«أو» للتنوين، ويخرج أحد الأمرين من الآخر، لأنه إذا باعه لِحَقِّ نفسه، فَلَأَن يَبِيعَهُ لِحَقِّ الْغُرَمَاءِ أَوَّلَى. والحديث يَحْتَمِلُ الأمرين، فهو شاهد لهما. نعم قوله: «فقسمة بين الغرماء» ليس في الباب ما يدل عليه.

ح2403 رَجُلٌ: هو أبو مذكور وكان مدنيًا. غُلَامًا لَهُ: يَعْقُوبُ. مَنْ يَشْتَرِيهِ: أي العبد. فَأَخَذَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَمَنَهُ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ. زاد في رواية. «فقال له: اقض به دينك». وفي أخرى: «أبدأ بنفسك فتصنق عليها». وراجع باب بيع المدبر.

17 بَاب إِذَا اقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى أَوْ أَجَلُهُ فِي الْبَيْعِ  
قَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ: لَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِنْ دَرَاهِمِهِ مَا لَمْ يَشْتَرِطْ. وَقَالَ عَطَاءٌ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: هُوَ إِلَى أَجَلِهِ فِي الْقَرْضِ.  
ح2404 وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمَزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسَلِّفَهُ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. [انظر 1498 واطرافه].

(1) جَدُّ الشَّيْءِ: قِطْعُهُ، وَبَابُهُ رَدٌّ. مُخْتَارُ الصَّحَاحِ مَادَّةُ: (ج د د).



17 **بَابُ إِذَا أَقْرَضَهُ:** أي أقرض شخصاً آخر. **إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى،** أو أَجَلَهُ فِيهِ **الْبَيْعُ:** أي في ثمنه أَجَلاً مَسْمُوعاً جاز فيهما عند الجمهور. **وإنْ أُعْطِيَ أَحْضَلَ مِنْ دِرَاهِمِهِ:** أي صفةً جَارَ. وهذا مذهبنا أيضاً كما قَدَّمناه. **هُوَ:** أي المقترض. **إِلَى أَجَلِهِ:** المقرَّر بينهما، فلو طلب أخذه قبل أَجله لم يكن له ذلك. هذا مذهبنا خلافاً للأئمة الثلاثة. قال الشيخ: "وَلَمْ يَلْزَمْ رَدُّهُ إِلَّا بِشَرْطٍ أَوْ عَادَةٍ"<sup>(1)</sup>. والشرط الأجل المنقضي.

ح2404 **فذكر الحديث:** السابق في الكفالة.

### 18 **بَابُ الشَّقَاعَةِ فِي وَضْعِ الدِّينِ**

ح2405 **حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ مُغِيرَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:** أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ عِيَالاً وَدَيْنًا، فَطَلَبْتُ إِلَى أَصْحَابِ الدِّينِ أَنْ يَضَعُوا بَعْضًا مِنْ دَيْنِهِ فَأَبَوْا، فَأَنْتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَشْفَعْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا، فَقَالَ: «صَنَّفَ تَمْرَكَ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ عَلَى حِدَّتِهِ: عِدَقَ ابْنُ زَيْدٍ عَلَى حِدَّةٍ وَاللَّيْنُ عَلَى حِدَّةٍ، وَالْعَجْوَةُ عَلَى حِدَّةٍ، ثُمَّ أَحْضَرَهُمْ حَتَّى آتَيْتُكَ». فَقَعَلْتُ ثُمَّ جَاءَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَعَدَ عَلَيْهِ وَكَأَلَ لِكُلِّ رَجُلٍ حَتَّى اسْتَوْفَى وَبَقِيَ التَّمْرُ كَمَا هُوَ كَأَنَّهُ لَمْ يُمَسَّ.

[انظر الحديث 2127 واطرافه].

ح2406 **وَعَزَّوْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى نَاصِيحٍ لَنَا فَازْحَفَ الْجَمَلُ فَتَخَلَّفَ عَلَيَّ، فَوَكَّزَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ خَلْفِهِ، قَالَ:** «بِعَيْنِهِ وَكَأَنَّ ظَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ. فَلَمَّا ذَنَوْنَا اسْتَأْذَنْتُ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي حَدِيثٌ عَهْدٌ بِعُرسٍ؟ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَمَا تَزَوَّجْتَ؟ بِكَرًا أَمْ نَيْبًا؟» قُلْتُ: نَيْبًا! أَصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِي صِغَارًا فَتَزَوَّجْتُ نَيْبًا تُعَلِّمُهُنَّ وَتُؤَدِّبُهُنَّ. ثُمَّ قَالَ: «أَنْتِ أَهْلُكَ». فَقَدِمْتُ فَأَخْبَرْتُ خَالِي بِبَيْعِ الْجَمَلِ فَلَامَنِي، فَأَخْبَرْتُهُ بِإِعْيَاءِ الْجَمَلِ وَبِالَّذِي كَانَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَكَّزَهُ إِيَّاهُ، فَلَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَدَوْتُ إِلَيْهِ بِالْجَمَلِ فَأَعْطَانِي ثَمَنَ الْجَمَلِ وَالْجَمَلَ وَسَهْمِي مَعَ الْقَوْمِ. [انظر الحديث 443 واطرافه].

## 18 باب الشفاعة في وضع الدين: أي وضع بعضه لا كله.

ح2405 صنف تمر ك: اجمل كل صنف وحده. عذق ابن زيد: نوع من التمر رديء. واللين: نوع آخر منه. والعجوة: نوع آخر من أجوده. استوفى: حقوق الغرماء. كما هو: «ما» زائدة. أي كمثلها، أو موصولة. «وهو» مبتدأ خبره محذوف. أي باق.

ح2406 ناضج: جمل يسقى عليه. فأزحف: كل وأعشى. فتخلف علي: أبطأ. فركزه: ركز فيه العصا مبالغة في ضربه بها، خالي: ثعلبة بن عنمة. فلأمي: لعله لأمه على بيعه دون هبته بدون شيء.

## 19 باب ما ينهى عن إضاعة المال

وقول الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: 205] و﴿لَا يُصْلِحْ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: 81]، وقال في قوله تعالى: ﴿أَصْلَوْا نَكَاحًا أَنْ تَنُرِكَ مَا يَنْبَغُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 5] والحجر في ذلك وما ينهى عن الخداع.

ح2407 حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم: إني أخدع في الببوع. فقال: «إذا بايعت قفل: لا خيابة». فكان الرجل يقول: [انظر الحديث 2117 وطرقيه].

ح2408 حدثنا عثمان حدثنا جرير عن منصور عن الشعبي عن وراد مولى المغيرة بن شعبه عن المغيرة بن شعبه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات وواد البنات ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال».

[انظر الحديث 844 وطرقيه]. [م-ك-5، ب-30، ح-593].

19 باب ما ينهى<sup>(1)</sup> من إضاعة المال: بصرفه في غير وجهه المأذون فيه شرعاً، أو في غير طاعة الله، أو لغير ذلك، كما يأتي. إن الله لا يحب الفساد ولا يحب عمل

(1) في صحيح البخاري (157/3): "باب ما ينهى عن..."

**الْمُفْسِدِينَ:** التلاوة **(وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ)**<sup>(1)</sup>، **(إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ)**<sup>(2)</sup>؛ وما هنا سهوٌ. **أَوْ أَنْ نَفْعَلَ:** معطوفٌ على «ما»، فهو مدخول للتركة لا على «أن نترك»، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، بل أمرهم بترك ذلك، والمعنى أن نترك أن نفعل... إلخ. كذا في المصابيح<sup>(3)</sup> وغيرها. **(مَا نَشَاءُ):** من البخس والظلم ونقص المكيال والميزان. **(وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ):** هو عامٌ في كلِّ سفیه ذكرٍ أو أنثى، صغير أو كبير. والسفيه من يضيع المال ويفسده لسوء تدبيره. **وَالْحَجَرِ فِي ذَلِكَ:** أي السفه. أي وباب الحجر، وهو المنع من التصرف في المال، وهو مأخوذ من آية **(وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ)**، ومن النهي عن إضاعة المال. وما ينهي **عَنِ الْخِدَاعِ:** أي مخادعة من يُسيء التصرف في ماله وإن لم يحجر عليه.

ح 2407 **رَجُلٌ:** هو حَبَّان بن منقذ. **أُخْدِمَ:** أغبن (69/2)، وكان في عقله ضعف. **لَا خِلَافَةَ:** لا خديعة. زاد ابنُ إسحاق: «ثم أنت بالخيار في كلِّ سلعةٍ ابتعتها ثلاث ليالٍ، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فاردد»<sup>(4)</sup>. **فَكَانَ الرَّجُلُ يَقُولُهُ:** ثم يثبت له الخيار ثلاثاً. ح 2408 **الْأُمَهَاتُ:** أي والآباء. وخصَّ الأمهات لأن العقوق إليهن أسرع لضعفهن، ولأنهن مقدّماتٌ على الآباء في البرِّ. **وَوَادَّ الْبَنَاتِ:** دفنهن حَيَاتٍ. **وَمَفَعَ:** ما يجب أداؤه. **وَهَاتِ:** طلب ما لا حقَّ لكم فيه. **وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ:** عما لا يعني. **وَإِضَاعَةُ الْمَالِ:** قال القاضي عياض: «إضاعته قد تكون بتعطيله وترك القيام عليه، وقد تكون بنفقته في غير وجهه. وإنما نهى عن إضاعته لأنه إذا ضاع تعرّضَ لِمَا في أيدي الناس، وَلِأَن فِي

(1) آية 205 من سورة البقرة.

(2) آية 81 من سورة يونس.

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 19 من كتاب الاستقراض.

(4) الفتح (337/4).

حفظه مصلحةً دنياه، ومصلحةً دنياه صلاحٌ لدينه، لأن بذلك يتفرغ له<sup>(1)</sup>.

قال الأبي إثره: "قلت: وليس من إضاعة المال تحسين اللباس ولا تعداده للموسع عليه، وأما لغير الموسع عليه فمرجوح. وليس من إضاعته أيضًا اتساع الثوب، لأنه من التَّجَمُّل، واللَّه سبحانه يحبُّ الجمال. ومن إضاعته إعطاء الدين دون إسهاد لغير الموثوق به". هـ<sup>(2)</sup>.

## 20 باب العبد راعٍ في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه

ح2409 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ: قَالَ إِمَامٌ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» قَالَ: فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَحْسِبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. [انظر الحديث 893 واطرافه].

## 20 باب العبد راعٍ في مال سيده، ولا يعمل إلا بإذنه: وإن كان كامل العقل،

فالحجرُ هنا لأجل السيد لا للسفه. وكأنَّ المصنِّفَ استنبطَ قوله: «ولا يعمل» من قوله:

«وهو مسؤول»، لأنَّ الظاهرَ أنه يسأل هل جاوز ما أمره به أو وقف عنده. قاله ابن حجر<sup>(3)</sup>.

ح2409 **كُلُّكُمْ رَاعٍ**: أي حَافِظٌ لما استرعى عليه من أهلٍ ومالٍ. وَمَنْ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٍ، فهو راعٍ بجوارحه ومسؤول عن رعيته. **وَالْخَادِمُ**: أي العبد.

(1) إكمال المعلم (569/5)، وإكمال الإكمال (238/6).

(2) إكمال الإكمال (238/6).

(3) الفتوح (69/5).

## في الخصومات

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الغزالي: "إذا خاصمت فتوقر وتحفظ من جهلك وعجلتك، وتذكر في حجتك، ولا تكثر الإشارة بيدك والالتفات إلى من ورائك، (ولكن اجث<sup>(1)</sup>) على ركبتك. وإذا هو أغضبك فتكلم، وإذا قربك (الشيطان)<sup>(2)</sup> فكن منه على حذر. فهذه آداب المخاصمة.

#### 1 باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْإِشْخَاصِ وَالْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِ

ح2410 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ: أَخْبَرَنِي! قَالَ سَمِعْتُ النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَجُلًا قَرَأَ آيَةَ سَمِعْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِلَافَهَا، فَأَخَذْتُ بِيَدِهِ فَأَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «كِلَاكُمَا مُخْسِنٌ». قَالَ شُعْبَةُ: أَظْنُهُ قَالَ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ اخْتَلَفُوا فَهَلَكُوا».

[الحديث 2310 - طرفاه في: 3476، 5062].

ح2411 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَبَّ رَجُلَانِ: رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ، قَالَ الْمُسْلِمُ: وَالَّذِي اصْطَلَفَى مُحَمَّدًا عَلَى الْعَالَمِينَ! فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَالَّذِي اصْطَلَفَى مُوسَى عَلَى الْعَالَمِينَ! فَرَفَعَ الْمُسْلِمُ، يَدَهُ عِنْدَ ذَلِكَ فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِيِّ، فَذَهَبَ الْيَهُودِيُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ وَأَمَرَ الْمُسْلِمَ، فَذَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُسْلِمَ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى فَإِنَّ النَّاسَ يَصْنَعُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَصْنَعُ مَعَهُمْ فَالْكَوْنُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيْقُ فَإِذَا مُوسَى بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ، فَلَا أَدْرِي أَكَانَ فَيَمُنُ صَعِقَ فَافَاقَ قَبْلِي أَوْ كَانَ مِمَّنْ اسْتَنْتَنِي

اللَّهُ».

[الحديث 2411 - طرفاه في: 2408، 2414، 4813، 6517، 6518، 7428، 7472].

لم-ك-43، ب-ح-2373، ا-7589].

(1) كذا في الأصل، وفي الإحياء (175/2)، وإتحاف السادة المتقين (247/6): «وَلَا تُجْثُ عَلَى رَكْبَتِكَ».

(2) كذا في الأصل، وفي الإحياء وإتحاف السادة: «سلطان».

ح2413 حَدَّثَنَا مُوسَى حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَّ رَأْسَ جَارِيَةٍ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، قِيلَ: مَنْ فَعَلَ هَذَا بِكَ أَفْلَانٌ أَفْلَانٌ؟ حَتَّى سُمِّيَ الْيَهُودِيُّ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا، فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ.  
[الحديث 2413 - أطرافه في: 2746، 5295، 6876، 6877، 6879، 6884، 6885].

# 1 باب ما يذكّر في الإشخاص، والخصومة بين المسلم واليهود: الإشخاص

-بكسر الهمزة- إحضار الخصم وجلبه لمجلس الحكم، إما باستدعاء خصمه إن طأوعه، أو بأمر من الحاكم إن لم يطأوعه.

ح2410 عَبَدَ اللَّهُ: هو ابن مسعود. وَجَلَّأَ: لعلّه عمر. قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>. آيَةً: من "الرحمان" أو "الأحقاف". فَأَتَيْنَاهُ بِهِ... إلخ: هذا محل الترجمة.

ح2411 رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: هو أبو بكر -رضي الله عنه-. وما في الحديث بعده من أنه من الأنصار، فالمراد به النصرة العامة. وَرَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ: هو فنحاص. فَلَطَمَ وَجْهَ الْيَهُودِي: لِمَا فهمه من قصده بعموم العالمين، لَا تُخَيِّرُونِي عَلَى مُوسَى: أي تخييراً يؤدي إلى الحمية أو التنقيص، أو قاله تواضعاً. يَوْمَ الْقِيَامَةِ إذا تجلّى الله تعالى لفصل القضاء، وليس المراد به الصعق الواقع بنفخ الصور. بَاطِشٌ جَانِبَ الْعَرْشِ: آخذ بناحية منه بقوة. وَمَنْ اسْتَنْخَى اللَّهَ: أي من هذا الصعق، يعني، أو حوسب بصعقة الطور كما يأتي، أي لا أدري أي هذه الثلاثة كَانَ: الإفاقة أو الاستثناء أو المحاسبة. وعلى كل حال فيه خصوصية لموسى عليه الصلاة والسلام، وهي لا تقتضي التفضيل.

ح2412 مَنْ تَنَشَّقُ عَنْهُ الْأَرْضُ: كذا وقع هنا، وجزم المزني بأنه وهم، والصواب كما في غير هذه الرواية من قوله: «فأكون أول من يُفَيِّقُ». قاله ابن حجر<sup>(2)</sup>.

(1) الفتح (71/5).

(2) الفتح (444/6).

وقال الفاسي: إنه من تخليط الرواة<sup>(1)</sup>. وانظر تحقيق هذه المسألة في وفاة موسى عليه السلام من كتاب الأنبياء.

ح 2413 وَضَّ: دَقَّ. أَخَذَ الْيَهُودِيُّ: أَي رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وهذا محل الترجمة، فَوَضَّ وَأَسَّهَ بَيْنَ هَجْرَيْنِ: استدل به على أَنَّ المرءَ مقتول بما قتل به، وهو قول الجمهور خلافاً للحنفية.

2 بَاب مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّقِيهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَيَذْكُرُ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ قَبْلَ النَّهْيِ ثُمَّ نَهَاهُ

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ وَلَهُ عَبْدٌ لَا شَيْءَ لَهُ غَيْرُهُ فَأَعْتَقَهُ لَمْ يَجْزَ عِتْقُهُ.

2 بَاب مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّقِيهِ: المهمل البين سَفْهُهُ. وَالضَّعِيفُ الْعَقْلُ: إن ظهر إفساده لماله، وتبذيره له. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ: هذا قول ابن القاسم، وعليه العمل عندنا<sup>(2)</sup>، اعتباراً بالحالة لا بالولاية كما نص عليه ابن هلال، (70/2) وَقَبْلَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ.

وقال مالك: تمضي أفعاله اعتباراً بالولاية، إذ لا ولاية عليه لِأَنَّ الموضوع في السفيه المهمل. وإلى المسألة أشار الشيخ بقوله: "وَتَصَرَّفُهُ" - أي السفيه المحقق سفيه الذكر البالغ المهمل - قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَارَةِ عِنْدَ مَالِكٍ لَا ابْنَ الْقَاسِمِ، وَعَلَيْهِمَا الْعَكْسُ فِي تَصَرُّفِهِ إِذَا رَشَدَ بَعْدَهُ"<sup>(3)</sup>. وَدَّ عَلَى الْمُتَصَدِّقِ: المحتاج لما تصدَّق به. ثُمَّ نَهَاَهُ: عن مثل هذا الفعل بعد ذلك.

قال عبدالحق: "مراده قصة الذي دَبَّرَ عبده فباعه النبي ﷺ ثم قال له: «ابدأ بنفسك

(1) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 11 ص1).

(2) انظر: تفصيل المذهب في أحكام الحجر من عقد الجواهر: (799/2)، ومواهب الجليل (66/5-67).

(3) مختصر خليل (ص205).

فتصدق عليها فإن فضل شيء فلاهلك».<sup>(1)</sup> وهذه الزيادة تفرد بها أبو الزبير وليس هو من شرط البخاري فمن ثم مرّضه. هـ<sup>(2)</sup>. وتبعه على ذلك ابن بطال، واستظهره ابن حجر. وقال مالك في "موطأ ابن وهب": إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ ... إلخ: هذا مما يشمل قول الشيخ: "للغريم منع من أحاط الدين بماله من تبرّعه... إلخ"<sup>(3)</sup>.

3 باب وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ مَنَعِهِ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ. وَقَالَ لِلَّذِي يُخَذَّعُ فِي الْبَيْعِ «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، وَلَمْ يَأْخُذْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَالَهُ.

ح 2414 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ يُخَذَّعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ»، فَكَانَ يَقُولُهُ. [انظر الحديث 2117 وطرفيه].

ح 2415 حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّبِ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَرَدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَابِتَاعَهُ مِنْهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَّاسِ. [انظر الحديث 2141 واطرافه].

3 باب مَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ: أي ضعيف العقل الذي لم يتبين سفيه. وَفَحْوِهِ كَالسَّفِيهِ. وَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ: وهذا حاصل ما فعله صلى الله عليه وسلم في بيع المدبر. فَإِنْ أَفْسَدَ بَعْدَ مَنَعِهِ: من التصرف، وحجر عليه، لأن الحجر لا يكون إلا بعد ظهور الفساد، ولا فرق في ذلك بين الصغير والكبير.

قال في "المفهم": "كافة السلف وأهل المدينة وأئمة الفتوى على أن الكبير السفية يحجر

(1) أخرجه مسلم (ح 998) من طريق أبي الزبير عن جابر، ولذلك علقه البخاري لما لم يكن على شرطه كما في الفتح: (72/5).

(2) الفتح (72/5) بتصريف.

(3) مختصر خليل (ص 201).



عليه الحاكم، وشد أبو حنيفة فقال: لا يحجر عليه. وحكى ابن القصار في المسألة الإجماع. ويعني به إجماع أهل المدينة. "فَقُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ": ليكون لك الخيار ثلاثاً إن خُدِعْتَ وَغُبِنْتَ. وَلَمْ يَأْخُذِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أي مال الرجل الذي باع له غلامه، لأنه لم يظهر له سفهه، ولو ظهر له لمنعه من التصرف وحجر عليه.

ح2414 وَجَلَّ: حَبَان.

ح2415 وَجَلَّ: أبو مذكور. عَبْدًا: يعقوب. فَرَدَّهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أي ردَّ عتقه لسوء صنعه، ودفع له ثمنه كما سبق، نَعِيمٌ بَنُ النَّحَامِ: كذا في الصحيحين وغيرهما. قال النووي: وهو غلط وصوابه نعيم النحام<sup>(1)</sup>.

#### 4 بَابُ كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ

ح2416-2417 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ». قَالَ: فَقَالَ الْأَشْعَثُ: فِي وَاللَّهِ كَانَ ذَلِكَ. كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ فَجَحَدَنِي، فَقَدَّمْتُهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَلَاكَ بَيِّنَةٌ؟» قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ: «احْلِفْ». قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِذَا يَحْلِفَ وَيَذْهَبَ بِمَالِي. فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77] إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. [انظر الحديثين 2356 و2357 واطارفيهما].

ح2418 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ، بَنِ مَالِكٍ عَنْ كَعْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنُ أَبِي حَذْرَدٍ دَيْنًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى: «يَا كَعْبُ!» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا

(1) شرح النووي على مسلم (142/11). وَالْخُحْمَةُ: الموت والحنحنة.

رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «ضَعَّ مِنْ دَيْنِكَ هَذَا». فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ -أَيَّ الشَّطْرِ- قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَمُ قَاقُضِيهِ». [انظر الحديث 457 واطرافه].

ح2419 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمٍ بْنَ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَوُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقْرَأَ نِهَا، وَكَذْتُ أَنْ أُعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهْلُهُ حَتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّيْهُ بِرَدَائِهِ فَجِئْتُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتَنِيهَا! فَقَالَ لِي: «أَرْسِلْهُ» ثُمَّ قَالَ لَهُ: «أَقْرَأْ» فَقَرَأَ، قَالَ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ». ثُمَّ قَالَ لِي: «أَقْرَأْ». فَقَرَأْتُ فَقَالَ: «هَكَذَا أَنْزَلْتُ، إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ قَاقِرُّوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ».

[الحديث 2419- اطرافه في: 4992، 5041، 6936، 7550]. [م-ك-6، ب-48، ح-818، 158].

4 **باب كلام الخصوم بعضهم في بعض:** أي جوازه بما لا يوجب حداً ولا تعزيراً، فلا يكون من الغيبة ولا من البهتان المحرَّمين.

ح2416-2417 وَجَلَّ: معدان الجَفْشِيش. إِذَا يَحْلَفُ: أي كاذباً، بدليل قوله: وَيَذْهَبَ يَمَالِي: وهذا موضع الترجمة.

ح2418 دَيْنًا: قَدْرُهُ أَوْ قِيَّتَان. فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا: وفي بعض طرقه: «فتلاحيا». وتقدَّم أن ذلك كان السبب في رفع ليلة القدر، فدل على أنه كان بينهما كلام في بعضهما بعضاً يقتضي ذلك، وهو محل الترجمة. سِجْفَ: ستر. أَيَّ الشَّطْرِ: أشار صلى الله عليه وسلم إلى الصلح بينهما، لأنهما من ذوي الفضل والرحم.

ح2419 الْقَارِي: نسبة إلى القارة، لا إلى القراءة. أَعْجَلَ عَلَيْهِ: أظهر غضبي عليه. انْصَرَفَ: أي من الصلاة. لَبَّيْهُ يَرُدَّائِهِ: جمعت ثيابه عند لبته ثم جررته. وهذا محل الترجمة، لأنه أضاف الإنكار بالفعل إلى الإنكار بالقول، وذلك اجتهد منه، فَمِنْ ثُمَّ لَمْ يُؤْخَذْ بِهِ. عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ: وجوه مختلفة في الأداء، لا يخرج معها اللفظ عن

كونه واحداً، أو لغات متفرقة فيه لسبع قبائل من العرب. وقد نسخ ذلك كما يأتي  
إيضاحه في فضائل القرآن بحول الله (71/2).

5 باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة  
وقد أخرج عمر، أخت أبي بكر، حين ناحت.

ح2420 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ  
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَنُقَامَ، ثُمَّ أُخَالَفَ  
إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ». [انظر الحديث 644 وطرفيه].

5 باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة: بأحوالهم. أي بعد  
ثبوت ذلك عليهم، فلا يتجسس عليهم، ولا يبحث عن عوراتهم، أو بعد تعريفهم  
بالحكم، ونهيهم. أي تعيين ذلك على الإمام بعد الإثبات. وقال ابن القاسم: "تباع على  
المفسد داره". نقله في المصابيح<sup>(1)</sup>. وقد أخرج عمر أخت أبي بكر: أم فروة<sup>(2)</sup> من  
بيتها. حين ناحت: على أخيها أبي بكر لما مات وأقيم النوح عليه، ونهاهن عمر فلم  
ينتهين، فأمر بإخراج أخته المذكورة، وعلاها بالدرة ضربات، فتفرق النوائح. وقيل  
جعل يخرجهن امرأة امرأة ويضرب كل واحدة بالدرة.

ح2420 أَخَالَفَ: آتَى. لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ: فِي الْجَمَاعَةِ. فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ: أَي بِيوتهم.  
وَإِذَا حَرَّقَهَا بَادَرُوا بِالْخُرُوجِ مِنْهَا، فَثَبَّتَتْ مَشْرُوعِيَةَ الْاِقْتِصَارِ عَلَى إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي  
مِنْ بَابِ أُولَى.

ابن المنير: "فيه جواز نفي الأراذل والسفلة والمفسدين من مدينة إلى أخرى، لتضعف  
شوكتهم، وتشغلهم الغربة عن إيقاع المسلمين في الكربة". هـ مصابيح<sup>(3)</sup>.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2420).

(2) انظر ترجمتها من الاستعاب: (1949/4) باب الفاء.

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2420).

## 6 بَاب دَعَايِ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ

ح2421 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْصَانِي أَخِي إِذَا قَدِمْتُ أَنْ أَنْظُرَ ابْنُ أُمِّ زَمْعَةَ فَأَقْبِضَهُ فَإِنَّهُ ابْنِي. وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي وَإِنْ أُمِّ أَبِي وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي. فَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَهَا بَيْنَا يَعْتَبَةُ، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ! الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ». [انظر الحديث 2053 واطرافه].

6 بَاب دَعَايِ الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ: أي عن الميت في الاستحقاق وغيره من الحقوق.

ح2421 فِي ابْنِ أُمِّ زَمْعَةَ: عبد الرحمان أخي عتبة. إِذَا قَدِمْتُ: إلى مكة. وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ: سداً للذريعة، لأجل شَبَهه بعتبة، فكانه حكم بحكمين: ظاهراً، وهو الولد لِلْفِرَاشِ، وباطناً، وهو احتجابُ سودة. وراجع صدر البيوع.

## 7 بَاب التَّوْتُقِ مِمَّنْ تُخْشَى مَعْرَتُهُ

وَقَيْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، عِكْرَمَةَ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ وَالْفَرَائِضِ.  
ح2422 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ. فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَا عِنْدَكَ يَا ثُمَامَةُ؟» قَالَ: عِنْدِي يَا مُحَمَّدُ خَيْرٌ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. قَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةَ». [انظر الحديث 462 واطرافه].

7 بَابُ التَّوْتُقِ: بالربط والسجن. وَمَنْ تُخْشَى مَعْرَتُهُ: فسادُه ومضرته وفراره. أي مشروعية ذلك. وَقَيْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ عِكْرَمَةَ: موله بجعل قيدٍ في رجله. وَالْفَرَائِضُ: لِأَنَّ تَعْلَمَ الْعِلْمَ الْعَيْنِي لَا يُسَامَحُ فِيهِ مُسْلِمٌ.

ح2422 فَذَكَرَ الْحَدِيثَ: المار في الصلاة، في باب دخول المشرك المسجد.

## 8 بَابُ الرِّبْطِ وَالْحَبْسِ فِي الْحَرَمِ

وَأَشْتَرَى نَافِعُ بْنُ عَبْدِ الْحَارِثِ دَارًا لِلسَّجْنِ بِمَكَّةَ مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ عَلَى أَنْ عُمَرَ إِنْ رَضِيَ فَاَلْبَيْعَ بَيْعُهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَ عُمَرُ، فَلِصَفْوَانَ أَرْبَعُ مِائَةٍ. دِينَارٍ وَسَجَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ.

ح 2423 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَلِيلَ نَجْدٍ، فَجَاعَتِ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ. [انظر الحديث 462 واطرافه].

## 8 بَابُ الرِّبْطِ وَالْحَبْسِ فِي الْحَرَمِ: أَيُ جَوَازِهِ، خِلَافًا لَطَاوُسٍ فِي قَوْلِهِ: «لَا يَنْبَغِي

لِبَيْتِ عَذَابٍ أَنْ يَكُونَ فِي بَيْتِ رَحْمَةٍ». فَرَدَّ الْمَصْنُفُ عَلَيْهِ بِفِعْلِ الصَّحَابَةِ الْمَذْكُورِينَ هُنَا، وَقَوَّى ذَلِكَ بِقِصَّةِ ثُمَامَةَ<sup>(1)</sup>. فَأَفِمْ: مِنْ فَضَاءِ الصَّحَابَةِ كَانَ عَامِلَ عُمَرَ عَلَى مَكَّةَ.

فَالْبَيْعُ بَيْعُهُ: أَيُ مَاضٍ وَلَا مَقَالٍ لِلْبَائِعِ. وَكَانَ الثَّمَنُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ. فَلِصَفْوَانَ أَرْبَعُمِائَةٍ: أَيُ دِينَارٍ فِي مَقَابِلَةِ انْتِفَاعِهِ بِالْدارِ حَتَّى يَرْجِعَ الْخَبَرُ مِنْ عُمَرَ. فَلَيْسَ فِيهِ

بَيْعُ الْعُرْبَانِ<sup>(2)</sup> الْمَنْهِي عَنْهُ. وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِنَا. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ: "وَكُشِّهْرٌ فِي دَارٍ وَلَا تَسْكُنُ"<sup>(3)</sup>. فَمَعْنَاهُ لَا تَسْكُنُ بِغَيْرِ كِرَاءٍ، أَمَّا بِكَرَاءٍ فَيَجُوزُ كَثِيرًا كَانَ أَوْ قَلِيلًا بِشَرْطِ

وَبِغَيْرِ شَرْطٍ. وَسَجَنَ ابْنُ الزُّبَيْرِ بِمَكَّةَ: مِنْ جَمَلَةٍ مِنْ سَجَنَ بِهَا: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ، سَجَنَهُ فِي دَارِ النَّدْوَةِ فِي سَجْنٍ عَارِمٍ وَكَانَ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ. فَانْفَلَتَ مِنْهُ وَلَحِقَ بِأَبِيهِ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: فَائِدَةٌ: فِي مَشْرُوعِيَةِ الْحَبْسِ خَبَرَ أَبِي دَاوُدَ: «أَنَّ الْمَصْطَفَى ﷺ حَبَسَ رَجُلًا فِي تَهْمَةِ سَاعَةِ مِنْ نَهَارٍ، ثُمَّ خَلَى سَبِيلَهُ»<sup>(4)</sup>.

(1) انظر الفتح (75/5).

(2) "هو إعطاء المبتاع البائع أو المكري درهمًا أو دينارًا على أنه إن تم البيع فهو من الثمن، وإلا بقي للبائع". قاله مالك. شرح حدود ابن عرفة (354/2)، وانظر الموطأ (ص475).

(3) مختصر خليل (ص180).

(4) أخرجه أبو داود، كتاب الأقضية باب الحبس في الدين ح3630.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ<sup>(1)</sup>

### 9 بَاب فِي الْمَلَاظِمَةِ

ح2424 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ. وَقَالَ غَيْرُهُ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَذْرَةَ الْأَسْلَمِيِّ دَيْنٌ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَ حَتَّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «يَا كَعْبُ!» وَأَشَارَ بِيَدِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ النِّصْفَ، فَأَخَذَ نِصْفَ مَا عَلَيْهِ وَتَرَكَ نِصْفًا. [انظر الحديث 457 وأطرافه].

9 بَاب الْمَلَاظِمَةِ: أي ملازمة الغريم غريمه حتى يؤديه حقه. أي جوازها.

ح2424 كَانَ لَهُ: أي دين.

### 10 بَاب النَّقَاضِي

ح2425 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ خَبَّابٍ قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ دَرَاهِمٌ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضًا فَقَالَ: لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ. فَقُلْتُ لَا: وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ ثُمَّ يَبْعَتَكَ. قَالَ فَذَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ ثُمَّ أَبْعَثْ فَأَوْتِي مَالًا وَوَلَدًا ثُمَّ أَقْضِيكَ. فَتَرَلْتُ: «أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِينَ مَالًا وَوَلَدًا» الْآيَةَ [مريم: 77]. [انظر الحديث 2091 وأطرافه].

10 بَاب النَّقَاضِي: أي المطالبة بالحق. أي مشروعيته، وهو سابق على الملازمة.

ح2425 قَيْنًا: حداداً. حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ... إلخ: خاطبه بحسب اعتقاده أنه لا يبعث، فكانه قال: لا أكفر أبداً.

(1) قال الحافظ في الفتح (77/5): "وقع في رواية الأصيلي وكريمة قبل هذه الترجمة بسلمة وسقطت للباقيين".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ فِي اللُّقْطَةِ

عَرَفَهَا الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِقَوْلِهِ: "مَا لَ مَعْصُومٌ عُرِضَ لِلضِّيَاعِ وَإِنْ كَلَبًا وَفَرَسًا وَحِمَارًا"<sup>(1)</sup>.

#### 1 بَابُ إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللُّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ

ح2426 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ سَمِعَتْ سُوَيْدَ بْنَ غَفْلَةَ قَالَ: لَقِيتُ أَبِي بَنَ كَعْبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: أَخَذْتُ صُرَّةَ مِائَةِ دِينَارٍ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «عَرَفَهَا حَوْلًا». فَعَرَفْتُهَا حَوْلًا فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقَالَ: «عَرَفَهَا حَوْلًا» فَعَرَفْتُهَا فَلَمْ أَجِدْ. ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا فَقَالَ: «أَحْفَظْ وَعَاءَهَا وَعَدِّدْهَا وَوَكَّاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَاسْتَمْتِعْ بِهَا». فَاسْتَمْتَعْتُ، فَلَقِيتُهُ بَعْدُ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لَا أَذْرِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا.

[الحديث 2426 - طرفه في: 2437]. [م - ك = 31، ب = أول الكتاب، ح = 1723، أ = 2225].

1 بَابُ إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللُّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ: أَي دَفَعَهَا إِلَيْهِ. وَالْعَلَامَةُ هِيَ الْعِفَاصُ وَالْوَكَّاءُ. وَيَأْتِي بَيَانُهَا.

ح2426 فَقَالَ: أَي سَأَلْتُهُ عَنْ حُكْمِ اللُّقْطَةِ فَقَالَ: «أَخَذْتُ»، وَفِي رِوَايَةٍ «وَجَدْتُ»، وَفِي أُخْرَى «أَصَبْتُ». عَرَفَهَا حَوْلًا (72/2) متواليًا. أَي بِنَفْسِكَ، أَوْ بِمَنْ تَتَّقُ بِهِ، أَوْ بِأَجْرَةٍ مِنْهَا، إِنْ كَانَ مِثْلُكَ لَا يَعْرِفُ بِمِظَانٍ طَلَبَهَا، كِبَابِ مَسْجِدٍ، لَا بِدَاخِلِهِ، فِي كُلِّ يَوْمَيْنِ مَرَّةً، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَرَّةً. ثُمَّ أَتَيْتُهُ ثَلَاثًا: أَي كَانَ مَجْمُوعُ إِتْيَانِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَا أَنَّهُ أَتَى أَحَدَ الْمَرَّتَيْنِ ثَلَاثًا. وَعَاءَهَا: هُوَ مَا جُعِلَتْ فِيهِ، وَهُوَ الْعِفَاصُ الْمَذْكُورُ فِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى.

وَوَكَّاءَهَا: مَا شُدَّتْ بِهِ مِنْ خِيَطٍ وَنَحْوِهِ. فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا: وَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا فَأَذَّهَا إِلَيْهِ وَجُوبًا. أَي بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا يَمِينٍ، وَأُخْرَى إِذَا عَرَفَ مَعَ ذَلِكَ عَدِّدَهَا، فَإِنْ عَرَفَ

العِفَاصُ فقط، أو الوكاء فقط، اسْتُوْنِيَ بها، فَإِنْ جَاءَ مَنْ عَرَفَهُمَا مَعًا أَخَذَهَا، وَإِلَّا دُفِعَتْ لِلْأَوَّلِ. هذا مذهب مالك رحمه الله.

وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يأخذها إلا ببيئته لقوله صلى الله عليه وسلم: «البينة على المدعي». قاله ابن بطال<sup>(1)</sup>. وإلا: يجيء. فاستتمتِ بها: أي أنفقها على نفسك أو تصدق بها. على أن عليك أدائها لربها متى ما ظهر. والأمر للإباحة.

وقال الإمام مالك: "لا أحب له أن يأكلها وليحبسها أو يتصدق بها، فإن جاء صاحبها أذاها إليه". فلقبيته: هذا قول شعبة، أي لقيت سلمة. لا أهوي: قال سويد. ثلاثة أحوال أو حوالاً واحداً: جزم ابن حزم وابن الجوزي بأن هذه الزيادة غلط. قال: "والذي يظهر أن سلمة أخطأ فيها، ثم تثبت واستذكر واستمر على عام واحد. ولا يؤخذ إلا بما لم يشك فيه راويه". هـ<sup>(2)</sup>.

وقال المنذري: "لم يقل أحدٌ من أئمة الفتوى أن اللُّقْطَةَ تُعَرَّفُ ثلاثة أعوام، إلا شيء جاء عن عمر". هـ. نقله في الفتح<sup>(3)</sup>. ونحوه في الكواكب عن ابن بطال<sup>(4)</sup>.

### تنبية

قال في الإكمال: "اختلف المذهب عندنا في الدينار هل يعطى لمدعيه أنه سقط له، فقليل: لا يعطاه حتى يصف شقاً فيه أو علامة. وقد وقع في هذا الحديث أنه لم يطلب منه الصفة، ويمكن أن يكون اختصرها الراوي عند من قال: لا يرد الدينار إلا بعلامة<sup>(5)</sup>.

(1) انظر شرح ابن بطال (450/6 - 451).

(2) الفتح (79/5 - 80).

(3) الفتح (79/5).

(4) الكواكب الدراري (مج 5 ج 11 ص 5).

(5) إكمال المعلم (6/6) بتمصرف.



## 2 بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ

ح2427 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ رَبِيعَةَ حَدَّثَنِي يَزِيدُ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيُّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَمَّا يَلْتَقِطُهُ فَقَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً. ثُمَّ أَحْفَظُ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا وَإِلَّا فَاسْتَنْفِقْهَا» قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ». قَالَ: ضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ».

[انظر الحديث 91 واطرافه].

## 2 بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ: أَيُ بَيَانِ حُكْمِهَا.

ح2427 أَعْرَابِيٌّ: هُوَ سُودٌ وَالِدُ عَقْبَةَ بْنِ سُودٍ الْجُهَنِيِّ. لَكَ: إِنْ أَخَذْتَهَا. أَوْ لِأَخِيكَ: إِنْ تَرَكْتَهَا، أَيُ لِمُلْتَقِطٍ آخَرَ. وَهُوَ مَشْكُوكٌ فِيهِ. أَوْ لِلذَّنْبِ: فَتَرَكُهَا ضِيَاعًا لِلْمَالِ، أَيُ خُذَهَا وَلَا حَرَجَ عَلَيْكَ، وَلَا غَرَمَ إِنْ أَكَلَتْهَا وَجَاءَ رَبُّهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ رَبُّهَا قَبْلَ أَنْ يَأْكُلَهَا الْمُلتَقِطُ لَوَجَبَ دَفْعُهَا لَهُ. ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ وَهُوَ أَخْذُهَا وَعَدَمُ غَرَمِهَا بَعْدَ الْأَكْلِ، مُقَيَّدٌ عِنْدَنَا بِقَيِّدَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ بِفَلَاةٍ لَا يَبْعُرَانِ.

الثَّانِي: أَنْ يَعْسُرَ حَمْلُهَا لِلْعِمَارَةِ، فَإِنْ وَجَدَهَا فِي الْعِمْرَانِ أَوْ حَيْثُ يُمْكِنُ حِفْظُهَا عَرَفَهَا كَاللَّقْطَةِ، ثُمَّ إِنْ جَاءَ رَبُّهَا دَفَعَهَا إِلَيْهِ بَوْلَدِهَا وَصُوفِهَا، دُونَ لَبْنِهَا وَسَمْنِهَا فَهُوَ لِلْمُلْتَقِطِ. وَإِنْ زَادَ عَلَى قَدْرِ قِيَامِهِ بِهَا، فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُلتَقِطُ عَلَيْهَا مِنْ عِنْدِهِ خَيْرَ رَبُّهَا بَيْنَ فَكِّهَا، أَيْ أَخْذِهَا وَدَفْعِ مَا صَيَّرَ عَلَيْهَا، وَإِسْلَامِهَا. فَتَمَعَّرَ: تَغَيَّرَ. مَالِكٌ وَلَهَا: اسْتَفْهَمَ إِنْكَارِي تَضَمُّنَ النِّهْيِ عَنِ التَّقَاطُطِ. حِذَاؤُهَا: أَخْفَافُهَا تَقْوَى بِهَا عَلَى السَّيْرِ. وَسِقَاؤُهَا: جَوْفُهَا تَحْمِلُ فِيهِ مَا يَكْفِيهَا مِنَ الْمَاءِ. تَرُدُّ الْمَاءَ... إلخ: حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا، فَلَا يُبَاحُ التَّقَاطُطُ. وَعَدَمُ التَّقَاطُطِ عِنْدَنَا مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْفُفْ عَلَيْهَا الْخَائِنُ أَوْ السَّبَاعُ، كَانَتْ بِمَحَلٍّ آمِنٍ أَمْ لَا،

خَيْفَ عَلَيْهَا الْجُوعَ وَالْعَطَشَ أَمْ لَا. فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهَا خَائِنٌ أَوْ سَبِعٌ أُخِذَتْ وَعُرِفَتْ، إِنْ لَا مَشَقَّةَ فِي جَلْبِهَا.

قال أبو عبد الله الأبي: "القرطبي: "غَضَبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّعَرُّضِ لَهَا، لِأَنَّهَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا الْهَلَاكُ". ثم قال: "لكن قال العلماء: وهذا كان في صدر الإسلام إلى آخر أيام عمر، فلما كان زمان عثمان وعليٍّ وكثر فساد الناس واستحلّ لهم، رأوا التقاطها والتعريف بها تَوْفِيَةً لمعنى الحديث. إلا إذا أُنِ أَمِنَ عَلَيْهَا الْهَلَاكُ، وَتَمَكَّنَتْ مِمَّا تَعِيشُ بِهِ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا، فَحِينَئِذٍ لَا يَتَّعَرَّضُ لِأَخْذِهَا أَحَدٌ. فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهَا الْهَلَاكُ أَوْ السَّبَاعُ أَوْ السَّرْقَةُ التَّقَطُّتْ وَحُفِظَتْ لِرَبِّهَا لِأَنَّهَا مَالُ مُسْلِمٍ فَيَجِبُ حِفْظُهُ". هـ. (1) (73/2).

وقال أبو علي ابنُ رَحَالٍ (2) بعد أَنْقَالَ مَا نَصُّهُ: "وَقَدْ تَلَخَّصَ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الْإِبِلَ إِذَا كَانَتْ بِمَحَلٍّ آمِنٍ مِنَ السَّبَاعِ وَالنَّاسِ، وَعِنْدَهَا فِي مَحَلِّهَا مَا تَرَعَى وَمَا تَشْرَبُ، لَا تَتُخَذُ. وَكَذَا الْبَقَرُ وَالِدَوَابُّ، فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهَا مِنْ شَيْءٍ مِمَّا تَقْدَمُ، فَالْبَقَرُ وَالِدَوَابُّ تَلْتَقِطُ، وَلَا إِشْكَالَ. وَكَذَا الْإِبِلُ عَلَى الرَّاجِحِ، وَلَا أَظُنُّ أَحَدًا الْيَوْمَ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِ الْإِبِلِ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا لَمَّا كَثُرَ مِنَ النِّهْبِ فِي الْإِبِلِ وَالسَّرْقَةِ. فَمَنْ خَافَ اللَّهَ تَعَالَى وَوَجَدَهَا، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَهَا لِلتَّعْرِيفِ، وَإِلَّا أَخْذَهَا غَيْرَهُ قَطْعًا. وَعَلَيْهِ فَالْمَسْأَلَةُ تَجْرِي عَلَى قَوْلِ الْمَتَنِ: "وَوَجِبَ أَخْذُهَا لِخَوْفِ خَائِنٍ". هـ. (3) ... إلخ. قال الرهوني: "وهو ظاهر" (4).

(1) إكمال الإكمال (269/6 - 270).

(2) الحسن بن رَحَالٍ بن أحمد، أبو علي التداوي، من أهل المغرب الأقصى، من فقهاء المالكية، تولى قضاء فاس، ومكناس. له: "شرح مختصر خليل" وغيره (ت1140هـ/ 1728م)، الأعلام (190/2).

(3) حاشية الرهوني على خليل (256/7)، وانظر مختصر خليل (ص256).

(4) حاشية الرهوني (256/7).

## 3 بَاب ضَالَّةِ الْغَنَمِ

ح2428 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ يَلَالٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللَّقْطَةِ فَرَعَمَ اللَّهُ قَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفَهَا سَنَةً» يَقُولُ يَزِيدُ: إِنْ لَمْ تُعْرِفْ اسْتَنْقِقْ بِهَا صَاحِبِيهَا وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ. قَالَ يَحْيَى: فَهَذَا الَّذِي لَا أَدْرِي أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ. ثُمَّ قَالَ كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدُّنْبِ». قَالَ يَزِيدُ: وَهِيَ تُعْرِفُ أَيْضًا. ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الْبَإِلِ؟ قَالَ: فَقَالَ: «دَعَهَا فَإِنَّ مَعَهَا حِدَاءَهَا وَسِقَاءَهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا». [انظر الحديث 91 واطرافه].

## 3 بَاب ضَالَّةِ الْغَنَمِ: أَي حَكْمَهَا.

ح2428 فَرَعَمَ: أَي زِيدَ. أَي قَالَ. صَاحِبُهَا: أَي مُلْتَقِطُهَا. خُذْهَا: يَعْنِي إِنْ وَجَدْتَهَا بِفَلَاةٍ وَعَسَرَ عَلَيْكَ حَمْلُهَا لِلْعِمَارَةِ. أَي وَكَلَّهَا وَلَا غُرَمَ عَلَيْكَ. وَهِيَ: أَي ضَالَّةُ الْغَنَمِ. تُعْرِفُ أَيْضًا: مَذْهَبُنَا أَنَّهُ إِنْ وَجِدْتَ بِالْمَحَلِّ الَّذِي يُبَاحُ فِيهِ أَخْذُهَا وَأَكْلُهَا، لَا تُعْرِفُ. وَإِنْ وَجِدْتَ بِالْعُمُرَانِ تُعْرِفُ، لِأَنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ اللَّقْطَةِ. كَمَا مَرَّ.

## 4 بَاب إِذَا لَمْ يُوْجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا

ح2429 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبِعِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا» قَالَ فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدُّنْبِ». قَالَ فَضَالَةُ الْبَإِلِ؟ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا؟». [انظر الحديث 91 واطرافه].

4 باب إذا لم يوجد صاحب اللُقطة بعد سنة فهي لمن وجدها: أي فله أن يتمولها، غنياً كان أو فقيراً، وله أن يتصدق بها عن نفسه، أو عن ربها. ثم إذا جاء ربها يوماً ما، أداها إليه، كما يأتي ذلك صريحاً، وله أن يحبسها ولا يتصرف فيها. فقوله: «فهي لمن وجدها» أي يباح له التصرف فيها. وأما الضمان فهو مسكوت عنه هنا، وصرح به فيما يأتي.

ح 2429 شَأْنُكِ بِهَا: أي تصرف فيها.

#### 5 باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه

ح 2430 وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَيْبَعَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ: «فَخَرَجَ يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا هُوَ بِالْخَشْبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ». [انظر الحديث 1498 واطرافه].

5 باب إذا وجد خشبة في البحر أو سوطاً أو نحوه: كعصى، ماذا يفعل؟ ومذهبنا فيما ألقاه البحر أن ما لم يتقدم عليه ملك لأحد كعنبر فهو لواجده، وكذا ما ألقاه ربه لنجاته، إن لم يعرف لمن هو. وما عرف أنه لمسلم وكان مطبوعاً فلُقطة، أو لِيَمِّي، نُظِرَ فِيهِ الْإِمَامُ.

ح 2430 فَأَخَذَهَا: أي الخشبة. لأهل حطبا: وهذا محل الترجمة، بناءً على أن شرع من قبلنا شرع لنا، ما لم يرد ناسخ. ولا سيما إذا ساقه الشارع مساق الثناء على فاعله.

ابن شعبان: "ولو وقعت سمكة في سفينة فهي لِمَنْ وقعت إليه". ابن عرفة: "الأظهر أنها إن كانت بحيث لو لم يأخذها من سقطت إليه لنجت بنفسها، لقوة حركتها، وقرب محل سقوطها من ماء البحر. فهو كما قال، وإلا فهي لرب السفينة"<sup>(1)</sup>.

(1) مصابيح الجامع الصحيح في مقدمة كتاب اللُقطة.

الدمامي: "ذكر بعض الأخيار أنه ركب في قاربٍ مع جماعة فيهم الولي الشهير أبو الحسن المنتصر، قال: فقلت في نفسي: اللهم إن كان هذا من أوليائك فأسقط علينا سمكةً من البحر في هذا القارب. قال فسقطت فيه فابتدرها غيري. فقلت له: أنا أحقّ بها فإنها بقصدي حصّلت، وذكرتُ له ما قلتُ في نفسي فأعطانيها". هـ من المصابيح<sup>(1)</sup>.

ثم إنه لم يقع للسوط ونحوه ذكرٌ في الباب. وأجيب عنه بأنه استنبطه بطريق الإلحاق، أو أشار إلى ما عند "أبي داود" عن جابر: «رخص لنا رسول الله ﷺ في العصا والسوط والحبيل وأشباهه، يلتقطه الرجل ينتفع به» وفيه ضعف. قاله ابن حجر<sup>(2)</sup>.

ومذهبنا أن الشيء الثأفة وهو مادون الدرهم الشرعي، أو ما لا تلتفت إليه النفس، وتسمح بتركه، كالسوط والعصا اللذين لا كثير قيمة لهما، لا يعرف. وله أخذه وأكل ما يؤكل. ولا ضمان عليه، وما فوق التافه ودون الكثير كالدلو والمخلاة والدينار والدريهمات يعرف أياً ما يمتّان<sup>(3)</sup> طلبه لاسنة.

## 6 باب إذا وجد ثمرة في الطريق

ح2431 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَمَرَةٍ فِي الطَّرِيقِ قَالَ: «لَوْ أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». [انظر الحديث 2055].

ح2432 وَقَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ - وَقَالَ زَائِدٌ: عَنْ مَنْصُورٍ - عَنْ طَلْحَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ. [م-ك-12، ب-50، ح-1070، ا-8213].

6 باب إذا وجد ثمرة: ونحوها من المحقرات كالزبيبة والجوزة. ففي الطريق: أي فله أخذها وأكلها من غير تعريف، كانت في العمران أو في غيره، ولا ضمان عليه. وأما غيرُ

(1) مصابيح الجامع الصحيح في مقدمة كتاب اللقطة.

(2) سنن أبي داود كتاب اللقطة (ح1717)، وانظر الفتح (85/5).

(3) في الأصل: بمضان. والمثبت من المخطوطة.

ما ذكر من الطعام الذي يخشى عليه الفساد، كفاكهة ولحم وخضر. فكثير فيه كلام أئمتنا. وقال الشيخ: "وله أكل ما يفسد وإن بقرية" (1).

وقال أبو علي ابن رحال بعد أن قال مَا نَصُّهُ: "تَلَخَّصَ مِنْ هَذَا أَنَّ الطَّعَامَ الْمَذْكُورَ (2/74)، إذا لم يكن في محلٍّ يمكن بيعه فيه فإنه يؤكل ولا ضمان فيه، كثر أو قل، كان مُلْتَقِطَةً غَنِيًّا أو فَقِيرًا. وإن كان في محلٍّ يمكن بيعه فيه، فإن كان يسيرا فكَذَلِكَ، كان مُلْتَقِطَةً غَنِيًّا أو فَقِيرًا. وإن كان كثيرًا فقول مالك: وظاهرها أنه كاليسير بلا فرق. ولكن يظهر أنَّ الرَاجِحَ هو بيعه والتعريفُ بثمرته، وأنه إذا كان أَكَلَهُ ضَمِنَهُ... إلخ."

ح 2431 **لَا كَلْفُهَا**: فتركه صلى الله عليه وسلم لها إنما هو تَوَرُّعٌ خَوْفَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ، لَا لَكُونِهَا مُلْقَاةً فِي الطَّرِيقِ.

### 7 بَابُ كَيْفِ تَعْرِفِ لُقْطَةَ أَهْلِ مَكَّةَ

وَقَالَ طَاوُسٌ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا». وَقَالَ خَالِدٌ: عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تُلْتَقِطُ لُقْطَتَهَا إِلَّا لِمُعْرِفٍ». ح 2433 وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُعْضَدُ عِضَاهُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا وَلَا تَحُلُّ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاهَا». فَقَالَ عَبَّاسٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِدْخِرَ! فَقَالَ: «إِلَّا الْإِدْخِرَ». [انظر الحديث 1349 واطرافه].

ح 2434 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ، قَامَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهَا لَا

تَحِلُّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا وَلَا تَحِلُّ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ، إِمَّا أَنْ يَفْدَى وَإِمَّا أَنْ يَقْدَ» فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْبَذْخَ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ لِقُبُورِنَا وَبَيُوتِنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا الْبَذْخَ». فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ- فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ». قُلْتُ لِلْأَوَزَاعِيِّ: مَا قَوْلُهُ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: هَذِهِ الْخُطْبَةُ الَّتِي سَمِعَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 112 واطرافه].

7 بَابُ كَيْفَ نَعْرِفُ لُقْطَةَ أَهْلِ مَكَّةَ: أَيِ هَلْ هِيَ كَغَيْرِهَا، تُعْرَفُ سَنَةً، أَوْ تُعْرَفُ دَائِمًا. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ: "مَذْهَبُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَنَّ حُكْمَ لُقْطَةِ مَكَّةَ حُكْمُ لُقْطَةِ غَيْرِهَا".

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: "هِيَ بِخِلَافِ غَيْرِهَا لَا تَمْلِكُ أَبَدًا". وَإِلَيْهِ زَهَبَ الْبَاجِي، وَابْنُ الْعَرَبِيِّ، مِنْ أَصْحَابِنَا تَمَسُّكَ بِحَدِيثِ الْبَابِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ عَرَفَةَ: "وَالْإِنْفِصَالُ عَنِ التَّمَسُّكِ بِهِ عَلَى قَاعَةِ مَالِكٍ فِي تَقْدِيمِهِ الْعَمَلِ عَلَى الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ حَسْبَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ وَدَلَّ عَلَيْهِ اسْتِقْرَاءُ الْمَذْهَبِ، وَاضِحٌ"<sup>(2)</sup>.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ: "وَتَعْرِيفُهُ سَنَةً وَلَوْ بِمَكَّةَ"<sup>(3)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الدَّمَامِينِيُّ مَا مَعْنَاهُ: "وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: "إِلَّا مَنْ عَرَفَهَا" أَنَّهُ نَبَّهَ عَلَيْهِ لئَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا لَا تُعْرَفُ أَصْلًا، لِتَفَرُّقِ الْحَاجِّ بِنَفْسِ فَرَاغِ الْمَوْسَمِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّعْرِيفِ إِذَا فُصِّرَ فِيهَا بِأَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَعْرِيفِهَا كَغَيْرِهَا"<sup>(4)</sup>.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2433).

(2) المصدر نفسه.

(3) مختصر خليل وفيه: "... ولو كدلو".

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث (2433).

وقال ابن القصار: "معناه أنه لا يكتفي بتعريف الموسم الذي التقطها فيه حتى يُعرفها سنة كغيرها". هـ. نقله ابن التين. **لَفَطَلَتَهَا**: أي مكة.

ح2433 **يُعْضَدُ**: يقطع. **عِضَاهَا**: شجرها. **لِمُنْشِدٍ**: معرف. **يُفْغَلَى**: يقطع. **خَلَاَهَا**: كَلَّهَا.  
ح2434 **لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَكَّةَ**: وَقَتَلَ رَجُلٌ مِنْ خِزَاعَةِ رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْث.  
**سَاعَةً**: من الصبح إلى العصر. **يُقَدَّى**: تعطى له الدية. **يُقْبِدُ**: يقتص. **قَلَّتْ لِلْأَوْزَاعِيِّ**:  
قائله الوليد.

### 8 بَابُ لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ يَغْيِرُ إِذْنَهُ

ح2435 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْزَى يَغْيِرُ إِذْنَهُ، أُحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبُهُ فَنُكْسَرَ خِزَانَتُهُ فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ فَإِنَّمَا نَخْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعَ مَوَاشِيِهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ فَلَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ». لم-ك-31، ب-2، ح-1726.

8 بَابُ لَا تُحْتَلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ يَغْيِرُ إِذْنَهُ: الماشية تقع على الإبل، والبقر، والغنم.

ح2435 لَا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ... إلخ.

ابن عبد البر: "فيه النهي عن أن يأخذ المسلم للمسلم شيئاً إلا بإذنه، وإنما خص اللبن بالذكر، لتساهل الناس فيه؛ فنبه به على ما هو أولى منه. وبهذا أخذ الجمهور. قالوا: لا بُدَّ مِنَ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ، إِمَّا الْإِذْنُ الْخَاصُّ أَوِ الْعَامُّ.

واستثنى كثير من السلف ما إذا علم بطيب نسس صاحبه، فإنه يباح له، وإن لم يقع منه إذن خاص ولا عام.

وذهب بعض العلماء إلى جواز الأكل والشرب خاصة من مال الغير، من غير أن يدّخر منه شيئاً، أنن له ربه أم لا، علم رضاه أم لا. واحتجوا بأحاديث رويت في ذلك. وأجيب عنها بأن أحاديث النهي أصح، وبأن أحاديث الإباحة معارضة للقواعد القطعية في تحريم



مال المسلم إلا بإذنه. ومجملها أي أحاديث الإباحة على زمن المجاعة، أو على ابن السبيل المحتاج، أو على من عادتْهم ذلك كأهل الحجاز والشام. نقله في الفتح<sup>(1)</sup>. وعلى هذين الجوابين الأخيرين جرى ابن العربي في العارضة<sup>(2)</sup>.  
وقال في المسالك<sup>(3)</sup>: "هذه الآثار يحتمل أن تكون فيمن احتاج وجاع، أو في مال الصديق إذا كان مما يسمح في مثله". هـ.

وقال النووي: "اختلف العلماء فيمن مرَّ ببستان أو زرع أو ماشية، فقال الجمهور: لا يجوز أن يأخذ منه شيئاً، إلا في حال الضرورة، فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور. وقال بعض السلف: "لا يلزمه شيء". وقال أحمد: "إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين، ولو لم يحتج لذلك. وفي الأخرى إذا احتاج، ولا ضمان عليه في الحالين". هـ<sup>(4)</sup>. نقله ابن حجر.

وقال في العارضة بعد ذكر مستند الامام أحمد ما نصّه: "ورأى سائر فقهاء الأمصار أن كلَّ أحدٍ أولى بمملكته ولم يمكن<sup>(5)</sup> أن يُطلقوا الناس على أموال الناس، ففي ذلك فساد عظيم. ورأى بعضهم أن ما كان على طريق لا يعدل إليه ولا يقصد، فليأكل منه المار. ومن سعادة المرء أن يكون ماله على الطريق أو داره على الطريق لِمَا يَكْتَسِبُ في ذلك من الحسنات والمكّارم. والذي ينتظم من ذلك كلّهُ أن المحتاج يأكل، والمستغني يمسك. وعليه تدل الأحاديث". هـ<sup>(6)</sup>.

(1) الفتح (89/5).

(2) العارضة (257/3).

(3) يعني "المسالك" في شرح الموطأ لابن العربي المالكي.

(4) شرح النووي على مسلم، (29/12).

(5) في العارضة: "ولم يكن".

(6) العارضة (257/3).

وقال في إكمال الإكمال: "سُئِلَ مالِكٌ عن الرَّجُلِ يَدْخُلُ حَائِطَ الرَّجُلِ فيجد التمر ساقطاً. فقال: لا يأكله إلا أن يعلم طيبَ نفسٍ صاحبه، أو يكون محتاجاً". هـ.

وقال أبو عمر في التمهيد ما نصّه: "يجوز الأكل من ثمار الصديق وطعامه إذا علم أن نفس صاحبه طيبٌ به لتفاهته ويسير مؤوّنٌ به، ولما بينهما من المودة. وقد قال الله عز وجل: ﴿أَوْ صَدِيقُكُمْ﴾، ليس عليكم جناح أن تاكلوا جميعاً أو اشتاتاً"، قال: "وقد اختلف فيه العلماء، إذا كان يسيراً ليس مثله يذخر ولا يتمول. ولم يختلفوا في الكثير الذي له بال ويحضر النفس عليه الشحّ به، أنه لا يحل إلا عن طيب نفس صاحبه. ثم قال: ومن أجاز أكل مال الصديق بغير إذنه فإنما أباحه ما لم يتخذ الأكل حُبنةً، ولم يقصد بذلك وقاية ماله، وكان تافهاً يسيراً. ونحو هذا". هـ<sup>(1)</sup>. والخبنة -بالضم- ما يحمل تحت الإبط. قاله في المصباح<sup>(2)</sup>.

ح 2435 مَشْرَبَتُهُ: أي عُرفته. أي محلّه المصون الذي يحرز فيه ماله. هُؤَانَتُهُ: محلّ خزن أمتعته.

9 بَابُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ

ح 2436 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَنَبِّعِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ اللَّقْطَةِ قَالَ: «عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اعْرِفْ وَكَأَنَّهَا وَعِقَاصُهَا ثُمَّ اسْتَنْفِقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدِّهَا إِلَيْهِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَةٌ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «خَذَهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتْهُ أَوْ احْمَرَّتْ وَجْهَهُ. ثُمَّ قَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا». [انظر الحديث 91 واطرافه].

(1) التمهيد (201/1).

(2) المصباح المنير للفيومي ماد: (ع ب ن).

9 باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة: أو أقل أو أكثر. ردها عليه، لأنها وديعة عنده: أي ردها بعينها إن بقيت عينها، أو ردّ مثلها أو قيمتها، إن تصرف فيها.

ح2436 وجنّاه: ما (75/2) ارتفع من وجهه الكريم.

10 باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق؟

ح2437 حدّثنا سليمان بن حرب حدّثنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال: سمعت سويد بن غفلة قال: كنت مع سلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان في غزاة، فوجدت سوطاً، فقالا لي: ألقه. قلت: لا ولكن إن وجدت صاحبه وإلا استمّعت به، فلما رجعنا حججنا، فمررت بالمدينة فسألت أبي بن كعب، رضي الله عنه، فقال: وجدت صرة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيها مائة دينار، فأنيت بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «عرّفها حوتاً». فعرّفها حوتاً ثم أنيت فقال: «عرّفها حوتاً». فعرّفها حوتاً ثم أنيت الرابعة فقال: «اعرف عذتها ووكاءها ووعاءها، فإن جاء صاحبها وإلا استمّعت بها». حدّثنا عبدان قال: أخبرني أبي عن شعبة عن سلمة بهذا قال: فلقيناه بعد يمكة. فقال: لا أدري أثلاثه أحوال أو حوتاً واحداً. [انظر الحديث 2426].

10 باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع: بتركه إياها. أي هل يجب عليه أخذها والتقاطها. حتى لا يأخذها من لا يستحقها<sup>(1)</sup>: أم لا؟ يجب عليه ذلك. ومذهبنا أنه يجب إن تيقن أمانة نفسه، وخاف عليها الخونة. فإن لم يخف عليها، فهل يستحب أخذها، أو يكره تركها، أو يستحب الأخذ فيما له بال دون غيره؟ أقوال: إن علم خيانة نفسه حرم. وإن شك فيها كره. هذا محصل ما في "التوضيح"<sup>(2)</sup>، وعليه الموعول: إن وجدت صاحبه: قدّمنا أنه يغرمه إن كان له ثمن كثير، وإلا فلا.

ح2437 عرّفها حوتاً: ولم ينكر عليه أخذها. وهذا محل الترجمة. قال: أي شعبة.

(1) في صحيح البخاري (165/3): «من لا يستحق».

(2) التوضيح لخليل (مخطوط ص673).

**فَلَقِيْتُهُ: أَي سَلِمَ. أَوْ هَوًّا وَاحِدًا: وَبِهِ أَخَذَ الْجُمْهُورُ، وَطَرَحُوا الْمَشْكُوكَ.**

### 11 بَاب مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ

ح2439 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا النَّضْرُ أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْبَرَاءُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (ح) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ الْبَرَاءِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: انْطَلَقْتُ فَإِذَا أَنَا بِرَاعِي غَنَمٍ يَسُوقُ غَنَمَهُ فَقُلْتُ: لِمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَسَمَّاهُ فَعَرَفْتُهُ، فَقُلْتُ: هَلْ فِي غَنَمِكَ مِنْ لَبَنٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ لِي؟ قَالَ: نَعَمْ. فَأَمَرْتُهُ فَأَعْتَقَلَ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْقُضَ ضَرْعَهَا مِنَ الْغُبَارِ، ثُمَّ أَمَرْتُهُ أَنْ يَنْقُضَ كَفَّيْهِ. فَقَالَ هَكَذَا، ضَرْبَ إِحْدَى كَفَّيْهِ بِالْأُخْرَى، فَحَلَبَ كُثْبَةً مِنْ لَبَنٍ وَقَدْ جَعَلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَاوَةً عَلَى فَمِهَا خِرْقَةٌ، فَصَبَبْتُ عَلَى اللَّبَنِ حَتَّى بَرَدَ أَسْفَلُهُ، فَأَتَتْهُنَّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: اشْرَبْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَشَرِبَ حَتَّى رَضِيْتُ.

[الحديث 2439- اطرافه في: 3615، 3652، 3908، 3917، 5607].

### 11 بَاب مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ: رَدَّ بِهِ قَوْلَ الْأَوْزَاعِيِّ: إِنْ

كَانَتْ قَلِيلَةً عَرَفَهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَالًا كَثِيرًا رَفَعَهَا إِلَى بَيْتِ الْمَالِ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِ<sup>(1)</sup>.

ح2439 عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انْطَلَقْتُ: أَي وَقْتُ هَجْرَتِي مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ. هَلْ أَنْتَ حَالِبٌ: أَي هَلْ مَعَكَ إِنْ مِنْ صَاحِبِ الْغَنَمِ بِالْحَلَبِ لِمَنْ مَرَّ بِكَ عَلَى

وَجْهِ الضِّيَافَةِ؟ فَأَعْتَقَلَ شَاةً: الْإِعْتِقَالُ أَنْ يَضَعَ رِجْلَهُ بَيْنَ فَخْذِي الشَاةِ لِيَحْلِبَهَا.

كُثْبَةً: شَيْئًا قَلِيلًا. هَتَّى وَصِفَتْ: قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَنَاسِبَةٌ ظَاهِرَةٌ

لِحَدِيثِ اللَّقْطَةِ". ه<sup>(2)</sup>. وَمَا أَبْدَاهُ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي وَجْهِهَا رَدُّهُ الدَّمَامِينِي<sup>(3)</sup>. وَرَدُّهُ ظَاهِرٌ،

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(1) الفتح (93/5).

(2) الفتح (94/5).

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2439).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْمَظَالِمِ

المظالم جمع مظلمة - بكسر اللام - على الأشهر، مصدر ظلمَ يظلمُ مظلمة، واسم لما أخذ بغير حق. والظلم وضع الشيء في غير محله الشرعي. **الْمَظَالِمُ وَالْغَضَبُ**: الغضب أخذ مال قهراً تعدياً بلا حراية، فَعَطْفُهُ على ما قبله من عطف الأخص. **﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾**: أي لا تظن ذلك فإنه سبحانه يحصي عليهم فعلهم ويعده عداً، حتى يأخذهم أخذاً وبيلاً. **﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾**: غالب لا يعجزه شيء. **﴿ذُو انْتِقَامٍ﴾** ممن عصاه. **الْمَقْنِعُ وَالْمَقْمُ وَاحِدٌ**: وهو رافع الرأس. أراد تفسير قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ مُهْطِعِينَ مُقْنِعِي رُؤُوسِهِمْ﴾**<sup>(1)</sup>: أي رافعيها إلى السماء. **﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ﴾**: بصرهم بل تثبت عيونهم شاخصة لا تطرف، لكثرة ما هم فيه من الهول والفرع. **﴿وَأَقْنَدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾**: جَوْفًا: منصوب بتقدير "يعني"، كما هو ثابت في بعض النسخ. أي خاوية خالية من العقل. **لَا عَقُولَ لَهُمْ**: لفرط الحيرة والدهش.

#### 1 باب قصاص المظالم

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: **﴿مُهْطِعِينَ﴾** مَدِيمِي النَّظَرِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: مُسْرِعِينَ **﴿لَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ طَرْفُهُمْ وَأَقْنَدَتُهُمْ هَوَاءٌ﴾**. يَعْنِي جَوْفًا لَا عَقُولَ لَهُمْ. **﴿وَأَنْذَرُ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَحْبِ دَعْوَتِكَ وَنَتَّبِعِ الرُّسُلَ أُولَئِكَ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلِ مَا لَكُمْ مِنْ زَوَالٍ﴾** وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ الْأَمْثَالَ **﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكَرَهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكَرُهُمْ لِيَنْزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾** فَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفًا وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ **﴿﴾**

[إبراهيم: 44 إلى 47].

ح2440 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي الْمُثَوَّلِ النَّاجِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا خَلَصَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ حُبِسُوا بِقَنْطَرَةٍ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَيَنْقَاصُونَ مَظَالِمَ كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّى إِذَا نَفُّوا وَهَذَّبُوا أَذْنَ لَهُمْ يَدْخُولُ الْجَنَّةَ. فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَأَحْذَهُمْ بِمَسْكِنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا». وَقَالَ يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُثَوَّلِ. [الحديث 2440- طرفه في: 6535].

1 بَابُ قِصَاصِ الْمَظَالِمِ: يوم القيامة. (مُطْعِمِينَ) مَذْمُونِي النَّظَرِ: لا يطفرون هيبة وخوفاً.

ح2440 إِذَا خَلَصَ الْمُسْلِمُونَ<sup>(1)</sup> مِنَ النَّارِ: أي من الصراط المضروب عليها. حُرسُوا بِقَنْطَرَةٍ: ابن حجر: "الذي يظهر أنها طرف الصراط مما يلي الجنة. ويحتمل أن تكون من غيره، بين الصراط والجنة"<sup>(2)</sup>. فَيَنْقَاصُونَ مَظَالِمَ... إلخ: أي يَنْتَبِعُونَ ما بينهم من المظالم، ويسقط بعضها من بعض، حتى يبقى الخالص منها فيقابل بالحسنات، أي بدفعها فيه. نَفُّوا: من التنقية. وَهَذَّبُوا: خلصوا من الآثام بإرضاء الخصوم. لأنه لا يدخل أحد الجنة ولغيره عليه تباعة. أَدْلُ: أعرف وأهدى. يَمَسْكُنُهُ كَانَ فِي الدُّنْيَا: أي يخلق الله لهم علماً ومعرفة بها، وإن كان منزلهم يعرض عليهم في البرزخ غدوة وعشية؛ فهو كشف عن المحل. وهذا فيه زيادة معرفة بالطريق الموصلة إليه". قاله الفاسي<sup>(3)</sup>.

2 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [مود: 18]

ح2441 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرَزٍ الْمَازَنِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي مَعَ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخَذَ بِيَدِهِ إِذْ عَرَضَ رَجُلٌ فَقَالَ: كَيْفَ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) في صحيح البخاري (167/3)، وإرشاد الساري: «المؤمنون».

(2) الفتح (96/5).

(3) حاشية الفاسي على البخاري (ملزمة 11 ص2).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي النَّجْوَى؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُدْنِي الْمُؤْمِنَ فَيَضَعُ عَلَيْهِ كَنَفَهُ وَيَسْتُرُهُ فَيَقُولُ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ أَتَعْرِفُ ذَنْبَ كَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ أَيُّ رَبٍّ، حَتَّى إِذَا قَرَّرَهُ بِذُنُوبِهِ وَرَأَى فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ هَلَكَ، قَالَ سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ، فَيُعْطَى كِتَابَ حَسَنَاتِهِ. وَأَمَّا الْكَافِرُ وَالْمُنَافِقُونَ فَيَقُولُ ﴿الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (مرد: 18).

[الحديث 2441- أطرافه في: 4685، 6070، 7514]. [م- ك- 49، ب- 8، ح- 2768، ا- 5829].

**2 باب قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾:** هذه الآية في سورة هود، وهي وإن كانت في المشركين فَتَجَرُّ ذِيلَهَا عَلَى كُلِّ ظَالِمٍ. فَمِنْ تَمَّ أَتَى بِهَا الْمُصَنِّفُ فِي كِتَابِ (76/2) المظالم.

**ح 2441 فِي النَّجْوَى:** التي تقع بين العبد وربّه يوم القيامة. أي ذكره معاصيه له سرّاً، فضلاً منه سبحانه ورحمة. يُدْنِي الْمُؤْمِنَ: دَنُو رَحْمَةٍ وَمَكَانَةٍ، لَا دَنُو مَكَانٍ. كَنَفُهُ: حفظه وستره. فيستره وعيوبه عن أهل الموقف، وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ: ظاهره يشمل المظالم وغيرها، وهو المناسب لمقام الفضل والكرم، ويرضي سبحانه خصماءه عنه، فيكون حديث النجوى مخصصاً لحديث القصاص في الباب قبله. واللّه أعلم.

**الْأَشْهَادُ:** جمع شاهد من الملائكة والنبئين والإنس والجن.

### 3 باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمَ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ

**ح 2442 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمًا أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ، وَمَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبَاتٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».** [الحديث 2442- وطرفه في: 6951]. [م- ك- 52، ب- 1، ح- 2580، ا- 27486].

**3 باب لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمَ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ:** أي لا يلقيه إلى الهلاك، بل يحميه منها.

ح2442 **المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ**: في الإسلام، فهي أخوة عامة، تشمل الحرَّ والعبد والذكر والأنثى والكبير والصغير. **لا يظلمه**: خبر بمعنى النهي. وهو للتحريم. **ولا يسئله**: لا يتركه لإذاية غيره بل ينصره، ويدفع عنه بالقول أو الفعل، إذا كان قادرًا على ذلك، وهو أخصَّ ممَّا قبله. **كُوبَةً: غُمَةً. وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا: رآه على قبيح فلم يظهره للناس. سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**: وفي رواية للترمذي: «ستره الله في الدنيا والآخرة»<sup>(1)</sup>.  
ابن حجر: «والذي يظهر أنَّ السُّتْرَ محلّه في معصية قد انقضت، وأما التي حصل التلبّس بها، فيجب الإنكار عليه وإلا رفعه للحاكم. وليس ذلك من الغيبة المحرمة، بل هو من النصيحة الواجبة»<sup>(2)</sup>.

#### 4 بَابُ أَعْنِ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا

ح2443 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسٍ وَحُمَيْدُ الطَّوِيلُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا».

[الحديث 2443 - طرفاه في: 2444، 6952].

ح2444 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا نُنصِرُهُ مَظْلُومًا فَكَيْفَ نُنصِرُهُ ظَالِمًا؟ قَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ». [انظر الحديث 2443 وطرفه].

4 **بَابُ أَعْنِ أَخَاكَ: الْمُسْلِمَ ظَالِمًا: كَانَ. أَوْ مَظْلُومًا: عَبْرَ بَلْفِظِ «أَعْنِ» دُونَ «انصُرْ»**، إشارة إلى أنَّ المراد بالنصر المذكور في الحديث الإعانة، كما جاء كذلك في بعض طرقه، فالترجمة تفسيرٌ للحديث.

(1) الترمذي، كتاب الحدود، باب الستر على المسلم (ح1446) (4/690 تحفة).

(2) الفتح (97/5) بتمصرف.



ح2444 تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ: كُنِيَ بِهِ عَنْ كَفِّهِ عَنِ الظُّلْمِ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْفَ بِالْقَوْلِ، وَعَبَّرَ بِالْفَوْقِيَّةِ إِشَارَةً إِلَى الْأَخْذِ بِالِاسْتِعْلَاءِ وَالْقُوَّةِ.

قال ابن بطال: "النصر عند العرب الإعانة. وتفسيره نصرُ المظلوم بمنعه من الظلم. من تسمية الشيء باسم ما يُؤُولُ إليه. وهو من وجيز البلاغة". ه<sup>(1)</sup>.

### 5 بَابُ نَصْرِ الْمَظْلُومِ

ح2445 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ قَالَ سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُوَيْدٍ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ وَتَهَانَا عَنْ سَبْعٍ فَذَكَرَ عِيَادَةَ الْمَرِيضِ وَاتِّبَاعَ الْجَنَائِزِ وَتَشْمِيَتَ الْعَاطِسِ وَرَدَّ السَّلَامِ وَنَصْرَ الْمَظْلُومِ وَإِجَابَةَ الدَّاعِي وَإِبْرَارَ الْمُقْسِمِ. [انظر الحديث 1239 واطرافه].

ح2446 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. [انظر الحديث 481 وطره].

5 بَابُ نَصْرِ الْمَظْلُومِ: أَيُ وَجُوبِهِ كَفَايَةً، وَيَتَعَيَّنُ أحيانًا عَلَى مَنْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ أَوِ الْقَوْلِ، إِنْ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى نَصْرِهِ مَفْسَدَةٌ أَشَدُّ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ الْإِفَادَةِ فِي الْقَوْلِ، فَإِنْ غَلَبَ، سَقَطَ الْوُجُوبُ، وَبَقِيَ الِاسْتِحْبَابُ. وَوُجُوبُ النَّصْرِ عَامٌّ فِي كُلِّ مَظْلُومٍ مُسْلِمًا كَانَ، أَوْ ذِمِّيًّا، حَالُ وَقُوعِ الظُّلْمِ، أَوْ قَبْلَهُ، أَوْ بَعْدَهُ.

ح2445 الدَّاعِي: لِلْوَلِيْمَةِ بِشَرْطِهِ. الْمُقْسِمِ: الْحَالِفِ عَلَى أَمْرٍ جَائِزٍ.

ح2446 الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ... إلخ: "ال" فِيهِ لِلْجِنْسِ، أَيُ بَعْضُ الْمُؤْمِنِ لِبَعْضٍ. يَشُدُّ... إلخ: بَيَانُ لَوْجِهِ الشَّبهِ. وَشَبَّكَ... إلخ: هُوَ أَيْضًا كَالْبُنْيَانِ لَوْجِهَ الشَّبهِ. أَيُ شَدًّا مِثْلَ هَذَا الشَّدِّ. وَفِيهِ حَثُّ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى التَّرَاحُمِ وَالتَّعَاوُضِ. وَالْمُؤْمِنُ إِذَا شَدَّ أَزَرَ الْمُؤْمِنَ فَقَدْ نَصَرَهُ.

(1) شرح ابن بطال (470/6) بتصرف.

## 6 بَابُ الْإِنْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ

لِقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلِمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: 148]. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: 39]. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُسْتَدْلُوا فَإِذَا قَدَرُوا عَفَوْا.

6 بَابُ الْإِنْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ: أي جوازه، وإن كان العفو أفضل، أو مطلوبيته. والمراد بالظالم هنا الذي لا يزيده العفو إلا جراً. ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ﴾: من أحد. أي يعاقبه عليه. ﴿إِلَّا مَنْ ظَلِمَ﴾: فلا يؤاخذ به بالجهر به، بأن يخبر عن ظلم ظالمه، وَيَدْعُو عَلَيْهِ. ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا﴾: لكلام المظلوم ﴿عَلِيمًا﴾ بالظالم. ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ﴾: الظلم ﴿هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾: "ينتقمون ممن ظلمهم بمثل ظلمه، من غير أن يعتدوا.

ابن حجر: "وفي الباب حديث أخرجه النسائي، وابن ماجه، بإسناد حسن عن عائشة قالت: «دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبُ بِنْتِ جَحْشٍ، فَسَبَّتْنِي، فَرَدَّعَهَا النَّبِيُّ ﷺ فَأَبَتْ. فَقَالَ لِي (77/2) سُبِّهَا، فَسَبَّتُهَا حَتَّى جَفَّ رِقْطُهَا فِي فَمِهَا، فَرَأَيْتُ وَجْهَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَهَلَّلُ». (1) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: النخعي. كَانُوا: أي السلف. عَفَوْا: عَمَّنْ بَغَى عَلَيْهِم.

## 7 بَابُ عَفْوِ الْمَظْلُومِ

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾ [النساء: 149].

﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ ﴿١٠٤﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٠٥﴾ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٠٦﴾ وَتَرَى الظَّالِمِينَ لَمَّا رَأَوْا الْعَذَابَ يَقُولُونَ هَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ ﴿١٠٧﴾ [الشورى: 40 إلى 44].

(1) الفتح (99/5)، والحديث رواه ابن ماجه كتاب النكاح، باب حسن معاشره النساء (ح1981)، والنسائي في الكبرى (ح11476). بلفظ مغاير.

7 باب عَفْوِ الْمَظْلُومِ: أي بيان فضله. «إِنْ تَبَدُّوْا خَيْرًا»: طاعةٌ وبرٌّ بلا رياء. «أَوْ تُخَفُّوْهُ»: تفعلوه سرًّا. «أَوْ تَعَفُّوْا عَنْ سُوءٍ»: ظلم. «فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا»: كامل العفو مع كمال قدرته على الانتقام. أي فقد تَخَلَّصْتُمْ بِخُلُقٍ مِنْ أَخْلَاقِ اللَّهِ. «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا»: من غير اعتداء. وعن الحسن: "رخص له إذا سبه أحدٌ أن يسبه" هـ. أي بمثل ما سبه به من غير زيادة عليه. وانظر كتاب الأدب. وسميت الثانية سَيِّئَةً لمشابتها الأولى في الصورة. «فَمَنْ عَفَا»: عن ظالمه. «وَأَصْلَحَ»: الودَّ بينه وبينه. «فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ»: أي إِنْ اللَّهُ يَأْجُرْهُ لَا مُحَالَةَ. إِنْ اللَّهُ «لَا يُجِيبُ الظَّالِمِينَ»: أي البادين بالظلم، فيترتب عليهم عقابه.

ابن حجر: "وفي الباب حديث أخرجه أحمد وأبو داود، عن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «مَا مِنْ عَبْدٍ ظَلَمَ مَظْلَمَةً فَعَفَا عَنْهَا إِلَّا أَعَزَّ اللَّهُ بِهَا نَصْرَهُ»»<sup>(1)</sup>.

### 8 بَابُ الظُّلْمِ ظَلَمَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

ح2447 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الظُّلْمُ ظَلَمَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

8 بَابُ الظُّلْمِ ظَلَمَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ: أتى بالترجمة بلفظ الحديث الذي ذكره بقوله: ح2447 الظُّلْمُ بِأَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ، أَوْ التَّنَاوُلُ مِنْ عِرْضِهِ. ظَلَمَاتٍ: على الظالم. يَوْمِ الْقِيَامَةِ: فلا يهتدي فيها. وربما وقع قدمه في ظِلْمَةٍ ظلمه فَهَوَتْ بِهِ فِي حُفْرَةٍ مِنْ حُفْرِ النَّارِ. زاد فيه مسلم: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظَلَمَاتِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(2)</sup>.

(1) أحمد في مسنده (ح9622): عن أبي هريرة: وفي أبي داود قطعة منه كما قال صاحب مجمع الزوائد: (190/8).

(2) صحيح مسلم، كتاب البر باب تحريم الظلم (ح2579).

قال ابن الجوزي: "الظلم يشتمل على معصيتين: أخذ حق الغير بغير حق، ومبارزة الرب بالمخالفة، والمعصية فيه أشد من غيرها، لأنه لا يقع غالباً إلا بالضعيف الذي لا يقدر على الانتصار. وإنما ينشأ الظلم من ظلمة القلب، لأنه لو استنار بنور الهدى لاعتبر. فإذا سعى المتقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى، اكتنفت ظلمات الظلم الظالم حيث لا يغني عنه ظلمه شيئاً هـ من الفتح<sup>(1)</sup>.

### 9 بَابُ الْإِنْتِفَاءِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ

ح2448 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ الْمَكِّيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْقِيٍّ عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «أَتَقُ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ». [انظر الحديث 1395 واطرافه]. [م = ك = 1، ب = 7، ح = 19، أ = 2071].

9 بَابُ الْإِنْتِفَاءِ وَالْحَذَرِ: أي التحرز. من دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ: لأنها مستجابة، ولو من كافر. ح2448 لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ: كناية عن سرعة قبولها وعدم ردها على صاحبها.

### 10 بَابُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّلَهَا لَهُ هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ

ح2449 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ مِنْ عَرَضِهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَنْحَلِّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ، إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: إِنَّمَا سُمِّيَ الْمَقْبُرِيُّ لِأَنَّهُ كَانَ نَزَلَ نَاحِيَةَ الْمَقَابِرِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَسَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ هُوَ مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ، وَهُوَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ وَاسْمُ أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانُ. [الحديث 2449 - طرفه في: 6534].

10 باب من كانت له مَظْلَمَةٌ عند الرجلِ فمَلَّأَهَا له هل يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ أم لا؟. وظاهر صنيع المصنّف أنه لا يشترطُ البيانَ في براءة الذّمة.

قال ابنُ المُنَيِّر: "والحديثُ يدلُّ عليه، لأنه أطلق التحلّلَ من غير تعرّض إلى معرفة القَدْرِ، وهو أصلُ مالك -رحمه الله- في صحّة هبة المجهول خلافاً لغيره".<sup>(1)</sup>  
قال الشيخُ خليل: "وإن مجهولاً"<sup>(2)</sup>.

وعليه فيمكن التحلّل حتى من الحرّمية<sup>(3)</sup> كالزنا". أي من غير بيان. وعلى وجوب البيان لا يتأتّى، لأنه يؤدّي إلى القذف والفضيحة. "فالله أولى بالمعذر في ذلك، والواجب عليه صدق العزم في التنصّل من ذلك. ولا يجوز الاستحلال منه". قاله ابن زكري<sup>(4)</sup>. وقال في النصيحة: "ويتعيّن في الحرّمة عدم الاستحلال، وفي العرّضية خلاف، مشهوره وجوب الاستحلال"<sup>(5)</sup>. قال ابنُ زكري عن الشيخ زروق: "إن لم تلحق منه ضرورة"<sup>(6)</sup>، وإلا فإبداله بالثناء والاستغفار... إلخ. هـ.<sup>(7)</sup> وانظر باب التوبة من كتاب الدعوات<sup>(8)</sup> ولا بُدّ.

ح 2449 مَنْ كَانَتْ لَهُ: أي عليه أو عنده. مَظْلَمَةٌ: -بكسر اللام- على الأشهر. وَحِكْيَ فتحها وضمّها. مِنْ مَوْضِعٍ: العرض موضع الذّم والمدح من الإنسان، سواء كان في نفسه أو أصله أو فرعه. أَوْ شَيْءٍ: من الأشياء كالأموال والجراحات، حتى اللّطمة، فهو من

(1) انظر مثله في الفتح (101/5).

(2) مختصر خليل (ص 253).

(3) الحرّمة: ما لا يحلّ انتهاكه من ذمة أو صحبة والجمع حُرْم. المعجم الوسيط (169/1).

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 2/م 32/ص 7).

(5) النصيحة الكافية لزروق الطلب الأول: ردّ المظالم (ص 39).

(6) وَرَدَ في الفجر الساطع، من كتاب الدعوات، باب 4: "إن لم تلحق منه مضرة...".

(7) شرح النصيحة لابن زكري (ج 37).

(8) انظر كتاب الدعوات من الفجر الساطع، الباب 4 التوبة.

عطف العام على الخاص. **فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ**: أي يسأله أن يجعله في حلٍّ. أي يُبرئه من التباعة، وإلا فالحرām لا يمكن أن يصير حلالاً. و**ظَاهِرُهُ** بَيِّنُهُ له أم لا. **قَبْلَ** **أَلَّا يَكُونَ دِينَارَ وَلَا دِرْهَمٍ**: يؤخذ منه بدل مظلمته، أي في يوم القيامة. **أُخِذَ مِنْ سَبِيحَاتٍ صَاحِبِهِ**: المظلوم. **فَحْمَلَ عَلَيْهِ**: أي على الظالم. ولا يعارض هذا قوله تعالى: **﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾**<sup>(1)</sup>، لأنَّ عقوبته بحمل سيئات الغير عليه، إنما هي جنايته لا بجناية الغير، فقبولت الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عباده (78/2).  
**نَاجِيَةِ الْمَقَافِرِ**: بالمدينة المشرفة.

### 11 بَاب إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ

ح2450 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فِي هَذِهِ الْآيَةِ **﴿وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾** [النساء: 128]. قَالَتْ: الرَّجُلُ تَكُونُ عِنْدَهُ الْمَرَأَةُ لَيْسَ يَمُسْتَكْثِرُ مِنْهَا يُرِيدُ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَتَقُولُ أَجْعَلْكَ مِنْ شَأْنِي فِي حِلٍّ، فَتَنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي ذَلِكَ. [الحديث 3450- اطرافه في: 2694، 4601، 5206].

11 بَابُ إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ: أي سواء كان معلوماً عند مَنْ يشترطه، أو مجهولاً عند مَنْ يجيزه. وهو فيما مضى باتفاق، وأما فيما يأتي، ففيه الخلاف.  
ح2450 **﴿نُشُوزًا﴾**: ترفعاً عليها بترك مضاجعتها، والتقصير في نفقتها، لطموح عينه إلى مَنْ هي أجمل منها. **أَوْ إِعْرَاضًا**: عنها بوجهه. **لَيْسَ يَمُسْتَكْثِرُ**: أي ليس بطالب كثرة الصحبة منها لكبر أو غيره. **فِي حِلٍّ**: من حقوق الزوجية، وتتركني بغير طلاق. "وليس في الحديث مطابقة للترجمة". قاله الداودي، وهو ظاهرٌ. وما أبداه الكرمانى<sup>(2)</sup>

(1) آية 164 من سورة الأنعام.

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص22).

في وجهها، رده ابن حجر<sup>(1)</sup>. وما لابن زكري<sup>(2)</sup> غير ظاهر، لأن الآية، "إنما دلت على إسقاط الحق المستقبل". كما قاله ابن المنير<sup>(3)</sup>، لا على عدم الرجوع فيه، كما زعمه، فتأمل.

وقال الشيخ زكرياء: "مطابقته في قوله: «أجعلك من شاني في حل»، لأنه إذا نفذ الإسقاط في الحق المتوقع المذكور في الحديث، فنفوذه في الحق المتحقق المذكور في الترجمة أولى"<sup>(4)</sup>. ونحوه للشيخ التاودي. وأصله لابن المنير. وقد علمت أن مطلوبنا هو التخصيص على عدم الرجوع. وليس فيه شيء من ذلك.

## 12 بَاب إِذَا أَدِنَ لَهُ أَوْ أَحْلَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ

ح2451 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذِنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا. قَالَ: فَتَلَّه رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي يَدِهِ. [انظر الحديث 2351 وأطرافه].

12 بَابُ إِذَا أَدِنَ لَهُ: أَي أَدِنَ شَخْصَ لآخر في استيفاء حقه. أَوْ أَحْلَهُ لَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ: أَي مقدار المأنون في استيفائه، أو المحلل منه، جاز ذلك.

ح2451 بِشَرَابٍ: لبن ممزوج بماء. غُلَامٌ: هو ابن عباس. فَتَلَّه: دفعه. والشاهد منه أن الغلام لو أذن لم يعرف مقدار ما يشربه الأشياخ، ولا مقدار ما كان يشربه هو بعدهم.

(1) الفتح (102/5).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/39/ص7).

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 14 من كتاب المظالم.

(4) تحفة الباري (345/5 - 346).

## 13 بَابُ إِثْمِ مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ

ح2452 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي طَلْحَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ سَهْلٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ ظَلَمَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ».

[الحديث 2352- طرفه في: 3198]. لم = ك-أول الكتاب، ب-أول الكتاب، ح-1610، أ-1640.

ح2453 حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَنَسٍ خُصُومَةٌ فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ! اجْتَنِبِ الْأَرْضَ فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ. [الحديث 2453- طرفه في: 3195].

لم = ك-22، ب-30، ح-1612، أ-24407.

ح2454 حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَخَذَ مِنَ الْأَرْضِ شَيْئًا بَغَيْرِ حَقِّهِ خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ».

13 بَابُ إِثْمِ مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ: إنما نمرُّ عليها بخصوصها، إشارة لردِّ قول مَنْ قال: إن الغصب لا يتحقق فيها لعدم نقلها شيئاً، ولو قلَّ كَثِيرٌ. كما يأتي.

ح2452 طَوْفَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ: قيل: معناه أنه يكلف حمل ما ظلم منها إلى المحشر، فيكون المراد بالطوق، طوق التكليف، لا أنه طوق حقيقة. ويؤيده رواية الطبراني وغيره: «كُلَّفَ أَنْ يَحْفَرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ الْمَاءَ ثُمَّ يَحْمِلُهُ إِلَى الْمَحْشَرِ»<sup>(1)</sup>. وقيل: معناه أنه يعاقب بالخسف به فيها إلى سبع أرضين، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه حقيقة، ويطول عنقه حتى يسع ذلك، كما جاء في غِلْظِ جِلْدِ الْكَافِرِ، وَكِبَرِ بَدَنِهِ وَضُرِّسِهِ. ويؤيده حديث ابن عمر الآتي في الباب.



قال البغوي والسيوطي: "وهذا أصح". هـ<sup>(1)</sup>. قلتُ: "وعليه اقتصر ابنُ غازي ولم يذكر سواه"<sup>(2)</sup>. وقال ابنُ المنير كما في "المصابيح": "فيه أن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى سبع أرضين. وأنه يملك باطنها من حجارة أو معدن أو كنز في بعض الأرضين. ومن حبس أرضَ مسجدٍ أو غيره، تعلق التحبب بباطنها، كظاهاها حتى لو أراد حفر مطامير أسفلها، وتكون أبوابها خارجة من المسجد، لم يكن له ذلك". هـ<sup>(3)</sup>.

ح 2453 أناس: لم يسموا. خصوصاً: في أرض. قيد شير: أي قدره. قال أبو جعفر: هو وراق البخاري.

#### 14 بَاب إِذَا أُذِنَ إِنْسَانٌ لِأَخَرٍ شَيْئًا جَازَ

ح 2455 حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ فَأَصَابَنَا سَنَةٌ فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ.

[الحديث 2455 - أطرافه في: 2489، 2490، 5446]. لم - ك - أول الكتاب، ب - أول الكتاب، ح - 2045، أ - 4513. ح 2456 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّغَمَانِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ: أَبُو شُعَيْبٍ كَانَ لَهُ غُلَامٌ لَحَامٌ، فَقَالَ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ: اصْنَعْ لِي طَعَامَ خَمْسَةِ لَعَلِّي أَذْعُو النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَامِسَ خَمْسَةٍ، وَأَبْصَرَ فِي وَجْهِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُوعَ، فَذَعَاهُ فَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَدْعُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ هَذَا قَدْ تَبِعَنَا أَتَاذُنُ لَهُ؟» قَالَ: نَعَمْ. [انظر الحديث 2081 وطرفيه].

14 بَابُ إِذَا أُذِنَ إِنْسَانٌ لآخر<sup>(4)</sup> شَيْئًا: أي في شيء له فيه حق. جاز: ذلك الشيء وحل للمأذون له فيه.

(1) التوشيح (1710/3).

(2) إرشاد اللبيب (ص 134).

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2452) بتمصرف.

(4) في صحيح البخاري (171/3): «لآخر».

ح2455 نَهَى عَنِ الْإِقْرَانِ: القاضي عياض: "صوابه القران، وهو أن تقرن ثمرة بثمرة عن الأكل، لأن فيه إجحافاً بالأكل معه. والنهي للتزويه، إلا إن كان مشتركاً فيهم، فهو للتحريم"<sup>(1)</sup>. إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ: الصواب أنه من الحديث لا مدرج، خلافاً للخطيب. وهذا محلّ الشاهد.

ح2456 لَحَامٌ: يبيع اللحم، ولم يسم. فَتَتَبِعَهُمْ رَجُلٌ: سادس، لم يسم أيضاً. أَتَأَذَنُ لَهُ: إنما طلب صلى الله عليه وسلم إذنه له، ولم يطلبه من جابر حين أتى له بجميع أهل الخندق من غير إذن منه، لأن جابراً من خواص الصحابة، فبيئته كبيت النبي ﷺ، أو لعلمه بأن طعام جابر ينمو أو يزيد، ويكفي الجميع.

15 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: 204].

ح2457 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ أَلَدُ الْخَصِمِ». [الحديث 2457- طرفاه في: 4523، 7188].  
[م-ك-47، ب-2، ح-2668، أ-24397].

15 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾: صدر الآية (وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ<sup>(2)</sup>...) إلخ. والضمير فيه، قيل عائذ على الأخنس بن شريق. وقيل: على غيره. وقوله: ﴿أَلَدُ الْخِصَامِ﴾: شديد الخصومة لك ولأتباعك (79/2).

ح2457 أَبْغَضَ الرِّجَالِ: وكذا النساء، أي من أبغضهم. أَلَدُ الشَّدِيدِ اللَّدْدِ، وهو الجِدَال. الْخَصِمُ: الكثير الخصومة، المولع بها، الماهر فيها.

(1) انظر كلاماً قريباً منه في إكمال المعلم (528/6)، وإكمال الإكمال (169/7).

(2) آية 204 من سورة البقرة.

## 16 بَابُ إِثْمٍ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ

ح2458 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّهَا أُمَّ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَمِعَ خُصُومَةَ بِيَابِ حُجْرَتِهِ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصَمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْبَغُ مِنْ بَعْضٍ، فَأُخْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِي لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا». [الحديث 2458- اطرافه في: 2680، 6967، 7169، 7181، 7185]. [م-ك-31، ب-3، ح-1727، أ-17172].

## 16 بَابُ إِثْمٍ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ: أَي يَعْلَمُ كونه باطلاً.

ح2458 إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ: أَي لَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ، وبواطن الأمور. كما هو مقتضى الحالة البشرية، وإنما أحكم بالظاهر، والله يتولَّى السرائر. وذلك أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ عِبَادَهُ بِالِاقْتِدَاءِ بِهِ، أَجْرَى أَحْكَامَهُ عَلَى الظَّاهِرِ، لِتَطْيِيبِ أَنْفُسِهِمُ لِلانْقِيَادِ لَهُ. أَلْبَغُ: أَي أَحْسَنُ إِيرَاداً للكلام، وهو كاذب. يَذَلِكُ: الَّذِي سَمِعْتَهُ مِنْهُ. يَحَقُّ مُسْلِمٍ: أَوْ ذِمِّيٍّ أَوْ مُعَاهِدٍ. قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ: أَي هُوَ حَرَامٌ مَالُهُ إِلَى النَّارِ. فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ لْيَتْرُكْهَا: الْأَمْرُ لِلتَّهْدِيدِ لَا لِلِإِبَاحَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى «فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ»<sup>(1)</sup> أَي لَا يَأْخُذُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ مَا يُؤُولُ بِهِ إِلَى النَّارِ.

## 17 بَابُ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ

ح2459 حَدَّثَنَا بَشَرُ بْنُ خَالِدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْوَةَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا، أَوْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ».

[انظر الحديث 34 وطره].

17 **بَابُ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ:** أي مَالَ عن الحق، واحتال في رده إلى الباطل. أي بيان ذمّه وإثمه.  
 ح2459 **أُرْبَعٌ:** أي أربع خصال. **كَانَ مُنَافِقًا:** أي نفاق عمل، لا نفاق كفر. راجع  
 كتاب الإيمان.

### 18 **بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ**

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ يَقَاصُهُ وَقَرَأَ: «وَأِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ»  
 النحل: 126.

ح2460 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُرْوَةُ أَنَّ  
 عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتِ هُنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ بِنِ رَيْبَعَةَ فَقَالَتْ: يَا  
 رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ رَجُلٌ مَسِيكٌ فَهَلْ عَلَيَّ حَرَجٌ أَنْ أُطْعِمَ مِنَ الَّذِي لَهُ  
 عِيَالُنَا؟ فَقَالَ: «لَا حَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمِيَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ». [انظر الحديث 2211 واطرافه].

ح2461 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ عَنْ أَبِي  
 الْخَيْرِ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: قُلْنَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّكَ تَبْعُنَا  
 فَنَنْزِلُ يَقُومُ لَا يَقْرُونَا فَمَا تَرَى فِيهِ؟ فَقَالَ لَنَا: «إِنْ نَزَلْتُمْ يَقُومُ فَأَمِرَ لَكُمْ بِمَا  
 يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ». [الحديث 2361- طرفه في: 6137]. [م-ك=31، ب-3، ح-1727، أ=17172].

18 **بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَالَ ظَالِمِهِ:** أي جواز ذلك. أي أخذه من مال  
 ظالمه قدر ماله عليه، ولو بغير حُكْمٍ حاكم. وقوله: «مال» مُخْرِجٌ للعقوبات البدنية،  
 "فلا يقتصر فيها لنفسه، وَإِنْ أُمَكَّنَهُ ذَلِكَ لكثرة الغوائل فيها". قاله الدماميني<sup>(1)</sup>. وهذا  
 مشهور مذهبنا.

قال الشيخ: "وَإِنْ قَدَرَ عَلَى شَيْئِهِ فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ عَقُوبَةٍ، وَأَمِنْ فِتْنَةٍ وَرَذِيلَةٍ".<sup>(2)</sup>  
 وقوله: "على شَيْئِهِ"، أي بعينه. وكذا غير عينه، ولو مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ.  
 قاله ابن عرفة. وهذا هو الراجح كما لِلْخُمِيِّ وَالْمَازَرِيِّ وَابْنِ يُونُسَ وَابْنِ رَشْدٍ.

(1) مما يباح الجامع الصحيح عند باب رقم (18) من كتاب المظالم.

(2) مختصر خليل (ص271).

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ فِي "بَابِ الْوَدِيعَةِ": "وَلَيْسَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهَا لِمَنْ ظَلَمَهُ بِمِثْلِهَا"<sup>(1)</sup>. فَقَدْ قَالَ الزَّرْقَانِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ<sup>(2)</sup>. وَسَلَّمَهُ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَيْهِ.

وَقَالَ فِي الْعَارِضَةِ مَا نَصَّهُ: "وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْإِعْتِدَاءِ بِأَنْ تَأْخُذَ مِثْلَ مَا أُخِذَ لَكَ، سَوَاءَ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ إِذَا اعْتَدَلْتَ، لِأَنَّ مَا لِلْحَاكِمِ أَنْ يَفْعَلَهُ بَيْنَكُمَا، جَازٌ لَكَ إِذَا قَدَرْتَ أَنْ تَفْعَلَهُ بِنَفْسِكَ مَعَ الضَّرُورَةِ، مَا لَمْ تَخَفْ طُرُوءَ مَكْرُوهِ فِي دِينِكَ أَوْ دُنْيَاكَ". هـ<sup>(3)</sup>. وَنَحْوَهُ لَهُ فِي "الْأَحْكَامِ"<sup>(4)</sup>.

وَأَمَّا خَبَرُ «أَنَّ الْأَمَانَةَ لِمَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ»<sup>(5)</sup>، فَأَجِيبُ عَنْهُ بِأَجُوبَةِ أَظْهَرُهَا مَا لَابَنُ رَشْدٍ أَنَّ مَعْنَى «وَلَا تَخُنْ»... إلخ، أَي لَا تَأْخُذْ أَزِيدَ مِنْ حَقِّكَ، فَتَكُونَ خَائِنًا. وَأَمَّا مَنْ أَخَذَ حَقَّهُ، فَلَيْسَ بِخَائِنٍ هـ. قَالَ الزَّرْقَانِيُّ: "وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ فِي الْجَوَابِ". بِقَاطَعَةٍ: أَي يَأْخُذُ مِثْلَ مَا لَهُ.

ح 2460 مَسْبُوكٌ شَدِيدُ الْمَسْكِ لِمَا فِي يَدِهِ. قَالَ لَا حَرَجَ عَلَيْكَ: هَذِهِ فَتْوَى لَا حُكْمَ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَطَالِبْهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِإثبات دعواها ولا بإحضار خصمها. بِالْمَعْرُوفِ: أَي بِقَدْرِ مَا يَأْكُلُ الْعِيَالُ.

ح 2461 لَا يَقْرُونَا: لَا يَضِيفُونَا. فَخَذُوا مِنْهُ: أَي مِنْ مَالِهِمْ. حَقُّ الضَّيْفِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ قَرَى الضَّيْفِ وَاجِبٌ، وَأَنَّ الْمَنْزُولَ عَلَيْهِ لَوْ امْتَنَعَ مِنَ الضِّيَافَةِ، أُخِذَتْ مِنْهُ قَهْرًا. وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ مُطْلَقًا، وَخَصَّهُ أَحْمَدُ بِأَهْلِ الْبَادِيَةِ. وَالْجُمْهُورُ عَلَى خِلَافِهِمَا، وَأَنَّ الضِّيَافَةَ سَنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ فِي الْحَضَرِ وَالْبَدْوِ. وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِحَمْلِهِ عَلَى الْمُضْطَرِّينَ. أَوْ أَنَّ

(1) مختصر خليل (ص 224).

(2) الزرقاني على خليل (مج 3 ج 6 ص 125).

(3) العارضة (331/3) بتصرف.

(4) أحكام القرآن لابن العربي (1/111-112).

(5) رواه أبو داود في الإجارة. باب الرجل يأخذ حقه من تحت يديه. (ح 3534).

ذلك كان في صدر الإسلام، حيث كانت المواساة واجبة، ثم نسخ الوجوب حين جاء الله بالسعة، وبقي الاستحباب". قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>.

### 19 باب مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ

وَجَلَسَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ.  
ح2462 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ.  
وَأَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ  
ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ حِينَ تَوَقَّى اللَّهُ نَبِيَّهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ الْأَنْصَارَ اجْتَمَعُوا فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ، فَقُلْتُ  
لَأَبِي بَكْرٍ: انْطَلِقْ بِنَا فَجِئْنَاهُمْ فِي سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ.  
[الحديث 2462 - أطرافه في: 3445، 3928، 4021، 6829، 6830، 7323].

19 باب مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ: جمع سقيفة، وهي المكان المظلل كالروشن والساباط،  
يعني أن اتخاذه بشرطه ليس بظلم، وكذا الجلوس تحته والاستظلال به. "فجلوس  
النبي ﷺ تحت السقيفة، ثم الصحابة بعده (80/2) في قصةبيعة أبي بكر، وهذا وجه  
إدخاله في هذا الباب". قاله الكرمانى<sup>(2)</sup>. وقال الشيخ خليل مشبها في الجواز: "كروشن  
وساباط لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسَكَةِ نَفَذَتْ"<sup>(3)</sup>.

ح2462 عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَيُّ كِلَاهِمَا عَنْهُ.

### 20 باب لَا يَمْتَنِعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي حِدَارِهِ

ح2463 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ الْأَعْرَجِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ: «لَا يَمْتَنِعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي حِدَارِهِ» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ:  
مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ.  
[الحديث 2463 - طرفاه في: 5627، 5628]. [م - ك - 22، ب - 29، ح - 1609، أ - 7282].

(1) الفتح (108/5).

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص29).

(3) مختصر خليل (ص215).

20 باب لا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرَزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ: في نسخة «خشبة» بالإفراد، وفي أخرى بالجمع، ومثالهما واحد، "لأن المراد بالواحد الجنس". قاله ابن عبد البر<sup>(1)</sup>. وقال ابن حجر: "هو المتعين"<sup>(2)</sup>.

ح2463 لا يَمْنَعُ جَارٌ: خبر بمعنى النهي. أَنْ يَغْرَزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ: أي إذا لم يكن عليه في ذلك ضرر. وهذا محمول عندنا كالشافعية والحنفية والجمهور على النذب لا الوجوب لحديث «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس». قال الشيخ: "وَتُدْبَ إِعَارَةُ جَارِهِ لَغْرَزَ خَشْبَةٍ"<sup>(3)</sup>.

الداميني: "وتجوز المعاوضة فيه بالبيع على التأبيد، ويكون الحائظ مضموناً على صاحبه، فإن انهدم أعاده ليحمل الآخر عليه خشبه كالعلو والسفل"<sup>(4)</sup>. ثم يقول حصاً على العمل بالحديث: "مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ": أي عن هذه المقالة. وهذا يدل على أنها عندهم غير واجبة، إذ لا يعرضون عن واجب، ولا يجهلون. وقوله: ("لَأُضْرِبَنَّ يَهَا")<sup>(5)</sup>، أي بهذه المقالة أيضاً، وكأنه فهم أن النهي للتحريم.

## 21 بَابُ صَبِّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ

ح2464 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ أَبُو يَحْيَى أَخْبَرَنَا عَقَانُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كُنْتُ سَاقِي الْقَوْمِ فِي مَنْزِلِ أَبِي طَلْحَةَ، وَكَانَ خَمْرُهُمْ يَوْمَئِذٍ الْفُضَيْخَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُنَادِيًا يُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ» قَالَ: فَقَالَ لِي أَبُو طَلْحَةَ: اخْرُجْ فَأَهْرِقْهَا. فَخَرَجْتُ فَهَرَقْتُهَا فَجَرَّتْ فِي سِكَكِ الْمَدِينَةِ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ:

(1) انظر التمهيد (221/10) بالمعنى.

(2) الفتح (110/5).

(3) مختصر خليل (ص215).

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2463) بتمصرف.

(5) في صحيح البخاري (173/3): «لَأُزْمِنَنَّ بِهَا»، وهو الصواب.

قَدْ قُتِلَ قَوْمٌ وَهِيَ فِي بُطُونِهِمْ. فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ الآية [المائدة: 93].

[الحديث 2464 - أطرافه في: 4617، 4620، 5580، 5582، 5583، 5584، 5600، 5622، 7253].  
[م-ك-36، ب-1، ح-1980].

**21 بابُ صَبِّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ:** أي جواز ذلك إذا دعت إليه ضرورة. وعليها حمل ابنُ العربي الحديث، فقال: "إِنَّ ذَلِكَ كَانَ لضرورة، فإنه لم يكن بُدَّ مِنْ إِرَاقَتِهَا بَعْدَ تَحْرِيمِهَا. وَنَقْلُهَا وَتَلْوِيْثُ الْحَامِلِينَ لَهَا، وَتَنْجِيْسُهُمْ أَمْرٌ مَنكَرٌ، فَكَانَ تَنْجِيْسُ الطَّرِيقِ بِهَا، أَقْرَبُ إِلَى الْخُلَاصِ مِنْهَا، وَصَارَ ذَلِكَ أَصْلًا فِي صَبِّ النِّجَاسَاتِ فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ الْضَرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا سِيْمَا إِذَا كَانَ مَطَرٌ، فَإِنَّهُ يَطْهَرُهَا بَعْدَ ذَلِكَ." هـ<sup>(1)</sup>.

وقال ابنُ المنيِّر: "مَرَادُ الْبَخَارِيِّ التَّنْبِيْهُ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقِ لِلْحَاجَةِ، فَعَلَى هَذَا يَجُوزُ تَفْرِيجُ الصَّهَارِيْجِ وَنَحْوِهَا فِي الطَّرِيقَاتِ. وَلَا يَعْدُ ذَلِكَ ضَرَرًا، وَلَا يَضْمَنُ فَاعِلُهُ مَا يَنْشَأُ عَنْهُ مِنْ زَلَقٍ وَنَحْوِهِ." هـ<sup>(2)</sup>. ابنُ زَكْرِي: "وَمِثْلُهُ رَشُّ الطَّرِيقِ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةِ كَرْفَعِ الْغُبَارِ عَنِ الْمَارَةِ، لَا لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ فَيَضْمَنُ." هـ<sup>(3)</sup>.

ح 2464 **سَاقِي الْقَوْمِ:** أَبِي بِنِ كَعْبٍ، وَأَبِي عَبِيْدَةَ بِنِ الْجِرَاحِ، وَمَعَاذُ بِنِ جَبَلٍ، وَغَيْرِهِمْ. **الْفَضِيْخَةُ:** خَمْرٌ يَتَخَذُ مِنَ الْبُسْرِ. (مُنَادٍ)<sup>(4)</sup>: لَمْ يَسْمَعْ بِغَضِّ الْقَوْمِ: لَمْ يَسْمَعْ أَيْضًا. **فَقُتِلَ قَوْمٌ:** يَوْمَ أَحُدٍ، (طَعِمُوا) أَيْ شَرَبُوا قَبْلَ تَحْرِيمِهَا.

**22 بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّوْرِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ**

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: قَابَتْنِي أَبُو بَكْرٍ مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ يُصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَنْقَصِفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ يَعْجَبُونَ مِنْهُ، وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمِئِذٍ بِمَكَّةَ.

(1) المعارضة: (263/3).

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 21 من كتاب المظالم.

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 2/ 40 م ص 1).

(4) في صحيح البخاري (173/3): «منادياً».



ح2465 حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَقِصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرَقَاتِ» فَقَالُوا: مَا لَنَا بِذَلِكَ، إِنَّمَا هِيَ مَجَالِسُنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا. قَالَ: «فَإِذَا أَبَيْتُمْ إِلَّا الْمَجَالِسَ فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا». قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ وَكَفُّ الْاِذْيِ وَرَدُّ السَّلَامِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ».

[الحديث 2465- طرفه في: 6229. لم- ك- 37، ب- 32، ح- 2121، أ- 11309].

22 **بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّوْرِ: جمع فناء -بكسر الفاء والمد- المكان المتسع أمام الدار. والجلوس فيها: أي جلوس أربابها فيها، أي جواز ذلك.**

قال القرطبي: "الذي تقرر في الشرع أنَّ أصحاب الأفنية أحقَّ بها فلا يقعد فيها أحد للبيع إلا بإذنهم، بشرط ألا يضيق على المارة، وأن يكون ببيع الشيء الخفيف. وليس لرب الفناء أن يبني فيه ما يدوم كبناء دكان، لأنَّ المنفعة مشتركةً بينه وبين الناس. لأنَّ للناس فيها المرور والوقوف والاستراحة والاستظلال، وما أشبه ذلك. لكن ربَّ الفناء أحقَّ به، فإنه يجوز له فيه ما لا يجوز لغيره من المرافق الخاصة به، كبنائه مسطبةً لجلوسه، وربط فرسه، وخط أحماله، وكناسةً مرحاضه وتراب بيته، وغير ذلك من ضرورياته، ولا يفعل به ما ليس من ضرورياته، كبناء دكان للباعة، أو إجارته لمن يبيع فيه، لأنَّ ذلك كله يمنع الناس من منافعهم التي لهم فيها، وليس كذلك الإذن في البيع الخفيف بغير أجر، لأنَّ ذلك من باب الرِّفْقِ". هـ. نقله الأبي في إكمال الاكمال، وأقره.

**والجلوس على الصَّعدَاتِ: أي الطرقات، أي جواز ذلك بشرطه الآتي. ويلتحق بما ذكر** ما في معناه من الجلوس في الحوانيت وفي الشبابيك المشرفة على المارة، حيث لا ضرر فيها على الجار. **فَيَنْتَقِصُ: يزدحم.**

ح2465 **إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرَقَاتِ: لأنَّ الجالس عليها لا يسلم غالباً من رؤية ما يكره، أو سماع ما لا يحل، إلى غير ذلك من المفاسد. والنهي للتنزيه لئلا يضعف**

الجالس عن أداء الحق الذي عليه". قاله الحافظ<sup>(1)</sup>. **مَالَنَا بُدٌّ**: أي غنى عنها، ففسح لهم صلى الله عليه وسلم فيها على شريطة، وهي قوله: **«فَاعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهَا»**، وفسر لهم حقها بقوله **«غَضُّ الْبَصَرِ...»** إلخ (81/2)

وأنهى الحافظ ابن حجر آداب الجلوس على الطريق إلى أربعة عشر، ونظمها بقوله:

- ❖ جمعتُ آدابَ مَنْ رامَ الجلوسَ على الطريقِ مِنْ قولِ خيرِ الخلقِ إنسانا  
❖ افشِ السلامَ وأحسنَ في الكلامِ وَشَمَّتْ عَاطِشًا وسلامًا ردَّ إحسانا  
❖ في الحملِ عاونَ ومظلوماً أعنْ وأغثْ لهفان، هدَّ سبيلاً واهد حيرانا  
❖ بالعرفِ مرَّ وائنه عن منكر وكُفَّ أذى وَغَضَّ طَرَفًا وأكثرَ ذكرَ مولانا<sup>(2)</sup>

### 23 بَابُ الْآبَارِ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا

ح2466 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بئْرًا، فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ التُّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلُ الَّذِي كَانَ بَلَغَ مِنِّي، فَنَزَلَ الْبئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً فَسَقَى الْكَلْبَ. فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَّرَ لَهُ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَإِنَّا لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: «فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ». [انظر الحديث 173 واطرافه].

23 بَابُ الْآبَارِ عَلَى الطَّرِيقِ: أي جواز اتخاذها. إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ<sup>(3)</sup> بِهَا: أحدٌ مِنَ المارة.

ح2466 رَجُلٌ: لم يسم. الثَّوْرِي: التراب النَّدِي. فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ: أثنى عليه، أو قَبِلَ عمله.

(1) الفتح (113/5).

(2) الفتح (11/11).

(3) في صحيح البخاري (173/3): «لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا».

## 24 بَابُ إِمَاطَةِ الْأَذَى

وَقَالَ هَمَّامٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

24 بَابُ إِمَاطَةِ الْأَذَى: أَيُّ مَطْلُوبِيَّةٍ إِزَالَتِهِ. يُمِيطُ الْأَذَى: أَيُّ أَنْ تَمِيطَ. عَلَى حَدِّ: "تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ". عَنِ الطَّرِيقِ: بِتَنْحِيَةِ حَجَرٍ أَوْ شَوْكٍ مِنْهَا. صَدَقَةٌ: لِأَنَّهُ سَبَبٌ إِلَى سَلَامَةِ مَنْ يَمُرُّ بِهَا مِنَ الْأَذَى، فَكَأَنَّهُ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فَحَصَلَ لَهُ أَجْرُ الصَّدَقَةِ.

## 25 بَابُ الْعُرْفَةِ وَالْعَلِّيَّةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا

ح 2467 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَشْرَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى أَطْمٍ مِنْ أَطَامِ الْمَدِينَةِ، ثُمَّ قَالَ: هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي أَرَى مَوَاقِعَ الْقَتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ». [انظر الحديث 1878 وطريقه].

ح 2468 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ الْمَرَأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّتَيْنِ قَالَ اللَّهُ لَهُمَا: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: 4] فَحَجَجْتُ مَعَهُ فَعَدَلُ وَعَدَلْتُ مَعَهُ بِالْإِدَاوَةِ، فَتَبَرَّزَ حَتَّى جَاءَ فَسَكَبْتُ عَلَى يَدَيْهِ مِنَ الْإِدَاوَةِ فَتَوَضَّأَ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَنْ الْمَرَأَتَانِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّتَانِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُمَا ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ فَقَالَ وَآ عَجَبِي لَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ: عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ. ثُمَّ اسْتَقْبَلَ عُمَرُ الْحَدِيثَ يَسُوقُهُ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ وَجَّارًا لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاقَبُ الزُّرُوعَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَيَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزِلُ يَوْمًا. فَإِذَا نَزَلْتُ جِئْتُهُ مِنْ خَيْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْأَمْرِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَهُ، وَكُنَّا مَعَشَرَ فُرَيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى الْأَنْصَارِ إِذَا هُمْ قَوْمٌ تَغْلِيهِمْ نِسَاؤُهُمْ، فَطَفِقَ نِسَاؤُنَا يَأْخُذْنَ مِنْ أَنْبِ

نِسَاء الْأَنْصَارِ، فَصِخْتُ عَلَى أَمْرَاتِي فَرَاغَعْنِي، فَأَنْكَرْتُ أَنْ تُرَاجِعَنِي، فَقَالَتْ: وَلِمَ تُنْكِرُ أَنْ أُرَاجِعَكَ؟ فَوَاللَّهِ إِنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيُرَاجِعْنَهُ، وَإِنْ إِحْدَاهُنَّ لَتَهْجُرُهُ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ. فَأَفْرَعَنِي فَقُلْتُ: خَابَتْ مَنْ فَعَلَ مِنْهُنَّ بَعْظِيمٌ؟ ثُمَّ جَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي فَدَخَلْتُ عَلَى حَقِصَةَ فَقُلْتُ: أَيُّ حَقِصَةَ! اتَّعَاضِبُ إِحْدَاكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَوْمَ حَتَّى اللَّيْلِ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ: خَابَتْ وَخَسِرَتْ! أَفَتَأْمَنُ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لِيغْضِبَ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تُرَاجِعِيهِ فِي شَيْءٍ وَلَا تَهْجُرِيهِ، وَاسْأَلِيْنِي مَا بَدَأَ لَكَ، وَلَا يَغُرَّتْكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -يُرِيدُ عَائِشَةَ- وَكُنَّا نَحْدِثُنَا أَنْ غَسَّانَ تُعِلُّ التَّعَالَ لِيُغْزَوْنَا، فَنَزَلَ صَاحِبِي يَوْمَ نَوْبَتِهِ، فَرَجَعَ عِشَاءً فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا وَقَالَ: أَنَايِمٌ هُوَ؟ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ وَقَالَ: حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ! قُلْتُ: مَا هُوَ؟ أَجَاعَتْ غَسَّانُ؟ قَالَ: لَا بَلْ أَعْظَمُ مِنْهُ وَأَطْوَلُ. طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِسَاءَهُ.

قَالَ: قَدْ خَابَتْ حَقِصَةُ وَخَسِرَتْ، كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ. فَجَمَعْتُ عَلَيَّ ثِيَابِي فَصَلَّيْتُ صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَخَلَ مَشْرُبَةً لَهُ فَأَعْتَزَلَ فِيهَا، فَدَخَلْتُ عَلَى حَقِصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي. قُلْتُ: مَا يُبْكِيكَ؟ أَوَلَمْ أَكُنْ حَدَّثْتُكَ؟ أَطَلَّقَكُنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: لَا أَذْرِي، هُوَ ذَا فِي الْمَشْرُبَةِ. فَخَرَجْتُ فَجِئْتُ الْمَيْبَرَةَ فَإِذَا حَوْلَهُ رَهْطٌ يَبْكِي بَعْضُهُمْ، فَجَلَسْتُ مَعَهُمْ قَلِيلًا. ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْمَشْرُبَةَ الَّتِي هُوَ فِيهَا فَقُلْتُ لِغُلَامٍ لَهُ أَسْوَدٌ: اسْتَأْنِ لِعُمْرٍ. فَدَخَلَ فَكَلَّمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ خَرَجَ فَقَالَ: ذَكَرْتُكَ لَهُ فَصَمَتْ. فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى جَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَيْبَرِ ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ فَجَلَسْتُ مَعَ الرَّهْطِ الَّذِينَ عِنْدَ الْمَيْبَرِ، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَجِدُ فَجِئْتُ الْغُلَامَ فَقُلْتُ: اسْتَأْنِ لِعُمْرٍ... فَذَكَرْتُ مِثْلَهُ. فَلَمَّا وَلَّيْتُ مُنْصَرِفًا فَإِذَا الْغُلَامُ يَدْعُونِي قَالَ: أَذِنَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَإِذَا هُوَ مُضْطَجِعٌ عَلَى رِمَالٍ حَصِيرٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِرَاشٌ قَدْ أَثَرِ الرِّمَالُ بِجَنْبِهِ، مُتَكِيٌّ عَلَى وَسَادَةٍ مِنْ أَدَمٍ حَشَوَهَا لَيْفًا، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: طَلَّقْتَ نِسَاءَكَ؟ فَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَيَّ فَقَالَ: «لَا» ثُمَّ قُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: اسْتَأْنِسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

لَوْ رَأَيْتَنِي وَكَلَّمَا مَعَشَرَ فَرِيْشٍ نَغْلِبُ النِّسَاءَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى قَوْمٍ تَعْلِيْهِمْ نِسَاءُؤُهُمْ... فَذَكَرَهُ فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ قُلْتُ: لَوْ رَأَيْتَنِي وَدَخَلْتُ عَلَى حَقِصَةِ فَقُلْتُ: لَا يَغُرُّكَ أَنْ كَانَتْ جَارَتُكَ هِيَ أَوْضَا مِنْكَ وَأَحَبُّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ! يُرِيدُ عَائِشَةُ -فَتَبَسَّمَ أُخْرَى. فَجَلَسْتُ حِينَ رَأَيْتُهُ تَبَسَّمَ، ثُمَّ رَفَعْتُ بَصَرِي فِي بَيْتِهِ، فَوَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ فِيهِ شَيْئًا يَرُدُّ الْبَصَرَ غَيْرَ أَهْبَةِ ثَلَاثَةٍ، فَقُلْتُ: اذْغُ اللَّهُ فَلَئَوْسَعُ عَلَى أُمَّتِكَ فَإِنَّ فَارِسَ وَالرُّومَ وَسَعَ عَلَيْهِمْ وَأَعْطُوا الدُّنْيَا وَهُمْ لَا يَعْبُدُونَ اللَّهَ، وَكَانَ مُتَكِنًا فَقَالَ: «أَوْفِي شَكِّ أَنْتَ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ؟ أَوْلَيْكَ قَوْمٌ عَجَلَتْ لَهُمْ طَيِّبَاتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا» فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اسْتَغْفِرْ لِي. فَاعْتَرَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْحَدِيثِ حِينَ أَفْسَلَتْهُ حَقِصَةُ إِلَى عَائِشَةَ، وَكَانَ قَدْ قَالَ: «مَا أَنَا بِدَاخِلٍ عَلَيْهِنَّ شَهْرًا» مِنْ شِدَّةِ مَوْجِدَتِهِ عَلَيْهِنَّ حِينَ عَاتَبَهُ اللَّهُ، فَلَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ فَبَدَأَ بِهَا فَقَالَتْ لَهُ عَائِشَةُ: إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا، وَإِنَّا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ لَيْلَةً أَعْدَدَهَا عَدَا. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» وَكَانَ ذَلِكَ الشَّهْرُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَنْزَلْتَ آيَةَ النَّخِيرِ، فَبَدَأَ بِي أَوَّلَ امْرَأَةٍ فَقَالَ: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، وَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تُعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ». قَالَتْ: قَدْ أَعْلَمْتُ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا يَأْمُرَانِي بِغِرَافِكَ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ... إِلَى قَوْلِهِ: عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 29]» قُلْتُ: أَفِي هَذَا اسْتَأْمَرُ أَبَوَيَّ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ. ثُمَّ خَيْرَ نِسَاءَهُ فَقُلْنَ مِثْلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ. [انظر الحديث 89 واطرافه].

ح2469 حَدَّثَنَا ابْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا الْقَزَارِيُّ عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَلَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، وَكَانَتْ انْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَجَلَسَ فِي عُلْيَةٍ لَهُ فَجَاءَ عُمَرُ فَقَالَ: أَطْلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا! وَلَكِنِّي أَلَيْتُ مِنْهُنَّ شَهْرًا». فَمَكَثَ تِسْعًا وَعِشْرِينَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ. [انظر الحديث 378 واطرافه].

**25 باب الغُرْفَةِ:** هي المكان المرتفع في البيت، والعُلْيَةُ: هي الغرفة أيضًا، ويسمى الكلُّ مشرَبَةً أيضًا. **المَشْرِوقَةُ:** على المنازل. وَغَيْرُ الْمَشْرِوقَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا: أَيُّ إِمَا فِي السُّطُوحِ أَوْ فِي غَيْرِهَا، فَتَجْتَمِعُ أَرْبَعُ صُورٍ. أَيُّ جَوَازُ اتِّخَاذِهَا وَسَكْنَاهَا، وَلَا يُؤْمَرُ

بإزالتها. نعم يمنع من التطلع على العورات، ويُقضى بسد ما يشرف منها على الغير ككُوة ونحوها.

ح2467 أطم: بناء عالي كالغرفة. مَوَاقِع: بدل من «مَا أَرَى». خِلَال: وسط. كَمَوَاقِعِ القَطْرِ: كناية عن كثرة وقوعها.

ح2468 لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا عَلَى أَنْ أَسْأَلَ... إلخ: إنما أحرّ سؤاله هيبَةً من عمر، لأنه كان يكره السؤال عن غير الأمور المهمة، «فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمْ»: مالت عن الحق. أي فعلتما موجب التوبة، لأنهما سرّهما ما فعل النبي ﷺ من تحريم مارية، والنبي ﷺ يكره ذلك. فَعَدَلَ: أي عن الطريق لقضاء حاجته. وَاعْجَبًا: بالتنوين مصدر. «وَأَ»: اسم فعل بمعنى أعجب. أي أعجب عجبًا لك من حرصك على العلم. ثُمَّ اسْتَقْبَلَ... الْحَدِيثَ: ابتدأه من أصله. وَجَارٌ... مِنَ الْأَنْصَارِ: هو أوس بن خولي. نَغْلِبُ النِّسَاءَ: نحكم عليهن ولا يحكمن علينا. وَنْ أَدِيرِ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ: أي سيرتهن. أي تَطْبَعْنَ بطباعهن، فَأَفْزَعْنِي: كلامها. بِعَظِيمٍ: أي بسبب أمر عظيم. خَابَتْ وَخَسِرَتْ: مَنْ فَعَلَتْ ذَلِكَ. أَفْتَأْمَنْ أَنْ يَغْضَبَ اللَّهُ لَغَضَبِ رَسُولِهِ فَتَهْلِكِينَ؟ قال أبو يعلى: "الصواب: أَفْتَأْمَنْ فتهلكي". لَا نَسْتَكْثِرُ: لا تطلبي منه الكثير. وَلَا تَرَاوِجِيهِ: لا تُرَدِّي عليه الكلام. أَوْضًا: أحسن. وَأَهَبَّ: ذكر سببين: طبيعي وشرعي. أي لا تغتري بكون عائشة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فإن لها مزية عليك. تَنْهَلُ النَّعَالَ: أي تنهل دوابهم النعال. ففيه حذف (إحدى)<sup>(1)</sup> المفعولين. أَي تُهَيِّئُهَا. طَلَّقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ نِسَاءَهُ: هذا ظنّه لِمَا رَأَى مِنْ اعتزاله صلى الله عليه وسلم لهن، وإلا لم يقع طلاق أصلا. مَشْهُوبَةٌ: غرفة وسماها في الحديث الآتي «عُلْيَة»، فطابق الحديثان الترجمة، وأما المشروفة فحكمها مستفاد من حديث أسامة الذي صدر به.

(1) في المخطوطة: "أحد".

قاله ابن حجر<sup>(1)</sup>. **حَذَرْتُكَ**: من أن تُغاضبي رسول الله ﷺ أو تراجعيه أو تهجره. **رَهْطٌ**: لم يسموا. **يَبْكِي بَعْضَهُمْ** إلى بعض، مخافة أن يغضب الله لغضب رسوله. **مَا أَجَدُ**: من شغل البال. **عَلَامٌ**: اسمه رباح. **وَمَالَ هَصِيرٍ**: ضلوعه المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب المنسوج. **أَدَمٍ**: جلد مدبوغ. **أَسْتَأْنِسُ**: أي حالة كوني أطلب قولاً أطيّب به قلبه وأسكن به غضبه (82/2). **يَرُدُّ الْبَصَرَ**: يحجبه عن رؤية ما وراءه، كناية عن أنه لا شيء فيه. **أَهْبَقَ**: جمع إهاب، أي جلود لم تدبغ أو مطلقاً. **أَوْ فِي شَكٍّ أَنْتَ**: من أن التَّوَسُّعَ في الآخرة خيرٌ من التَّوَسُّعِ في الدنيا. **اسْتَغْفِرُ لِي**: من جرأتي بهذا الكلام الواقع بحضرتك. **وَنَ أَجَلَ ذَلِكَ الْحَدِيثُ**: هو حديث العسل المذكور في الصحيحين وغيرهما، وهو: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يشرب عسلاً عند زينب ويمكن عندها، فتواطأت عائشة وحفصة على أن أتيتهما دخل عليها فلتقل له: أكلت مغافير، أي أجد منك ريح مغافير، فدخل على حفصة فقالت له ذلك، فقال: لا ولكنني شربت عسلاً عند زينب ولن أعود له وقد حلفت، لا تخبري بذلك. فأفشته حفصة إلى عائشة»<sup>(2)</sup>. أو هو حديث مارية وهو: «أنه صلى الله عليه وسلم خلا بجاريته مارية في بيت حفصة فاطلعت عليه ولامته على ذلك، فحلف لا يقربها بعد ذلك، وقال لها لا تخبري بذلك أحداً فأفشته إلى عائشة»<sup>(3)</sup>. والأول رأي المحدثين والثاني رأي المفسرين. قال ابن حجر: "ولا تنافي بينهما فيحتمل أن يكون من تعدد السبب"<sup>(4)</sup>.

(1) الفتح (116/5-117) بتمصرف.

(2) صحيح البخاري كتاب الطلاق. باب 8 (ح5266)، وصحيح مسلم كتاب الطلاق باب 3 (ح1474).

(3) رواه سعيد بن منصور 438 (1707)، والطبراني في الأوسط (325/8)، والدارقطني (41/4)، وحسنه الحافظ في

التلخيص (209/3).

(4) الفتح (376/9).

وقال القاضي عياض: "الصحيح في سبب نزول الآية والاعتزال أنها في قصة العسل لا في قصة مارية المروية في غير الصحيحين، ولم تأت قصة مارية من طريق صحيح، كما أن الصواب أن شرب العسل كان عند زينب"<sup>(1)</sup>. **هين عاتبه الله**: بقوله: «يا أيها النبيء لم تحرم..» الآية. **فَأُنْزِلَتْ التَّخْيِيرُ**: أي آيئُهُ الآتية.

ح2469 **انْفَكَّتْ قَدَمُهُ**: لأنه صلى الله عليه وسلم سقط عن فرس.

## 26 بَاب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ

ح2470 **حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ حَدَّثَنَا أَبُو عَقِيلٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ قَالَ**: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسْجِدَ فَدَخَلْتُ إِلَيْهِ وَعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي نَاحِيَةِ الْبَلَاطِ- فَقُلْتُ: هَذَا جَمَلُكَ. فَخَرَجَ فَجَعَلَ يُطِيفُ بِالْجَمَلِ قَالَ: «الْثَّمَنُ وَالْجَمَلُ لَكَ». [انظر الحديث 443 واطرافه].

26 **بَاب مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عِنْدَ (2) الْبَلَاطِ**: هو حجارة مفروشة في الدار وغيرها. والبلاط في الحديث موضعٌ عند باب المسجد، به ما ذكر. **أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ**: أي فهو جائز إن لم يحصل ضرر.

قال في المصابيح: «يشير بالترجمة إلى أن مثل هذا الفعل لا يكون موجباً للضمان إن وقع من الدابة شيء»<sup>(3)</sup>.

وقال ابن المنير: لا ضمان على من ربط دابته بباب المسجد أو السوق لحاجة عارضة، إذا رَمَحَتْ<sup>(4)</sup> ونحوه. بخلاف من يعتاد ذلك ويجعله مربوطاً لها دائماً وغالباً فيضمن<sup>(5)</sup>.

(1) إكمال المعلم (29/5) بتصرف.

(2) في صحيح البخاري (177/3): «على».

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 26 من كتاب المظالم.

(4) رمحت الدابة برجلها ترمح بها رمحاً، وكلّ ذي حافر يرمح رمحاً: إذا ضرب برجله. انظر كتاب العين (226/3).

باب الحاء والراء والميم. مادة رمح. ومشارك الأنوار (290/1).

(5) المصدر نفسه.



ح2470 وعَقَلْتُ الْجَمَلَ فِي نَاهِيَةِ الْبَلَاطِ: أي الذي بباب المسجد، فطابق الحديث شَقِيَّ الترجمة.

### 27 بَابُ الْوُقُوفِ وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

ح2471 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَذِيقَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ قَالَ: لَقَدْ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ قَائِمًا. [انظر الحديث 443 وأطرافه].

27 بَابُ الْوُقُوفِ وَالْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ: أي مزبلتهم. أي جواز ذلك بشرط إذنهم ورضاهم به. وبولّه صلى الله عليه وسلم فيها محمول على أنهم كانوا يحبّون ذلك ويفرحون به ولا يكرهونه، هذا أظهر الوجوه فيه. قاله الكرمانى<sup>(1)</sup>.

ح2471 فَبَالَ قَائِمًا: لبيان الجواز، لأنَّ الْمَحَلَّ رَحْوً نَجَسَ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْقِيَامُ.

### 28 بَابُ مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ قَرَمَى بِهِ

ح2472 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَمِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَرَ لَهُ». [انظر الحديث 443 وأطرافه].

28 بَابُ مَنْ أَخَذَ الْغُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ، قَرَمَى بِهِ: أي نحاه عن الطريق، أي بيان ثوابه.

ح2472 فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ: أثنى عليه. وَعَفَرَ لَهُ: فيه أن قليل الخير يحصل به كثير الأجر، فلا تحقرن من الطاعة شيئاً، فإن الله خبأً رضا في طاعته والعكس بالعكس، فلا تجعل في طريق المسلمين ما يؤذيهم ولو برائحتهم.

روى مسلم عن أبي هريرة: «قلت يا رسول الله! دلّني على عملٍ أنتفعُ به، قال: اغزِلْ

(1) الكواكب الدراري (مج2 ج3 ص75).

الأذى عن طريق المسلمين»<sup>(1)</sup>.

29 بَاب إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءِ - وَهِيَ الرَّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ - ثُمَّ يُرِيدُ أَهْلُهَا الْبُنْيَانِ فَتُرِكَ مِنْهَا الطَّرِيقُ سَبْعَةَ أذْرُعَ

ح 2473 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ خُرَيْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ سَمِعَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَشَاجَرُوا فِي الطَّرِيقِ سَبْعَةَ أذْرُعَ.  
(م-ك-22، ب-31، 1613، 1-9542).

29 بَاب إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءِ: مفعول من الإتيان، والميم زائدة. أي الطريق التي يكثر إتيان الناس عليها، ومرور عامتهم وجمهورهم بها. الرَّحْبَةُ الواسعة. بَيْنَ الطَّرِيقَيْنِ<sup>(2)</sup>: أي بين أجزائها. يُرِيدُ أَهْلُهَا: أصحابها. الْبُنْيَانُ... إلخ: هذا مصير من المصنّف - رحمه الله - إلى اختصاص الحكم المذكور في الحديث بالصورة التي ذكرها. ووافقه الطحاوي على ذلك فقال: "أُولَى مَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ إِذَا أَرَادَ (83/2) النَّاسُ إِحْدَاثَ طَرِيقٍ فِي أَرْضٍ عَمَرُوهَا وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَقْدَارِ الَّذِي يَجْعَلُونَهُ طَرِيقًا". هـ<sup>(3)</sup>. أي وأما إذا تراضوا على شيء فلم يتعرض لهم.

ح 2473 تَشَاجَرُوا: تخاصموا. بِسَبْعَةِ أَذْرُعٍ: أي بذراع الآدمي المعتدل، أي ويبنى ما دونها. ومفهوم الميتاء أن الطريق التي لا يكثر المرور فيها كطريق الحراثين، فلا يقضى فيها بسبعة أذرع، والمدار فيها على الحاجة. ابن حجر: «ويلتحق بالبنيان من قصد للبيع في حافة الطريق، فإن كان الطريق أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد، وإن كان أقل منع، لئلا يضيق الطريق على غيره». هـ<sup>(4)</sup>.

(1) صحيح مسلم كتاب البر والصلة. باب فضل إزالة الأذى عن الطريق (ح 2618).

(2) في صحيح البخاري (177/3): «بين الطرق».

(3) انظر الفتح (118/5) بتصرف.

(4) الفتح (119/5).

## تنبيه:

قال في الإكمال مَا نُصِّه: قال الإمام: «لم يأخذ مالك وأصحابه بهذا الحديث ورأوا أنَّ الطُّرُق تختلف الحاجة إلى سعتها بقدر اختلاف أحوالها، وأن ذلك معلوم بالعادة. وليس طريق الممرِّ كطريق سلوك الأحمال والدواب، ولا المواضع العامة التي يتزاحم عليها الوارد كغيرها. ولعل الحديث عندهم وَرَدَ في ما كانت الكفاية فيه هذا القدر، أو شبيهاً على الوسط والغالب» هـ<sup>(1)</sup>.

## 30 باب النُّهْيِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ

وَقَالَ عُبَادَةُ: بَايَعَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ لَا نَنْتَهَبَ.

ح2474 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ النَّاصِرِيَّ - وَهُوَ جَدُّهُ أَبُو أُمِّهِ - قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ النَّهْبِ وَالْمِثْلَةِ. [الحديث - 2474 طرفه في: 5516].

ح2475 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ حَدَّثَنَا عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَنْتَهَبُ نَهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ». وَعَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ، إِلَّا النَّهْبَةَ. [الحديث - 2475 اطرافه في: 5578، 6772، 6810].

إم - ك - 1، ب - 24، ح - 57، ا - 8209.

## 30 باب النُّهْيِ: فُعِلَ مِنَ النَّهْبِ وَهُوَ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ جَهَارًا. بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ:

أي صاحب الشيء المنهوب، أي بيان حكمها. وحكمها عندنا الجريمة فيما انتهب بغير إذن مالكة، وهو له كاره. والكراهة فيما أذن ربّه فيه للجماعة فينتهبونه على التفاوت كما ينتشر على رؤوس الصبيان في الأعراس. وإنما كرهه مالك لأنه خارج عن القواعد إلا

(1) إكمال المعلم (322/5).

بتكلف، لأن مقتضى العطية التسوية. ومقتضى النهي التفاوت، وحرمان قوم، ونيل قوم، وتفاوتهم أيضًا فيما ينالون غالبًا، فمن أجل ذلك كرهه الإمام مالك، وإن أجازته في الجملة إذا وقع. قاله في المصابيح<sup>(1)</sup>. **أَلَا فَتَقْهَبَ**: المراد هنا انتهاب الغنائم، لأنه كان من شأن الجاهلية انتهاب ما يحمل لهم من الغارات، ف وقعت البيعة على الزجر عن ذلك. ح2474 **وَهُوَ**: أي عبد الله. **جَدُّهُ**: أي جد عدي. **أَبُو أُمِّهِ**: فاطمة. **وَالْمَثَلَةُ**: العقوبة الفاحشة في الأعضاء كقطع الأنف والأذن.

ح2475 **هَبِينٌ يَزْنِي**: متعلق بـ«مؤمن» لا بـ«الزاني» لفساد المعنى، قاله ابن زكري<sup>(2)</sup>. وتوجيه الدماميني<sup>(3)</sup> له متكلف والله أعلم. **وَهُوَ مُؤْمِنٌ**: أي كامل الإيمان. **وَلَا يَشْرَبُ**: أي الشارب، وكذا يقال في «يسرق» و«ينتهب». **بِخَطِّ جَعْفَرٍ**: كذا بنسخنا. وإنما هو أبو جعفر بن أبي حاتم وراق البخاري. **قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ**: هو البخاري، **تَفْسِيرُهُ**: أي تفسير النفي في قوله: «لا يزني وهو مؤمن»، يريد الإيمان. أي نور الإيمان، ونوره الأعمال الصالحة واجتناب المعاصي، وهو معنى نفي الكمال الذي اختاره النووي<sup>(4)</sup> وغيره في معنى الحديث. ابن زكري: «وأما حملة على المُسْتَحِلِّ أو الإنذار بسلب الإيمان لمن اعتاد هذه المعاصي فلا يناسبه التقييد بالحين»<sup>(5)</sup>.

### 31 باب كَسَرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخِزْرِ

ح2476 **حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ**: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2474).

(2) حاشية ابن زكري (مج2/40م3) وانظر: تحفة الباري (367/5-368).

(3) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث (2475).

(4) انظر شرح النووي لمسلم (41/2).

(5) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/40م3).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ وَيَقْتُلَ الْخَنَزِيرَ وَيَضَعَ الْجِزْيَةَ وَيَقْبِضَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ». [انظر الحديث 2222 وطرفيه].

31 باب كَسْرِ الصَّلِيبِ وَقَتْلِ الْخَنَزِيرِ: أي بيان حكم ذلك. والصليب خشبة يصنعها النصراني على هيئة يزعمون أن عيسى -عليه السلام- صلب على خشبة بتلك الصورة. قاله شارح السنة.

ح2476 حَكَمًا: حاكمًا بالشريعة المحمدية. مُقْسِطًا: عدلاً. وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ: أي يتركها، فلا يقبل إلا الإسلام. ابْنُ حَجَرٍ: «وليس ذلك نسخاً منه لشرع نبينا صلى الله عليه وسلم، بل الناسخ هو شرعنا على لسان نبينا لإخباره بذلك وتقريره». هـ<sup>(1)</sup>. أي فيكون جواز أخذ الجزية مُغَيًّا بغاية هي نزول عيسى عليه السلام هـ. وأصله للنووي<sup>(2)</sup>. لَا يَقْبَلُهُ أَحَدٌ: لاستغناء الناس عنه. ومراد المؤلف أن من كسر صليباً أو قتل خنزيراً لا يضمن، لأنه فَعَلَ مأموراً به. لكن محله إذا كان لحربي أو ذمّي تجاوز الحد الذي عوهد عليه، وإلا ضمنه. هذا محصل ما في الفتحة<sup>(3)</sup> والإرشاد<sup>(4)</sup>.

32 بَاب هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْحَمْرُ أَوْ تُخَرَّقُ الزَّقَاقُ؟

فَإِنْ كَسَرَ صَنْمًا أَوْ صَلِيبًا أَوْ طَنْبُورًا أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِخَشْيِهِ وَأَتَى شَرِيحَ فِي طَنْبُورٍ كَسِرَ قَلَمٌ يَقْضُ فِيهِ يَشْيءُ

ح2477 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى نِيرَانًا تُوقَدُ يَوْمَ خَيْبَرَ قَالَ: عَلَى مَا تُوقَدُ هَذِهِ النَّيِّرَانُ؟ قَالُوا: عَلَى الْحَمْرِ الْإِنْسِيَّةِ. قَالَ: اكْسِرُوهَا وَأَهْرِقُوهَا. قَالُوا: أَلَا تُهْرِيقُهَا وَتَغْسِلُهَا؟ قَالَ: اغْسِلُوهَا.

(1) الفتحة (121/5).

(2) شرح النووي على مسلم (190/2).

(3) الفتحة (121/5).

(4) إرشاد الساري (277/4).

قال أبو عبد الله: كان ابن أبي أويس يقول: الحُمُرُ النَّاسِيَّةُ يَنْصَبُ الْآلِفَ وَالنُّونَ.  
[الحديث 2477- اطرافه في: 4196، 5497، 6148، 6331، 6891].  
[م-ك-32، ب-43، ح-1802، ا-16525].

ح2478 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَقِيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَكَّةَ وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلَاثَ مِائَةٍ وَسِتُّونَ نَضْبًا، فَجَعَلَ يَطْعُمُهَا بَعُودٍ فِي يَدِهِ وَجَعَلَ يَقُولُ ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ...﴾  
[الآية الإسراء: 81]. [الحديث 2478- طرفاه في: 4287، 4720]. [م-ك-32، ب-32، ح-1781].

ح2479 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا كَانَتْ اتَّخَذَتْ عَلَى سَهْوَةٍ لَهَا سِتْرًا فِيهِ ثَمَائِلُ، فَهَنَكُهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ ثَمْرَتَيْنِ فَكَانَتَا فِي الْبَيْتِ يَجْلِسُ عَلَيْهِمَا.  
[الحديث 2479- اطرافه في: 5954، 5955، 6109].

32 **باب هل تكسر الدنان التي فيها خمرة: الدنان جمع دُن وهو الخابية. أو تخرقُ الرِّقَاقُ: أي رِقَاقُ الخمر. أي بعد فراغ الكل. أي هل تقبلُ التطهير أم لا؟ وجوابه أن الدنان التي لا يمكن غوص الخمر فيها لا تكسر وتطهر بالماء. والدنان الغواصة وكذا الرِّقَاق لا تقبلُ التطهير، فإما أن تكسر وتخرق، أو تطرح.**

قال الإمام مالك: "زق الخمر لا يطهره الماء لأن الخمر غاص فيه" (1). (84/2)

وبحث في ذلك سيدي عبد القادر الفاسي بأن الأجزاء التي غاصت انقلبت أعيانها بعد اليُبْس، والخمر إذا تحجّر أو خُلِّلَ طهر" ه (2) من حاشية ولده (3). صَغَمًا أَوْ صَلِيبًا: اسمان لِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ. طُنْبُورًا أي آلة مِنْ آلاتِ المِلاهي معروفة. أَوْ مَا لَا يُنْفَعُ بِخَشْيَةِ: أي كَسَرَ شَيْئًا لغيره لا يجوز الانتفاع بخشبه قبل الكسر، كآلات

(1) انظر تفصيلها في مواهب الجليل (235/3)، وكذا التاج والإكليل (113/1).

(2) ما حكاه عن عبد القادر الفاسي هو ما رجحه الدسوقي في حاشيته على مختصر خليل: (34/1).

(3) حاشية عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسي على البخاري (ملزمة 11 ص3).

الملاهي، فيكون من ذكر العام بعد الخاص. وجواب الشرط محذوف. أي هل يجوز الكسر أو هل يضمن أو ما حكمه؟ والجمهور على الجواز في غير صليب الذمي والمؤمن لا فيه، وعلى عدم الضمان فيما يجوز كسره. قاله شيخ الإسلام<sup>(1)</sup>. وهو موافق لمذهبنا، لأن الصورة غير منتفع بها شرعاً فهي كالعدم. وأما ما ينتفع به من المتنجس كالزيت ونحوه. والنجس كجلد الميتة المدبوغ فيضمن مثله قيمة ولا يلزم من التقويم البيع. **فَلَمْ يَفْضُ فِيهِ شَيْءٌ**: أي لم يحكم فيه بغرم.

ح2477 **اكسروها**: لِمَا حَلَّ فِيهَا مِنَ النِّجَاسَةِ. وأراد بذلك التغليظ عليهم، فلما رأى إزعاجهم اقتصر على الغسل فقال: **اغسلوا**: لقبولها التطهير لعدم غوص النجاسة فيها. **بنصب الألف والنون**: أي نسبة إلى الأنس -بفتحيتين- ضد الوحشة. والمشهور في الرواية كسر الهمزة وسكون النون نسبة إلى الإنسان. أي بني آدم، ضد الوحشية.

ح2478 **نصباً**: حجارة كانوا يعبدونها. **فَجَعَلَ يَطْعُنُهَا**: قال الطبري: «فيه جواز كسر آلات الباطل وما لا يصلح إلا في المعصية حتى تزول هيئتها وينتفع برضاها». ح2479 **سَهْوَةٌ**: خزانة أو رُفّ أو طاق يوضع فيه الشيء. **تَمَائِيلٌ**: صور. **فَهَتَكَهْ**: نزع أو شقه. وشقه كشقّ زقّ الخمر، فهو محمل الترجمة. **فَاتَّخَذَتْ مِنْهُ**: بعدما قطعت في محلّ الصور حتى أزلت هيئتها. **مُوقَفَتَيْنِ**: وسادتين.

### 33 بَاب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ

ح2480 **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي أَيُّوبَ قَالَ**: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». [م-ك-1، ب-62، ح-141، ا-6939].

33 بَاب مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ: أي عليه، ما حكمه؟

ح2480 مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ: و في رواية لأبي داود والترمذي: «مَن أريد ماله بغير حقٍّ فقاتل فقتل فهو شهيد»<sup>(1)</sup>. ولابن ماجه عن ابن عمر<sup>(2)</sup> نحوه. وكان البخاري أشار إلى ذلك في الترجمة لتعبيره بـ«قاتل». وروى الترمذي وغيره من حديث سعيد بن زيد نحوه، وفيه ذكر «الأهل» و«الدم» و«الدين».

قال النووي: فيه جواز قتل مَن قصد أخذ المال بغير حقٍّ، قليلا كان أو كثيراً وهو قول الجمهور. وقال بعض المالكية: لا يجوز إذا طلب الشيء الخفيف»<sup>(3)</sup> هـ. ومفهوم المال من الدين والنفس والحريم أحروي. قال الشيخ: «وَجَازَ دَفْعُ صَائِلٍ بَعْدَ الْإِنْذَارِ لِلْفَاهِمِ»<sup>(4)</sup> أي ندباً. وَإِنْ عَنْ مَالٍ وَقَصَدَ قَتْلَهُ أَيْ ابْتِدَاءً إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِهِ. هـ. الكرماني: «في الحديث أَنَّ الصَّائِلَ لَوْ قُتِلَ لَا دِيَّةَ لَهُ وَلَا قِصَاصَ. وَأَنَّ الدَّافِعَ شَهِيدٌ» هـ.<sup>(5)</sup> ابن المنذر: علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالصبر على جوره وترك القيام عليه. هـ.

### 34 بَابُ إِذَا كَسَرَ قِصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ

ح2481 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ، فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ، فَضَرَبَتْ يَدَهَا فَكَسَرَتْ الْقِصْعَةَ فَضَمَّهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، وَقَالَ: «كُلُوا». وَحَبَسَ الرَّسُولُ وَالْقِصْعَةَ حَتَّى قَرَعُوا، فَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ.

(1) الترمذي كتاب الديات باب من قتل دون ماله (ح1438) (680/4 تحفة) وقال: حديث صحيح. وسنن أبي داود

كتاب السنة باب قتال اللصوص (ح4771).

(2) سنن ابن ماجه. كتاب الحدود، من قتل دون ماله فهو شهيد (ح2581).

(3) شرح النووي على مسلم (165/2).

(4) مختصر خليل (ص292).

(5) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص47).



وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2481 - طرفه في: 5225].

34 باب إذا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئًا لَغِيْبِهِ: أي هل يضمن المثل أو القيمة؟ ومذهبنا كالشافعية أنه يضمن قيمة المُقَوِّم، ومثل المثلثي. وهو كل مكيل أو موزون أو معدود.

ح2481 بَغْضَرِ يَسَاعِيهِ: هي عائشة، كما للترمذي<sup>(1)</sup>. إِنْ هَدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: هي زينب كما حرره الحافظ. قال: "ووقعت قضايا أخرى مثل ما في الباب لغير زينب"<sup>(2)</sup>. خَادِمٍ: لم يعرف، طَعَامٌ: هو حيس كما لابن حزم. فَضْرَبَتْ: عَائِشَةُ بِيَدِهَا: أي الخادم. فَضَمَّهَا: رسول الله ﷺ. وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ: الذي سقط منها وقال: «غارت أُمُّكُمْ»<sup>(3)</sup>. يعني عائشة. حَتَّى قَرَعُوا: وأتى بقصعة من بيت عائشة. فَدَفَعَ الْقَصْعَةَ الصَّحِيحَةَ: للخادم. وَخَبَسَ الْمَكْسُورَةَ: في بيت عائشة. واستشكل هذا بأن القصعة من (85/2) المقومات، فالواجب غرم قيمتها لا مثلها، وأجيب بأن القصعتين معاً للنبي ﷺ فأعطى للكاسرة المكسورة، وللأخرى الصحيحة. وليس في ذلك حكم على الغير.

### 35 باب إذا هَدَمَ حَائِطًا فَلْيَيْنَ مِثْلُهُ

ح2482 حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَازِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَانَ رَجُلٌ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ يُقَالُ لَهُ جُرَيْجٌ يُصَلِّي، فَجَاءَتْهُ أُمُّهُ فَدَعَتْهُ فَأَبَى أَنْ يُجِيبَهَا، فَقَالَ: أُحِبُّبَهَا أَوْ أَصَلِّي؟ ثُمَّ أَتَتْهُ فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُمِئْهُ حَتَّى تُرِيَهُ وَجُوهَ الْمُؤْمِسَاتِ. وَكَانَ جُرَيْجٌ فِي صَوْمَعَةٍ، فَقَالَتْ لِمَرْأَةٍ: لَأَقْتِنَنَّ جُرَيْجًا فَتَعَرَّضْتُ لَهُ فَكَلَّمْتُهُ فَأَبَى، فَأَنْتِ رَاعِيَا فَأَمَكْنْتُهُ مِنْ نَفْسِهَا، فَوَلَدَتْ غُلَامًا فَقَالَتْ: هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ. فَأَتَتْهُ وَكَسَرُوا صَوْمَعَتَهُ

(1) رواه الترمذي، كتاب الأحكام باب 23. (4/593-594 تحفة)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(2) فتح الباري (5/124-125) بتمصرف.

(3) أخرجه البخاري في النكاح باب 108 حديث (5225).

فَأَنْزَلُوهُ وَسَبُّوهُ، فَتَوَضَّأَ وَصَلَّى ثُمَّ أَتَى الْعُلَامَ فَقَالَ: مَنْ أَبُوكَ يَا غُلَامُ؟ قَالَ: الرَّاعِي قَالُوا: نَبْنِي صَوْمَعَتَكَ مِنْ ذَهَبٍ. قَالَ: لَا إِلَّا مِنْ طِينٍ».

[انظر الحديث 1206 وطريقه].

**35 باب إِذَا هَدَمَ شَخْصٌ حَائِطًا لِغَيْرِهِ فَلْيَبْنِ لَهُ وَمِثْلُهُ:** هذا مذهب الكوفيين والشافعي وأبي ثور، وفي "العُتْبِيَّة" عن مالكٍ مثله.

ومشهورٌ مذهبنا أَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِمَنْ هَدَمَ حَبْسًا، أَمَّا مَنْ هَدَمَ مِلْكًا لِغَيْرِهِ فَعَلِيهِ قِيمَتُهُ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَمَنْ هَدَمَ وَقَفًا فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ"<sup>(1)</sup>. أي على الحالة التي كان عليها، ولا يجوز أخذ قيمته لأنه كبيعته. هذا الذي سلكه ابنُ الحاجب<sup>(2)</sup> وابنُ شاس<sup>(3)</sup>، واقتصر عليه في النوادر<sup>(4)</sup>، وابنُ سَلْمُون.

وقال في المعيار: "هو قولُ أصحاب مالك و نصُّ أهل العلم، وقال أبو علي: هو المذهب والصحيح. وما لابن عرفة ضعيفٌ".

القاضي عياض: "ولا حجة للقاتل بالمثل في قصة جريج لأنه شرعٌ غيرنا، وليس فيه أنهم أمروا بذلك، ولعلَّه بتراضٍ من الجميع. ألا ترى قولهم: «نبنيه بذهب»، فإنما هو بتراضيههم فكذلك بناؤه بالطين»<sup>(5)</sup>، وبهذا اعترض ابنُ المُنَيَّر مطابقةَ الحديث للترجمة، وهو ظاهر<sup>(6)</sup>.

ح 2482 أَمَهُ: لم تسم. فَدَعَتْهُ: أَشْرَفَ عَلَيَّ حَتَّى أَكَلَمَكَ. فَقَالَ: فِي نَفْسِهِ. أَجِيبَهَا أَوْ أَصَلِّي؟ ثُمَّ آتَرَ الصَّلَاةَ عَلَى إِبَابَتِهَا وَلَمْ يَجِبْهَا. ثُمَّ أَتَقَتَهُ: يَوْمًا آخَرَ فَلَمْ يُجِبْهَا.

(1) مختصر خليل (ص 252-253).

(2) جامع الأمهات (ص 452).

(3) عقد الجواهر الثمينة (3/974).

(4) النوادر لابن أبي زيد (12/87).

(5) إكمال المعلم (7/11) بتمصرف.

(6) انظر مصابيح الجامع الصحيح عند حديث (2482).

**المُوسَاكِرُ: الزواني. امرأة: بَغِيّ، لم تسم، فَكَلَمَتْهُ: أن يواقعها. وأَعْيَبَ: اسمه صهيب.**  
**لَا، مِنْ طَلَبَيْنِ: فيه حذف المجزوم بلا. أي لا تبنيوها، قاله ابن مالك<sup>(1)</sup>.**

(1) شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (ص 197).

## بسم الله الرحمن الرحيم

### [47] في الشركة

بوزن نِعْمَةٍ وَرَحْمَةٍ وَنَبِيقَةٍ. "وهي إذن كل واحدٍ من الشريكين للآخر في التصرف في ماله مع بقاء نفسه" (1).

#### 1 باب الشركة في الطعام والنَّهْد والعروض،

وَكَيْفَ قِسْمَهُ مَا يُكَالُ وَيُوزَنُ، مُجَازَفَةٌ أَوْ قَبْضَةٌ قَبْضَةٌ، لَمَّا لَمْ يَرَ الْمُسْلِمُونَ فِي النَّهْدِ بَاسًا، أَنْ يَأْكَلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا، وَكَذَلِكَ مُجَازَفَةٌ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَالْقِرَانُ فِي التَّمْرِ.

ح2483 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْثًا قَبْلَ السَّاحِلِ، فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ وَأَنَا فِيهِمْ، فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَعْضِ الطَّرِيقِ قَبْلِي الزَّادُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَزْوَادِ ذَلِكَ الْجَيْشِ فَجَمَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ. فَكَانَ مِزْوَدِي تَمْرًا، فَكَانَ يَقُولُنَا كُلَّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى قَبْلِي، فَلَمْ يَكُنْ يُصِيبُنَا إِلَّا تَمْرَةٌ تَمْرَةٌ فَقُلْتُ: وَمَا تُعْنِي تَمْرَةٌ؟ فَقَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ قَنِيتُ. قَالَ: ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ، فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْجَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِيَا، ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرُحِلَتْ، ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا فَلَمْ تُصِيبَهُمَا. [الحديث 2483- اطرافه في: 2983، 4360، 4361، 4362، 5493، 5494].

ح2484 حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَفَّتْ أَزْوَادُ الْقَوْمِ وَأَمْلَقُوا، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نَحْرِ إِبِلِهِمْ فَأَذِنَ لَهُمْ، فَلَقِيَهُمْ عُمَرُ فَأَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: مَا بَقَاؤُكُمْ بَعْدَ إِبِلِكُمْ؟ فَدَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا بَقَاؤُهُمْ بَعْدَ إِبِلِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نَادِ فِي النَّاسِ يَأْتُونَ يَفْضُلُ أَزْوَادَهُمْ» فَبَسِطَ لِذَلِكَ نِطْعًا وَجَعَلُوهُ عَلَى النَّطْعِ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا وَبَرَكَ عَلَيْهِ ثُمَّ دَعَاهُمْ

(1) هذا التعريف لابن الحاجب في جامع الأمهات (ص393) وعليه مشي خليل وغيره.

بِأَوْعِيَّتِهِمْ، فَاحْتَنَى النَّاسُ حَتَّى فَرَّغُوا ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ». [الحديث 2484- طرفه في: 2982].

ح2485 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَّاشِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ فَتَنَحَّرَ جُزُورًا فَتَقَسَّمُ عَشْرَ قِسْمٍ، فَتَأْكُلُ لَحْمًا نَضِيجًا قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ. [م-ك-5، ب-34، ح-625، ا-17276].

ح2486 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ». [م-ك-44، ب-39، ح-2500].

ح2486 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْأَشْعَرِيِّينَ إِذَا أَرْمَلُوا فِي الْغَزْوِ أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ بَيْنَهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوْيَةِ فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ». [م-ك-44، ب-39، ح-2500].

□ 1 الشَّرِكَةُ فِي الطَّعَامِ: يأتي الكلام عليها في باب مفرد. وَالنِّهْدُ<sup>(1)</sup>: هو إخراج القوم نفقاتهم على قدر عدد الرفقة، وخلطها عند المرافقة في السفر. وهو جائز، اتحد الجنس أو تعدد، تفاوتوا في الأكل أو تساوا، وليس ذلك من باب الربا، بل من باب الإباحة. قاله شيخ الإسلام<sup>(2)</sup>. وَالْعُرُوضُ: جمع عَرْض -بسكون الراء- مقابل النقد. أي جوازه أيضًا. وَكَيْفَ قِسْمَةُ مَا يَكَالُ وَيُوزَنُ: أي ويعد. أي هل يجوز قسمته مجازفة أو لا بد من الكيل في المكيل والوزن في الموزون، والعد في المعدود. وهذا معنى قوله:

(1) النِّهْدُ: -بالكسر- هو ما يخرج الرقة عند المناهدة إلى العدو. حكاه ابن الأثير في النهاية (134/5)، وحكى في اللسان (430/3). أنها كذلك -بفتح-.

(2) تحفة الباري (374/5).

**مَجَازَفَةٌ أَوْ قَبْضَةٌ قَبْضَةٌ:** أي أو يتعين كونها قبضة قبضة. أي متساوية كَيْلاً أو وزناً أو عدداً. **لِمَا:** -بكسر اللام وتخفيف الميم- **لَمْ يَرَ الْمُسْلِمُونَ:** هذا تعليل لجواز القسمة مجازفة. **أَنْ يَأْكُلَ هَذَا...** إلخ. أي مع اختلاف مقادير أكلهم، فهو في معنى المجازفة. **وَكَذَلِكَ مَجَازَفَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.** أي في ما بينهما، بأن يأخذ هذا ذهباً وهذا فضة، لجواز التفاضل بين الجنسين. أما قسم الذهب مع الذهب مجازفة، والفضة مع الفضة كذلك، فلا يجوز إجماعاً. قاله ابن بطال<sup>(1)</sup>.

ثم إن جَوَازَ قَسَمِ الذهب مع الفضة مجازفة مقيّدٌ عندنا بما إذا لم يُسَكَّ ولم يكن التعامل بالعدد، وإلا مُنْع. قال الشيخ عطقاً على ما لا يجوز بيعه جِزَافاً: "ونقد إن سَكَّ، والتعامل بالعدد وإلا جاز"<sup>(2)</sup>. **وَالْقِرَانُ فِي التَّمْرِ:** هذا من جملة الترجمة. أي وباب القِرَان... إلخ، والقِرَان هو الجمعُ بين التمرتين عند الأكل. أي بيان حُكْمِهِ، ويأتي بيانه في ترجمته.

ح2483 **بَعَثْنَا:** هو جيش الخبط (86/2) سنة ثمان. **قَبِلَ السَّاحِلُ:** ساحل البحر. **فَنَبِيَّ الزَّادُ:** أشرف على الفناء. **فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ:** وهذا محل الترجمة، لأنه لمَّا جمع الأزواد تساوت حقوقهم فيها وقسم عليهم مجازفة. **حَتَّى فَنَبِيَّ:** أي أكثره. **الضَّرْبُ:** الجبل الصغير المنبسط على الأرض. **فَفَصَّبَا:** أي نصبتا بأن جعل رأس إحداهما ملاقياً رأس الأخرى. **فَوَجَلَّتْ:** جعل عليها رحلها وركب عليها رجل.

ح2484 **خَفَّتْ أَرْوَاحُ الْقَوْمِ:** في غزوة حنين. **وَأَمْلَقُوا:** افتقروا. **يَطْعُ:** بساط من جلد. **وَهَوَّكَ:** دعا بالبركة. **ثُمَّ دَعَاَهُمْ...** إلخ: هذا محل الترجمة لأنه بعد جمع الأزواد والدعاء عليها بالبركة كان أخذهم منها بغير قسمة مستوية. **فَأَهْتَفَتِي:** من الحثي وهو

(1) شرح ابن بطال (6/7) يتصرف.

(2) مختصر خليل (ص171).

الأخذ بملء الكفين. أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ: قالها صلى الله عليه وسلم إشارة إلى أن ظهور المعجزة مما يؤيد الرسالة.

ح2485 عَشْرَ قِسْمٍ: فيه جمع الأنصبة مجازفة، وهو محل الترجمة. نَضِيجًا: استوى طبخه.

ح2486 أَرْمَلُوا: فَنِي زَادَهُمْ. أي أشرف على الفناء. بِالْمَدِينَةِ: أي مدينتهم. قَسَمُوهُ<sup>(1)</sup> بَيْنَهُمْ: لمواساة بعضهم بعضاً. فَهُمْ وَنِي وَأَنَا وَهُمْ: أي فهم متصلون بي حيث فعلوا فعلي في المواساة. وهذا محل الترجمة.

2 بَاب مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ

ح2487 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ».

[انظر الحديث 1448 وأطرافه].

2 بَاب مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ: أي مخالطين وهما الشريكين. فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ

بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ فِي الصَّدَقَةِ: أي الزكاة. وقيد بهما لورود الحديث فيها، وبالمخالطين لأن التراجع لا يصح بين الشريكين في الرقاب، لأن المأخوذ ملك لهما معاً. وفقه الترجمة أن أحد الخليطين إذا أخذ من ماله سِن<sup>(2)</sup> عنه وعن خليطه، رجع على خليطه بقدر ما أخذ من ماله عنه.

قال الشيخ: «وَرَجَعَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ شَرِيكُهُ بِنِسْبَةِ عَدَدِيهِمَا». هـ<sup>(3)</sup>.

(1) في صحيح البخاري (181/3): «اقتسموه»، وفي هامشه: «اقتسموا».

(2) كذا قرأته في الأصل والمخطوطة: "ولعلها دين"، والله أعلم. وفي حاشية ابن زكري (6/40/2): "الواجب".

(3) مختصر خليل (ص58).

واستدل به على أن من قام عن غيره بواجب فله الرجوع عليه، وإن لم يأذن له في القيام عنه. وهذا مذهب مالك رحمه الله.

### 3 باب قِسْمَةِ الْغَنَمِ

ح2488 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عَنْ خَدِيجٍ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِي الْحَلِيقَةِ، فَأَصَابَ النَّاسَ جُوعٌ فَأَصَابُوا إِبِلًا وَغَنَمًا، قَالَ: وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أُخْرِيَاتِ الْقَوْمِ فَعَجِلُوا وَذَبَحُوا وَنَصَبُوا الْقُدُورَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيتَ ثُمَّ قَسَمَ، فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنَ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ، فَذَّ مِنْهَا بَعِيرٌ فَطَلَبُوهُ فَأَعْيَاهُمْ، وَكَانَ فِي الْقَوْمِ خَيْلٌ يَسِيرُهُ، فَأَهْوَى رَجُلٌ مِنْهُمْ بِسَهْمٍ، فَحَبَسَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا». فَقَالَ جَدِّي: إِنَّا نَرْجُو أَوْ نَخَافُ الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى أَفَنْدَبِخُ بِالْقَصَبِ؟ قَالَ: مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ وَسَأَحْدُثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعِظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبَشَةِ».

[الحديث 2488 - أطرافه في: 2507، 3075، 5498، 5503، 5506، 5509، 5543، 5544].  
 لم-ك-35، ب-4، ح-1968، أ-17261].

### 3 باب قِسْمَةِ الْغَنَمِ: أَيُّ بَيَانٍ كَيْفِيَّتِهَا.

ح2488 بِذِي الْحَلِيقَةِ: مِنْ أَرْضِ تِهَامَةٍ كَمَا يَأْتِي، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ الْمِيقَاتُ الْمَعْرُوفُ. فَأَمَرَ بِالْقُدُورِ فَأُكْفِيتَ: لِأَنَّهُمْ ذَبَحُوا قَبْلَ الْقِسْمِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهَا أَكْفِيتَ بِلَحْمِهَا وَمَرْقِهَا وَلَمْ يَنْتَفِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ، خِلَافًا لِلْقُرْطُبِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالْكَرْمَانِيِّ<sup>(1)</sup>. انْظُرْ أَبْوَابَ الْغُلُولِ مِنَ الْجِهَادِ.

ثم إن هذا من العقوبة في المال كالتصدق بالمغشوش أو طرحه وخرق الملاحف الرديئة لا بالمال، كأخذ مال من الزاني أو السارق مثلا، وكلاهما منسوخ كما نص عليه ابن رشد وغيره، إلا ما استثنى من ذلك.

(1) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص55).



قال أبو زيد الفاسي:

- ❖ ولم تجز عقوبة بالمال أو فيه عن قول من الأقوال
- ❖ لأنها منسوخة إلا أمور ما زال حكمها على اللسن يدور
- ❖ كأجرة الملد في الخصام والطرح للمغشوش من طعام

**فَعَدَلَ** - بتخفيف الدال - **عَشَوَةً مِنَ الْغَلَمِ يَبْعِيهِ**: أي سَوَّاهَا بِهِ. وهو محمولٌ على أنه كان يساوي قيمتها يومئذ، وهذا محل الترجمة. **فَرَمَاهُ يَسْتَهْمُ**: أي في غير مقتل. **فَحَبَسَهُ اللَّهُ**: وَنَحَرُوهُ وَأَكَلُوهُ، **أَوَايِدَ**: أي فيها نوافر وشوارد. **جَدِّي**: رافع بن خديج. **نَخَافُ الْعَدُوَّ غَدًا**: فلا نذبح بسيوفنا لأنها تكلُّ عند ملاقات العدو. **مُدَيَّ**: جمع مدية هي السكين. **مَا أَنَهَرَ الدَّمَ**: أجراه بكثرة. **فَكَلَّوْهُ**: أي مذبوحه. **وَسَأَحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ**: أبين لكم علته. **فَعَظُمَ**: قيل: المنع منه تعبد. وقيل: لأنه ينجس بالدم، وقد نهينا عن تنجيسه في الاستنجاء، لكونه زائدٌ إخواننا من الجن. **فَمَدَى الْحَبْشَةَ**: وهم كفار لا يجوز التشبه بهم، ولأنه لا يقطع غالبًا.

#### 4 بَابُ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ

ح 2489 **حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا سُقْيَانُ حَدَّثَنَا جَبَلَةُ بْنُ سُهَيْمٍ قَالَ**: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقْرُنَ الرَّجُلُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ جَمِيعًا حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ. [انظر الحديث 2455 وطرفيه].

ح 2490 **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ قَالَ**: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ فَأَصَابَتْنَا سَنَةٌ، فَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَرْزُقُنَا التَّمْرَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُولُ: لَا تَقْرُؤَا، فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْقِرَانِ إِلَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ الرَّجُلُ مِنْكُمْ أَخَاهُ. [انظر الحديث 2455 وطرفيه].

#### 4 بَابُ الْقِرَانِ فِي التَّمْرِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ: الْقِرَانُ هُوَ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّمْرَتَيْنِ عِنْدَ الْأَكْلِ

كما سبق. وهو هنا على حذف مضاف، أي تَرَكَ (87/2) الْقِرَانُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

هَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ فِيهِ. وبهذا التقرير يسقط ما تكلفوه هنا. قاله الدماميني<sup>(1)</sup>.

ح2489 نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرُونَ... إلخ: قال الاقفهسي: النهي نهْيُ كراهةٍ إِنْ عَلَّلْنَا بسوء الأدب، وَإِنْ عَلَّلْنَا بالاستبداد وكان القومُ شركاءَ إِمَّا بالشرك أو مطعمين، كان النهي نهْيي تحريم. هَتَّى يَسْتَأْذِنَ... إلخ: فإن استأذن فلا نهْي.

### 5 بَابُ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدَلٍ

ح2491 حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا لَهُ مِنْ عَبْدٍ أَوْ شِرْكَاءَ - أَوْ قَالَ نَصِيبًا - وَكَانَ لَهُ مَا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ بِقِيَمَةِ الْعَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». قَالَ: لَا أَذْرِي قَوْلَهُ: «عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ» قَوْلٌ مِنْ نَافِعٍ أَوْ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2491 - أطرافه في: 2503، 2521، 2522، 2523، 2524، 2525].  
لم-ك-20، ب-اول الكتاب، ح-1501، أ-5927.

ح2492 حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِصًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَنِي خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَوَرَّمِ الْمَمْلُوكُ قِيَمَةَ عَدْلٍ ثُمَّ اسْتُسْعِيَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». [الحديث 2492 - أطرافه في: 2504، 2526، 2527].  
لم-ك-20، ب-1، ح-1503.

5 بَابُ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدَلٍ: ابنُ بطال: "لا خلاف بين العلماء أن قسمة العُرُوضِ وسائر الأمتعة بالتقويم جائز، وإنما اختلفوا في قسمتها بغير تقويم، إذا كان على سبيل التراضي، فأجازه الأكثر ومنعه الشافعي"<sup>(2)</sup>.

ح2491 شَقِصًا: نصيبًا. وَكَانَ لَهُ: أي لمعتق الشَّقْصِ. ثَمَنُهُ: أي ثمن بقيته. أي قيمته كما عتبر به في العتق. فَهُوَ عَتِيقٌ: أي يُقَوِّمُ العبدُ قيمةَ عدل، ويؤدِّي مُعْتَقٌ

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند الباب 4 من كتاب الشركة بالمعنى.

(2) شرح ابن بطال (10/7) بتصرف.

الشُّقْصَ لشريكه الذي لم يعتق قيمة حظّه جبراً عليهما، ويصير العبد كلّهُ عتيقاً. **وَالْأَفْعَلُ مِنْهُ مَا عَتَقَ:** أي **وَالْأَفْعَلُ** يكن للمعتق الأول ما يبلغ ثمنه، أعتق منه ما عتقه أولاً فقط، وبقي حظُّ شريكه رقيقاً، هذا مذهب مالك -رحمه الله- كالجمهور، ولم يقولوا بالاستسعاء. وأما قوله في الحديث الثاني:

ح2492 **ثُمَّ اسْتَسْعَى** -بالبناء للمفعول- **أَيُّ أَلْزَمَ** العبدُ الاكتسابَ بقيمة نصيب الشريك ليفكُ بقيةَ رقبته من الرق. **غَيْرَ مَشْفُوقٍ:** أي مشدّد عليه في الاكتساب، فليس من الحديث، بل هو مدرجٌ من كلام قتادة كما صرح به النسائي، والخطابي، وابن المنذر وغيرهم.

#### 6 بَابُ هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ

ح2493 **حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ:** سَمِعْتُ عَامِراً يَقُولُ سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ، فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا، فَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ. فَقَالُوا: لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا، فَإِنْ يَتْرَكُوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَوْا جَمِيعًا». [الحديث 2493- طرفه في: 2686].

6 **بَابُ هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ:** بين الشركاء لتمييز أنصبتهم. والجواب نعم، يقرع بشرطه الآتي. قال في الكواكب: "ابن بطال: العلماء متفقون على القول بالقرعة إلا (الكوفيون)<sup>(1)</sup> والحديث يدلُّ على جوازها لإقرار النبي ﷺ لها، حيث لم يذمَّ المُسْتَهْمِينَ في السفينة بل رَضِيَهُ وضرب به المثل"<sup>(2)</sup>. **وَالِاسْتِهَامُ فِيهِ:** أي وَبَابُ بَيَانٍ ما يصح الاستهام. أي الاقتراع فيه من الأمور المقسومة وما لا. ومحصله على مذهبنا كما في "المختصر" أنه

(1) كذا بالأصل، ونَبّه العرانشي في هامش مخطوطته قائلا: "الكوفيون"، وهو الموافق لما في الكواكب.

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص59).

إِنْ اتَّفَقَ جَنْسُ الْمَقْسُومِ أَوْ تَقَارَبَ كَدُورٍ أُرِيدَ قِسْمَتُهَا عَلَى حَدِّتِهَا، أَوْ أَرْضِينَ كَذَلِكَ أَوْ جَنَاتٍ أَوْ عُرُوضٍ أَوْ حَيَوَانَ كَذَلِكَ، جَازَتْ الْقِرْعَةُ فِيهِ. وَمِنْ ذَلِكَ الْعُلُوقُ وَالسُّفْلُ عَلَى أَحَدِ التَّأْوِيلَيْنِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِ. وَأَمَّا إِنْ أُرِيدَ قِسْمَةُ الْجَنْسِ مَعَ غَيْرِ جَنْسِهِ، أَوْ غَيْرِ مُقَارِبِهِ كَالدُّورِ مَعَ الْأَرْضِينَ، أَوْ الْعُرُوضِ مَعَ الْحَيَوَانَ، فَلَا تَصَحُّ فِيهِ الْقِرْعَةُ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَقْرِيرِ هَذَا الْمَحَلِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ح2493 مَثَلُ الْقَائِمِ عَلَى هُدُودِ اللَّهِ: أَيِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ. وَالْوَاقِعِ فِيهَا: أَيِ التَّارِكِ لِلْمَعْرُوفِ وَالْمُرْتَكِبِ لِلْمُنْكَرِ. اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِيْفَةٍ: مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمْ. أَيِ عَلَى عُلُوقِهَا وَسُفْلِهَا. فَأَصَابَ بَعْضُهُمْ... إلخ. بِالْقِرْعَةِ. خَوْفًا: نَسْتَقِي مِنْهُ. نَجَوًا وَنَجَوًا جَمِيعًا: هَذَا مَثَلُ ضَرْبٍ لِإِقَامَةِ الْحُدُودِ، وَأَنَّهَا تَحْصُلُ بِهَا النِّجَاةَ لِمَنْ أَقَامَهَا أَوْ أَقِيَمَتْ عَلَيْهِ، وَإِلَّا هَلَكَ الْعَاصِي بِعَصْيَانِهِ، وَالسَّاكِتُ بِرِضَاهِ.

#### 7 بَابُ شَرَكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ

ح2494 حَدَّثَنَا [عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَامِرِيُّ] الْتَّوَيْسِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا...

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا﴾ إِلَى ﴿وَرُبَاعٍ﴾ [النِّسَاء: 3]. فَقَالَتْ: يَا ابْنَ أَخْتِي! هِيَ الْيَتِيمَةُ تَكُونُ فِي حَجَرٍ وَلَيْهَا شَرَكَةٌ فِي مَالِهِ، فَيُعْجِبُهُ مَالُهَا وَجَمَالُهَا، فَيُرِيدُ وَلَيْهَا أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِغَيْرِ أَنْ يُقْسِطَ فِي صَدَاقِهَا، فَيُعْطِيهَا مِثْلَ مَا يُعْطِيهَا غَيْرُهُ. فَهَؤُلَاءِ أَنْ يُنْكِحُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يُقْسِطُوا لَهُنَّ وَيَتْلَعُوا بِهِنَّ أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ مِنَ الصَّدَاقِ، وَأَمِيرُوا أَنْ يُنْكِحُوا مَا طَابَ لَهُمْ مِنَ النِّسَاءِ سِوَاهُنَّ. قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ اسْتَفْتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ هَذِهِ الْآيَةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَتَرْغَبُونَ أَنْ تُنْكِحُوهُنَّ﴾ [النِّسَاء: 127]. وَالَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ أَنَّهُ يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ الْآيَةُ الْأُولَى

الَّتِي قَالَ فِيهَا ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء:3] قَالَتْ عَائِشَةُ: وَقَوْلُ اللَّهِ فِي الْآيَةِ الْآخَرَىٰ ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:127] يَعْنِي: هِيَ رَغْبَةُ أَحَدِكُمْ لِيَتِمَّتِهِ الَّتِي تَكُونُ فِي حَجَرِهِ حِينَ تَكُونُ قَلِيلَةَ الْمَالِ وَالْجَمَالَ. فَتُهَوَّأُ أَنْ يَنْكِحُوا مَا رَغِبُوا فِي مَالِهَا وَجَمَالِهَا مِنْ يَتَامَى النِّسَاءِ إِلَّا بِالْقِسْطِ مِنْ أَجْلِ رَغْبَتِهِمْ عَنْهُنَّ. [النساء:127]. [الحديث 2494- أطرافه فيك 2763، 4573، 4574، 4600، 5064، 5092، 5098، 5128، 5131، 6965]. [م-ك-54، ب-أول الكتاب، ح-3018].

## 7 بَابُ شَرَكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ: أَيُّ مَعَ أَهْلِ الْمِيرَاثِ، أَيُّ بَيَانِ حُكْمِهَا.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: "اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْمَشَارَكَةُ فِي مَالِ الْيَتِيمِ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلْيَتِيمِ فِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ"<sup>(1)</sup>.

ح 2494 فَإِنْ خِفْتُمْ: التَّلَاوَةُ بِالْوَاوِ. (تُقْسِطُوا): تَعَدَّلُوا. وَلَيْيَها: (التي)<sup>(2)</sup> هِيَ تَحْتَ حَجَرِهِ، فَيُعْطِيها: -بِالنَّصَبِ- أَيُّ بِغَيْرِ أَنْ يُعْطِيها. أَعْلَى سُنَّتِهِنَّ، أَيُّ مَهْرٍ مِثْلُهُنَّ. رَغِبْتُمْ عَنْهُنَّ لِقَلَّةِ جَمَالِهِنَّ وَمَالِهِنَّ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نِكَاحُ الْيَتِيمَتَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ وَالْعَدْلِ، لَا عَلَى مَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ مِنْ رَغْبَتِهِمْ فِي ذَاتِ الْمَالِ لِأَكْلُوا مَالَهَا، وَتَرْكُهُمْ لِغَيْرِهَا بِلَا نِكَاحٍ حَتَّى تَمُوتَ لِيرْثُوهَا.

## 8 بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا

ح 2495 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشُّقْعَةَ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطَّرِيقُ فَلَا شُقْعَةَ. [انظر الحديث 2213 وأطرافه].

## 8 بَابُ (88/2) الشَّرَكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا: كَالدَّوْرِ وَالْبَسَاتِينِ، أَيُّ جَوَازِهَا.

(1) شرح ابن بطال (12/7).

(2) كَذَا بِالْأَصْلِ. وَالْمَوَاب: "الَّذِي"، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ نَاسِخُ الْمَخْطُوطَةِ الشَّيْخِ الْعِرَانَشِيِّ.

ح2495 في كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ: أي في كُلِّ مشترك لم يقسم. الحُدُودُ: بين الأملاك. وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ: بُيِّنَتْ مَصَارِفُهَا وَشَوَارِعُهَا.

9 بَابُ إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ وَغَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شُقْعَةٌ

ح2496 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالشُّقْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُقْعَةَ. [انظر الحديث 2213 وأطرافه].

9 بَابُ إِذَا اقْتَسَمَ الشُّرَكَاءُ الدُّورَ وَغَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ: إِلَّا إِذَا ظَهَرَ فِي ذَلِكَ

غَيْبٌ يُبَيِّنُ بَشْرَطَهُ الْمَذْكُورَ فِي "الْفُرُوعِ". وَلَا شُقْعَةَ: لزوال الشركة بالقسمة.

ابن المنْثِيرُ: "ترجم بلزوم القسمة، وليس في الحديث إِلَّا نَفْيُ الشُّقْعَةِ، لكن يلزم من

نفيها نفي الرجوع، إذ لو كان للشريك أن يرجع لعادت مشاعة، فعادت الشقعة" (1).

10 بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ

ح2497-2498 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ عُمَانَ يَعْنِي ابْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ أَبِي مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ عَنْ الصَّرْفِ يَدًا بِيَدٍ فَقَالَ: اشْتَرَيْتُ أَنَا وَشَرِيكَ لِي شَيْئًا يَدًا بِيَدٍ وَنَسِيئَةً، فَجَاءَنَا الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فَسَأَلَنَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ أَنَا وَشَرِيكِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ، وَسَأَلَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ فَخَذُوهُ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَذَرُوهُ». [انظر الحديثين 2060 و 2061 وأطرافهما].

10 بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الدَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ: عطف تفسير. أي

جوازه بشرط خلطهما.

ابنُ بَطَالٍ: "أجمعوا على أَنَّ الشركة الصحيحة أَنْ يَخْرُجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلَ مَا أَخْرَجَ صَاحِبُهُ،

ثُمَّ يَخْلُطَا ذَلِكَ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الشَّرْكَةَ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْدَنَانِيرِ جَائِزَةٌ، لَكِنْ

اختلفوا إذ كانت الدراهم من أحدهما والدنانير من الآخر، فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون إلا الثوري<sup>هـ</sup> (1). قال الشيخ: "لَا بِيْذَهَبٍ وَبِوَرَقٍ"<sup>(2)</sup>.

ح 2497-2498 اِشْتَرَيْتُ: أي اصْطَرَفْتُ كما دل عليه ما سبق في البيوع «كنت أَتَجَرُّ في الصرف»، وَشَرَيْتُ: لم يُعرف. بَدَأَ يَبْدَأُ: أي ناجزًا. وَفَسَّيْتُ: أي متأخرًا. أي بعضه ناجزًا وبعضه متأخرًا. فَخَذُوهُ: هذا محمول على أنهما كانا في عقدين، وأما لو كَانَا في عَقْدٍ واحد، فالمشهور أَنَّ الصَّفْقَةَ إذا جمعت حلالاً وحراماً رَدَّ الجميع، وقيل: يَرُدُّ الحرام فقط. والحديث مُحْتَمِلٌ فلا دليل فيه.

### 11 بَابُ مُشَارَكَةِ الدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ

ح 2499 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ الْيَهُودِ أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا. [انظر الحديث 2285 واطرافه].

11 بَابُ مُشَارَكَةِ الدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ: أي مشاركة المسلم للدِّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ، وهو من عطف العام على الخاص. فِي الْمَزَارَعَةِ: أي جوازها. وهذا قول الجمهور خلافاً للثوري والليث. وأما مشاركتهما في التجارة فمذهبنا جوازها أيضاً، إذا كان يَتَجَرُّ بحضرة المسلم، وأما بغير حضوره، فظاهر المدونة<sup>(3)</sup> المنع ابتداءً، والجواز بعد الوقوع. والحديث ظاهر في الدِّمِيِّ، وقيس عليه المُشْرِكُ.

### 12 بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَمِ وَالْعَدَلِ فِيهَا

ح 2500 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) شرح ابن بطال (15/7) بتصرف.

(2) مختصر خليل (ص 212).

(3) المدونة كتاب الشركة، في شركة المسلم النمراني والرجل والمرأة وتهذيب المدونة (563/3).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَقْسِمُهَا عَلَى صَحَابَتِهِ صَحَابِيًا، فَبَقِيَ عَثْوَدٌ، فَذَكَرَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «ضَحَّ يَهْ أَنْتَ». [انظر الحديث 2300 وطرفيه].

**12 باب قَسَمِ الْغَنَمِ وَالْعَدْلِ فِيهَا:** أَيُّ بِاعْتِبَارٍ أَنَّهُ يَعْطِي لِذِي الْعِيَالِ أَكْمَلَ مِمَّا يَعْطِي لِغَيْرِهِ.

ح 2500 عَثْوَدٌ: الصَّغِيرُ مِنْ أَوْلَادِ الْمَعَزِ.

### 13 بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ

وَيَذَكِّرُ أَنَّ رَجُلًا سَاوَمَ شَيْئًا فَعَمَزَهُ آخَرُ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ لَهُ شَرَكَةً. ح 2501-2502 حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْقَرَجِ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ عَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامٍ، وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ حُمَيْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بَايَعُهُ فَقَالَ: «هُوَ صَغِيرٌ» فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَدَعَا لَهُ. وَعَنْ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ أَنَّهُ كَانَ يَخْرُجُ بِهِ جَدُّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِشَامٍ إِلَى السُّوقِ فَيَسْتَتِرِي الطَّعَامَ فَيَلْقَاهُ ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَيَقُولَانِ لَهُ: أَشْرَكْنَا فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ دَعَا لَكَ بِالْبَرَكَةِ، فَيَسْرُكُهُمْ. فَرُبَّمَا أَصَابَ الرَّاحِلَةَ كَمَا هِيَ فَيَبْعَثُ بِهَا إِلَى الْمَنْزِلِ. [الحديث 2501- طرفه في: 7210]. [الحديث 2502 طرفه في: 6353].

**13 بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الطَّعَامِ:** أَيُّ فِي شِرَائِهِ. وَغَيْرِهِ: مِنْ كُلِّ مَا يَصِحُّ تَمْلُكُهُ، أَيْ جَوَازُهَا. وَأَمَّا الشَّرَكَةُ بِالطَّعَامِ أَيْ خُلْطُهُ وَعَقْدُ الشَّرَكَةِ فِيهِ فَلَا تَجُوزُ عِنْدَهُ.

قال الشيخ: «ولا يبطعأمين ولو اتَّفَقَا»<sup>(1)</sup> أي نوعاً وصفةً وقدرًا. وجَلًّا: لَمْ يَسْمَ. أَنَّ لَهُ: أَيْ لِلَّذِي غَمَزَهُ. شَوَكَةً: مَعَ مَسَاوِمَةٍ لِقِيَامِ الْإِشَارَةِ مَقَامِ الصِّيغَةِ مَعَ ظُهُورِ الْقَرِينَةِ، وَبِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ -رَحِمَهُ اللَّهُ-. وَقَالَ أَيْضًا فِي السَّلْعَةِ تُعْرَضُ لِلْبَيْعِ، فَيَقِفُ مَنْ يَشْتَرِيهَا لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا اشْتَرَاهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَاسْتَشْرَكَه الْآخَرُ لَزِمَهُ أَنْ يَشْرَكَه، لِأَنَّهُ

(1) مختصر خليل (ص 212).



انتفع بترك الزيادة عليه. قال الشيخ: "وَأُجْبِرَ عَلَيْهَا إِنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِكَسْفِ وَقْفِيَّةٍ، وَغَيْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَنْكَلَمْ، مِنْ تَجَارِهِ لَا كَبَيْتِهِ"<sup>(1)</sup> أي وحاوته و غير السوق.

ح 2501-2502 وَذَهَبَتْ بِهِ أُمُّهُ: زمن الفتح. وعن زُهْرَةَ: بالسند السابق. فَيَشْرُوكُهُمْ: هذا محل الترجمة، لأنهم صحابة. ولم يُنْقَلْ عن غيرهم أنه خالفهم فيكون فعلهم حُجَّة. الرَّاحِلَةُ: أي نفسها، أو ما حُمِلَ عليها، أو هما معًا.

#### 14 بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الرَّقِيقِ

ح 2503 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدَرَ ثَمَنِهِ يُقَامُ قِيمَةً عَدْلٍ، وَيُعْطَى شُرَكَاءُوهُ حِصَّتَهُمْ، وَيُخْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ».[انظر الحديث 2491 واطرافه].

ح 2504 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِقْصًا لَهُ فِي عَبْدٍ أَعْتَقَ كُلَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا يُسْتَسْعَ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ».[انظر الحديث 2492 واطرافه].

#### 14 بَابُ الشَّرَكَةِ فِي الرَّقِيقِ: أي جوازها.

ح 2503 وَجَبَ أَنْ يُعْتِقَ كُلَّهُ: وَصَحَّةُ الْعَبْقِ فَرَعُ صَحَّةِ الْمَلِكِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

#### 15 بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ وَالْبُذْنِ

وَإِذَا اشْرَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي هَدْيِهِ بَعْدَ مَا أَهْدَى

ح 2505-2506 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَا: قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ صَبَحَ رَابِعَةٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرْنَا فَجَعَلْنَاهَا عُمْرَةً وَأَنْ نَحِلَّ إِلَى نِسَائِنَا، فَقَسَمْتُ فِي ذَلِكَ الْقَالَةَ قَالَ عَطَاءٌ: فَقَالَ جَابِرٌ: فَيَرُوحُ

أَحَدُنَا إِلَى مِئَى وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ مِئْيَا؟ فَقَالَ جَابِرٌ: بِكَفِّهِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَامَ خَطِيبًا فَقَالَ: «بَلَّغْنِي أَنْ أَقْوَامًا يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، وَاللَّهِ لَنَا أَبْرٌ وَأَتَقَى لِلَّهِ مِنْهُمْ، وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ، وَلَوْ لَأَنْ مَعِيَ الْهَدْيُ لَأَحْلَلْتُ». فَقَامَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هِيَ لَنَا أَوْ لِلنَّابِدِ؟ فَقَالَ: «لَا بَلَّ لِلنَّابِدِ». قَالَ: وَجَاءَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَقُولُ: لَبَيْكَ بِمَا أَهْلٌ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ الْآخَرُ: لَبَيْكَ بِحَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقِيمَ عَلَى إِحْرَامِهِ وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ. [الحديث: 2505: انظر الحديث 1085 وطرقيه].

[الحديث: 2506: انظر الحديث 1557 واطرافه].

**15 باب الإِشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ وَالْبَذَنِ: مِنْ عَظْفِ الْأَخْصِ. وَإِذَا أَشْرَكَ الرَّجُلُ رَجُلًا فِي هَدْيِهِ بَعْدَمَا أَهْدَى: هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ (89/2) ومذهبنا عدم جوازه، قال الشيخ:**  
 "وَلَا يُشْتَرَكُ فِي هَدْيٍ"<sup>(1)</sup>.

ح 2505-2506 مَهْلُونَ: أَي وَهُمْ مُهْلُونَ. لَا يَخْلُطُهُمْ شَيْءٌ أَي مَفْرَدُونَ. فَيَوْمٌ... وَذَكَرَهُ يَقْطُرُ: كناية عن شدة قُرْبِهِ بالجماع. فَقَالَ: أَي حَكَى ذَلِكَ، جَابِرٌ بِكَفِّهِ: أَي أَشَارَ بِهِ إِلَى التَّقَطُّرِ. وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ... إلخ: أَي لَوْ عَرَفْتُ مِنْ أَوَّلِ الْحَالِ مَا عَرَفْتَهُ الْآنَ مِنْ كَوْنِهِ يَشُقُّ عَلَيْكُمْ الْفَسْخَ حَيْثُ لَمْ أَفْعَلْهُ أَنَا، مَا أَهْدَيْتُ حَتَّى أَفْعَلَ مِثْلَ فِعْلِكُمْ مِنَ الْفَسْخِ الْمَذْكُورِ. هِيَ لَنَا: أَي الْعَمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْسَتْ لَكُمْ خَاصَّةً. فَقَالَ أَحَدُهُمَا: أَي أَحَدُ الرَّائِيَيْنِ السَّابِقِينَ وَهُوَ جَابِرٌ. وَقَالَ الْآخَرُ: هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ. بِحَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ: أَي بِمِثْلِهَا. وَأَشْرَكَهُ فِي الْهَدْيِ: أَي الَّذِي قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَقَدَرَهُ سَبْعَ وَثَلَاثُونَ بَدَنَةً. أَي أَشْرَكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا فِي ذَبْحِهِ بِأَنْ ذَبَحَ هَذَا قَدْرًا مِنْهُ، وَهَذَا قَدْرًا، لَا فِي الْهَدْيِ نَفْسِهِ. إِذْ لَا يَجُوزُ بَعْدَ إِهْدَائِهِ الْإِشْتِرَاكَ فِيهِ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِنَحْوِ بَيْعٍ أَوْ هَبَةٍ. وَالْكُلَّ غَيْرُ سَائِغٍ فِيهِ. وَلِهَذَا قَالَ الْقَاضِي: "عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ شَرِيكًا حَقِيقَةً، بَلْ أَعْطَاهُ قَدْرًا

يذبحه، والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم نحر البدن التي جاءت معه من المدينة -وقدرها ثلاث وستون- وأعطى عليًا من البدن التي جاء بها من اليمن. قاله شيخ الإسلام<sup>(1)</sup>.

#### 16 بَاب مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ يَجْزُرُ فِي الْقَسَمِ

ح2507 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبَّادِ بْنِ رِفَاعَةَ عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ مِنْ يَهَامَةَ، فَأَصَبْنَا غَنَمًا وَإِبِلًا، فَعَجَلَ الْقَوْمُ فَأَغْلَوْا بِهَا الْقُدُورَ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِهَا فَأَكْفَيْتُ، ثُمَّ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ يَجْزُرُ، ثُمَّ إِنَّ بَعِيرًا نَدَّ وَلَيْسَ فِي الْقَوْمِ إِلَّا خَيْلٌ يَسِيرَةٌ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ فَحَبَسَهُ بِسَهْمٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَايِدَ كَأَوَايِدِ الْوَحْشِ، فَمَا غَلَبَكُمْ مِنْهَا فَاصْنَعُوا بِهِ هَكَذَا» قَالَ: قَالَ جَدِّي: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَرَجُو أَوْ نَخَافُ أَنْ نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَ مَعَنَا مَدَى، فَتَنْدَبُحُ بِالْقَصَبِ؟ فَقَالَ: اعْجَلْ أَوْ ارْنِي مَا أَهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَاحَدْتُكُمْ عَنْ ذَلِكَ: أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمَدَى الْحَبْشَةِ». [انظر الحديث 2488 وأطرافه].

#### 16 بَاب مَنْ عَدَلَ عَشْرَةً مِنَ الْغَنَمِ يَجْزُرُ فِي الْقَسَمِ: -بفتح القاف- حيث كان

الجزور يساوي قيمة العشر شياء.

ح2507 فَأَكْفَيْتُ: بلحمها ومرقها. نَدَّ: هرب. أَوَايِدُ: نفاراً. مَدَى: سكاكين. وإن ذبحنا بالسيوف تكل عن ملاقة العدو. أَرْنِي بمعنى أعجل. أي أسرع إذا ذكيت بالقصب لنلا يكون خُنْقًا.

(1) تحفة الباري (391/5) دون قوله: "وقدرها ثلاث وستون".

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب الرهن

عَرَفَ الشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الرُّهْنَ بِقَوْلِهِ: "الرُّهْنُ بَذْلُ مَنْ لَهُ الْبَيْعُ مَا يُبَاعُ، وَغَرًّا وَثِيقَةً بِحَقِّ"<sup>(1)</sup>، وَنَبَهَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ:

1 بَابُ الرُّهْنِ فِي الْحَضَرِ وَقَوْلُهُ نَعَالِي:

﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283].

ح2508 حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: وَلَقَدْ رَهَّنَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرْعَاهُ بِشَعِيرٍ، وَمَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْزِرُ شَعِيرٌ وَإِهَالَةٌ سَنَخَةٍ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَا أَصْبَحَ لَالٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا صَاغٌ وَلَا أَمْسَى، وَإِنَّهُمْ لَتَسْعَةُ أَبْيَاتٍ». [انظر الحديث 2069].

1 فِي الْحَضَرِ عَلَى أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالسَّفَرِ فِي الْآيَةِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ فِي السَّفَرِ أَشَدَّ، فَلَا مَفْهُومَ لَهُ، لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ فِي الْحَضَرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. ﴿فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾.

ذهب الإمام الشافعي وغيره إلى أَنَّ الْقَبْضَ شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الرُّهْنِ.

وقال الامام مالك: "هو شرط كمال، وعقد الرهن صحيح بدون القبض". نعم إذا طرأ موت الراهن أو فلسه قبل الحوز بطل الرهن.

ح2508 وَلَقَدْ رَهَّنَ... إلخ: معطوف على محذوف، بَيَّنَّهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ وَلَفْظُهُ: «أَنَّ يَهُودِيًّا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَجَابَهُ. وَلَقَدْ رَهَّنَ...» إلخ<sup>(2)</sup>، هُوَ عَهْدُ ذَاتِ الْفُضُولِ.

(1) مختصر خليل (ص197) وفيه: "أو غرًّا ولو اشترطه في المقد وثيقة بحق". وعَرَفَ الرُّهْنَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي جَامِعِ الْأَمْهَاتِ (ص376) بِقَوْلِهِ: "إِعْطَاءُ امْرِئٍ وَثِيقَةً بِحَقٍّ، وَأَمْرُ الصَّيْغَةِ كَالْبَيْعِ". وَحَدَّثَهُ ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ: "الرهن مالٌ قَبْضُهُ تَوْثِيقٌ بِهِ فِي دِينٍ". حدود ابن عرفة مع شرح الرصاع (409/2).

(2) مسند أحمد (238/3).

**يَشْعِيرُ**: ثلاثين صاعاً. **وَإِذْ أَلَلَّ**: شحم مذاب. **سَخِخَةً**: متغيرة الريح. **وَأَلَقَدُ سَمِعْتُهُ**: عليه الصلاة والسلام. **يَقُولُ**: بياناً للواقع لا شكاية وتضجراً — حاشاه من ذلك.

## 2 بَاب مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ

ح2509 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ وَالْقَبِيلِ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ وَرَهْنَهُ دِرْعَةً. [انظر الحديث 2068 واطرافه].

## 2 بَابُ مَنْ رَهَنَ دِرْعَهُ: أَي جَوَّازَ ذَلِكَ.

ح2509 **وَالْقَبِيلُ**: الكفيل، **وَمِنْ يَهُودِيٍّ**: أبي الشحم. **طَعَامًا**: ثلاثين صاعاً من شعير بدينار. **إِلَى أَجَلٍ**: سَنَةً. **وَرَهْنَهُ دِرْعَةً**: ذات الفضول. زاد في الجهاد: «أنه صلى الله عليه وسلم توفي وديرعه مرهونة»، وذكر (ابن الصلاح)<sup>(1)</sup> «أن أبا بكر رضي الله عنه [قبلها]<sup>(2)</sup> بعد النبي ﷺ. زاد ابن راهويه عن الشعبي: «وسلمها لعلي بن أبي طالب» لكن روى ابن سعد عن جابر أن أبا بكر قضى عداة النبي ﷺ، وأن علياً قضى دينه»<sup>(3)</sup>.

## 3 بَاب رَهْنِ السَّلَاحِ

ح2510 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمْرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ لِكَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ؟ فَإِنَّهُ قَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ». فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: أَنَا. فَأَتَاهُ فَقَالَ: أَرَدْنَا أَنْ تُسَلِّفَنَا وَسَقَا أَوْ وَسَقَيْنَ. فَقَالَ: ارْهَنُونِي نِسَاءَكُمْ. قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُكَ نِسَاءَنَا وَأَنْتَ أَجْمَلُ الْعَرَبِ؟ قَالَ: قَارْهَنُونِي أَبْنَاءَكُمْ. قَالُوا: كَيْفَ نَرْهَنُ أَبْنَاءَنَا فَيُسَبُّ أَحَدُهُمْ فَيُقَالُ:

(1) كذا في الأصل هنا وعند حديث (2916): «ابن الصلاح». والصواب ابنُ الطلاع في كتابه الأفضية نقلا عن الفتح (142/5).

(2) من المخطوطة لعدم وضوحها بالأصل.

(3) الطبقات الكبرى (319/2) ط دار صادر.

رُهْنٌ بَوْسَقٌ أَوْ وَسْقَيْنِ؟ هَذَا عَارٌّ عَلَيْنَا. وَلَكِنَّا نَرَاهُكَ اللَّأَمَةَ - قَالَ سُفْيَانُ: يَعْني السِّلَاحَ - فَوَعَدَهُ أَنْ يَأْتِيَهُ فَقَتَلُوهُ، ثُمَّ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ. [الحديث 2510 - اطرافه في: 3031، 3032، 4037].

### 3 باب رهن السِّلَاح: أي جوازه.

ح 2510 مَنِ الْكَعْبِ: اليهودي، أي مَنْ يتصدى لقتله لنقضه العهد وإذايته النبي ﷺ وأصحابه. فَوَهَبَكَ اللَّأَمَةَ: أي السلاح.

ابنُ غازي: "فيه تورية عجيبة أظهروا له رهن التَّوْتُقِ وأضمرُوا رهن الطعن". هـ<sup>(1)</sup>. وهذا محلُّ الترجمة، واعترضه ابن بطال<sup>(2)</sup>، وابنُ التين بأن الصحابة لم يقصدوا إلا الخديعة، لا حقيقة الرهن، وإنما يؤخذ جواز رهن السلاح من الحديث الذي قبله.

زاد ابنُ التين: ورهن السلاح وبيعه إنما يجوز عند مَنْ له ذِمَّةٌ أو عهد باتفاق. وكعب نقض عهده، وأعلن النبي ﷺ بأنه آذى الله ورسوله. هـ<sup>(3)</sup>. قال في الفتح: "وأجيب بأنه جار على ما اعتادوه بينهم من رهن السلاح، وَمِنْ ثَمَّ عرضوا عليه رهنها، وبأنَّ كعباً لم يعلن بنقض العهد، وإن كان كذلك في نفس الأمر. وهذا كاف في المطابقة". هـ باختصار<sup>(4)</sup>. (90/2)

قلت: اعتمد هذا الجواب ابنُ زكري<sup>(5)</sup> أيضاً، وفيه نظر فإنَّ الأحكام إنما تُتَلَقَّى من النبي ﷺ، لا ممَّا كان معتاداً في الجاهلية. وَإِنَّ كعباً قد أعلن بنقض العهد. بأنَّه خرج لمكة بعد وقعة بدر، ونزل على الْمُطَّلِبِ بنِ أَبِي وداعة السهمي، وجعل يبكي وينوح

(1) إرشاد اللبيب (ص 136).

(2) انظر شرح ابن بطال (23/7).

(3) الفتح (143/5).

(4) المصدر نفسه.

(5) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 2/ م 41/ ص 1).

على قتلى بدر، ويحرّض الناس على حرب النبي ﷺ ويُشيدُ في الأشعار، وكان شاعراً ماجناً يهجو رسول الله ﷺ والمسلمين، ويظهر عليهم الكفار كما حكى ذلك الواقدي وغيره. انظر: عمدة القاري<sup>(1)</sup>.

#### 4 باب الرهن مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ

وَقَالَ مُغِيرَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: ثُرَكْبُ الضَّالَّةُ يَقْدَرُ عَافِيَهَا، وَتُحْلَبُ بِقَدْرِ عَافِيَهَا، وَالرَّهْنُ مِثْلُهُ.

ح 2511 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ، وَيَشْرَبُ لَبَنُ الدَّرِّ إِذَا كَانَ مَرَهُوئًا. [الحديث 2511 - طرفه في: 2512].

ح 2512 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُوئًا، وَلَبَنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرَهُوئًا، وَعَلَى الَّذِي يُرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». [انظر الحديث 2511].

4 باب الرهن مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ: أي يُرْكَبُ وَيُحْلَبُ ولا يبقى معطلاً، خلافاً لأبي

حنيفة في قوله: تبقى منافع الرهن عطلا لا سبيل للمرتهن إليها لأنها ليست له ولا سبيل للراهن إليها، لأن الرهن قد زال عن يده. قاله في "المسالك"<sup>(2)</sup>.

وهذا لفظ حديث أخرجه الحاكم وصححه<sup>(3)</sup>، قال ابن حجر: وهو مساوٍ لحديث الباب من حيث المعنى، وفي حديث الباب زيادة: تَرْكَبُ الضَّالَّةُ بِقَدْرِ عَافِيَهَا. حكم ركوب الضالة وشرب لبنها عندنا، أشار له "الشيخ" بقوله: "وَلِلْمَلْتَقِ كَرَاءٍ بَقَرٍ وَنَحْوِهِ فِي عَافِيَهَا، وَرُكُوبُ دَابَّةٍ لِمَوْضِعِهِ، وَإِلَّا ضَمِنَ لَهُ غَلَّتْهَا أَيْ مِنْ لَبَنٍ وَزَبَدٍ دُونَ نَسْلِهَا وَمِثْلَهُ

(1) عمدة القارئ (299/9-300).

(2) المسالك شرح الموطأ لابن العربي.

(3) المستدرک (58/2)، وقال: إسناده صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لإجماع الثوري وشعبة على توقيفه عن الأعمش وأما على أصلي أصلته في قبول الزيادة من الثقة.

الصوف، وخَيْرَ رُبُّهَا بَيْنَ فَكَّهَا بِالنَّفَقَةِ، أَوْ إِسْلَامِهَا<sup>(1)</sup>. وَالرَّهْنُ مِثْلُهُ: ليس هذا مذهباً لنا كما نوضحه.

ح2512 الرَّهْنُ: أي الدابة المرهونة. وهو المراد بقوله أيضاً: «الظَّهْرُ»<sup>(2)</sup> يُوَكِّبُ بِنَفَقَتِهِ: أي في مقابلتها. وَيَشْرَبُ<sup>(3)</sup> لِبْنُ الدَّرِّ: المصدر بمعنى اسم الفاعل. أي لبن الدارة. أي ذات الضرع. أي لِلْمُرْتَهَنِ<sup>(4)</sup> الانتفاع بِيْظَهْرِ الحيوان المرهون ولَبْنِهِ في مقابلة نفقته عليه. هذا ظاهر الحديث، وبه أخذ أحمد وإسحاق.

قال ابن حجر: "وذهب الجمهور إلى أَنَّ الْمُرْتَهِنَ لَا يَنْتَفِعُ مِنَ الرَّهْنِ بِشَيْءٍ، وتأولوا الحديث لأنه وَرَدَ على خلاف القياس من وجهين، أحدهما: التجويز لغير المالك، أن يركب ويشرب بغير إذنه. الثاني: تضيئه ذلك بالنفقة لا بالقيمة.

قال ابن عبد البر: "هذا الحديث عند جمهور الفقهاء تَرُدُّهُ أَصُولُ مُجْتَمَعٍ عَلَيْهَا وَأَثَارٌ ثَابِتَةٌ لَا يُخْتَلَفُ فِي صَحَّتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرِو الْمَاضِي فِي أَبْوَابِ الْمِظَالِ: «لَا تُحْلَبُ مَاشِيَةٌ أَحَدٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ»<sup>(5)</sup> هـ. وهذا صريح مذهبنا، فقد نصَّ أَيْمُنُنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُرْتَهَنِ مِنْ ظَهْرِ الرَّهْنِ وَلَا مِنْ لَبْنِهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا لَهُ التَّوَقُّعُ بِهِ لِمَالِهِ لَا غَيْرَ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ لِلرَّاهِنِ<sup>(6)</sup>، وَلَا يَجُوزُ اشْتِرَاؤُهُ لِلْمُرْتَهَنِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ وَالْجَهْلِ، فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهَنُ عَلَى الرَّهْنِ رَجَعَ عَلَى الرَّاهِنِ فِي ذِمَّتِهِ، لَا فِي عَيْنِ الرَّهْنِ.

(1) مختصر خليل (ص257).

(2) وهي رواية أبي الوقت وذر، كما في إرشاد الساري (298/4).

(3) في صحيح البخاري (187/3): «وَلَبْنُ الدَّرِّ يُشْرَبُ».

(4) الْمُرْتَهَنُ هو آخِذُ الرَّهْنِ كما في مجلة الأحكام العدلية (م704).

(5) الفتح (144/5).

(6) الرَّاهِنُ هو الَّذِي أَعْطَى الرَّهْنَ كما في المجلة (م703).



قال الشيخ: "ورجع مُرْتَهِنُهُ بنفقته في الذِّمَّةِ ولو لم يأذن، وليس رهناً به". هـ<sup>(1)</sup>.

وقال في العارضة: "لا يجوز للراهن أن يقول للمرتهن: "اركب وانتفع وخذ الغلة والحلب، لأنها معاوضة مجهولة لا تجوز بإجماع، وهذا هو الذي أراد النبي ﷺ بقوله: «الرَّهْنُ يُرْكَبُ...» إلخ. أي لا يقطع رهنه الانتفاع للمالك بيفلته على وجه لا يبطل حوز الرهن". هـ<sup>(2)</sup>.

### 5 باب الرُّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ

ح 2513 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا وَرَهْنَهُ دِرْعَةً. [انظر الحديث 2068 واطرافه].

5 باب الرُّهْنِ عِنْدَ الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ: كالنصارى من كل من له أمان وعهد أو ذمة. وغرضه جواز معاملة غير المسلمين. وقد تقدم ذلك.

ح 2513 يَهُودِيٍّ: أَبِي الشَّحْمِ. طَعَامًا: ثلاثين صاعاً من شعير بدينار. دِرْعَةً: ذات الفضول.

6 باب إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ، فَالْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ

ح 2514 حَدَّثَنَا خُذَّادُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ: «الْيَمِينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ». [الحديث 2514 - طرفاه في: 2668، 4552].

ح 2515-2516 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَتَّصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِقَى اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتُرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَآيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا» فقرأ إلى «عَذَابُ أَلِيمٍ» [ال عمران: 77]. ثُمَّ إِنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ خَرَجَ إِلَيْنَا فَقَالَ: مَا يُحَدِّثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟

(1) مختصر الشيخ خليل (ص 199).

(2) العارضة (225/3).

قَالَ: فَحَدَّثَنَاهُ، قَالَ: فَقَالَ صَدَقَ! لَقِيَّ وَاللَّهِ أَنْزَلْتُ! كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بَثْرِ، فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» قُلْتُ: إِنَّهُ إِذَا يَحْلَفُ وَلَا يُبَالِي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَسْتَحِقُّ بِهَا مَالًا وَهُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَّ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ». فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَصْدِيقَ ذَلِكَ ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ آيَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ إِلَى ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 77]. [انظر الحديثين 2356 و 2357 واطرافهما].

6 باب إِذَا اخْتَلَفَ الرَّاهِنُ وَالْمُرْتَهِنُ وَنَحْوُهُ: كَالْمُتَبَايعِينَ. فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدْعَى:

وَهُوَ مَنْ تَجَرَّدَ قَوْلُهُ عَنْ أَصْلٍ أَوْ عَرَفَ. وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ: وَهُوَ مَنْ عَضَّدَ قَوْلَهُ أَصْلٌ أَوْ عَرَفَ، يَعْنِي إِذَا اخْتَلَفَا فِي سَلْعَةٍ لِيَمْدِينِ مَوْضُوعَةٍ عِنْدَ رَبِّ الدَّيْنِ، فَقَالَ رَبُّهَا: هِيَ وَدِيعَةٌ، وَقَالَ رَبُّ الدَّيْنِ: رَهْنٌ فِيهِ. فَالْبَيِّنَةُ عَلَى مُدْعَى الرَّهْنِيَّةِ، لِأَنَّهُ أَثْبَتَ لِلسَّلْعَةِ وَصْفًا زَائِدًا، وَهُوَ الرَّهْنِيَّةُ فَهُوَ مُدَّعٍ، وَالنَّافِي لَذَلِكَ تَمَسُّكَ بِالْأَصْلِ فَهُوَ مُدْعَى عَلَيْهِ. هَذَا مَذْهَبُنَا، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ الشَّيْخِ: "وَالْقَوْلُ لِمُدْعَى نَفْيِ الرَّهْنِيَّةِ"<sup>(1)</sup>. أَيْ مَعَ يَمِينِهِ عِنْدَ عِزِّ الْآخَرِ عَنِ الْبَيِّنَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ سَلْعَةٌ مَوْضُوعَةٌ، وَاخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الرَّهْنِيَّةِ حَلْفًا، وَفَسَخَ الْبَيْعَ، وَأَمَّا إِنْ اخْتَلَفَا (91/2) فِي قَدْرِ الدَّيْنِ أَوْ الرُّهْنِ، فَقَالَ الشَّيْخُ: "وَهُوَ -أَيُّ الرُّهْنِ- كَالشَّاهِدِ فِي قَدْرِ الدَّيْنِ لَا الْعَكْسَ"<sup>(2)</sup>.

ح 2514 كَتَبْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: أَسْأَلُكَ عَنْ قَضِيَّةِ امْرَأَتَيْنِ ادَّعَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى أَنَّهَا ضَرَبَتْهَا بِإِشْفَى<sup>(3)</sup> كَمَا يَأْتِي فِي تَفْسِيرِ آلِ عِمْرَانَ.

ح 2515-2516 غَضَبَانُ: أَيْ فَيُعَامَلُهُ مَعَامَلَةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِ. وَجَلَّ: هُوَ مَعْدَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْمَلَقَبُ "جَفْشِيش".

(1) مختصر خليل (ص 200).

(2) المصدر نفسه.

(3) الإِشْفَى: بِكَسْرِ الهمزة مقصور - للإسكاف، والجمع الأشافي.

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في العنق

العنق هو إزالة الرّق عن آدمي.

1 باب في العنق وفضله. وقوله تعالى:

﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿۱﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿۲﴾ (البعد: 13 و 14)

ح2517 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَأَقْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ -صَاحِبُ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ- قَالَ: قَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ اللَّهُ يَكُلُّ عُضْوٌ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ». قَالَ سَعِيدُ بْنُ مَرْجَانَةَ: فَأَنْطَلَقْتُ بِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ، فَعَمَدَ عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِلَى عَبْدٍ لَهُ قَدْ أَعْطَاهُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ عَشْرَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ -أَوْ أَلْفَ دِينَارٍ- فَأَعْتَقَهُ. [الحديث 2517 -طرفه في: 6715].  
[م-ك-20، 5-ح-1509، 1-9441].

1 باب ما [جا]<sup>(1)</sup> في العنق وفضله: من الآي والأحاديث. (فكُّ رَقَبَةٍ): تخليصها من الرّق الذي هو بمنزلة القيد. (مَسْغَبَةٍ): مجاعة.

ح2517 عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ: زين العابدين. أَيُّمَا رَجُلٍ: أو امرأة. وفي رواية: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ». امْرَأً مُسْلِمًا: ذكراً أو أنثى. وعنق الذكر أفضل لكثرة منافعه وقدرته على الكسب. قاله القاضي عياض<sup>(2)</sup>.

وقال العيني: "اسْتَحَبُّ بعض العلماء أن يعتق الذكر مثله، والأنثى مثلها ليتحقق مقابلة الأعضاء بالأعضاء"<sup>(3)</sup>. اسْتَنْقَذَ اللَّهُ: خَلَّصَ. يَكُلُّ عُضْوٌ مِنْهُ عُضْوًا مِنْهُ مِنَ النَّارِ:

(1) ساقطة من الأصل سهواً، وثابتة بالمخطوطة.

(2) انظر إكمال المعلم (123/5-122).

(3) عمدة القارئ (313/9).

زاد في الكفارات: «حتى فرجه بفرجه». وأُخذ منه مطلوبة سلامة أعضاء المُعتق لينال مُعتقه أجره كاملاً.

### تنبيه:

استشكل الإمام ابنُ العربي قوله: «حتى فرجه بفرجه»، بأن الفرج لا يتعلّق به ذنب يوجب النار إلا الزنا وهو من الكبائر لا يكفره إلى التوبة إلا أن يُحمل على المفاخدة فيكون من الصغائر، أو أن المراد، أن العتق يرجح عند الموازنة بسيئة الزنا<sup>(1)</sup>. قال الشيخ التاودي إثره: «وهذا هو الظاهر». ثم ذكر ما يؤيده من كلام الحليّة فانظره. وقال ابنُ حجر: «لا اختصاص لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الأعضاء المباشرة للكبائر»<sup>(2)</sup>. فَأَنْطَلَقْتُ بِهِ: أي بالحديث الذي سمعته. عَبْدُ اللَّهِ اسمه مطرف.

### 2 بَابُ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ

ح2518 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي مُرَاجٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ». قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «أَعْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا». قُلْتُ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تُعِينُ ضَايِعًا أَوْ تَصْنَعُ لِأَخْرَقَ». قَالَ: فَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ؟ قَالَ: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَى نَفْسِكَ». [م-ك-1، ب-36، ح84].

### 2 بَابُ أَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ: أي للعتق.

ح2518 عَبْدُ اللَّهِ: هذا السند من أعلى ما وقع للبخاري، وهو في حكم الثلاثيات، لأنَّ هشامًا شيخَ شيخه<sup>(3)</sup> من التابعين، وإن كان هنا<sup>(4)</sup> روى عن تابعي آخر وهو أبوه. أَعْلَاهَا

(1) الفتح (148/5)، وانظر العارضة (45/4) بتصرف. قلت: والمبارة بلفظها كما في الفتح: «فيحتمل أن يكون المراد أن

العتق يرجح عند الموازنة بحيث يكون مرجحاً لحسنات الممتع ترجيحاً يوازي سيئة الزنا.

(2) الفتح (148/5).

(3) بمعنى أن البخاري روى عن هشام التابعي بواسطة رجل واحد وهو شيخه عبيد الله بن موسى.

(4) يعني هشامًا.

ثُمَّ بَعَيْنَ مَهْمَلَةً - وهذا إذا أريد عتق واحدة. أَمَا مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِائَةٌ مِثْلًا، فَوُجِدَ بِهَا رَقَبَةٌ نَفِيسَةٌ وَرَقَبَتَيْنِ دُونَهَا فَالرَقَبَتَيْنِ أَفْضَلُ. قَالَه النَّوَوِيُّ<sup>(1)</sup>.

ابْنُ حَجَرٍ: "وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، فَرُبُّ شَخْصٍ يُنْتَفَعُ بَعْتِقِهِ أَكْثَرَ مِمَّا يُنْتَفَعُ بَعْتِقِ جَمَاعَةٍ"<sup>(2)</sup>. وَأَنْفَسَمَا عِنْدَ أَهْلِهِمَا: لِكثْرَةِ مُحَبَّتِهِمْ لَهَا.

الْعَيْنِيُّ: "يُؤْخَذُ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا أَنَّ عَتَقَ الْمُسْلِمِ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ الْكَافِرِ وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ، وَحُكِيَ عَنْ مَالِكٍ وَبَعْضِ أَصْحَابِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ عَتَقُ الرَقَبَةِ النَّفِيسَةِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا"<sup>(3)</sup>. ضَائِعًا<sup>(4)</sup>: ذَا ضِيَاعٍ مِنْ فَقْرٍ وَعِيَالٍ. لِأَخْوَلٍ: ضَعِيفَ التَّدْبِيرِ. قَدْ سَبَقَ فِي "كِتَابِ الْإِيمَانِ" وَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ الدَّالَّةِ عَلَى تَرْتِيبِ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ. وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَجُوبَةَ اخْتَلَفَتْ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ السَّائِلِينَ. قَالَه ابْنُ حَجَرٍ<sup>(5)</sup>.

### 3 بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ أَوْ الْآيَاتِ

ح 2519 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَسْعُودٍ حَدَّثَنَا زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعَتَاقَةِ فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ. تَابَعَهُ عَلِيُّ بْنُ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ هِشَامٍ. [انظر الحديث 86 واطرافه].

ح 2520 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ حَدَّثَنَا عَتَّامٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: كُنَّا نُوْمَرُ عِنْدَ الْكُسُوفِ بِالْعَتَاقَةِ. [انظر الحديث 86 واطرافه].

### 3 بَاب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَتَاقَةِ فِي الْكُسُوفِ أَوْ الْآيَاتِ: «أَوْ» بِمَعْنَى الْوَاوِ. أَيِ الْآيَاتِ

(1) شرح النووي على مسلم (79/2).

(2) الفتح (149/5).

(3) عمدة القاري (313/9).

(4) في صحيح البخاري (188/3): «صَانِعًا».

(5) الفتح (149/5).

المخوفة كالزلازل والرياح المحرقة والصواعق، لأنه ينبغي عند الشدائد اللجأ إلى الله والتقرب إليه بالأعمال الصالحة.

ح2519 أَمَر: أي على جهة الاستحباب. فِي كَسُوفِ الشَّمْسِ: وقيس عليه الآيات. قاله الكرمانى<sup>(1)</sup>.

ح2520 كُنَّا نُوَمِّرُ: أي كان النبي ﷺ يأمرنا، كما بيّنته الرواية الأولى.

#### 4 بَاب إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ أَمَةٍ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ

ح2521 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فَوَّمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ يُعْتَقُ». [انظر الحديث 2491 واطرافه].

ح2522 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، فَوَّمَّ الْعَبْدَ عَلَيْهِ قِيمَةً عَدْلٍ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ، الْعَبْدُ وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ». [انظر الحديث 2491 واطرافه].

ح2523 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ فَعَلِيهِ عَتَقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ فَأَعْتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَشْرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ... اخْتَصَرَهُ. [انظر الحديث 2491 واطرافه].

ح2524 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ فِي مَمْلُوكٍ، أَوْ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، وَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ بِقِيمَةِ الْعَدْلِ فَهُوَ عَتِيقٌ». قَالَ نَافِعٌ: وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَذْرِي أَشْيَاءَ قَالَهُ نَافِعٌ أَوْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ؟ [انظر الحديث 2491 واطرافه].

ح2525 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِقْدَامٍ حَدَّثَنَا الْفَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يُقْتَبَى فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمَةِ يَكُونُ بَيْنَ شُرَكَاءَ، فَيُعْتَقُ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ مِنْهُ، يَقُولُ: قَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ عِنَقُهُ كُلُّهُ، إِذَا كَانَ لِلَّذِي أَعْتَقَ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ يَقَوْمَ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةَ الْعَدْلِ وَيَذْفَعُ إِلَى الشُّرَكَاءِ أَنْصِبَاؤُهُمْ وَيَخْلَى سَبِيلَ الْمُعْتَقِ. يُخْبِرُ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَاهُ اللَّيْثُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ وَابْنُ إِسْحَاقَ وَجُوَيْرِيَةَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْتَصِرًا. [انظر الحديث 2491 وأطرافه].

4 باب إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا مُشْتَرَكًا بَيْنَ اثْنَيْنِ: يعني أو أكثر. أو أَمَةً بَيْنَ الشُّرَكَاءِ يعني، ما حُكْمُهُ؟ ويأتي بَيَانُهُ فِي الْحَدِيثِ.

ح2521 فَإِنْ كَانَ: أي الذي أعتق. ثم يُعْتَقَلُ: أي بعدما يعطى لِشَرِيكِهِ قِيَمَةَ حِصَّتِهِ كما يأتي.

ح2522 فَكَانَ لَهُ: أي لِلَّذِي أَعْتَقَ ثَمَنَ الْعَبْدِ. أي قِيَمَةُ بِقِيَمَتِهِ، وهي حِصَّةُ شَرِيكِهِ خَاصَّةً. وَإِلَّا يَكُنْ لَهُ مَالٌ، فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ، وَبَقِيَ بَاقِيهِ فِي الرِّقِّ. هَذَا حُكْمُ الْعَبْدِ الْمُشْتَرَكِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ كُلُّهُ مِلْكًا لِشَخْصٍ وَاحِدٍ وَأَعْتَقَ بَعْضَهُ فَإِنَّهُ يَعْتَقُ عَلَيْهِ كُلَّهُ، مَلِيًّا كَانَ أَوْ مُعْدِمًا.

قال الشيخ: "وَعَتَقَ، بِالْحُكْمِ جَمِيعُهُ، إِنْ أَعْتَقَ جُزْءًا أَوْ الْبَاقِي لَهُ، كَأَنْ بَقِيَ لِغَيْرِهِ، إِنْ دَفَعَ الْقِيَمَةَ يَوْمَهُ، إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُسْلِمًا أَوْ الْعَبْدُ، وَإِنْ أَيْسَرَ بِهَا، أَوْ بَبَعْضِهَا، فَمَقَابِلُهَا. وَفَضَلَتْ عَلَى مَتْرُوكِ الْمُقْلِسِ وَإِنْ حَصَلَ عِنَقُهُ بِاخْتِيَارِهِ، لَا بِإِثْرٍ، وَإِنْ ابْتَدَأَ الْعَتَقَ، لَا إِنْ كَانَ حُرُّ الْبَعْضِ"<sup>(1)</sup>.

ح2523 فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقَوْمُ عَلَيْهِ قِيَمَةَ عَدْلٍ عَلَى الْمُعْتَقِ... إلخ:

(1) مختصر خليل (ص293-294).

قال القاضي في المشرق: "هذا كلام مُخْتَلٌ، والصواب ما في غير هذا الحديث". هـ<sup>(1)</sup>. وقال غيره: "قوله: «يُقَوِّمُ عَلَيْهِ» أي يَبْلُغُ قيمته. والجملة صفة لِمَالٍ. أي لم يكن له مال يقع عليه التقويم، والجواب. فَأَعْتَقَ مِنْهُ مَا أَعْتَقَ: أي فَإِنِ الْعَتَقُ يَقَعُ عَلَى مَا أَعْتَقَهُ أَوَّلًا خاصة.

ح2524 فَهُوَ عَتِيقٌ: أي معتق كله، بعضه بالعتق وبعضه بالسراية.

5 باب إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ عَلَى نَحْوِ الْكِتَابَةِ

ح2526 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ أَبِي رَجَاءٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ سَمِعْتُ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ بْنُ مَالِكٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ عَبْدٍ...» [انظر الحديث 2492 وطرفيه].

ح2527 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهيكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا - أَوْ شَقِيقًا - فِي مَمْلُوكٍ فَخَلَّصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، وَإِلَّا قَوِّمَ عَلَيْهِ فَاسْتُسْعِيَ بِهِ غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ». تَابَعَهُ حَجَّاجُ بْنُ حَجَّاجٍ وَأَبَانُ وَمُوسَى بْنُ خَلْفٍ عَنْ قَتَادَةَ اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ. [انظر الحديث 2492 وطرفيه].

5 باب إِذَا أَعْتَقَ نَصِيبًا فِي عَبْدٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ: أي أُلْزِمَ السَّعْيُ فِي

تحصيل القدر الذي يُخَلِّصُ بِهِ (92/2) بَاقِيَهُ مِنَ الرُّقِّ. غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ: أي غير مكلف ما لا يطيقه، على نحو الكتابة: أي على نحو عقدها.

ح2527 شَقِيقًا: نصيبًا. فَخَلَّصَهُ مِنَ الرُّقِّ. فِي مَالِهِ: بأن يُؤَدِّي قيمة باقيه من ماله. وَإِلَّا قَوِّمَ عَلَيْهِ: أي وَإِلَّا يَكُنْ لِلْمَعْتَقِ -كَسْرًا- مَالٌ قَوِّمَ الْعَبْدُ عَلَيْهِ، وَاسْتُسْعِيَ بِهِ: أي



أُلْزِمَ الْعَبْدُ بِاِكْتِسَابِ مَا قُوِّمَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَأَدَائِهِ لِلشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ نَصِيبَهُ، لِيَفِكَ بَقِيَّةَ رَقَبَتِهِ مِنَ الرُّق. غَيْرَ مَشْفُوقٍ عَلَيْهِ: أَيُّ لَا يَسْتَعْلِي عَلَيْهِ فِي الثَّمَنِ.

وَالْقَوْلُ بِالِاسْتِسْعَاءِ أَخَذَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ وَالْجُمْهُورُ وَمَنْهُمْ الْمَالِكِيَّةُ، لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَخْدُم سَيِّدَهُ الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ نَصِيبَهُ غَيْرَ مَشْدُودٍ عَلَيْهِ، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: «ثُمَّ اسْتَسْعَى» مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النَّسَائِيُّ<sup>(1)</sup> وَغَيْرُهُ، وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَيْهِ الْإِتْفَاقَ<sup>(2)</sup>.

وَقَالَ الْأَصِيلِيُّ وَابْنُ الْقَصَارِ وَغَيْرُهُمَا: مَنْ أَسْقَطَ السَّعَايَةَ مِنَ الْحَدِيثِ أَوَّلَى مِمَّنْ ذَكَرَهَا، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُ.

قَالَ الشَّيْخُ: "وَلَا يُلْزَمُ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ"<sup>(3)</sup>، أَيُّ لَا يُلْزَمُ الْعَبْدُ الْإِسْتِسْعَاءَ إِذَا أَرَادَهُ مَالِكٌ الْبَاقِي، وَلَا يُلْزَمُ السَّيِّدُ الْإِجَابَةَ إِلَيْهِ إِذَا أَرَادَهُ الْعَبْدُ.

6 بَابُ الْخَطِّ وَالنَّسْيَانِ فِي الْعَتَاقَةِ وَالطَّلَاقِ وَنَحْوِهِ وَلَا عَتَاقَةَ إِلَّا لِرَجُلٍ لَوَّجَهُ اللَّهُ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالْمُخْطِئِ.

ح 2528 حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي مَا وَسَّوَسَتْ بِهِ صُدُورُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَكَلَّمْ». [الْحَدِيثُ 2528 - أَطْرَافُهُ فِي: 5269، 6664. [م-ك-1، ب-58، ح-127، أ-9503].

ح 2529 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ النَّيْمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِأَمْرِئٍ مَا نَوَى: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى

(1) الفتح (157/4)، وانظر: سنن الدارقطني (127/4)، ومسند أبي عوانة.

(2) عارضة الأحواني (319/3).

(3) مختصر خليل (ص 294).

اللَّهُ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». [انظر الحديث 1 واطرافه].

6 باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه: من الأشياء التي يريد الإنسان التلطف بها فيسبق لسانه إلى غيره. أي بيان حكمهما. وحكمهما هو عدم المؤاخذه بهما، كما دلَّ عليه ما ساقه، وهذا مذهبنا أيضاً، إذ لا بد عندنا من قصد اللفظ في العتق والطلاق، وأنَّ مَنْ قصد التلطف بغير ما يدلُّ عليهما فسبق لسانه لما يدلُّ عليهما لم يلزمه شيء. هذه صورة الخطأ والنسيان فيهما عندنا. وأمَّا مَنْ علَّقهما على شيء، وفعل المعلق عليه نسياناً، فيلزمه المعلق إن أطلق. وَلَا عِتَاقَةَ إِلَّا لَوَجْهِ اللَّهِ تَعَالَى: أي لجهة رضاه. ومراده إثبات اعتبار النية لأنه لا يظهر كونه لوجه الله إلا مع القصد، وَلَا نِيَّةَ لِلنَّاسِي وَالْمُخْطِئِ: أشار به إلى بيان أخذ حكم الترجمة من حديث «الأعمال بالنيات»

ح2528 لي: أي لأجلي. مَا وَسَوَسْتَ: المراد بالوسوسة تردد الشيء في النفس من غير أن تطمئن إليه وتستقر عليه. صُدُورُهَا: بالرفع فاعل «وَسَوَسْتَ»، والنصب على أنَّ «وَسَوَسْتَ» بمعنى حَدَّثْتُ، مَا لَمْ تَعْمَلْ في العمليات.

أَوْ تَكَلَّمَ: في القوليّات. والمراد نَفْيُ الحرج عما يقع في النفس حتى ينضمَّ إليه عمل بالجوارح، أو قول باللسان. وَمِنْ عَمَلِ الجوارح عَزَمَ القلب وتصميمه عليه، فَإِنَّ الفرح مؤاخَذُ به على ما يأتي تحقيقه في الرقاق.

قال الكرمانى: وجه تعلق الحديث بالترجمة القياسُ على الوسوسة، فكما أنه لا اعتبار لها عند عدم التوطن، فكذا الناسي والمخطئ لا توطن لهما<sup>(1)</sup>.

ح2529 الأعمال: أي صحتها. وَلَا مَرِيءَ مَا نَوَى: أي جزاؤه ثواباً أو عقاباً. إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ: نِيَّةٌ وَقَصْدٌ. فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ: حُكْمًا وَشَرْعًا.

(1) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص82).

## 7 بَاب إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ وَالْإِشْهَادَ فِي الْعِتْقِ

ح2530 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَشْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ لَمَّا أَقْبَلَ يُرِيدُ الْإِسْلَامَ وَمَعَهُ غُلَامُهُ ضَلَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِيهِ، فَأَقْبَلَ بَعْدَ ذَلِكَ -وَأَبُو هُرَيْرَةَ- جَالِسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! هَذَا غُلَامُكَ قَدْ أَتَاكَ». فَقَالَ أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ حُرٌّ قَالَ: فَهُوَ حِينَ يَقُولُ: يَا لَيْلَةَ مِنْ طَوْلِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أُلْهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتِ

ح2531 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ:

يَا لَيْلَةَ مِنْ طَوْلِهَا وَعَنَائِهَا عَلَى أُلْهَا مِنْ دَارَةِ الْكُفْرِ نَجَّتِ  
قَالَ وَأَتَى مَبْنِي غُلَامٍ لِي فِي الطَّرِيقِ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَايَعْتُهُ، فَبَيَّنَّا أَنَا عِنْدَهُ إِذْ طَلَعَ الْغُلَامُ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! هَذَا غُلَامُكَ» فَقُلْتُ: هُوَ حُرٌّ لَوْجَهُ اللَّهُ فَأَعْتَقْتُهُ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: لَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْبٍ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ حُرٌّ.  
[انظر الحديث 2530 وطرقيه].

ح2532 حَدَّثَنَا شِهَابُ بْنُ عَبَادٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَعَهُ غُلَامُهُ وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ، فَضَلَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبِيَهُ... بِهِذَا، وَقَالَ أَمَا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لِلَّهِ. [انظر الحديث 2530 وطرقيه].

7 بَاب إِذَا قَالَ شَخْصٌ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ وَنَوَى الْعِتْقَ: مَضَى ذَلِكَ وَلِزَمَهُ، وَلَوْ لَمْ يَقُلْ: هُوَ حُرٌّ أَوْ عَتِيقٌ مِثْلًا. وَالْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ: بِالْجَرِّ- عَطْفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، عَلَى أَنَّ "بَابَ" غَيْرُ مُتَوْنٍ. قَالَ الْمَهَلَّبُ: "لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا قَالَ لِعَبْدِهِ هُوَ لِلَّهِ تَعَالَى، وَنَوَى الْعِتْقَ أَنَّهُ يَعْتِقُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْوِ الْعِتْقَ، فَلَا يَعْتِقُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْكُنَايَاتِ الْخَفِيفَةِ تَلْزِمُ بِالنِّيةِ وَلَا تَلْزِمُ بِدُونِهَا، وَأَمَّا الْإِشْهَادُ فِي الْعِتْقِ فَهُوَ مِنْ حَقِّقِ الْمَعْتَقِ -فَتْحًا- لِأَجْلِ التَّوْتُقِ، وَإِلَّا فَالْعِتْقُ تَامٌ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ إِشْهَادٌ"<sup>(1)</sup>.

(1) شرح ابن بطال (35/7) بتصرف.

ح2530 غَلَامُهُ: لم يسم. ضَلَّ: أي تاه. كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ: فذهب إلى ناحية. فَأَقْبَلَ الغلام. فَهُوَ: أي الوقت الذي وصل إلى المدينة. هِبْنَ يَقُولُ: أي أبو هريرة متمثلاً بقول أبي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ. يَا لَيْلَةَ: فيه الخرم، وهو حذف حرفٍ من أوله. وأصله، فياليلة. وَعَفَائِهَا: تعبها ومشقتها. دَاوَةَ: هي أخص من الدار، فهو كقوله: "وَلَا سِيَمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ"<sup>(1)</sup>.

ح2531 قُلْتُ فِي الطَّرِيقِ: أي في (93/2) انتهائها.

ح2532 صَاحِبِهِ: أي من صاحبه. هُوَ: بل قال هو لوجه الله. أَنَّهُ لِلَّهِ: وهذا موضع الترجمة.

### 8 بَابُ أُمِّ الْوَلَدِ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ تَلِدَ الْأُمَةُ رَبَّهَا».

ح2533 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: إِنَّ عُبَيْةَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَهَدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنْ يَقْبِضَ إِلَيْهِ ابْنُ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ، قَالَ عُبَيْةُ: إِنَّهُ ابْنِي. فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ الْفَتْحِ أَخَذَ سَعْدُ ابْنَ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ فَأَقْبَلَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَقْبَلَ مَعَهُ بَعْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا ابْنُ أَخِي عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا أَخِي ابْنُ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ، وَلِذَلِكَ عَلَى فِرَاشِهِ. فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى ابْنِ وَلِيدَةٍ زَمْعَةَ فَإِذَا هُوَ أَشْبَهُ النَّاسِ بِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ» مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِيهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اِحْتَجِجِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ»، مِمَّا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ يَعْتَبَهُ، وَكَانَتْ سَوْدَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[انظر الحديث 2053 وأطرافه].

(1) بيتٌ من معلقة امرئ القيس مظمه: أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنْ صَالِحٍ

8 بَابُ أُمِّ الْوَلَدِ: هِيَ الْأُمَّةُ الَّتِي حَمَلَتْ مِنْ سَيِّدِهَا. أَي بَيَانُ حُكْمِهَا، هَل يُحْكَمُ بِعِتْقِهَا أَمْ لَا؟ وَهَل يَبَاحُ بَيْعُهَا أَمْ لَا؟.

ابْنُ حَجَرٍ: "وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْهُمَا مَا يُفْصِحُ عَنْ مَرَادِهِ. وَوَقَعَ فِي ذَلِكَ نِزَاعٌ بَيْنَ السَّلَفِ حَتَّى اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عِنْدَ الْخَلْفِ عَلَى أَنَّهُ يُحْكَمُ بِعِتْقِهَا بِنَفْسِ حَمْلِهَا، وَلَا يَحِلُّ بَيْعُهَا. وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا شَذَوْنٌ"<sup>(1)</sup>.

وَمَذْهَبُنَا أَنَّهَا تَصِيرُ حُرَّةً بِنَفْسِ إِلْقَاءِ عِلْقَةٍ فَفَوْقَ مِنْ سَيِّدِهَا السُّمَقَرُ بَوَاطِنُهَا أَوْ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ، وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ لِلْسَيِّدِ فِيهَا إِلَّا الْإِسْتِمْتَاعُ، وَقَلِيلُ الْخِدْمَةِ، وَأَنَّهَا لَا تَبَاعُ، إِلَّا فِي مَوَاضِعَ ثَبَّهَ عَلَيْهَا صَاحِبُ التَّوْضِيحِ<sup>(2)</sup>، وَنَظَّمَهَا بَعْضُ الْأَذْكِيَاءِ، وَذَيَّلَهَا الشَّيْخُ التَّائِدِيُّ كَمَا فِي حَوَاشِي الزَّرْقَانِيِّ<sup>(3)</sup> فِي بَابِ الرِّهْنِ. وَبَيَّنَّا: سَيِّدَهَا أَوْ مَالِكَهَا، لِأَنَّ وَلَدَهَا مِنْ سَيِّدِهَا يَنْزِلُ مَنْزِلَةَ سَيِّدِهَا، لِمَصِيرِ مَالِ الْإِنْسَانِ إِلَى وَلَدِهِ غَالِبًا.

وَسَبَقَ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ أَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنْ كَثْرَةِ الْعُقُوقِ، حَتَّى يُعَامِلَ الْوَلَدُ أُمَّهُ مَعَامِلَةَ السَّيِّدِ أُمَّتَهُ.

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «وَلَا دَلِيلٌ فِيهِ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ أُمِّ الْوَلَدِ وَلَا عَلَى عَدَمِهِ»<sup>(4)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: «اسْتَدْبِلْ بِهِ عَلَى حَرِيَّتِهَا وَأَنَّهَا لَا تَبَاعُ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ. أَيِ يَعْتَقُ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ أُمَّهُمَا الْأُمَّةَ، وَيَعَامِلَانِهَا مَعَامِلَةَ السَّيِّدِ تَقْبِيحًا، وَعَدَهُ مِنَ الْفِتَنِ، وَمِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ. فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ شَرْعًا»<sup>(5)</sup>.

(1) الفتح (164/5).

(2) التوضيح لخليل (مخطوط ص 527).

(3) حاشية البناني على الزرقاني على خليل (245/5/3).

(4) الفتح (164/5).

(5) ممابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2533).

ح2533 ابن وَلِيدَةٍ زَمَعَةٍ: الولد اسمه عبد الرحمان، والوليدة لم تسم. أَشْبَهَ النَّاسَ بِهِ: بِمُتَبَهٍ. هُوَ لَكِيَّا عَبْدٌ: أي هو أخوك، كما صرح به في المغازي. وَلَدَ عَلَى فِرَاشٍ أَيْبِهِ: ابنُ الْمُتَيَّرِ: "فيه إشارة إلى حرية أم الولد، لأنه جعلها فراشاً، فسوى بينها وبين الزوجة في ذلك"<sup>(1)</sup>.

### 9 بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

ح2534 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ، فَدَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ فَبَاعَهُ، قَالَ جَابِرٌ: مَاتَ الْغُلَامُ عَامَ أَوَّلِ. [انظر الحديث 2141 واطرافه].

9 بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ: هو الذي علق سيده عتقه على موته، أي ما حكمه؟. وحكمه عندنا هو المنع.

قال الإمام المازري: «مذهبنا بيعُ المُدَبَّرِ خلافاً للشافعي، وقد تأول أصحابنا حديث بيعه على أن المُدَبَّرَ كان مديناً، ولهذا تولى صلى الله عليه وسلم بيعه». هـ<sup>(2)</sup>.

والذين يُبْطَلُ التدبير، قال الشيخ علي الأجهوري:

ويبطل التدبيرَ دَيْنٌ سَبَقَا ❖ إِنْ سَيِّدٌ حَيٌّ وَالْأَمْلَقُ<sup>(3)</sup>

ح2534 رَجُلٌ: هو أبو مذكور. عَبْدًا لَهُ: هو يعقوب. فَبَاعَهُ: أي في دَيْنٍ كان عليه. انظر: باب بيع المدبر من كتاب البيوع.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2533) بالمعنى.

(2) المعلم بفوائد مسلم (244/2).

(3) سبق توثيقه.

## 10 بَابُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ

ح2535 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ. [الحديث 2535 - طرفه في: 6756].  
 لم - ك- 20، ب- 3، ح- 1506، أ- 4560.

ح2536 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: اشْتَرَيْتُ بَرِيرَةَ فَأَشْتَرَطَ أَهْلُهَا وَلَاءَهَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أُعْطِيَ الْوَرَقُ». فَأَعْتَقْتُهَا فَدَعَاهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَيَّرَهَا مِنْ زَوْجِهَا، فَقَالَتْ: لَوْ أُعْطَانِي كَذَا وَكَذَا مَا ثَبْتُ عِنْدَهُ، فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا. [انظر الحديث 456 واطرافه].

10 بَابُ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَيْبَتِهِ. أي منعه. والولاء لُحْمَةٌ كُلُّهَا النَّسَبُ، وَلَمَّا كَانَ النَّسَبُ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ كَانَ الْوَلَاءُ كَذَلِكَ. وَكَانُوا يَبِيعُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَنَهَى عَنْهُ الشَّرْعُ.

ح2535 نَهَى: أي نهي تحريم.

ح2536 إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْطِيَ: أي لا لغيره كما أفاده الحصر، وهذا محلّ الشاهد للترجمة.

## 11 بَابُ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا؟

وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَاذِنْتُ نَفْسِي وَقَاذِنْتُ عَقِيلًا. وَكَانَ عَلَيَّ لَهُ نَصِيبٌ فِي تِلْكَ الْغَنِيمَةِ الَّتِي أَصَابَ مِنْ أَخِيهِ عَقِيلٍ وَعَمُّهُ عَبَّاسٌ.

ح2537 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَنَسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتَأْذَنُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا: ائْذَنْ لَنَا فَلَنُتْرِكَ لِبَنِي أَخِيْنَا عَبَّاسٍ فِدَاءً. فَقَالَ: «لَا تَدْعُونَ مِنْهُ دِرْهَمًا».

[الحديث 2537 - طرفاه في: 3048، 4018].

11 بَابُ إِذَا أُسِرَ أَخُو الرَّجُلِ أَوْ عَمُّهُ هَلْ يُفَادَى إِذَا كَانَ مُشْرِكًا: نَعَمْ يُفَادَى.

أَيُّ يُوْخَذُ مِنْهُ الْفِدَاءُ، وَلَا يَعْتَقُ عَلَى أَخِيهِ أَوْ ابْنِ أَخِيهِ.

وأشار بالترجمة إلى حكم العتق بالملك. وفيه مذاهب: عَمَّمَهُ أَبُو حَنِيفَةَ فِي كُلِّ ذِي رَحْمٍ، وَخَصَّهُ الشَّافِعِيُّ بِالْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ فَقَطْ، وَتَوَسَّطَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فَنَاطَهُ بِالْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ وَالْإِخْوَةِ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَعَتَقَ بِنَفْسِ الْمَلِكِ الْأَبْوَانِ وَإِنْ عَلَا، أَوْ الْإِبْنُ وَإِنْ سَفَلَ، كَبِنْتَ وَأَخٍ أَوْ أُخْتٍ مُطْلَقًا"<sup>(1)</sup>. والمراد بالملك، الملك التام. وأما وقوعُ مَنْ ذَكَرَ فِي الْغَنِيْمَةِ، فَإِنَّ الْمَلِكَ فِيهِ لِلْغَازِيْنَ غَيْرُ تَامٍ، لِتَوَقُّفِهِ عَلَى تَخْيِيرِ الْإِمَامِ بَيْنَ الْقَتْلِ وَالْإِسْتِرْقَاقِ، وَالْفِدَاءِ، وَالْمَنْ. قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ<sup>(2)</sup>. **فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا**: أَيِ ابْنِ أَخِيهِ (عبدالمطلب)<sup>(3)</sup>، لِأَنَّهُمَا أُسْرَا مَعًا يَوْمَ بَدْرٍ، وَدَفَعَ الْعَبَّاسُ الْفِدَاءَ (عنه)<sup>(4)</sup> وَعَنْ عَقِيلٍ. **وَكَانَ عَلَيْهِ لَهُ فَصِيْبٌ...** إلخ. ومع ذلك لم يعتقا عليه لعدم تمام ملكه كما مرَّ.

ح 2537 **لَا بِنَ أَخْتِنَا عَبَّاسٍ**: لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمَطْلَبِ كَانَتْ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهَذَا مِنْ ذِكَاثِهِمْ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ- حَيْثُ لَمْ يَقُولُوا: "لَعَمْرُكَ"، أَرَادُوا أَنْ تَكُونَ الْمَنَّةُ عَلَيْهِمْ لَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. **لَا تَدْعُونَ مِنْهُ رَوْحًا**: إِنَّمَا امْتَنَعَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِجَابَتِهِمْ خَوْفَ أَنْ يَكُونَ فِي الدِّينِ (94/2) مُحَابَاةً.

## 12 بَابُ عِتْقِ الْمُشْرِكِ

ح 2538 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَعْتَقَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِائَةَ رَقَبَةٍ وَحَمَلَ

(1) مختصر خليل (ص 293).

(2) انظر الفتح (168/5).

(3) قَالَ الشَّيْخُ الْعِرَاقِيُّ نَاسِخَ الْمَخْطُوطَةِ مَعْلَقًا: "قَوْلُ -الشَّيْبَانِيِّ- ابْنِ أَخِيهِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، سَبَقَ قَلَمٌ، وَالصَّوَابُ: أَخِيهِ أَبِي طَالِبٍ، وَذَلِكَ أَنَّ عَقِيلًا أَخُو سَيِّدِنَا عَلِيٍّ -كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ- وَسَيِّدُنَا الْعَبَّاسُ عَمَّهُ. وَعَبْدُ الْمَطْلَبِ، أَبُو سَيِّدِنَا الْعَبَّاسِ، وَجَدَّ عَقِيلٍ وَعَلِيٍّ".

(4) لَعَلَّ الْأَصُوبَ: "عَنْ نَفْسِهِ".



عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ، فَلَمَّا أَسْلَمَ حَمَلَ عَلَى مِائَةِ بَعِيرٍ وَأَعْتَقَ مِائَةَ رَقَبَةٍ، قَالَ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَصْنَعُهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا؟ يَعْنِي أَتَبَرَّرُ بِهَا. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَسَلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ» [انظر الحديث 1336 وطريقه].

**12 باب عِتْقِ الْمُشْرِكِ:** الإضافة للفاعل. أي بيان حكمه. ابنُ المُنَيِّر: "مراده -والله أعلم- أَنَّ الْمُشْرِكَ إِذَا أَعْتَقَ مُسْلِمًا نَفَذَ عَتَقَهُ، وَكَذَا إِذَا أَعْتَقَ كَافِرًا فَأَسْلَمَ الْعَبْدُ"<sup>(1)</sup>. وأما المَعْتَقُ، فَإِذَا أَسْلَمَ أُثِيبَ عَلَى عَتَقِهِ بِفَضْلِ اللَّهِ، وَإِلَّا فَلَا.

ح2538 أَتَبَرَّرُ: أَطْلُبُ الْبِرَّ، وَهَذَا تَفْسِيرُ هِشَامٍ. أَسَلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ: أَي عَلَى قَبُولِهِ بِالْإِسْلَامِ وَكُتِبَ ثَوَابُهُ. وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَى عِبَادِهِ بِمَا شَاءَ وَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ. رَاجِعْ "بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ"، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.

**13 بَابُ مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَقَذَى وَسَبَى الثَّرِيَّةَ وَقَوْلِهِ تَعَالَى:** «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا هَلْ يَسْتَوُونَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» [النحل: 75].

ح2539-2540 حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ذَكَرَ عُرْوَةَ أَنَّ مَرْوَانَ وَالْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَنَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ: «إِنَّ مَعِيَ مَنْ تَرَوْنَ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْنَفُهُ فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا الْمَالَ وَإِمَّا السَّبْيَ. وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ». وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَهَرَهُمْ بِضَعِ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا. فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَاتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ جَاءُونَا تَائِبِينَ وَإِلَيَّ رَأَيْتُمْ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ

ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ». فَقَالَ النَّاسُ: طَيِّبْنَا لَكَ ذَلِكَ. قَالَ: إِنَّا لَا نَذَرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عِرْقَاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ». فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عِرْقَاؤُهُمْ. ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذِنُوا. فَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبِي هَوَازِنَ. وَقَالَ أَنَسٌ قَالَ عَبَّاسٌ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَادَيْتُ نَفْسِي وَقَادَيْتُ عَقِيلًا.

[انظر الحديثين 2307 و2308 واطرافهما].

ح2541 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَغَارَ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذُرَارِيَهُمْ وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ. حَدَّثَنِي بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ. [م-ك-32، ب-1، ح-1730].

ح2542 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ ابْنِ مُحَرَّرٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ، فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبِي الْعَرَبِ، فَاسْتَهَيْنَا النِّسَاءَ فَاسْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعَرَبُ وَأَحْبَبْنَا الْعَزْلَ، فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَائِنَةٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَائِنَةٌ». [انظر الحديث 2229 واطرافه].

ح2543 حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَا أَزَالُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ. وَحَدَّثَنِي ابْنُ سَلَامٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ الْمُغِيرَةِ عَنْ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ... وَعَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: مَا زِلْتُ أَحِبُّ بَنِي تَمِيمٍ مُنْذُ ثَلَاثٍ، سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِيهِمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «هُمْ أَشَدُّ أُمَّتِي عَلَى الدَّجَالِ». قَالَ: وَجَاءَتْ صَدَقَاتُهُمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذِهِ صَدَقَاتُ قَوْمِنَا». وَكَانَتْ سَبِيَّةً مِنْهُمْ عِنْدَ عَائِشَةَ فَقَالَ: «أَعْتَقِيهَا، فَإِنَّهَا مِنْ وَلَدِ

إِسْمَاعِيلَ». [الحديث 2543 - طرفه في: 4366]. [م-ك-44، ب-47، ح-2525].

13 بَابُ مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَفَدَى وَسَبَى الذَّرِيَّةَ: مقصود الترجمة كما قال ابن حجر، الرُّدُّ على مَنْ قَالَ إِنَّ الْعَرَبَ لَا يَسْتَرْقُونَ، وإلا فلا مفهوم لقوله مِنَ الْعَرَبِ<sup>(1)</sup>. والجمهور على أنهم يسترقون كغيرهم. «ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا»: يتناول العربي وغيره. «لَا يَفْخُرُ عَلَى شَيْءٍ»: لعدم ملكه. «وَمَنْ»: نكرة موصوفة، أي حُرًّا، «رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ يَنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا»: أي يتصرف فيه كيف شاء، والأوَّلُ مَثَلُ الْأَصْنَامِ، والثاني مَثَلُ تَعَالَى: «هَلْ يَسْتَوُونَ»: أي العبيد العجزة والحرَّ المتصرف؟ لا. «الْحَمْدُ لِلَّهِ»: وحده «بَلْ أَكْثَرُهُمْ»: أي أهل مكة «لَا يَعْلَمُونَ»<sup>(2)</sup>: ما يصيرون إليه من العذاب فيشركون.

ح2539-2540 حين جاءه وَقَدْ هَوَّازِنَ: أي مسلمين. اسْتَأْنَيْتُ: انتظرت. مَا يَفِيءُ: أي يرجع إلينا من أموال الكفار. عُرْقَاؤُكُمْ: القائمون بأموركم. فَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا عَنْ سَبْيِ هَوَّازِنَ: وهم من العرب. ففيه شاهد الاسترقاق، والهبة، وسبي الذرية. فَأَدْبَيْتُ نَفْسِي وَأَدْبَيْتُ عَقِيلًا: يعني يوم أسرا بدير، ففيه شاهد الفداء لأنهما مِنْ أَنْفُسِ الْعَرَبِ. ح2541 كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ: أسأله عن الدعوى إلى الإسلام قبل القتال هل هي واجبة أم لا؟ وفيها خلاف. ومذهبنا وجوبها قبله، إلا إذا كان الكفار قد بلغتهم الدعوة، فيجوز أن تؤخذ غرَّتْهم كما في قصة بني المصطلق هذه. قاله القرطبي<sup>(3)</sup>. بَنِي الْمُصْطَلِقِ: بَطْنٌ مِنْ خِزَاعَةِ عَارُونَ: غافلون. جُوبِرِيَّةٌ: بنت الحارث بن أبي ضرار، كان أبوها سيّد قومه وأسلم بعد ذلك. وكانت وقعت في سهم ثابت بن قيس، وكاتبها، ف قضى رسول الله ﷺ كتابتها، وتزوَّجها فأعتق الناس السبايا المصطلقية لمصاهرتة صلى الله عليه وسلم معهم.

(1) الفتح (170/5) بتصرف.

(2) آية 75 من سورة النحل.

(3) انظر المفهم (515/3-516) بتصرف.

ح2542 فَاَشْتَهَيْنَا النِّسَاءَ ... إلخ: فيه شاهد الجماع.

ح2543 مُنْذُ ثَلَاثٍ: أي ثلاث خصال سمعتهن فيهم. صَدَقَاتُ قَوْمِنَا: جعلهم صلى الله عليه وسلم من قومه، لأنهم يجتمعون معه في إلياس بن مضر. سَيِّئَةٌ: لم تسم. عِنْدَ عَائِشَةَ، وكانت نذرت أَنْ تَعْتِقَ رَقَبَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، فجاء سَنِيٌّ مِنْ بَنِي الْعَنْبَرِ وَهُمْ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فقال لها صلى الله عليه وسلم: «ابْتَاعِيهَا فَإِنَّهُمْ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلِ»، ففيه شاهدُ البيع.

#### 14 بَابُ فَضْلِ مَنْ أَدَبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا

ح2544 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ فُضَيْلٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَالَهَا فَأَحْسَنَ إِلَيْهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا كَانَ لَهُ أَجْرَانِ». [انظر الحديث 97 واطرافه].

#### 14 بَابُ فَضْلِ مَنْ أَدَبَ جَارِيَتَهُ وَعَلَّمَهَا: زاد النسفي «وأعتقها»<sup>(1)</sup>.

ح2544 فَعَالَمًا: أَنْفَقَ عَلَيْهَا، وللكشميهني: «فعلّمها»، وهو المناسب للترجمة. كَانَ لَهُ أَجْرَانِ: أي على كل واحدٍ، مِنَ الْعَتَقِ وَالتَّزْوُجِ أَجْرَانِ. أي على العتق أَجْرَانِ، وعلى التزويج أَجْرَانِ. راجع كتاب العلم.

15 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَبِيدُ إِخْوَانُكُمْ فَاطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ» وَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَيَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَالْجَارَ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارَ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجُنُبِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا» [النساء: 36].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ذِي الْقُرْبَى الْقَرِيبُ، وَالْجُنُبُ الْغَرِيبُ، [الْجَارُ الْجُنُبُ يَعْنِي الصَّاحِبَ فِي السَّفَرِ].

ح2545 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ قَالَ: سَمِعْتُ الْمَعْرُورَ بْنَ سُوَيْدٍ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرٍّ الْغِفَارِيَّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَلَيْهِ حَلَّةٌ وَعَلَى غُلَامِهِ حَلَّةٌ، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَشَكَانِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَعِيرْتَهُ بِأَمِّهِ» ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ إِخْوَانَكُمْ خَوْلَكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعْيَبُوهُمْ». [انظر الحديث 30 وطره].

15 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **إِخْوَانُكُمْ فَأَطْعِمُوهُمْ وَمَا تَأْكُلُونَ**: أَيِ وَاكْسُوهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ **(وَاعْبُدُوا اللَّهَ)**: وَحُدُوه. **(وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا)**. وَأَحْسِنُوا **(بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)**: بِرًا وَلَيْنَ جَانِبٍ، **(وَيِذِي الْقُرْبَى)**: الْقَرَابَةُ. **(وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ)** إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا فَخُورًا)**: تَمَامُ الْآيَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: **(وَالْمَسَاكِينَ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى)**: الْقَرِيبُ مِنْكَ فِي الْجَوَارِ أَوْ النَّسَبِ. **(وَالْجَارِ الْجُنُبِ)**: الْبَعِيدُ عَنْكَ فِي الْجَوَارِ أَوْ النَّسَبِ. **(وَالصَّاعِبِ بِالْجَنُبِ)**: الرُّفِيقُ فِي سَفَرٍ أَوْ صِنَاعَةٍ، وَقِيلَ: الزَّوْجَةُ. **(وَابْنِ السَّبِيلِ)**: الْمُنْقَطِعُ فِي سَفَرِهِ. **(وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ)**: مِنَ الْأَرْقَاءِ. **(إِنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ مَنْ كَانَ مُخْتَلًا)**: مُتَكَبِّرًا. **(فَخُورًا)**: عَلَى النَّاسِ بِمَا أُوتِيَ، يَرَى (95/2) أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْهُمْ. فَهُوَ فِي نَفْسِهِ كَبِيرٌ، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَقِيرٌ.

ح2545 حَدَّثَنَا ثُوْبَانُ. سَابَيْتُ: قَالَ الْعَارِفُ: "كَذَا وَقَعَ هُنَا: «سَابَيْتُ» بِالْيَاءِ فِي أَصْلِ أَبِي عِمْرَانَ، وَالْمَعْرُوفُ مَا وَقَعَ لغيره بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَجَلًّا: هُوَ بِلَالٌ<sup>(1)</sup>. فَعَيْرْتُهُ بِأَمِّهِ. خَوْلَكُمْ: خَدَمَكُمْ. فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ: أَيِ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْمَسَاوَاةَ مَعَهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، لَكِنْ مَنْ أَخَذَ بِالْأَكْمَلِ كَأَبِي ذَرٍّ، فَعَلَّ الْمَسَاوَاةَ وَهُوَ الْأَفْضَلُ.

(1) لَيْسَ بِبَلَالَا. انظر تعليلي على الحديث رقم (30).

قال في الإكمال: قوله: «أطعموهم مما تأكلون...» إلخ، هذا على الاستحباب». قال بعضهم: وليس إطعامه من طعامه، ولباسه من لباسه على الإيجاب عند أحد من أهل العلم، ولا أنه يلزمه أن يُطعمه من كل ما يأكل على العموم، الإدام وطيبات العيش، بل إن أطعمه من الخبز ما يقوته، كان قد أطعمه مما يؤكل، لأن «من» للتبعيض، وإن كان مستحباً ألا يستأثر على عياله بشيء دونهم، ويُفَضَّلَ نفسه في العيش عليهم». هـ<sup>(1)</sup>.

وقال في إكماله: «كان من شيوخوا من يقول: المراد مما تلبسون، الاتحاد بالنوع لا بالطنف، فإذا لبس السيد الملف، ولبس المملوك ثوبان من صوف غيره كنسج الحائك، صدق أنه كساه مما يلبس». هـ<sup>(2)</sup>.

### 16 باب العبد إذا أحسن عيادة ربه ونصح سيده

ح2546 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «العبد إذا نصح سيده وأحسن عيادة ربه كان له أجره مرتين».

[الحديث 2564 - طرفه في: 2550]. [م - ك - 27، ب - 11، ح - 1664، ا - 5788].

ح2547 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي بُرْزَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَادَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَأَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلِيهِ فَلَهُ أَجْرَانِ».

[انظر الحديث 97 وأطرافه].

ح2548 حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ قَالَ: أَبُو هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «للعبد المملوك الصالح أجران» والذي نفسي بيده لو لّا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك».

[م - ك - 7، ب - 11، ح - 1665، ا - 8380].

(1) إكمال المعلم (434/5).

(2) إكمال الإكمال (59/6) بتصرف.

ح2549 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «نِعْمَ مَا لِأَحَدِهِمْ يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَيَنْصَحُ لِسَيِّدِهِ».

[م-ك-27، ب-11، ح-1667، أ-7659].

16 بَابُ الْعَبْدِ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَنَصَحَ سَيِّدَهُ: أي بيان فضله وثوابه.

ح2546 لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ: أي على كل واحدٍ منهما أجران، فيؤجر على نصح السيد مرتين، وعلى حسن عبادته مرتين. وهكذا في بقية أعماله على ما هو الصواب.

قال ابنُ التين: "المرادُ أنَّ كلَّ عملٍ يعملُه يُضَاعَفُ له، فهو أفضلُ مِنَ الْحُرِّ بهذا الاعتبار، وإن كان للحرِّ جهاتٌ أُخَرُ يستحقُّ بها أضعافُ أجرِ العبدِ"<sup>(1)</sup>.

ح2547 قَلَّه: أي للسَّيِّدِ أجران، أي على كل واحدٍ مِنَ الْعَتَقِ وَالتَّزْوِجِ أجران. وكذا يقال في العبد كما سبق.

ح2548 وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: هذا مقولُ أبي هريرة، وَيَرَأَمِي: هي أُمَيَّة بنتُ صُبَيْح -بالتصغير فيهما- وهي صحابية، وهذا مُدْرَجٌ لَا مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ.

ح2549 لِأَحَدِهِمْ: أي لِلْأَرْقَاءِ. يُحْسِنُ: هو المخصوص بالمدح كقولهم: "تسمع بالمعيدي..."

17 بَابُ كَرَاهِيَةِ النَّطَاوِلِ عَلَى الرَّقِيقِ وَقَوْلِهِ عَبْدِي أَوْ أَمْتِي

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾ [النور:32]. وَقَالَ: ﴿عَبْدًا مَمْلُوكًا﴾ [النحل:75]. ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ [يوسف:25]. وَقَالَ ﴿مِنْ قَبَائِكَمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء:25]. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ» وَ﴿ادْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [يوسف:42]. عِنْدَ سَيِّدِكَ وَمَنْ سَيِّدُكُمْ.

ح2550 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا نَصَحَ الْعَبْدُ سَيِّدَهُ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ كَانَ لَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ. [انظر الحديث 2546].

ح2551 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْمَمْلُوكُ الَّذِي يُحْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ، وَيُؤَدِّي إِلَى سَيِّدِهِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ وَالنَّصِيحَةِ وَالطَّاعَةِ، لَهُ أَجْرَانِ. [انظر الحديث 97 واطرافه].

ح2552 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُحَدِّثُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: أَطْعِمَ رَبِّكَ، وَصُئِّيَ رَبِّكَ، اسْقِ رَبِّكَ، وَلَيْقُلْ: سَيِّدِي مَوْلَايَ وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: عَبْدِي أُمِّي، وَلَيْقُلْ فَنَائِي وَفَنَائِي وَغُلَامِي». [م-ك-40، ب-3، ح-2249، ا-8204].

ح2553 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ حَارِثٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَعْتَقَ نَصِيبًا لَهُ مِنَ الْعَبْدِ فَكَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ يَقُومُ عَلَيْهِ قِيمَةُ عَدْلٍ وَأَعْتَقَ مِنْ مَالِهِ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ».

ح2554 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ فَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرَأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ أَلَا فكلُّكم رَاعٍ وكلُّكم مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

[انظر الحديث 893 واطرافه]. [م-ك-33، ب-5، ح-1829].

ح2555-2556 حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَزَيْدَ بْنَ خَالِدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِذَا زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ - بَيِّعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ».

[انظر الحديثين 2152 و2154 واطرافهما].

17 **بَابُ كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ**: أي التعاضم عليه بالقول أو الفعل. والكرَاهَةُ للتنزيه، ومحَلُّهَا إِذَا كَانَ لَا يَضِيعُ مِنْ حَقِّهِ شَيْئًا وَلَا يَحْتَقِرُهُ. وَقَوْلُهُ: عَبْدِي وَأُمِّي<sup>(1)</sup>:

(1) في صحيح البخاري (196/3) عبدي أو أمتي...



أي بقصد التناول أيضاً. والكرهه للتنزيه أيضاً اتفاقاً. أما إذا لم يقصد التناول بقوله: "عبدى وأمّتي"، وإنما قصد التعريف أو النداء أو غيرهما أو كان هذا اللفظ من أجنبي لا من السيد، فلا كراهة كما دلّت عليه الآيات والأحاديث المسوقة هنا. **قُومُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ**: يعني سعد بن معاذ.

قال الدماميني: "ساق المؤلف في الباب قوله تعالى: ﴿وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ﴾<sup>(1)</sup>، وقوله صلى الله عليه وسلم: «قوموا إلى سيدكم»، تنبيهاً على أن النهي إنما جاء متوجّهاً إلى السيد إذ هو في مظنة الاستطالة، وأن قول الغير: "هذا عبد زيد"، وهذه أمة خالد"، جائز أن يقوله إخباراً وتعريفاً، وليس في مظنة الاستطالة». هـ<sup>(2)</sup>.

ونحوه للأبي مجيباً به عن استشكل قول الفقهاء: "من أعتق عبده"، و"من له عبد" ونحوه قائلًا: "النهي إنما هو في حق السيد لمنافاته التواضع لا في حق غيره". هـ.

ح2552 لا يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَطْعِمَ وَبَكَّ... إلخ: ويريد نفسه، أي أطعمني. والنهي للتنزيه. وسببه أن حقيقة الربوبية لله تعالى، فلا يليق مشاركة غيره له فيها، وهذا إذا كان ذلك من لفظ السيد كما قدّمناه لما فيه من سوء الأدب، أمّا إذا كان من لفظ غيره فلا كراهة، قال تعالى: ﴿اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(3)</sup>، ﴿ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ﴾<sup>(4)</sup>. وقال صلى الله عليه وسلم «أن تُلد الأمة ربّها»، وهذا أولى ممّا لهم هنا من الأجوبة. والله أعلم. **وَلْيَقُلْ: أي العبد. سَيِّدِي وَمَوْلَايَ: لأنه أخفّ في الإطلاق من لفظ: "الرب". وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي، أَمَّتِي: أي بقصد الاستطالة. زاد مسلم: «كلّكم عبيد الله، وكلّ نسائكم إماء الله»<sup>(5)</sup>. وَلْيَقُلْ**

(1) آية 32 من سورة النور.

(2) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 7 من كتاب العتق.

(3) آية 42 من سورة يوسف.

(4) آية 50 من سورة يوسف.

(5) صحيح مسلم، كتاب الألفاظ من الأدب باب 3 (ح2249).

فَنَآيَ وَفَتَاتِي وَغَلَامِي: زاد مسلم: «وجاريتي»<sup>(1)</sup>. فأرشد صلى الله عليه وسلم إلى ما يؤدي المعنى مع السلامة من الإيهام. قال النووي: «المراد بالنهاي من استعمله على جهة التعظيم، لا من أراد التعريف». هـ<sup>(2)</sup>.

قلت: وهذا قصد البخاري والله أعلم، ولهذا أعقبه بالأحاديث الثلاثة الدالة على جواز إطلاق العبد والأمة، فأفاد أن محلّ جواز ذلك الإطلاق إذا كان على وجه التعريف لا على جهة التعظيم، وكذا إذا كان الإطلاق من غير السيّد لخلوّه من التعظيم كما قدّمناه، هذا وجه ذكرها. وحينئذ فتكون الترجمة مسوقة لتقييد الأحاديث المذكورة فيها بها كغيرها من التراجم المسوقة لذلك، ولا حاجة إلى ما تكلفوه في وجه مطابقتها للترجمة. هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحلّ، والله أعلم.

### تنبيه:

في أحاديث الباب جواز إطلاق "السيد" على المخلوق.

قال ابن حجر: "ويحتاج إلى تأويل الحديث الوارد في النهي عن ذلك، وقد رواه أبو داود وغيره، وصحّحه غير واحد. ويمكن الجمع بأن يُحمّل النهي عن ذلك على غير المالك، والإنّ بإطلاقه على المالك، وقد كان بعض أكابر العلماء يأخذ بهذا، ويكره أن يخاطب أحداً بلفظه أو كتابته بالسيد. ويتأكد هذا إذا كان المخاطب غير تقيّ. فعند أبي داود وغيره من حديث بريدة مرفوعاً: «لا تقولوا للمنافق سيّداً»<sup>(3)</sup>.

ثم قال ابن حجر: وفي الحديث جواز إطلاق "مولاي" أيضاً، وأمّا ما أخرجه "مسلم"<sup>(4)</sup>

(1) صحيح مسلم، كتاب الألقاب من الأدب باب 3 (ح2249).

(2) شرح النووي على مسلم (7/15).

(3) الفتح: (179/5).

(4) صحيح مسلم، كتاب الألقاب من الأدب (ح2249) رقم (14) (4/1764).

وغيره من طريق الأعمش عن أبي هريرة في هذا الحديث بنحوه، وزاد أيضاً: «أحدكم مولاي، فإن مولاكم الله، ولكن ليقول سيدي» فقد بين مسلم الاختلاف في ذلك عن الأعمش، وأن منهم من ذكر هذه الزيادة. ومنهم من حذفها<sup>(1)</sup>، وقال عياض: حذفها أصح<sup>(2)</sup>. وقال القرطبي: «المشهور حذفها» هـ<sup>(3)</sup>. ومقتضى ظاهر هذه الزيادة أن إطلاق السيد أسهل من إطلاق المولى، وهو خلاف المتعارف، فإن المولى يطلق على أوجه متعددة، منها: الأسفل والأعلى. والسيد لا يطلق إلا على الأعلى، فكان إطلاق المولى أسهل وأقرب إلى عدم الكراهة والله أعلم<sup>(4)</sup>.

### 18 بَاب إِذَا أَنَا خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ

ح 2557 حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ، فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيَنَاولْهُ لُقْمَةً أَوْ لِقْمَتَيْنِ أَوْ أَكْلَةً أَوْ أَكْلَتَيْنِ فَإِنَّهُ وَلِيَّ عِلَاجِهِ». [الحديث 2557 - طرفه في: 5460].

18 بَابُ إِذَا أَتَى خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ: أي فليطعمه منه، والخادم يشمل الحر والعبد.

ح 2557 فَإِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ... إلخ: أي فليجلسه للأكل معه، فإن لم يفعل؛ فَلْيَنَاولْهُ... إلخ: وكلاهما مندوب، إذا كان له طعام غيره، أو كان غرضه أن يبقي له بقية، أَوْ أَكْلَةً: «أو» للشك من الراوي وهو شعبة. وَلِيَّ عِلَاجِهِ: تعبه في تحصيله، وتعلقت به نفسه.

### 19 بَابُ الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ

وَنَسَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَالَ إِلَى السَّيِّدِ.

(1) الفتح: (180/5).

(2) إكمال المعلم: (190-189/7).

(3) المنهم (554-553/5).

(4) الفتح (180/5).

ح2558 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، قَالَ إِمَامٌ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ. قَالَ فَسَمِعْتُ هَؤُلَاءِ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَخْشِبُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَالرَّجُلُ فِي مَالِ أَبِيهِ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

[انظر الحديث 893 واطرافه.]

19 **بَابُ الْعَبْدِ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ:** فيلزمه حفظه ولا يعمل إلا بإذن سيِّده. ونسبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَالَ إِلَى السَّيِّدِ: يشير بذلك إلى حديث ابن عمر: «مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلسَّيِّدِ»<sup>(1)</sup>.

## 20 بَابُ إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ

ح2559 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ قَالَ: وَأَخْبَرَنِي ابْنُ قُلَانَ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ح). وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

[م-ك-45، ب-32، ح-2612، م-8131.]

20 **بَابُ إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدَ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ:** أي وجوبًا. ولا مفهوم للعبد، بل كلٌّ مَنْ ضَرَبَ أَحَدًا يُؤْمَرُ بِاجْتِنَابِ الْوَجْهِ إِكْرَامًا لَهُ، لأنه لطيف يجمع المحاسن.

ح2559 **قَالَ:** أي ابن وهب، وَأَخْبَرَنِي ابْنُ قُلَانَ: هو ابن سمعان. كُتِيَ عنه البخاري لأنه ليس من شرطه لضعفه. قاله القاضي عياض. **إِذَا قَاتَلَ:** ليس على حقيقته. وفي مسلم: «إِذَا ضَرَبَ»<sup>(2)</sup> فدخل فيه كلٌّ مَنْ ضَرَبَ فِي حَدٍّ أَوْ تَعْزِيرٍ، ودخل العبد وغيره.

(1) الفتح (181/5).

(2) صحيح مسلم. كتاب البر والصلة. باب النهي من ضرب الوجه (ح2612).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### فِي الْمَكَاتِبِ

«الْمَكَاتِبُ هُوَ الْعَبْدُ الَّذِي تَقَعُ لَهُ الْكَتَابَةُ، وَهِيَ عَتَقٌ عَلَى مَالٍ مُؤَجَّلٍ مِنَ الْعَبْدِ، مَوْقُوفٌ عَلَى أَدَائِهِ». قَالَ ابْنُ عُرْفَةَ<sup>(1)</sup>. وَمِنْ صَيَغَتِهَا أَنْ يَقُولَ مَثَلًا: كَاتِبْتُكَ عَلَى أَلْفَيْنِ فِي شَهْرَيْنِ، كُلِّ شَهْرٍ أَلْفٌ، فَإِذَا أَدَيْتَهَا فَانْتَ حُرٌّ. فَيَقُولُ: قَبِلْتُ. وَأَوَّلُ مَنْ كُتِبَ مِنَ الرِّجَالِ سَلْمَانُ، وَمِنَ النِّسَاءِ بَرِيرَةُ.

### 1 بَابُ الْمَكَاتِبِ وَتُجُومِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ نَحْمُ

وَقَوْلِهِ: «وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَوْتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» [النور: 33] وَقَالَ رَوْحٌ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَوْاجِبُ عَلَيَّ إِذَا عَلِمْتُ لَهُ مَالًا أَنْ أَكَاتِبَهُ؟ قَالَ: مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: ثَائِرُهُ عَنْ أَحَدٍ؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ أَخْبَرَنِي أَنَّ مُوسَى بْنَ أَنَسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَيِّرِينَ سَأَلَ أَنَسًا الْمَكَاتِبَةَ، وَكَانَ كَثِيرَ الْمَالِ - فَأَبَى فَانْطَلَقَ إِلَى عَمْرِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: كَاتِبُهُ! فَأَبَى فَضَرَبَهُ بِالذَّرَّةِ، وَيَتْلُو عَمْرُ: «فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» [النور: 33] فَكَاتِبُهُ.

ح 2560 وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، إِنَّ بَرِيرَةَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا وَعَلَيْهَا خَمْسَةُ أَوَاقٍ، نُجِمَتْ عَلَيْهَا فِي خَمْسِ سِنِينَ، فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: وَتَفْسِتُ فِيهَا: أَرَأَيْتِ إِنْ عَدَدْتُ لَهُمْ عَدَّةً وَاحِدَةً أَيْبِعُكَ أَهْلَكَ فَأَعْتِقَكَ فَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي؟ فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا. فَعَرَضَتْ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا الْوَلَاءُ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَدَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اَشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرُطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، شَرْطُ اللَّهِ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

[انظر الحديث 456 وأطرافه].

(1) حدود ابن عرفة (676/2 مع شرح الرصاع).

**1 باب المَكَاتِبُ وَنَجْمُهُ فِي كُلِّ نَجْمٍ:** نجم الكتابة هو القدر المعين الذي يؤدّيه المكاتب في وقتٍ مُعَيَّنٍ.

قال الشيخ كَمَالُ الدين: "قال الرافعي: "النَّجْمُ في الأصل: الوقت. وكان العرب يبنون أمورهم على طلوع النجم، لأنهم لا يعرفون الحساب. فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثريا أَدَيْتَ حَقَّكَ، فسميت الأوقات نجومًا، ثم سَمِيَ المؤدّي في الوقتِ نَجْمًا". هـ من شَرَحَه<sup>(1)</sup>. ومذهبنا كالحنفية، جواز الكتابة الحالة. قال الشيخ: "وظاهرها -أي المدونة- اشتراط التنجيم وصَحَّ خلافه"<sup>(2)</sup>. **(وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ):** أي المكاتب. **(وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ):** من العبيد والإماء. **(فَكَاتِبُوهُمْ):** ندبًا. **(إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا):** أمانة وقدرة على الكسب لأداء مال الكتابة. **(وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ):** أي ندبًا أيضًا، أمر للموالي أَنْ يبدلوا لهم شيئًا من أموالهم. وفي معناه حطُّ شيءٍ من مال الكتابة، وفهمه الأئمة على حطِّ النجم الأخير من النجوم.

قال "الشيخُ": "وندب حط جزء آخر"<sup>(3)</sup>. **مَا أَرَاهُ إِلَّا وَاجِبًا:** والجمهور على أنه مندوب. **وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ:** قال ابن حجر: "هكذا وقع في النسخ وهو خطأ، والصواب كما للقاضي إسماعيل، «وقاله عمرو». والضمير يعود على القول بوجوبها، وقائله هو ابن جريج وهو القائل أيضًا: «قلت لعطاء...» إلخ. قال: ثم وجدته في رواية النسفي على الصواب"<sup>(4)</sup>. **سَعْيُورِينَ:** والد محمد الفقيه المشهور. **فَضْرِبَهُ بِالْدَوَّةِ:** آلة يضرب بها، وهذا لا يدل على الوجوب، لاحتمال أنه يراه من الندب المؤكد فأدبه عليه.

(1) الفتح (185/5) ولم ينسبه.

(2) مختصر خليل (ص296).

(3) المصدر نفسه.

(4) الفتح (186/5) بتمصرف.

ح2560 وعليها خمسة أواق: أي بقيت من أصل الكتابة، لأنها كانت بتسع أواق. وما في رواية قتيبة: «أنها لم تكن نُضَتْ<sup>(1)</sup> من كتابتها شيئاً»، معناه لم تكن أدت من الخمس التي حُلَّت عليها شيئاً. والأوقية أربعون درهماً. اشتَرِبَها... إلخ: مشهورٌ مذهبنا أن المكاتب لا يباع إلا إذا عجز، وإنما تباع كتابته.

وحمل أُمُتْنَا ما هنا على أنه كان بعد عجزها عن أداء الكتابة. قال القرطبي: «أشبه ما استُدِلَّ به على أنها عَجَزَتْ، ما في رواية ابن شهاب من قولها: «فإن أحبوا أن أقضي عنك كتابتك»، لأنه لا يُقْضَى من الحقوق إلا ما وجب المطالبة به»<sup>(2)</sup>.

ح2561 وإن اشترطَ مائة شرط: خرج مخرج التكرير، يعني أن الشروط الغير المشروعة باطلة، ولو كثرت. قاله القرطبي<sup>(3)</sup>. شرطُ الله: وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الولاء لمن أعتق». قاله القاضي<sup>(4)</sup>. أحق: بالاتباع من الشروط المخالفة له. وأوثق، باتباع حدوده التي حدّها. وأفعل التفضيل ليس على بابه.

2 باب ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم

ح2561 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةَ، رَضِيََ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُهَا فِي كِتَابَتِهَا، وَلَمْ تَكُنْ قَضَتْ مِنْ كِتَابَتِهَا شَيْئاً، قَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: ارْجِعِي إِلَى أَهْلِكَ، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ! فَذَكَرْتُ ذَلِكَ بَرِيرَةَ لِأَهْلِهَا فَأَبَوْا وَقَالُوا: إِنْ سَاعَتْ أَنْ تَحْتَسِبَ عَلَيْكَ فَلْتَفْعَلْ وَيَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا فَذَكَرْتُ

(1) أهل الحجاز يسمون الدراهم والدنانير، النض والنضاض، إذا تحول عينا بعد أن كان متاعاً. ويقال: خذ ما نض لك من دين، أي ما تيسر. مختار الصحاح مادة: (ن ض ض).

(2) المفهم (320/4).

(3) المفهم (327/4) بتصرف.

(4) إكمال المعلم (111/5).

ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ابْتَاعِي فَأَعْتِقِي، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَ ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنْ شَرَطَ مِائَةَ مَرَّةٍ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ». [انظر الحديث 456 وأطرافه]. [م-ك-20، ب-2، ح-1504].

ح2562 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَرَادَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً لِتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. [انظر الحديث 2156 وأطرافه]. [م-ك-20، ب-2، ح-1504، ا-5936].

**2 باب ما يجوز من شروط المكاتب، ومن اشترط شرطاً ليس في كتاب الله:**  
أي في حكمه من كتاب أو سنة أو إجماع، أي فهو مردود عليه. جمع في الترجمة بين الشروط الجائزة وهي ما وافق كتاب الله، والممنوعة وهي ما خالفه.

ح2561 تَحْتَسِبُ: من الحسبة، أي تحتسب الأجر من الله ولا يكون لها ولاء.

### 3 باب استعانة المكاتب وسؤاله الناس

ح2563 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتْ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ وَفِيَّةٍ، فَأَعِينِي. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّاهُمْ لَهْمَ عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ وَأَعْتِقَكَ فَعَلْتُ وَيَكُونُ وَلَاؤُكَ لِي. فَذَهَبَتْ إِلَى أَهْلِهَا فَأَبَوْا ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ. فَسَمِعَ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَنِي فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: «خُذِيهَا فَأَعْتِقِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَتْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ! فَمَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ فَإِنَّمَا شَرْطُ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ. مَا بَالُ رِجَالٍ مِنْكُمْ يَقُولُ أَحَدُهُمْ: أَعْتِقْ يَا فَلَانُ وَلِي الْوَلَاءَ؟ إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». [انظر الحديث 456 وأطرافه].



3 بابُ اسْتِعَانَةِ الْمُكَاتِبِ وَسُؤَالِهِ النَّاسَ: من عطف الأخص، لِأَنَّ الاستعانة تكون بالسؤال وغيره، وكأنه يشير إلى جواز ذلك، (97/2)، لأنه صلى الله عليه وسلم أقرَّ بَرِيرَةَ على سؤالها عائشة في إعانتها على كتابتها.

ح2563 واشْتَرَطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ: استشكلت هذه الرواية بأن هذا الشرط يُفْسِدُ العقد. وفيه خداع للبائعين، فكيف يأذن فيه صلى الله عليه وسلم؟ وأجيب عنها بأجوبة مذكورة في الفتح<sup>(1)</sup> وغيره، أظهرها كما قدّمناه في "باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل"<sup>(2)</sup>: أن هذا الكلام خرج مخرج الزجر والتوبيخ لأهل بريرة، لسبقية علمهم بأن ذلك لا يحل، تنبيهاً على أن ذلك الشرط لا ينفعهم وإن اشترطوه. فكأنه يقول: اشترطي لهم الولاء فإن ذلك لا يفيدهم، وراجع الباب المذكور. فَقَضَاءُ اللَّهِ: أي حكمه، أحق بالاتباع من حكم غيره.

#### 4 باب بَيْعِ الْمُكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: هُوَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: هُوَ عَبْدٌ إِنْ عَاشَ وَإِنْ مَاتَ وَإِنْ جَنَى مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ.

ح2564 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَسْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ لَهَا: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَصْبَ لَهُمْ ثَمَنُكَ صَبَّةً وَاحِدَةً فَأَعْتِقْكِ فَعَلْتُ. فَذَكَرْتُ بَرِيرَةَ ذَلِكَ لِأَهْلِهَا فَقَالُوا: لَئِنْ كَانَ أَنْ يَكُونَ وَلَاؤُكَ لَنَا، قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى: فَرَعَمَتْ عَمْرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». [انظر الحديث 456 وإطرافه].

(1) الفتح (191/5).

(2) صحيح البخاري كتاب البيوع، باب رقم (73).

4 **بَابُ بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا وَضِيَ:** أي جوازه. وهذا اختيار منه -رحمه الله- لأحد الأقوال في بيع المكاتب إذا رضي بذلك. ومشهورٌ مذهبنا عدم الجواز إلا إذا عجز نفسه. **هُوَ:** أي المكاتب. **عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ:** من مال الكتابة. هذا قول الجمهور، ومنهم المالكية.

#### 5 **بَابُ إِذَا قَالَ الْمَكَاتِبُ اشْتَرِنِي وَأَعْتِقْنِي فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ**

ح2565 حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي أَيْمَنُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: كُنْتُ غُلَامًا لِعُتْبَةَ بِنِ أَبِي لَهَبٍ وَمَاتَ وَوَرِثَنِي بَنُوهُ، وَإِنَّهُمْ بَاعُونِي مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو بَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَخْزُومِيِّ فَأَعْتَقَنِي ابْنُ أَبِي عَمْرٍو، وَاشْتَرَطَ بَنُو عُتْبَةَ الْوَلَاءَ فَقَالَتْ: دَخَلْتُ بَرِيرَةَ وَهِيَ مُكَاتَبَةٌ فَقَالَتْ: اشْتَرِينِي وَأَعْتِقِينِي. قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَتْ: لَا يَبِيعُونِي حَتَّى يَشْتَرِطُوا وَلَائِي. فَقَالَتْ: لَا حَاجَةَ لِي بِذَلِكَ، فَسَمِعَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ بَلَّغَهُ- فَذَكَرَ لِعَائِشَةَ فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ مَا قَالَتْ لَهَا فَقَالَ: «اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا وَدَعِيهِمْ يَشْتَرِطُونَ مَا شَاءُوا» فَاشْتَرَتْهَا عَائِشَةُ فَأَعْتَقَتْهَا، وَاشْتَرَطَ أَهْلُهَا الْوَلَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَإِنْ اشْتَرَطُوا مِائَةَ شَرْطٍ». [انظر الحديث 456 وأطرافه].

5 **بَابُ إِذَا قَالَ الْمَكَاتِبُ: اشْتَرِينِي وَأَعْتِقْنِي فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ:** أي جاز. قال في العارضة: «شراء العبد بشرط العتق منعه أبو حنيفة وغيره، وأجازه مالك والشافعي وجماعة، وحديث أَيْمَنَ الْحَبَشِيِّ نَصٌّ فِي جَوَازِهِ». هـ<sup>(1)</sup>.

ح2565 **أَيْمَنُ الْحَبَشِيِّ لِعُتْبَةَ:** أسلم عام الفتح.

**اشْتَرِينِي وَأَعْتِقْنِي:** أي اشتريني على شرط عتقي، وأجاز ذلك النبي ﷺ. وهذا محل الترجمة.

(1) العارضة: (226/3) بتمصرف.

## فائدة:

قال ابن بطال: "أكثر الناس في تخريج الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه"<sup>(1)</sup>.

وقال ابن العربي: «انتهى الحافظ ابن خزيمة في معاني حديث بريرة إلى نيف على مائتين وخمس وعشرين فائدة».<sup>(2)</sup> هـ.

وقال ابن حجر: "قد بلغها بعض المتأخرين إلى أربعمائة، أكثرها مستبعد متكلف".<sup>(3)</sup> هـ.

---

(1) شرح ابن بطال (68/7).

(2) العارضة: (226/3).

(3) الفتح (194/5).

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّخْرِيسِ عَلَيْهَا

ح2566 حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسِينَ شَاةٍ».

[الحديث 2566 - طرفه في: 6017]. [م - ك - 12، ب - 29، ح - 1030، أ - 72].

ح2567 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ لِعُرْوَةَ: ابْنُ أُخْتِي إِنْ كُنَّا لَنَنْظُرُ إِلَى الْهَلَالِ ثُمَّ الْهَلَالِ ثَلَاثَةَ أَهْلَةٍ فِي شَهْرَيْنِ، وَمَا أَوْقَدَتْ فِي أَبْيَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَارًا فَقُلْتُ: يَا خَالَه! مَا كَانَ يُعِيشُكُمْ؟ قَالَتْ: الْأَسْوَدَانِ الثَّمُرُ وَالْمَاءُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِيرَانٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ لَهُمْ مَنَاحِحُ وَكَانُوا يَمْنَحُونَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْبَايَهَمِ فَيَسْقِينَا.

[الحديث 2567 - طرفاه في: 6458، 6459]. [م - ك - 53، ب - أول الكتاب، ح - 2972].

الهبة تملك بلا عوض، ونصّ اللخمي وابنُ رشد على أنها مندوبة، وحكى ابنُ راشد عليه الإجماع.

ح2566 يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ: قال القاضي عياض: "الأصح نصب «نساء»، وجرُّ «المسلمات» على الإضافة، ومن إضافة الشيء إلى صفته، كمسجد الجامع" (1).

وقال السهيلي: "المختارُ الرُّفْعُ على أنه مُنَادَى مفرد. ويجوز في «المسلمات» الرُّفْعُ صفة على اللفظ، والنصبُ صفة على الموضع" (2). لِجَارَتِهَا: صفة لمحذوف، أي هدية مهداة لجارتها. فَرَسَيْنِ شَاةٍ: المراد العظم القليل اللحم، وهو في الأصل خف البعير، ويطلق على حافر الشاة مجازاً.

(1) إكمال المعلم (561/3).

(2) فتح الباري (198/5).

قال القرطبي: «مقصود الحديث النهي عن احتقار القليل من الصدقة». هـ<sup>(1)</sup>. أي في حق المهدي والمهدي له، لأن القليل إذا تتابع صار كثيراً.

ح2567 **إِلَى الْهِلَالِ**: في أول الشهر. **ثُمَّ الْهِلَالِ**: كذلك في شهرين. أي باعتبار رؤية الهلال أول الشهر الأول، ثم رؤيته ثانياً أول الثاني، ثم ثالثاً أول الثالث، فالمدة ستون يوماً. **الْأَسْوَدَانِ التَّمَرُ وَالْمَاءُ**: فيه تغليب، لأن الماء لا لون له، ولذا قالوا: الأبيضان للبن والماء. وإنما أطلق على التمر أسود لأنه غالب تمر المدينة. **جَبِرَانٌ وَمِنَ الْأَنْصَارِ**: سعد بن عباد، وعبدالله بن عمرو بن حرام، وأبو أيوب، وأسعد بن زُرارة وغيرهم. **مَنَائِمُ**: جمع منيحة، أي غنم فيها لبن. **يَمْفَعُونَ**: يعطون. وهذا محل الشاهد.

## 2 بَاب الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ

ح2568 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلِيمَانَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى زِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ لَأَجَبْتُ وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ زِرَاعٌ أَوْ كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ»**. [الحديث 2568 - طرفه في: 5158].

## 2 بَاب الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ: أي مشروعية إعطائه وقبوله.

ح2568 **ذِرَاعٍ أَوْ كِرَاعٍ**: هو الساعد. **كِرَاعٍ**: ما تحت الركبة من الساق، وهو للشاة فقط. ففيه قبول القليل من الهدية، والهبة بمعناها. فحصلت المطابقة.

## 3 بَاب مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا

وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا».

ح2569 **حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْسَلَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ نَجَّارٌ قَالَ لَهَا: «مُرِّي عَبْدَكَ فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْمِثْبَرِ»**. فَأَمَرَتْ عَبْدَهَا فَذَهَبَ فَقَطَعَ مِنَ الطَّرْقَاءِ فَصَنَعَ لَهُ مِثْبَرًا

فَلَمَّا قَضَاهُ أَرْسَلَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّهُ قَدْ قَضَاهُ، قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرْسِلِي بِهِ إِلَيَّ» فَجَاءُوا بِهِ فَاحْتَمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَوَضَعَهُ حَيْثُ تَرَوْنَ. [انظر الحديث 377 واطرافه].

ح2570 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ السَّلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا جَالِسًا مَعَ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنْزِلٍ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَازِلٌ أَمَامَنَا، وَالْقَوْمُ مُحْرَمُونَ وَأَنَا غَيْرُ مُحْرَمٍ، فَأَبْصَرُوا حِمَارًا وَحَشِيًّا وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ نَعْلِي، فَلَمْ يُؤْذِنُونِي بِهِ، وَأَحْبُوا لَوْ أَنِّي أَبْصَرْتُهُ، وَالتَفْتُ فَأَبْصَرْتُهُ فَقُمْتُ إِلَى الْفَرَسِ فَأَسْرَجْتُهُ ثُمَّ رَكِبْتُ، وَنَسِيتُ السَّوْطَ وَالرُّمْحَ، فَقُلْتُ لَهُمْ: تَأُولُونِي السَّوْطَ وَالرُّمْحَ. فَقَالُوا: لَا وَاللَّهِ لَا تُعِينُكَ عَلَيْهِ شَيْءٌ. فَغَضِبْتُ فَتَزَلْتُ فَأَخَذْتُهُمَا ثُمَّ رَكِبْتُ فَسَدَدْتُ عَلَى الْحِمَارِ فَعَقَرْتُهُ، ثُمَّ حِثْتُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ، فَوَقَعُوا فِيهِ يَأْكُلُونَهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ شَكُّوا فِي أَكْلِهِمْ إِيَّاهُ وَهُمْ حُرْمٌ، فَرُخْنَا وَخَبَأْتُ الْعَضْدَ مَعِي، فَأَذْرَكْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَنَاولْتُهُ الْعَضْدَ فَأَكَلَهَا حَتَّى نَفَذَهَا وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَحَدَّثَنِي بِهِ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 1821 واطرافه].

3 **بَابُ مَنْ اسْتَوْفَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا:** عَيْنًا كَانَ أَوْ مَنْفَعَةً، أَيْ جَازَ بِغَيْرِ كَرَاهَةٍ إِذَا كَانَ يَعْلَمُ طَيِّبَ أَنْفُسِهِمْ بِذَلِكَ، وَرَبَّمَا يَنْدُبُ إِذَا كَانَ فِيهِ جَبَرُ خَوَاطِرِهِمْ. وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: الْخَدْرِي فِي حَدِيثِ الرِّقِيَّةِ.

ح2569 **وَمِنْ الْمُهَاجِرِينَ:** (98/2)، الصواب: «أَنْهَا مِنَ الْأَنْصَارِ». قَالَه الدِّمِياطِيُّ وَغَيْرُهُ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "هَذَا وَهُمْ مِنْ أَبِي غَسَّانٍ<sup>(1)</sup>، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ حَالَفَتِ مُهَاجِرِيًّا أَوْ تَزَوَّجَتْ بِهِ"<sup>(2)</sup>. وَاسْمُهَا: "فَكِيهَةٌ" أَوْ غَيْرُهَا. غَلَامٌ: اسْمُهُ مَيْمُونٌ أَوْ بَاقُومٌ. هُوَ

(1) محمد بن مطرف، بن داود الليثي، أبو غسان، المدني، نزيل عسقلان، ثقة، مات بعد 170 هـ. التقريب

(208/2).

(2) الفتح (201/5).

**عَبْدَكِ:** وسبق في رواية أنها الطالبة لذلك. وجمع بينهما بأنها طلبته أولاً، فلما أبطأت به أمرها صلى الله عليه وسلم به. **فَاَهْتَمَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ:** أي مع أصحابه أو أمرهم بحمله.

ح2570 **أَخْصِفْ نَحْلِي:** أخرزها. **لَا نَعِينُكَ... يَشْيَاءُ:** لأنهم مُحْرِمُونَ. **مَعَكُمْ وَنُهُ شَيْءًا:** هذا محل الترجمة. زاد في "الحج": «كلوا وأطعمون». ولعل المصنف أشار إلى هذه الزيادة، وإنما طلب صلى الله عليه وسلم ذلك منهم وَمِنْ أَبِي سَعِيدٍ أَيْضًا، لِيُؤْنِسَهُمْ به ويرفع عنهم الوهم في توقفهم في جواز ذلك<sup>(1)</sup>. **فَفَعَلَهَا:** أفناها.

#### 4 بَاب مَنْ اسْتَسْقَى

**وَقَالَ سَهْلٌ:** قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اسْقِنِي».

ح2571 **حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ:** حَدَّثَنِي أَبُو طَوَالَةَ [اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ] قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي دَارِنَا هَذِهِ فَاسْتَسْقَى، فَحَلَبْنَا لَهُ شَاءَ لَنَا، ثُمَّ شَبَّهُ مِنْ مَاءٍ يَثْرِنَا هَذِهِ، فَأَعْطَيْنَاهُ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ يَسَارِهِ وَعَمَرُ نَجَاهَهُ وَأَعْرَابِيٌّ عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ عَمَرُ: هَذَا أَبُو بَكْرٍ! فَأَعْطَى الْأَعْرَابِيَّ فَضَلَّهُ. ثُمَّ قَالَ: «الْأَيْمَنُونَ الْأَيْمَنُونَ أَلَا فَيَمَّتُوا» قَالَ أَنَسٌ: فَهِيَ سُنَّةٌ فَهِيَ سُنَّةٌ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. [انظر الحديث 2352 وطرفيه].

4 **بَابُ مَنْ اسْتَسْقَى:** أي طلب من غيره ماءً أو لبنًا أو غيرهما ليشربه، أي جواز ذلك.

**وَقَالَ سَهْلٌ:** هو ابن سعد مما يأتي موصولاً في النكاح.

ح2571 **شَبَّهَهُ: خَلَطْتُهُ. وَأَعْرَابِيٌّ:** لم يسم. **الْأَيْمَنُونَ:** مقدمون. **أَلَا فَيَمَّتُوا:** استفيد من حذف المفعول التعميم في جميع الأشياء، فهو كقول عائشة: «كان صلى الله عليه وسلم يعجبه التَّيْمَنُ فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ»<sup>(2)</sup>، **فَهِيَ:** أي البداءة بالأيمن سُنَّةٌ. وإنما أعطى

(1) الفتح (201/5) بتمرف.

(2) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب التيمن في الوضوء والغسل. (ح168).

صلى الله عليه وسلم الأعرابي، ولم يستأنده كما استأنز ابن عباس لِيَتَأَلَّفَهُ بذلك.

### 5 بَابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيِّدِ

وَقَبِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ عَضُدَ الصَّيِّدِ.

ح2572 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَنْفَجْنَا أَرْنَبًا بِمَرِّ الظُّهْرَانِ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغَبُوا، فَأَذْرَكْنَاهَا فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُ بِهَا أَبَا طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا، وَبَعَثَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِوَرَكَيْهَا أَوْ فَخَذِيهَا- قَالَ: فَخَذِيهَا لَا شَكَّ فِيهِ، فَقِيلَ قُلْتُ: وَأَكَلَ مِنْهُ، قَالَ وَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: قِيلَهُ.

[الحديث 2572 - طرفاه في: 5489، 5535]. [لم - ك- 35، ب- 4، ح- 1953].

5 بَابُ قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيِّدِ: أَي جَوَازِهَا إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٍ. عَضُدُ الصَّيِّدِ: كَمَا

سَبَقَ قَرِيبًا.

ح2572 أَنْفَجْنَا: أَثَرْنَا وَنَفَرْنَا. يَمَرُّ الظُّهْرَانِ: مَوْضِعٌ قَرِبَ مَكَّةَ. لَغَبُوا: تَعَبُوا. ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: قِيلَهُ: مُحْصَلُهُ أَنَّهُ شَكَّ أَوَّلًا فِي الْفَخْذَيْنِ أَوْ الْوَرَكَيْنِ، ثُمَّ اسْتَيْقَنَ، وَشَكَّ ثَانِيًا فِي الْأَكْلِ أَوْ الْقَبُولِ، ثُمَّ اسْتَيْقَنَ الْقَبُولَ فَقَطَّ.

### 6 بَابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ

ح2573 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَنَامَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارًا وَخَشِيًا، وَهُوَ يَالْتَابُوءَاءُ أَوْ يُوْدَّانَ، فَرَدَّ عَلَيْهِ. فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: «أَمَّا إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». [انظر الحديث 1825 واطرافه].

6 بَابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ: سَقَطَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ، وَسَقَطَ طَبَقُهَا الصَّوَابُ. قَالَهُ

ابن حجر<sup>(1)</sup>. وحديثها من الباب قبله.

ح2573 حِمَارًا: أَي حَيًّا، وَلِذَلِكَ رَدُّهُ عَلَيْهِ، لِأَنَّ الْمُحْرَمَ لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ الْحَيَّ. قَالَهُ



الكرماني. وهذا مذهبنا أيضًا. **يَا أَبَوَاءَ**: قرية من الفرع. **أَوْ يُوْدَانِ**: موضع قريب منها. **مَا<sup>(1)</sup> بِوَجْهِهِ**: أي وجه الصعب من الكراهة لرد هديته عليه. قال عليه الصلاة والسلام: **إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ إِلَّا أَنَا حَرَمٌ**: مفهومه أنه لو لم يكن مُحَرَّمًا لقبوله. وهو محلّ الشاهد.

## 7 بَابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ

ح 2574 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَايَاهُمْ يَوْمَ عَائِشَةَ يَبْتَغُونَ بِهَا - أَوْ يَبْتَغُونَ بِذَلِكَ - مَرْضَاةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2574 - أطرافه في: 2580، 2581، 3775].

ح 2575 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَهَذَتْ أُمُّ حَفْصَةَ - خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ - إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِطًا وَسَمْنًا وَأَضْبًا، فَأَكَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْأَقِطِ وَالسَّمْنِ وَتَرَكَ الضَّبَّ تَقْدَرًا. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَأَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَكَلَ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2575 - أطرافه في: 5389، 5402، 7358]. [م-ك-34، ب-7، ح-1947].

ح 2576 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: «أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟» فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ. قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «كُلُوا» وَلَمْ يَأْكُلْ. وَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ! ضَرَبَ بِيَدِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكَلَ مَعَهُمْ. [م-ك-12، ب-53، ح-1107].

ح 2577 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلَحْمٍ فَقِيلَ: تُصَدِّقُ عَلَى بَرِيرَةَ. قَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». [انظر الحديث 1495].

ح 2578 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَنْ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ وَأَلَهُمْ اشْتَرَطُوا وَلَاءَهَا فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

(1) في صحيح البخاري (203/3): «ما في وجهه».

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اشْتَرِيهَا فَأَعْتِقِهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ». وَأَهْدِي لَهَا لَحْمَ فَقِيلَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَذَا نُصَدِّقُ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». وَخَيْرْتُ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: زَوْجُهَا حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ؟ قَالَ شُعْبَةُ: سَأَلْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَنْ زَوْجِهَا قَالَ: لَا أَذْرِي أَحَرٌّ أَمْ عَبْدٌ. [انظر الحديث 456 واطرافه].

ح2579 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا! إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ أُمُّ عَطِيَّةٍ مِنَ الشَّأْوِ الَّتِي بَعَثْتُ إِلَيْهَا مِنَ الصَّدَقَةِ قَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا». [انظر الحديث 1446 وطرّفه].

7 باب قَبُولِ الْهَدِيَّةِ: ابنُ حجر: "كذا ثبت لأبي ذر، وهو تَكَرُّارٌ بِغَيْرِ فَائِدَةٍ. وهذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة «قبول هدية الصيد» من العام بعد الخاص<sup>(1)</sup>."

ح2574 يَفْتَحُونَ: يقصدون يَوْمَ عَائِشَةَ: أي اليوم الذي يكون فيه النبي ﷺ عندها، أي في نوبتها، يَبْتَغُونَ يَذَلِك... إلخ: لمزيد محبته صلى الله عليه وسلم لها.

ح2575 أُمُّ حَفِيدٍ: اسمها هزيلة. أَقِطًا: لبنًا مُبْبَسًا، ضَبًّا: دُوْبِيَّةٌ صغيرة حجازية. تَقَدَّرًا: لأنه لم يكن بأرض قومه صلى الله عليه وسلم مأكولا.

ح2576 وَلَمْ يَأْكُلْ: هو لجرمة الصدقة عليه.

قال ابن بطال: "إنما كان النبي ﷺ لا يأكل الصدقة لأنها أوساخ الناس، وَلَئِنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْزِلَةً صَعَةً، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»<sup>(2)</sup>، وَالْأَنْبِيَاءُ مَنْزُوعُونَ عَنْ ذَلِكَ، وَلَئِنْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ غَنِيًّا كَمَا وَصَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: «وَوَجَدَكَ غَابِلًا فَأَغْنَى». وَالصَّدَقَةُ لَا تَحِلُّ لِلْأَغْنِيَاءِ. وَهَذَا بِخِلَافِ الْهَدِيَّةِ، فَإِنَّ

(1) الفتحة (204/5).

(2) متفق عليه من حديث أبي هريرة.

العادة جارية بالإثابة عليها، وكذلك كان شأنه صلى الله عليه وسلم<sup>(1)</sup>. **ضَوَّبَ يَجِدُهُ**: أي شرع في الأكل، وهذا محل الترجمة، فإن الأكل دليل القبول.

ح2578 **فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ هَذَا تَصَدَّقْ... إلخ.** ابن حجر: "في رواية أبي ذر. «فقيل (99/2) للنبي ﷺ»، وهو أصوب"<sup>(2)</sup>. **هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ**: هذا محل الترجمة. ويؤخذ منه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين، **وَحُبْرَتُهُ**: في فراق زوجها والمقام معه حين عُتِقَتْ. **وَزَوْجُهَا هُرَّاءُ وَعَبْدٌ** واسمه مُغِيث. **لَا أَذْرِي هُرَّاءُ وَعَبْدٌ**: الأصح أنه كان عبداً.

ح2579 **قَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهاً**: -بكسر الحاء- يقع على الموضع والزمان. أي صارت حلاًلاً بانتقالها من الصدقة إلى الهدية.

واستشكلت قصة بريرة، وقصة أم عطية، ببُعْد وقوعها دفعة واحدة، وإن وَقَعَتْا مُتَرَتِّبَتَيْنِ، فالبيان الأول كافٍ، وأجيب بأن البيان في الثانية وقع دفعا لاحتمال ثوهم اختصاص الأولى بالحكم المذكور، أو تجويز تبديل الحكم. قاله ابن زكري<sup>(3)</sup>.

وقال الشيخ التاودي: "يمكن أن يُجَابَ بتقدم قصة أم عطية، لأنها لما كانت أجنبية احتمل أن يخص ذلك الحكم بها دون بريرة لأنها مولاة عائشة، وهي لا تملك بين يديه صلى الله عليه وسلم شيئاً".

#### 8 بَاب مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضِ

ح2580 **حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَايَاهُمْ يَوْمِي وَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: إِنَّ صَوَاحِبِي اجْتَمَعْنَ فَذَكَرَتِ لَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهَا.** [انظر الحديث 2574 وطرفيه].

(1) شرح ابن بطال (76/7-77) بتمصرف.

(2) الفتح (204/5).

(3) حاشية ابن زكري (مج2/42 م1).

ح 2581 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ حَزْبَيْنِ، فَحِزْبٌ فِيهِ عَائِشَةُ وَحَقِصَةُ وَصَفِيَّةُ وَسَوْدَةُ، وَالْحِزْبُ الْآخَرُ أُمُّ سَلَمَةَ وَسَائِرُ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ الْمُسْلِمُونَ قَدْ عَلِمُوا حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ، فَإِذَا كَانَتْ عِنْدَ أَحَدِهِمْ هَدِيَّةً يُرِيدُ أَنْ يُهْدِيَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْرَهَا حَتَّى إِذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، بَعَثَ صَاحِبَ الْهَدِيَّةِ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِي رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَلِّمِ النَّاسَ، فَيَقُولُ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْدِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً فَلْيُهْدِ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ مِنْ بُيُوتِ نِسَائِهِ، فَكَلَّمَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ بِمَا قُلْنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا. فَقُلْنَ لَهَا: فَكَلِّمِيهِ. قَالَتْ: فَكَلَّمَتْهُ حِينَ دَارَ إِلَيْهَا أَيْضًا فَلَمْ يَقُلْ لَهَا شَيْئًا، فَسَأَلْنَهَا فَقَالَتْ: مَا قَالَ لِي شَيْئًا فَقُلْنَ لَهَا: كَلِّمِيهِ حَتَّى يُكَلِّمَكَ، فَدَارَ إِلَيْهَا فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ لَهَا: «لَا تُؤْذِينِي فِي عَائِشَةَ، فَإِنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَأْتِنِي وَأَنَا فِي ثَوْبِ امْرَأَةٍ إِلَّا عَائِشَةُ» قَالَتْ: فَقَالَتْ: أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثُمَّ إِنَّهُنَّ دَعَوْنَ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَارْسَلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقُولُ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَتَشَدَّنَّكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَلَّمَتْهُ فَقَالَ: «يَا بَنِيَّةُ! أَلَا تُحِبِّينَ مَا أَحَبُّ؟» قَالَتْ: بَلَى. فَرَجَعَتْ إِلَيْهِنَّ فَأَخْبَرْنَهُنَّ، فَقُلْنَ ارْجِعِي إِلَيْهِ، فَأَبَتْ أَنْ تَرْجِعَ فَارْسَلْنَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ فَأَتَتْهُ فَأَغْلَظَتْ وَقَالَتْ: إِنَّ نِسَاءَكَ يَتَشَدَّنَّكَ اللَّهُ الْعَدْلَ فِي بَيْتِ ابْنِ أَبِي قُحَافَةَ، فَارْفَعَتْ صَوْتَهَا حَتَّى تَتَاوَلَّتْ عَائِشَةُ وَهِيَ قَاعِدَةٌ، فَسَبَّهَا. حَتَّى إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيَنْظُرُ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمُ! قَالَ: فَتَكَلَّمَتْ عَائِشَةُ تَرُدُّ عَلَى زَيْنَبَ حَتَّى اسْكَنْتُهَا، قَالَتْ: فَنَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَائِشَةَ وَقَالَ: «إِنَّهَا بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ».

قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْكَلَامُ الْأَخِيرُ قِصَّةُ فَاطِمَةَ يُذَكِّرُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ رَجُلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ عَنْ هِشَامِ عَنْ عُرْوَةَ كَانَ النَّاسُ يَتَحَرَّوْنَ بِهَذَا يَوْمَ عَائِشَةَ، وَعَنْ هِشَامِ عَنْ رَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَرَجُلٍ مِنَ الْمُوَالِي عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابن الحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَأْذَنْتُ فَاطِمَةَ. [انظر الحديث 2582 - طرفه في: 5929].

8 باب مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضَ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ: أَي جاز ذلك.

ح 2581 جُزْبَيْنِ: طائفتين. وسَائِرُ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَي بَقِيَّتُهُنَّ. وهي زينبُ، وميمونة، وأم حبيبة، وجويرية، وَكُنَّ فِي الْجَانِبِ الشَّامِيِّ. وكانت عائشة وحزبها في الجانب الآخر. فَكَلَّمَ حِزْبُ أُمِّ سَلَمَةَ: يعني كلُّ مَنْ أُمُّ سَلَمَةَ. فَلَمْ يَقُلْ لَهَا: عليه السلام شَيْئًا: لِأَنَّ السَّكُوتَ فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ أَحْسَنُ، وَلَيْسَ كُلُّ كَلَامٍ يُجَابُ عَنْهُ. فَأَرْسَلَتْ: أَي فَاطِمَةُ عَلَيْهَا السَّلَامُ. يَسْأَلُكَ: يَطْلُبُ مِنْكَ الْعَدْلَ. أَي الزَّائِدَ عَلَى الْوَاجِبِ، أَي التَّسْوِيَةَ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَحَبَّةِ وَغَيْرِهَا.

وقال الكرمانى: "يسألك العدل"، أي التسوية بينهن في محبة القلب، لأنه صلى الله عليه وسلم كان سَوَى بَيْنَهُنَّ فِي الْأَفْعَالِ الْمَقْدُورَةِ. وأجمعوا على أَنَّ مُحَبَّتَهُنَّ لَا تَكْلِفُ فِيهَا، وَلَا تُلْزِمُ التَّسْوِيَةَ فِيهَا، لِأَنَّهَا لَا قُدْرَةَ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ الْإِنْسَانُ بِالْعَدْلِ فِي الْأَفْعَالِ<sup>(1)</sup>. فَكَلَّمَتْهُ: أَي فَاطِمَةُ بَعْدَمَا اسْتَأْذَنْتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَعَ عَائِشَةَ فِي مِرْطِهَا، فَأَذِنَ لَهَا فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ. رواه مسلم<sup>(2)</sup>. فَقَالَتْ: بَلَى: أَحِبُّ مَا تُحِبُّ. زاد مسلم قال: «فأحبي هذه»<sup>(3)</sup>، يعني عائشة، فَأَتَتْهُ: أَي زَيْنَبُ، وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَائِشَةَ فِي مِرْطِهَا عَلَى الْحَالِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِيهَا فَاطِمَةُ. كَذَا فِي مُسْلِمٍ. فَأَعْلَظَتْ: عِنْدَ مُسْلِمٍ: «ثُمَّ وَقَعَتْ بِي فَاسْتَطَالَتْ» فَسَبَّحْنَاهَا: أَي سَبَّحَتْ زَيْنَبُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- لِيَنْظُرَ إِلَى عَائِشَةَ هَلْ تَكَلَّمَ: أَي كَالْمَشِيرِ لَهَا إِلَى الْكَلَامِ. حَتَّى أَسْكَنَتْهَا وَأَفْحَمَتْهَا. إِنَّمَا بَنَتْ أَيْ بَكَرَ: فَلَا غَرَابَةَ فِي فَصَاحَتِهَا وَمَعْرِفَتِهَا بِأَسَالِيْبِ الْكَلَامِ.

(1) الكواكب الدراري (مج 5 ج 11 ص 119-120).

(2) صحيح مسلم. كتاب الفضائل. باب فضل عائشة (ح 2442).

(3) المصدر نفسه.

قال العلماء: وإنما لم يُجب رسول الله ﷺ نساءه إلى ما طلبن منه، لأنه ليس من مكارم الأخلاق أن يتعرّض الرجل إلى الناس بمثل ذلك، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَرُّضِ لَطَلْبِ الْهَدِيَّةِ، ولأنهم ربما تكلّفوا هديةً لبيت عائشة، وهديةً لبيت غيرها.

قال ابن حجر: "على أن الذي يظهر أن النبي ﷺ كان يشركهن في ذلك، وإنما وقعت المنافسة في كون الهدية تأتي إليهن من بيت عائشة"<sup>(1)</sup>. ونحوه لابن المنير<sup>(2)</sup>: وَقَالَ أَبُو مَرْوَانَ: مراده أن أبا مروان فصل بين الحديثين في رواية هشام، فجعل الأول وهو التَّحَرِّيُّ عن هشام عن عروة، وجعل الثاني وهو قِصَّةُ فَاطِمَةَ عن هشام عن رجلين عن الزهري... إلخ.

### 9 بَاب مَا لَا يَرُدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ

ح2582 حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا عَزْرَةُ بْنُ ثَابِتِ النَّصَارِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ فَنَاولَنِي طَيِّبًا. قَالَ: كَانَ أَنَسٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ. قَالَ وَزَعَمَ أَنَسٌ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ. [الحديث 2582 - طرفه في: 5929].

9 بَابُ (100/2) مَا لَا يَرُدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ: أي بيانه. وكأنه أشار إلى ما رواه الترمذي عن ابن عمر مرفوعاً: «ثلاث لا ترد: الوسائد، والدهن، واللبن»<sup>(3)</sup>. قال الترمذي: يعني «بالدهن» الطَّيِّب.

ح2582 قَالَ: أَيُّ عَزْرَةَ. مَخَلَّتْ عَلَيْهِ: أي على ثُمَامَةَ. وَزَعَمَ: أي قال. لَا يَرُدُّ الطَّيِّبَ: لأنه كما عند مسلم: «خفيفُ المحمل، طَيِّبُ الرِّيح»<sup>(4)</sup>، ولا مَنَّةٌ في قبوله. زاد الترمذي:

(1) الفتح (208/5).

(2) انظر مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2580).

(3) الترمذي كتاب الأدب باب ما جاء في كراهية رد الطيب (ح2942) (74/8 تحفة).

(4) صحيح مسلم. كتاب الألفاظ من الأدب 5 (ح2253).

«ولأنه خرج من الجنة»<sup>(1)</sup>. وقد أنهى بعضهم المسائل التي لا تُردُّ إلى سبعة، ونظمها بقوله:

عن المصطفى سَنَعُ يُسَنُّ قَبُولُهَا ❖ إذا ما بها قد أتحفَ المرءَ خِلَانُ  
بِهَانٍ، وحُلُو، ثم دَر<sup>(2)</sup>، وسادةُ ❖ وآلةُ تنظيف، وطيبُ، وريحانُ  
والعلةُ في الجميع أنه لا كبير مئة فيه.

### 10 بَاب مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً

ح 2583-2584 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: ذَكَرَ عُرْوَةُ أَنَّ الْمُسَوَّرَ بْنَ مَخْرَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَمَرْوَانَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَازَنَ قَامَ فِي النَّاسِ فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ يَمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ جَاءُونَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا». فَقَالَ النَّاسُ: طَيِّبْنَا لَكَ. [انظر الحديثين 2307 و 2308 واطرافهما].

10 بَاب مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً: يعني الغائبة عن مجلس الهبة.

ح 2583-2584 2583-2584 يُطِيبُ ذَلِكَ: أَي يُعْطِيهِ طَيِّبَةً نَفْسُهُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ عَوَضٍ. عَلَى حَظِّهِ: أَي نَصِيبِهِ مِنَ السَّبْيِ. هَتَى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ: أَي عَوْضَهُ. وحذف جواب الشرط. أي فليفعل. طَيِّبْنَا لَكَ: أَي أَعْطَيْنَاكَ مَا طَلَبْتَ عَنْ طَيِّبِ أَنْفُسِنَا بِلَا عَوَضٍ، وهذه صورة الهبة. وكان ذلك غائباً عنهم، غير حاضر بين أيديهم. وهذا موضع الترجمة.

### 11 بَاب الْمُكَافَأَةِ فِي الْهَبَةِ

ح 2585 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا. لَمْ يَذْكُرْ وَكِيعٌ وَمُحَاضِرٌ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ.

(1) الترمذي كتاب الأدب باب كراهية رد الطيب (ح 2943) (75/8 تحفة).

(2) الدرُّ هو اللبن.

## 11 باب الْمُكَافَأَةِ فِي الْهَبَةِ: أي طلبها للتخلص من رق المنة.

ح2585 وَيُثِيبُ عَلَيْهَِا: استدل به بعضُ المالكية على وجوب الثواب على الهدية، إذا أطلق المُهْدِي، وكان ممن يطلب مثله الثواب، كالفقير للغني، بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى. ووجه الدلالة منه، مواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك. ومن حيث المعنى أن الذي أهدى قصد أن يُعطى أكثر مما أهدى، فلا أقل أن يعوّض بنظير هديّته. قاله ابن حجر. (1)

وقال الأبي: "هبة الثواب عطية قصد بها العوض، ثم إن صرح الواهب بأنه إنما يهب للعوض، فإن عيّن العوض جاز، وحكمه حكم البيع، وإن لم يُعيّنه، فالمشهور الجواز، كان المقصود بذلك المعروف. وإن دفعت مطلقة دون ذكر العوض فادّعاه الواهب، ففي "الجلاب" يُحمّل على العرف في إرادة الثواب، فإن كان مثله لا يطلبُ ذلك قبل قول الموهوب بيمين. وإن كان مثله يطلبها، أو أشكل الأمر قبل قول الواهب بيمين" (2). لم يذكر وكيع... إلخ: أشار إلى أن عيسى بن يونس تفرد بوصله، وهو عند الناس مُرسَل، وكذا قال أبو داود وغيره (3).

## 12 باب الهبة للولد وإذا أعطى بعض ولده شيئاً لم يجز حتى يعذل بينهم ويُعطى الآخرين مثله وكا يشهد عليه

وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «اعذّلوا بين أولادكم في العطية» وهل للوالد أن يرجع في عطيته وما يأكل من مال ولده بالمعروف وكا يتعدى؟ واشترى النبي صلى الله عليه وسلم من عمرَ بغيراً ثم أعطاه ابنَ عمر، وقال: «اصنع به ما شئت»

(1) الفتح (210/5).

(2) إكمال الإكمال (579/5).

(3) الفتح: (210/5).



ح2586 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا، فَقَالَ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتُ مِثْلَهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: قَارِجُهُ». [الحديث 2586 - طرفاه لي: 2587، 2650]. لم-ك=24، ب=3، ح=1623، ا=183896.

**12 باب الهبة للوالد:** من والده، أي جوازها. وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضُ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَغْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطِيَ الْآخَرَ مِثْلَهُ، وَلَا يَشْهَدُ عَلَيْهِ: أي لا يسوغ للشهود أن يشهدوا على عطية الأب لبعض أولاده دون بعض. وَهَلْ لِلْوَالِدِ أَنْ يَرْجِعَ فِي عَطِيَّتِهِ؟ أي لولده. وما يأكل من مال ولده بالمعروف ولا يتعدي؟

هذا كله من الترجمة. وقد اشتملت على أمور خمسة:

الأول: جَوَازُ الهبة للولد وهو رأي الجمهور، خلافاً لِمَنْ مَنَعَهَا للحديث المشهور: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»، وهو محمولٌ عند الجمهور على أَنَّ معناه أَنَّ للوالد حقاً في مال الولد إذا احتاج إليه.

الثاني: مَنَعُ تَخْصِيصِ بعض الأولاد بالهبة، وهي مسألة خلافية، مشهورٌ مذهب مالك فيها -كما قاله القاضي عياض- كالأشافعية والحنفية والجمهور: الكراهة<sup>(1)</sup>، والحظرُ بعد الوقوع. وهو الذي جرى به العمل عندنا، كما نصَّ عليه ابنُ هلال، خلافاً لما عند الشيخ خليل. الثالث: عَدَمُ إَشْهَادِ الشهود على العطية لبعض الأولاد دون بعض. والنهي فيه للتنزيه عند الجمهور.

الرابع: حُكْمُ رُجُوعِ الوالد فيما وهب لولده، وهي خلافية أيضاً. ومذهبنا فيها أَنَّ العَطِيَّةَ إِنْ وَقَعَتْ بلفظ الهبة، جاز للأب اعتصارها من ولده مطلقاً، وكذا لِلأُمِّ في الولد الكبير مطلقاً، وفي الصغير ذي الأب، وأما إِنْ وَقَعَتْ بلفظ الصدقة، فلا رجوع فيها لِأَحَدٍ.

وهذه الأحكام الأربعة كلها مأخوذة من الحديث.

الأمر الخامس: حُكْمُ أَكْلِ الْوَالِدِ مِنْ مَالِ وَلَدِهِ بِالْمَعْرُوفِ. ولا خلاف في جوازه. ووجهُ أخذه من حديث الباب، أنه كما جاز للأب استرجاع ما وهبه لولده بعد تملكه ورثه لِمِلْكِهِ، كذلك جاز له الأكل من ماله إذا احتاج (102/2) إليه. هذا ما ظهر لي فيه. (1)

وقول الإمام ابنِ المُنَيَّر: "وجهه أنه لما جاز للأب بالاتفاق، أن يأكل من مال ولده إذا احتاج إليه، فَلَنْ يَستَرجع ما وهبه له، بطريق الأولى". هـ. (2). غيرُ ظاهر، وإن اعتمده البدرُ الزركشي (3)، والحافظُ ابنُ حجر (4)، والشيخُ زكرياء (5)، والعلامةُ ابنُ زكري (6)، لأنَّ مفاده الاستدلالُ بالترجمة على الحديث، والمطلوبُ عكسه، فتأملْه. واللَّه أعلم.

ثم بعد كُتُبِي هذا وَجَدْتُ الشَّيْخَ الْقَاوِدي قال في حاشيته بعد حكاية ما ذُكِرَ عن ابنِ المنير ما نَصَّهُ: "هكذا في "الفتح" عنه، وَقَبِيلُهُ، وليس بظاهر، فإن المذكور في الحديث هو الاسترجاع، لا الأكل، ففي عبارته قلبٌ، واللَّه أعلم". هـ.

ووجدتُ الكرمانِي قال في الكواكب ما نَصَّهُ: "قال شارحُ التراجم: فإن قيل: ليس في حديث النعمان ما يَدُلُّ على أَكْلِ الرَّجُلِ مَالَ وَلَدِهِ، قلنا: إذا جاز للوالد انتزاعُ مِلْكِ وَلَدِهِ الثابت بالهبة لغير حاجة، فَلَنْ يجوزُ أَكْلُهُ عند الحاجة أولى". هـ. (7).

(1) انظر تفصيل هذه المسألة في التمهيد: (232/7) فما بعد، عند حديث ابن شهاب السادس عن النعمان بن

بشير، حيث حققها رواية ودراية.

(2) الفتح (212/5).

(3) التنقيح (403/2).

(4) الفتح (212/5).

(5) تحفة الباري (452/5).

(6) حاشية ابن زكري على البخاري (مج2/42م/42ص2).

(7) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص123).

ووجدتُ الدماميني، قال في المصابيح: "وجه مناسبة هذه الزيادة للحديث، أنَّ الحديث يتضمن جواز الاعتصار، لقوله: «فارجعه». والاعتصار: الانتزاع عن ملك الولد، فهو كأكله منه بالمعروف"<sup>(1)</sup>، والكلُّ موافق كما ذكرناه، فالحمد لله على الموافقة. **اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ**: الأمرُ فيه عند الجمهور للندب، فعَدَمُ العدل بينهم فيها ترك للمندوب لا غير. وَيَدُلُّ له عملُ الخليفَتين أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما- فقد نَحَلَ الصَّدِيقُ عائشةَ -كما في الموطأ-<sup>(2)</sup>، وَعُمَرُ عاصمًا -كما قاله الطحاوي<sup>(3)</sup> وغيره- دون باقي أولادِهِمَا. **وَأَشْفَرَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَنَ عَمَرُ بِحَبِيرًا**... إلخ: ابنُ بطال: "مناسبتُهُ أنه صلى الله عليه وسلم لو سأل عمر أن يهب البعير لابنه عبد الله لبادر إلى ذلك، لكنه لو فعل لم يكن عدلا بين بني عمر. فَمَنْ ثَمَّ اشتراه صلى الله عليه وسلم ثم وهبه لعبد الله"<sup>(4)</sup>.

ح2586 **أَبَاهُ**: بَشِير. **نَحَلْتُ**: أعطيت. **ابْنِي هَذَا**: النعمان. **عَلَامًا**: لم يسم. **قَالَ**: **فَارْجِعْهُ**: هذا يدل على وقوع القبض له مُتَقَدِّمًا. قاله الزركشي<sup>(5)</sup>. زاد مسلم: «لا تُشهدني على جور، أشهد على هذا غيري»<sup>(6)</sup>.

قال ابن حجر: "وتمسك به مَنْ أوجب التسوية في العطيّة بين الأولاد". وبه صرح البخاري، وهو قول طاوس، والثوري، وأحمد. وذهب الجمهور إلى أن التسوية مستحبة. فإن فَضَلَ بعضًا صحَّ وكُره، فَحَمَلُوا الأمر على الندب، والنهي على التنزيه. ثم اختلفوا في التسوية،

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند باب 12 من كتاب الهبة.

(2) الموطأ، كتاب الأقضية. باب ما لا يجوز من النحل (ح39).

(3) الفتح (215/5).

(4) شرح ابن بطال (83/7).

(5) التنقيح (403/2).

(6) صحيح مسلم. كتاب الهبة باب 9 (ح1623) رقم (14 و17).

فقال محمد بن الحسن، وأحمد، وإسحاق، وبعض الشافعية والمالكية: العدل أن يُعطى الذكر حظين كالميراث، واحتجوا بأنه حظها من ذلك المال، لو أبقاه الواهب في يده حتى مات.

وقال غيرهم: لا فرق بين الذكر والأنثى، وظاهر الأمر بالتسوية يشهد لهم. وأجاب الجمهور الحاملون للأمر بالتسوية على النذب عن حديث النعمان بأجوبة ذكر الحافظ منها عشرة، أظهرها ما ارتضاه ابن القصار أن قوله صلى الله عليه وسلم: «أشهد على هذا غيري». إنَّ في الإشهاد على ذلك، وإنما امتنع صلى الله عليه وسلم من ذلك لكونه الإمام، وشأن الإمام أن يحكم ولا يشهد، والله أعلم<sup>(1)</sup>.

وقال في العارضة ما نصه: «ابن العربي: في حديث بشير هذا نكتة، وذلك أن عمرة بنت رواحة كانت من أنبى نساء العصر جمالا وجلالا، وكانت غلبت على بشير وجاءه منها النعمان، فحملته على أن يفضل ولدها في الإقبال عليه والإحسان إليه، فأراد النبي ﷺ حماية الباب، وأن يمنعه من تقريب ولد أمه حية على ولد أمه ميتة أو مطلقة. أو شابة على مبينة. والله أعلم<sup>(2)</sup>.

### 13 باب الإشهاد في الهيئة

ح 2587 حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ الثَّغْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ: أَعْطَانِي أَبِي عَطِيَّةً، فَقَالَتْ عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لَا أَرْضَى حَتَّى تُشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنِّي أَعْطَيْتُ ابْنِي مِنْ عَمْرَةَ بِنْتُ رَوَاحَةَ عَطِيَّةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَشْهَدَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «أَعْطَيْتَ سَائِرَ وَلَدِكَ مِثْلَ هَذَا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» قَالَ: فَرَجَعَ فَرَدَّ عَطِيَّتَهُ. [انظر الحديث 2586 وطره].

(1) الفتح (214/5) باختصار.

(2) العارضة (342/3) بتمصرف.

### 13 باب الإشهاد في الهبة: أي مطلوبيته فيها.

ح2587 على المنبر: بالكوفة. عمرة: هي أمه. عطية: غلاماً.

### 14 باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها

قال إبراهيم: جائزة. وقال عمر بن عبد العزيز: لا يرجعان. واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في أن يمرض في بيت عائشة، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه». وقال الزهري فيمن قال لامرأته: هبي لي بعض صدأك أو كلة، ثم لم يملك إلا يسيراً حتى طلقها، فرجعت فيه قال: يرد إليها إن كان خلبها، وإن كانت أعطته عن طيب نفس ليس في شيء من أمره خديعة جاز. قال الله تعالى: ﴿فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه﴾ [النساء:4].

ح2588 حدثنا إبراهيم بن موسى أخبرنا هشام عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله قالت: عائشة، رضي الله عنها: لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم فاشتد وجعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي، فأنن له فخرج بين رجلين تخط رجلاه الأرض، وكان بين العباس وبين رجل آخر، فقال عبيد الله: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال لي: وهل تدري من الرجل الذي لم نسم عائشة؟ قلت: لا. قال: هو علي بن أبي طالب. [انظر الحديث 198 واطرافه].

ح2589 حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا وهيب حدثنا ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس، رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: العائد في هبته كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه.

[الحديث 2589 - اطرافه في: 2621، 2622، 6975]. [م-ك-24، ب-2، ح-1622، ا-2647].

### 14 باب هبة الرجل لامرأته، والمرأة لزوجها: أي جواز ذلك. ثم إن كان الشيء

الموهوب مما تدعو الحاجة إلى جولان يد الواهب فيه، كمتاع البيت، وعبد الخدمة خاصة، فلا يحتاج لحوز، وإن كان غير ذلك، ومنه عبد الخراج، فلا بد من حوز الموهوب له إياه. هذا مذهبنا. قال الشيخ: "وهبة أحد الزوجين للآخر متاعاً"<sup>(1)</sup>.

أَيُّ مَتَاعِ الْبَيْتِ، أَيُّ تَصَحَّ وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ يَدَهُ عَنْ هَبْتِهِ، بِخِلَافِ مَا هُوَ خَارِجٌ عَنِ الْبَيْتِ كَبُسْتَانٍ وَنَحْوِهِ، فَلَا بَدَّ فِيهِ مِنَ الْحُوزِ وَرَفَعَ الْيَدَ عَنْهُ. **الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ**: زَوْجًا كَانَ أَوْ زَوْجَةً أَوْ غَيْرَهُمَا. **خَلَبَهَا**: أَيُّ خَدَعَهَا بِأَنْ أَوْهَمَهَا حَسْنَ الْمَعَاشِرَةِ بَيْنَهُمَا وَدَوَامَهَا فَوَهَبْتَهُ، لِأَجْلِ ذَلِكَ، ثُمَّ طَلَّقَهَا فَلَهَا الرُّجُوعُ فِيهَا وَهَبْتَهُ. وَهَذَا مَذْهَبُنَا أَيْضًا. قَالَ الشَّيْخُ: "إِلَّا أَنْ تَهَبَهُ -أَيُّ الصَّدَاقِ- عَلَى قَصْدِ دَوَامِ الْعِشْرَةِ"، أَيُّ وَطَّلَقَهَا قَبْلَ حُصُولِ مَقْصُودِهَا مِنْ ذَلِكَ، فِيرَدَهُ لَهَا، كَعَطِيَّةٍ لَذَلِكَ فَمُفْسَخٌ، وَهَذَا إِذَا فَارَقَ بِالْقُرْبِ، وَأَمَّا فِي الْبُعْدِ، أَيُّ كَالسَّنَتَيْنِ فَلَا تَرْجِعُ، وَفِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ تَرْجِعُ بِقَدَرِهِ مِنْهُ، أَيُّ مِنَ الصَّدَاقِ، أَيُّ فَإِنْ وَهَبَ لَكُمْ مِنَ الصَّدَاقِ شَيْئًا عَنْ طَيِّبِ نَفْسٍ.

ح2588 خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ. **تَخَطَّ وَجَلَاءَ الْأَرْضِ**: أَيُّ يُمَرُّهُمَا عَلَيْهَا كَالْخَطِّ.

15 بَابُ هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْقِهَا، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجُزْ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: 5]

ح2590 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مَلِيكَةَ عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَسْمَاءَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي بِمَالٍ إِلَّا مَا أُدْخِلَ عَلَيَّ الرَّبِيزُ فَأَنْصَدِّقُ؟ قَالَ: «نَصَدِّقِي وَلَا تُوعِي فَيُوعَى عَلَيْكِ». [انظر الحديث 1433 وطريقه]. [م-ك-12، ب-28، ح-1029، أ-26988].

ح2591 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَمِيرٍ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَنْفِقِي وَلَا تُحْصِي فِيْحْصِي اللَّهُ عَلَيْكِ، وَلَا تُوعِي فَيُوعَى اللَّهُ عَلَيْكِ».

[انظر الحديث 1433 وطريقه]. [م-ك-12، ب-28، ح-1029، أ-26988].

ح2592 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مَيْمُونَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً وَلَمْ تَسْأَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ قَالَتْ: أَسْعَرْتِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: «أَوْفَعَلْتِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالُكَ كَانَ أَكْثَرُ لِي أَجْرُكَ».

[الحديث 2592 -طريقه في: 2594].

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عَمْرِو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ: إِنَّ مَيْمُونَةَ أَعْتَقَتْ ...  
[م-ك 12، ب-14، ح 999، 26886].

ح 2593 حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيُّهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ، وَكَانَ يَقْسِمُ لِكُلِّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا، غَيْرَ أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا لِعَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَبْتَغِي بِذَلِكَ رِضًا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 2593 - اطرافه في: 2637، 2661، 2688، 2879، 4025، 4141، 4690، 4749، 4750، 4757، 5212، 6662، 6679، 7369، 7370، 7500، 7545].

15 باب وَبَةُ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا، وَعِتْقُهَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ، فَهَوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيحَةً: أي غير رشيدة. فَإِذَا كَانَتْ سَفِيحَةً لَمْ يَجْزُ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَوْنُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾: هذا مذهب الجمهور. وخالف طاوس بالمنع مطلقاً.

وقال مالك: لا يجوز لها أن (103/2) تُعْطَى بغير إذن زوجها، ولو كانت رشيدة، إلا من ثلثها قياساً على الوصية.

قال الشيخ: "وحُجِرَ على الزوجة لزوجها، ولو عبداً في تبرع زاد على ثلثها". هـ<sup>(1)</sup>. فلا تَهَبُ وَلَا تَعْتَقُ إِلَّا فِي الثَّلَاثِ، نعم إن أذن لها الزوج في ذلك جاز، لأنَّ الحقَّ له.  
قال ابن حجر: "وأدلة الجمهور من الكُتَابِ وَالسُّنَنِ كَثِيرَةٌ، وَاحْتِجُّ لَطَاوُسَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ: «لَا تَجُوزُ عَطِيَّةُ امْرَأَةٍ فِي مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».  
أخرجه أبو داود والنسائي<sup>(2)</sup>. قال ابن بطال: وأحاديث الباب أصحُّ. وَحَمَلَهَا مَالِكٌ عَلَى الشَّيْءِ الْيَسِيرِ وَجَعَلَ حَذَّ الثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ". هـ<sup>(3)</sup>.

(1) مختصر الشيخ خليل (ص 207).

(2) الفتح (218/5)، والحديث أخرجه أبو داود كتاب البيوع، باب عطية المرأة بغير إذن زوجها (ح 3547) والنسائي في العمري باب عطية المرأة بغير إذن زوجها (278/6).

(3) شرح ابن بطال (89/7).

ح2590 عَنْ أَسْمَاءَ: بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ. مَا أَدْخَلَ عَلَيْكَ الزُّبَيْرُ: تعني زوجها. أي وصيره ملكاً لها. وَلَا تُوعِي قَبُوعَى عَلَيْكَ: لا تجمعي في الوعاء وتبخلي بالنفقة فتجازين بمثل ذلك.

ح2591 وَلَا تُخْصِي فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ: أي لا تعدّي ما أنفقت فتستكثيريه، فتبخلي بالزيادة عليه، فتجازين بمثل ذلك.

ح2592 وَلِكَيْدَةٍ: أي أمة، ولم تُسَمَّ. أَخْوَالَكِ: من بني هلال. كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ: قال القرطبي: هذا يدل على أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ مِنْ عَتَقِ الرِّقَابِ، وهو قول مالك هـ. ونقل ابن حجر نحوه عن ابن بطال، وقال: "ليس في الحديث حجة على ذلك، لأنها واقعة عين. والحقُّ أَنَّ ذلك يختلف باختلاف الأحوال. وفي "النسائي" بيان وجه الأفضلية هنا، ولفظه: «أَفَلَا فَدَيْتَ بِهَا بِنْتَ أَخْتِكَ مِنْ رِعَايَةِ الْغَنَمِ»<sup>(1)</sup>. ثم قال القرطبي: "وتخصيص الأحوال، إمّا لأنهم من جهة الأم، ولأنهم ثلاثة أرباع البير، وإما لأنهم كانوا أحوج" هـ<sup>(2)</sup>.

والشاهد منه أَنَّ مِمُونَةَ أَعْتَقَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَقَرَّ عِتْقَهَا. وحمل الإمام ذلك على ما دون الثلث كما سبق. «أَعْتَقَتْهُ». قال ابن حجر: "كذا للمستملي، وهو غلط فاحش وعند غيره، «أَعْتَقَتْ» وهو الصواب<sup>(3)</sup>.

## 16 بَابُ بَمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ

ح2594 وَقَالَ بَكْرٌ عَنْ عَمْرِو عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ -مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ- إِنَّ مِمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَتْ وَلَيْدَةً لَهَا، فَقَالَ لَهَا: «وَلَوْ وَصَلْتَ بَعْضَ أَخْوَالِكَ كَانَ أَكْبَرَ لَكَ». [انظر الحديث 2592].

(1) الفتح (219/5)، والحديث أورده النسائي في الكبرى (179/3).

(2) المنهم (47/3).

(3) الفتح (219/5).



ح2595 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ -رَجُلٍ مِنْ بَنِي ثَيْمٍ بَنٍ مُرَّةَ عَنْ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي جَارَيْنِ فإِلَى أَيِّهِمَا أَهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا». [انظر الحديث 2259 وطره].

16 باب يَمَنْ يَبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ؟ أي عند التعارض في أصل الاستحقاق.

ح2594 أَعْظَمَ لِأَجْرِكِ: وعند الترمذي وغيره: «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ»<sup>(1)</sup>.

ح2595 إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا: لتأكيد حقه على حق الأبعد، ولأنه يرى ما يدخل دار جاره، بخلاف الأبعد.

17 بَاب مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَانَتْ الْهَدِيَّةُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَدِيَّةً، وَالْيَوْمَ رَشْوَةٌ.

ح2596 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِيَّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُخْبِرُ أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِمَارَ وَحْشٍ وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ -أَوْ يَوْذَانَ- وَهُوَ مُحْرَمٌ فَرَدَّهُ. قَالَ صَعْبٌ: فَلَمَّا عَرَفَ فِي وَجْهِهِ رَدَّهُ هَدِيَّتِي قَالَ: «لَيْسَ بِنَا رَدُّ عَلَيْكَ، وَلَكِنَّا حُرْمٌ». [انظر الحديث 1825 وطره].

ح2597 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ النَّثِيَّةِ، عَلَى الصَّدَقَةِ. فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي. قَالَ: «فَهَلَّا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ -أَوْ بَيْتِ أُمِّهِ- فَيَنْظُرَ يَهْدِي لَهُ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ، إِنْ كَانَ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةً

(1) سنن الترمذي. كتاب الزكاة، باب الصدقة على ذي القرابة (ح653) (324/3 تحفة). وقال حديث حسن.

لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاءَ تَنَعَّرُ ثُمَّ رَفَعَ بِيَدِهِ حَتَّى رَأَيْنَا عَقْرَةَ إِنِطِيَهْ - اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ؟ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغَتْ؟ « ثَلَاثًا. [انظر الحديث 925 وطرفه].

17 باب مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعَلَّةٍ: أي لسبب، كهدية المستقرض للمقرض ونحو ذلك. وَالْيَوْمَ رِشْوَةٌ. ابنُ العربي: "الرِّشْوَةُ كُلُّ مَالٍ دُفِعَ لِيَبْتَاعَ بِهِ مِنْ ذِي جَاهٍ عَوْنًا عَلَى مَا لَا يَحِلُّ. هـ<sup>(1)</sup>. وقد «لعن صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشى والرائش»<sup>(2)</sup>، أي المعطي والقابض، والواسطة بينهما.

ثم قال ابنُ العربي: "الذي يهدي لا يخلو إما أَنْ يَقْصِدَ وَدَّ الْمُهْدَى إِلَيْهِ، أَوْ عَوْنَهُ، أَوْ مَالَهُ، فَأَفْضَلُهَا الْأَوَّلُ، وَالثَّالِثُ جَائِزٌ، وَالثَّانِي إِنْ كَانَ لِمَعْصِيَةٍ لَمْ يَحِلَّ، وَهُوَ الرِّشْوَةُ، وَإِنْ كَانَ لَجَائِزٍ جَازٍ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُهْدَى لَهُ حَاكِمًا، وَكَانَتْ الْإِعَانَةُ تَرْفَعُ مَظْلَمَةً أَوْ إِصَالَ حَقًّا، فَإِنْ كَانَ حَاكِمًا فَهُوَ حَرَامٌ"<sup>(3)</sup>.

ح 2596 جِمَارًا وَخَشِيًّا<sup>(4)</sup>: حَيًّا. فَلَمَّا عَرَفَ فِيهِ وَجْهِي وَدَّهُ هَدَيْتَنِي: أي كراهية ذلك. لَيْسَ يَنْبَغِي رَدُّهُ عَلَيْكَ: أي ليس بسببنا وَجْهَتَنَا. وَلَكِنَّا هَرُمْنَا: أي إنما سبب الرَّدِّ كُونُنَا (مُحْرَمُونَ)<sup>(5)</sup>، وَالْمُحْرَمُ لَا يَمْتَلِكُ الصِّيدَ الْحَيَّ.

ح 2597 فَهَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ... إلخ: موضع الشاهد منه إنكاره صلى الله عليه وسلم على العامل قبول الهدية لعلَّ الجاه. وَفَهُ: أي من مال الصدقة. لَهُ وَغَاءٌ: فِيهِ

(1) العارضة (307/3).

(2) رواه ابن ماجه في الأحكام، وأحمد (190/2)، والحاكم (103/4) عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بون زيادة: «والرائش». وأخرجه بهذه الزيادة الحاكم (103/4) وغيره من حديث ثوبان، وهي زيادة منكورة كما في الضعيفة للألباني حديث (1235) باب التغليظ في الحيف والرشوة (ح 2313). رواه أبو داود في الأقضية. كراهية الرشوة.

(3) العارضة (308/3).

(4) في صحيح البخاري (208/3): «حمار وحش».

(5) كذا في الأصل. والصواب "محرمين". وضرب عليها في المخطوطة، وأشار إلى تصويبها بالحاشية.

حذف الجواب، أي جاء به له رُغاء، وكذا يقال فيما بعده. والرغاء: صوت الإبل. **هُوَأَوُ:** صوت البقر. **تَتَبَعَرُ:** اليعار صوت الشاة. **مُغَرَّإِبْطَبِيَه:** العفر البياض الغير الناصع.

18 بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَّةً ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ

وَقَالَ عِيْدَهُ: إِنْ مَاتَ وَكَانَتْ فَصِلَتْ الْهَدِيَّةُ وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ فَهِيَ لَوَرَّتِيَه، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَصِلَتْ فَهِيَ لَوَرَّتِيَه الَّذِي أَهْدَى. وَقَالَ الْحَسَنُ: أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ فَهِيَ لَوَرَّتِيَه الْمُهْدَى لَهُ إِذَا قَبَضَهَا الرَّسُولُ.

ح2598 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّدِ سَمِعْتُ جَابِرًا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطَيْتُكَ، هَكَذَا» ثَلَاثًا. فَلَمْ يَقْدَمْ حَتَّى تُوَفِّيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ مُنَادِيًا فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا. فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَدَنِي... فَحَتَّى لِي ثَلَاثًا. [انظر الحديث 2296 واطرافه].

18 بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً أَوْ وَعَدَ -بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ فِيهِمَا- ثُمَّ مَاتَ: أَيِ الْمَوْهُوبِ لَهُ

أَوِ الْمَوْعِدِ. قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ: أَيِ مَا حَكَمَ ذَلِكَ؟

وعندنا في المسألة تفصيل<sup>(1)</sup>، لأنه إما أَنْ يقصد الواهبُ عينَ الموهوبِ له أم لا؟، فإن قصد عينه ومات قبل وصول الهبة له بطلت، إن لم يشهد الواهب، وإلا صَحَّتْ، ويقوم وارثه مقامه. وإن لم يقصد عينه، بل هو وذريته ومات، لم تبطل أشْهَدَ أم لا. وهذا معنى قول الشيخ: "أَوْ مَاتَ الْمُعَيَّنَةُ لَهُ إِنْ لَمْ يُشْهَدْ"<sup>(2)</sup>.

وأما إِنْ مَاتَ الْوَاهِبُ قَبْلَ وصولها للموهوب له، فإنها تبطل إِنْ لَمْ يُشْهَدْ، كانت لمعيَّنٍ أو لغيره، لا إِنْ أَشْهَدَ فتصح لمعيَّنٍ أو غيره، ويقوم وارثه مقامه إِنْ مَاتَ، أي المُهْدِي. **وَالْمُهْدَى لَهُ حَيٌّ:** أَيِ ثُمَّ مَاتَ. فَهِيَ لَوَرَّتِيَه: أَيِ الْمُهْدَى لَهُ.

(1) انظر تفصيل المذهب في التاج والإكليل (56/6).

(2) مختصر خليل (ص254) لكن فيه: "... ثم مات أو المعينة له...".

ح2598 لَوْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أُعْطَيْتَكَ... إلخ: هذه عِدَّةٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وهي شاهدُ قوله: «أَوْ وَعْدٍ» من الترجمة، وحمل الجمهور الإنجاز فيها على النذب.

### 19 بَابُ كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ».

ح2599 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقِيبَةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ مِنْهَا شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَاَنْطَلَقْتُ مَعَهُ فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي. قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: «خَبَأْنَا هَذَا لَكَ» قَالَ: فَنَظَرْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: «رَضِيَ مَخْرَمَةُ». [الحديث 2599 - اطرافه في: 2657، 3127، 5800، 5862، 6132]. [م-ك-12، ب-44، ح-1058، ا-18949].

19 بَابُ كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ (104/2): أي الموهوب. أي بيان كيفية قبضه.

وحاصله أنه كالبيع. قال الشيخ: "وقبض العقار بالتخلية وغيره بالعرف" (1). هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ: فاكتمى في القبض بكونه في يده، ولم يحتج إلى قبض آخر لأجل الهبة.

ح2599 وَعَلَيْهِ: أي على يده. فَظَلُّوْا: أي مَخْرَمَةُ. إِلَيْهِ: إلى القباء. فَقَالَ: أي مخرمة. وَضِيَ مَخْرَمَةُ: أي رضيت.

وفي رواية: «فَجَعَلَ يَجُسُّهُ بِيَدِهِ وَيَقُولُ...» إلخ. وهي صريحة في أنه حازه وقبضه. واختُلِفَ هل من شرط صحة الهبة الحيابة أم لا؟ و"مذهبنا أن الهبة لازمة بالقول والقبول ركنٌ لها. والحيابة شَرْطٌ فيها". قاله ابنُ عبد السلام (2). فلو لم تُحْزَ حتى حصل المانع من موت أو فَلَاسٍ بَطَلَتْ.

(1) مختصر خليل (ص186).

(2) الشرح الكبير للدردير (101/4).

## 20 بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ

ح2600 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: هَلَكْتُ. فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ بِأَهْلِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «تَحِدُ رَقَبَةً» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِعَرَقٍ - وَالْعَرَقُ الْمِكْتَلُ - فِيهِ ثَمَرٌ، فَقَالَ «أَذْهَبَ بِهَذَا فَتَصَدَّقْ بِهِ. قَالَ: عَلَى أَخُوَجٍ مِنَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا بَيْنَ لَابَنَيْهَا أَهْلُ بَيْتِ أَخُوَجٍ مِنَّا. قَالَ: أَذْهَبَ فَاطْعِمَهُ أَهْلَكَ. [انظر الحديث 1936 واطرافه].

## 20 بَاب إِذَا وَهَبَ هِبَةً فَقَبَضَهَا الْآخَرُ: الْمَوْهُوبُ لَهُ. وَلَمْ يَقُلْ قَبِلْتُ: أَيُ جَازٍ.

ونقل فيه ابنُ بَطَالٍ اتفاق العلماء، وأنَّ القبض في الهبة هو غاية القبول. هـ<sup>(1)</sup>. لكن ناقشه ابن حجر<sup>(2)</sup> بذكر تفصيل عند الشافعية في ذلك.

ح2600 وَجَلَّ: هُوَ فُرُوءُ بْنُ عَمْرِو الْبِيَّاضِي. أَذْهَبَ بِهَذَا... إلخ: هَذَا مَحَلُّ التَّرْجُمَةِ، لِأَنَّهُ قَبِضُ التَّمْرِ، وَلَمْ يَقُلْ: قَبِلْتُ، فَكَفَاهُ ذَلِكَ.

## 21 بَاب إِذَا وَهَبَ دَيْنًا عَلَى رَجُلٍ

قَالَ شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ: هُوَ جَائِزٌ وَوَهَبَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، لِرَجُلٍ دَيْنَهُ. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَلْيُعْطِهِ أَوْ لِيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ». فَقَالَ جَابِرٌ: قُبِلَ أَبِي وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُرْمَاءَهُ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيُحْلَلُوا أَبِي.

ح2601 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ قُبِلَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، فَاسْتَدَّ الْغُرْمَاءُ

(1) شرح ابن بطال (95/7).

(2) الفتح (223/5).

فِي حُقُوقِهِمْ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَلَّمْتُهُ، فَسَأَلَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا ثَمَرَ حَائِطِي وَيَحْلُلُوا أَبِي فَأَبَوْا، فَلَمْ يُعْطِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَائِطِي وَلَمْ يَكْسِرْهُ لَهُمْ، وَلَكِنْ قَالَ: «سَأَغْذُو عَلَيْكَ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ، فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهِ بِالْبَرَكَةِ، فَجَدَدْتُهَا فَقَضَيْتُهُمْ حُقُوقَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا بَقِيَّةٌ، ثُمَّ جِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «لِعُمَرَى» اسْمُغْ -وَهُوَ جَالِسٌ- فَأَخْبَرْتُهُ بِذَلِكَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «فَقَالَ أَلَا يَكُونُ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ؟ وَاللَّهِ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ». [انظر الحديث 2127 واطرافه].

21 باب إِذَا وَقَبَ دِينًا عَلَى رَجُلٍ: أي جاز، سواء وهبه لمن هو عليه أو لغيره. قال الشيخ: "وَدِينًا وَهُوَ إِبْرَاءٌ لِمَنْ وَهَبَ عَلَيْهِ وَالْأَفْكَالُ الرُّهْنُ"<sup>(1)</sup>. أي فَكَرَهْنِ الدِّينِ، فَيُعْتَبَرُ فِي صِحَّتِهِ الْإِشْهَادُ:

وفي كون دفع ذكر الحق إن كان ❖ كذلك، أو شرط كمال قولان وأما الجمع بينه وبين مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ فَشَرُطُ كَمَالٍ. أَوْ لِيَتَحَلَّلَهُ مِنْهُ: هذا محل الترجمة. ووجهه أنه صلى الله عليه وسلم سوى بين أن يعطيه حقه أو يحلله منه، ولم يشترط في التحليل قبضاً. وَيَحْلُلُوا أَيُّ: هذا محل الترجمة، لأنَّ سَوَالَ النَّبِيِّ ﷺ إِيَاهُمْ هِبَةُ الدِّينِ، يدل على جوازه قطعاً، إذ لا يمكن أن يطلب منهم شيئاً وهو غير جائز. ح2601 لَمْ يَكْسِرْهُ: يَقْسِمُهُ عَلَى نِسْبَةِ دِيُونِهِمْ. أَلَا تَكُونُ: بفتح وإدغام نون «أَنْ» فِي «لَا» وَنَصَبِ «تَكُونُ». وهي تامة مقطوعة عما بعدها. أي لا يضرنا ألا تكون. أي توجد هذه القضية. أي عدم كونها وجودها. قَدْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ: فلا نحتاج إلى إثبات معجزة وقيام دليل.

ومقصوده صلى الله عليه وسلم تأكيدُ عِلْمِ عمر -رضي الله عنه- وتقويته وضمُّ حُجَّةٍ أُخْرَى إِلَى الْحُجَجِ السَّابِقَةِ، وَإِنَّمَا خَصَّهُ، لِأَنَّهُ كَانَ مَعْتَنِيًا بِدَيْنِ جَابِرٍ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهِ.

## 22 باب هبة الواحد للجماعة

وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ: وَرَثْتُ عَنْ أُخْتِي عَائِشَةَ مَالًا بِالْغَابَةِ وَقَدْ أَعْطَانِي بِهِ مُعَاوِيَةَ مِائَةَ أَلْفٍ، فَهُوَ لَكُمْ.

ح2602 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاخُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «إِنْ أُذِنْتُ لِي أُعْطِيتُ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ: مَا كُنْتُ لِأَوْتِرَ بِنَصِيبِي مِنْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدًا، فَنَلَّهُ فِي يَدِهِ. [انظر الحديث 2351 واطرافه].

22 باب هبة الواحد للجماعة: أي جوازها، ولو كان شيئاً مشاعاً. ابنُ بطال: "غرضه إثباتُ هبة المشاع، وهو قولُ الجمهورِ خلافاً للحنفية". ه<sup>(1)</sup>. واعترض العيني<sup>(2)</sup> نسبة ذلك للحنفية فانظره. وَقَالَتْ أَسْمَاءُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَابْنِ أَبِي عَتِيقٍ: الْقَاسِمُ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ. وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ، هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. فَالْأَوَّلُ ابْنُ أَخِيهَا، وَالثَّانِي ابْنُ ابْنِ أَخِيهَا، وَكِلَاهُمَا غَيْرُ وَارِثٍ لَهَا، لَوْجُودُ أَوْلَادِهَا عُرُوقَ وَغَيْرِهِ؛ فَجَبَرَتْ خَاطِرَهُمَا بِهَذَا الْمَالِ الْكَثِيرِ. عَنْ أُخْتِي: عَائِشَةُ لِأَنَّهَا وَرَثَتْهَا هِيَ وَأَمَّ كَلْثُومَ وَأَوْلَادَ شَقِيقَتِهَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. بِالْغَابَةِ: أَيُّ أَرْضًا بِهَا وَهِيَ بِالْعَوَالِي قَرِبَ الْمَدِينَةِ. مِائَةُ أَلْفٍ: أَيُّ دَرَاهِمٍ. وَلَمْ تَبْعِهِ لَهُ.

ح2602 غُلَامٌ: هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ. وَمُطَابَقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَ الْغُلَامَ أَنْ يَهَبَ نَصِيبَهُ لِلْأَشْيَاخِ، وَكَانَ نَصِيبُهُ مَشَاعًا غَيْرَ مَتَمِّيزٍ، فَذُلَّ عَلَى صَحَةِ هَبَةِ الْمَشَاعِ. قَالَه ابْنُ بَطَال<sup>(3)</sup>. وَكَذَا هَبَةُ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ.

(1) شرح ابن بطال (96/7) بتصرف.

(2) عمدة القارئ (427/9).

(3) شرح ابن بطال (97/7) بتصرف.

## 23 بَابُ الْهَبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ

وَقَدْ وَهَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لِهَوَازِنَ مَا غَنِمُوا مِنْهُمْ وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ.

ح 2603 حَدَّثَنَا ثَابِتٌ حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ مُحَارِبٍ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَضَانِي وَزَادَنِي. [انظر الحديث 443 واطرافه].

ح 2604 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَعَثَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا فِي سَفَرٍ، فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ قَالَ: «أَنْتِ الْمَسْجِدُ فَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ»، فَوَزَنَ - قَالَ شُعْبَةُ أَرَاهُ فَوَزَنَ لِي - فَارْجَحَ فَمَا زَالَ مَعِيَ مِنْهَا شَيْءٌ حَتَّى أَصَابَهَا أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ. [انظر الحديث 443 واطرافه].

ح 2605 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِشَرَابٍ وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ أَشْيَاحٌ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: «أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟» فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ لَا أُوْثِرُ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا، فَنَلَّهُ فِي يَدِهِ. [انظر الحديث 2351 واطرافه].

ح 2606 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ جَبَلَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَيْنٌ، فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ فَقَالَ: «دَعُوهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا». وَقَالَ: «اسْتَرَوْا لَهُ سِنًا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ» فَقَالُوا: إِنَّا لَا نَجِدُ سِنًا إِلَّا سِنًا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ سِنِّهِ. قَالَ: «فَاسْتَرَوْهَا فَأَعْطَوْهَا إِيَّاهُ، فَإِنَّ مِنْ خَيْرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً». [انظر الحديث 2305 واطرافه].

## 23 بَابُ الْهَبَةِ الْمَقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمَقْبُوضَةِ: أَيِ لِلْوَاهِبِ. أَيِ جَوَازِ هَبَةِ الْوَاهِبِ مَا

قَبْضُهُ مِنَ الْمَتَاعِ وَمَا لَمْ يَقْبِضْهُ. وَالْمَقْسُومَةُ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ: أَيِ جَوَازِ هَبَةِ الشَّيْءِ الْمَقْسُومِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومِ، وَهُوَ الشَّائِعُ. وَغَرَضُهُ الرَّدُّ عَلَى الْحَنْفِيَّةِ فِي مَنَعِهِمْ هَبَةَ الْمَشَاعِ مِنْهُمْ: أَيِ مِنْ هَوَازِنَ. وَهُوَ غَيْرُ مَقْسُومٍ: (105/2). هَذَا مِنْ تَفَقُّهِ الْمَصْنُفِ، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَوْهَبَ السَّبْيَ مِنَ الْغَانِمِينَ قَبْلَ قِسْمِهِ عَلَيْهِمْ فَوَهَبَهُ لَهُ، وَوَهَبَهُ هُوَ لِهَوَازِنَ



قبل أن يقبضه من أصحابه، فهو غير مقسوم ولا مقبوض للواهب، وفي قضية جابر الهبة مقبوضة. وفي قضية ابن عباس، شائعة غير مقسومة ولا مقبوضة. وفي حديث أبي هريرة غير مقبوضة.

ح2603 وَقَضَائِي: ثَمَنُ الْجَمَلِ. وَزَادَنِي، أي قيراطاً. وهذا محل الترجمة.

ح2604 فَأَرْجَمَ: أي زاده. فَمَا زَالَ وَنَهَا شَيْءٌ: أي معي. يَوْمَ الْحَوَّةِ: القتال المشهور بين يزيد بن معاوية وأهل المدينة، فغلبهم، وانتهب أموالهم، كما يأتي بيانه في الفتن.

ح2605 غَلَامٌ: ابن عباس.

ح2606 لِرَجُلٍ: لم يسم. دَيْنٌ: بغير من قرض. فَهَمَّ بِهِ أَصْحَابُهُ: أي عزموا أن يضربوه لَمَّا أَغْلَظَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، مَقَالاً: صولة في الطلب. أَفْضَلَ مِنْ سِنَةٍ: هذا محل الترجمة.

## 24 بَاب إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةً لِقَوْمٍ

ح2607-2608 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَنَ مُسْلِمِينَ فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَعِيَ مِنْ ثَرَوْنٍ، وَأَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ: إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ، وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ». وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتظرَهُمْ يَضَعُ عَشْرَةَ لَيْلَةٍ حِينَ قَفَلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرُ رَادٍّ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا: فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا. فَقَامَ فِي الْمُسْلِمِينَ فَأَنْتَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ! فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ جَاءُواَنَا تَائِبِينَ، وَإِنِّي رَأَيْتُ أَنْ أَرُدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيبَ ذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى نُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ» فَقَالَ النَّاسُ: طَيِّبْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ. فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّا لَا نَذْرِي مَنْ أَذِنَ مِنْكُمْ فِيهِ مِمَّنْ لَمْ يَأْذَنْ، فَارْجِعُوا حَتَّى يَرْفَعَ إِلَيْنَا عُرْفاؤُكُمْ أَمْرَكُمْ» [فَرَجَعَ النَّاسُ فَكَلَّمَهُمْ عُرْفاؤُهُمْ]. ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا. وَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا مِنْ سَبِي هَوَازَنَ، هَذَا آخِرُ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ يَعْنِي: فَهَذَا الَّذِي بَلَّغْنَا.  
[انظر الحديثين 2307 و2308 واطرافها].

24 **بَابُ إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةً لِقَوْمٍ**: شيئاً جاز. وذكر فيه قصة هَوَازَنَ وهي مُطَابِقَةٌ باعتبار النَّظَرِ للمقصود، وإلا فهُمْ أي -الصحابة- إنما وهبوا للنبي ﷺ.

ح 2607-2608 **إِسْتَأْنَيْنَتْ بِهَا**: أي أخرجت قسمها. **عُرِفَاؤُكُمْ**: القائمون بأموركم.

25 **بَابُ مَنْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً وَعِنْدَهُ جِلْسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ**

وَيَذْكُرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جِلْسَاءَهُ شُرَكَاءَ وَلَمْ يَصِحَّ  
ح 2609 حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ أَخَذَ سِتْرًا، فَجَاءَ صَاحِبُهُ يَتَقَضَّاهُ فَقَالُوا لَهُ فَقَالَ: «إِنَّ لِي صَاحِبَ الْحَقِّ مَقَالًا». ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِتْرِهِ، وَقَالَ: «أَفْضَلُكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً».  
[انظر الحديث 2305 واطرافه].

ح 2610 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَكَانَ عَلَى بَكْرِ لِعُمَرَ صَغَبٌ، فَكَانَ يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَقُولُ أَبُوهُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا يَتَقَدَّمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَعْنِيهِ» فَقَالَ: عُمَرُ هُوَ لَكَ فَاشْتَرَاهُ ثُمَّ قَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ فَاصْنَعْ بِهِ مَا شِئْتَ». [انظر الحديث 2115 وطرقيه].

25 **بَابُ مَنْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً وَعِنْدَهُ جِلْسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ**: بها منهم. وَلَمْ يَصِحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. ابْنُ بَطَالٍ: "ولو صحَّ لحمل على النَّدْبِ فيما خَفَّ مِنَ الْهَدَايَا، وما جرت العادة بترك المشاحة فيه"<sup>(1)</sup>.

ح 2609 **أَخَذَ سِتْرًا**: مِنَ الْإِبِلِ عَلَى وَجْهِ السُّلْفِ. ثُمَّ قَضَاهُ أَفْضَلَ مِنْ سِتْرِهِ: هذا محل الترجمة، "لأن النبي ﷺ وهبَ لصاحب السِّنِّ الْفَضْلَ بَيْنَ السَّنَيْنِ زِيَادَةً عَلَى حَقِّهِ، فامْتاز

به وحده ولم يشاركه جلساؤه". قاله الكرمانى<sup>(1)</sup>، وهو ظاهر. وتنظير "العيني"<sup>(2)</sup> فيه مردود.

ح2610 فِي سَفَرٍ: لَمْ يُعْرِفْ. لَا يَتَقَدَّمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَهْدٌ: يعني في السفر. وأما في الحضر فكان صلى الله عليه وسلم يقدم أصحابه ويقول: «خَلُّوا ظَهْرِي لِلْمَلَائِكَةِ». هُوَ لَكِيَّا عَبْدَ اللَّهِ: فاختص به عبدالله ولم يشاركه غيره فيه، وهذا موضع الترجمة. قاله ابن بطلال<sup>(3)</sup>. وَقَبْلَهُ مَنْ بَعْدَهُ، واعتراض "العيني"<sup>(4)</sup> عليه ساقط.

## 26 بَاب إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ فَهُوَ جَائِزٌ

ح2611 وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سَقِيَانُ حَدَّثَنَا عَمْرُو عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ وَكُنْتُ عَلَى بَكْرٍ صَعْبٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُمَرَ «يَعْنِيهِ». فابْتَاعَهُ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ». [انظر الحديث 2305 وأطرافه].

26 بَاب إِذَا وَهَبَ رَجُلٌ بَعِيرًا وَهُوَ: أي والحال أن الموهب له راكب عليه على وجه العريّة. فهو جائز: ولا يحتاج إلى أن ينزل ثم يركب ثانيًا، لأن قبض المستعير كاف. ح2611 هُوَ لَكَ: هِبَةٌ. يَا عَبْدَ اللَّهِ: فاستمر راكبًا عليه وكان ذلك قبضًا.

## 27 بَاب هَدِيَّةٍ مَا يُكْرَهُ لِنَفْسِهَا

ح2612 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ حُلَّةَ سِيرَاءٍ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اشْتَرَيْتَهَا فَلَبِسْتُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلِلْوَقْدِ؟ قَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ». ثُمَّ جَاءَتْ حُلَّةٌ فَأَعْطَى

(1) الكواكب الدراري (ج11 ص138) بتصرف.

(2) عمدة القارئ (431/9).

(3) شرح ابن بطلال (100/7).

(4) عمدة القارئ (432/9).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ مِنْهَا حُلَّةً، وَقَالَ: أَكْسَوْتَنِيهَا وَقُلْتُ فِي حُلَّةٍ عَطَارِدٍ مَا قُلْتُ؟ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا». فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرُكًا. [انظر الحديث 886 واطرافه].

ح2613 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَبُو جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنْتُ فَاطِمَةَ فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا، وَجَاءَ عَلِيٌّ فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ، فَذَكَرَهُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ عَلَى بَابِهَا سِتْرًا مَوْشِيًّا» فَقَالَ: «مَا لِي وَلِلدُّنْيَا؟» فَأَتَاهَا عَلِيٌّ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: لِيَأْمُرَنِي فِيهِ بِمَا شَاءَ. قَالَ: «رُسِلُ بِهِ إِلَى قُلَانٍ». أَهْلُ بَيْنَتِ بِهِمْ حَاجَةٌ.

ح2614 حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَى إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُلَّةً سِيرَاءً، فَلَبِسْتُهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ، فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي. [الحديث 2614 - طرفاه في: 5366، 5840].  
[م- ك- 37، ب- أول الكتاب، ح- 2071، أ- 1171].

27 باب هَدِيَّةٍ مَا يَكُونُ لِبَسَهَا: أَنَّهُ بِاعْتِبَارِ الْحُلَّةِ. والمراد بالكراهة ما هو أعم من التحريم والتنزيه، بدليل أحاديث الباب. أي جواز ذلك.

ح2612 حُلَّةٌ سِيرَاءٌ: من إضافة الموصوف إلى الصفة، أي حلة من حرير محض ذات خطوط كالسيور. عَنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ: لِيَبِيعَهَا. عَطَاوِدُ: بن حاجب التميمي. مَنْ لَا خَلَالَ لَهُ: أي لا حظ له في الآخرة، أَخَالَ لَهُ: من أمه، هو عثمان بن حكيم.

ح2613 مَوْشِيًّا: أي ذا ألوان شتى. "وإنما كرهه صلى الله عليه وسلم حمايةً لابنته من التكثير من الدنيا، فأراد أن تكون على أكمل الحالات". قاله المهلب<sup>(1)</sup>. تَوَسَّلِي بِهِ: بحذف النون لغةً.

ح2614 حُلَّةٌ سِيرَاءٌ: أهداها له أَكْبَدُ نَوْمَةٍ. الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ: فعرِف من ذلك منع لباسه لها. فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي: أي قطعها وفرقتها عليهن خُمراً. وفي رواية:

(1) انظر: شرح ابن بطال (102/7).

«فَشَقَّقْتُهَا أَرْبَعًا بَيْنَ الْغَوَاطِمِ وَهْنِ: فَاطِمَةُ الزَّهْرَاءِ عَلَيْهَا السَّلَامُ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ أُمِّهِ، وَفَاطِمَةُ بِنْتُ حَمْزَةَ»<sup>(1)</sup> قَالَ الرَّائِي: «وَنَسِيتُ الرَّابِعَةَ». قَالَ الْقَاضِي: «يَشْبَهُ أَنْ تَكُونَ فَاطِمَةُ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ امْرَأَةً عَقِيلَ بْنِ أَبِي طَالِبٍ»<sup>(2)</sup>.

## 28 بَابُ قُبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاجَرَ إِبْرَاهِيمَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، بِسَارَةٍ فَدَخَلَ قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ أَوْ جَبَّارٌ، فَقَالَ: أَعْطَوْهَا أَجْرًا. وَأَهْدَيْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةً فِيهَا سَمٌّ. وَقَالَ أَبُو حَمِيدٍ: أَهْدَى مَلِكٌ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْلَةً بَيْنَضَاءَ وَكَسَاهَا بُرْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِخَرِّهِمْ. ح 2615 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ قَتَادَةَ حَدَّثَنَا أَنَسٌ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَبَّةً سُنْدُسَ وَكَانَ يَنْهَى عَنِ الْحَرِيرِ، فَعَجِبَ النَّاسُ مِنْهَا. فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَمَنَادِيلُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ فِي الْجَبَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا». [الحديث 2615 - طرفاه في: 2616-3248].

ح 2616 وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ إِنَّ أَكْبَدَ دُومَةٍ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحديث 2615 وطرفه]. [م-ك-44، ب-24، ح-2469].

ح 2617 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ يَهُودِيَّةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَاةٍ مَسْمُومَةٍ، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَجِءَ بِهَا فَقِيلَ: أَلَا نَقْتُلُهَا؟ قَالَ: لَا فَمَا زِلْتُ أَعْرِفُهَا فِي لَهَوَاتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [م-ك-39، ب-17، ح-2190].

ح 2618 حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ؟» فَإِذَا مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ، فَعَجِنَ. ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْنَعَانٌ طَوِيلٌ بَغَنَمٍ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

(1) رواه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب 1 (ح 2071) رقم (17).

(2) إكمال المعلم (578/6).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةً؟» أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةً؟» قَالَ: لَا بَلْ بَيْعٌ. فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً فَصَنَعَتْ، وَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَوَادِ الْبِطْنِ أَنْ يُشْنَوْى، وَأَيُّمُ اللَّهِ مَا فِي الثَّلَاثِينَ وَالْمِائَةِ إِلَّا قَدْ حَزَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ حِزَّةٌ مِنْ سَوَادِ بَطْنِهَا، إِنْ كَانَ شَاهِدًا أَعْطَاهَا إِيَّاهُ وَإِنْ كَانَ غَائِبًا خَبَأَ، لَهُ فَجَعَلَ مِنْهَا قِصْعَتَيْنِ فَأَكَلُوا أَجْمَعُونَ وَشَبِعْنَا، فَقَضَلْتُ الْقِصْعَتَيْنِ فَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْبَعِيرِ، أَوْ كَمَا قَالَ. [انظر الحديث 2216 وطره].

لم-ك-اول الكتاب، ب-32، ح-2056، ا-1703.

**28 باب قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ:** أي جواز ذلك. وكان "المُصَنَّفُ" -رحمه الله-

أشار إلى أنه لا تعارض بين أحاديث الباب وبين قوله صلى الله عليه وسلم: «إني لا أقبلُ هَدِيَّةَ مُشْرِكٍ»، وقوله «تُهِيتُ عَنْ زَبَدِ الْمُشْرِكِينَ»<sup>(1)</sup>، أي ردهم وعطائهم، وسندهما صحيح. وأحسن ما جُمِعَ به بينهما، كما قاله الحافظ أن النهي في حق مَنْ يُرِيدُ بهديته التودد والمواالة<sup>(2)</sup>، والجواز في حق مَنْ يُرْجَى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام<sup>(3)</sup>. **هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ:** من العراق إلى مصر. **قَوِيَّةٌ:** مصر أو الأردن. **مَلِكٌ:** هو (106/2)، عمرو بن أمري القيس. **مَلِكُ أَيْلَةٍ:** هو يوحنا بن روبة. و«أيلة»: مدينة بساحل البحر، وهي الآن خراب. **بَغْلَةً بَيْضَاءَ:** هي دلول، و**كَسَاهُ:** فاعله يعود على النبي ﷺ. ومفعوله على ملك أيلة. و**كَتَبَ لَهُ:** أي أمر مَنْ يكتب. **يَبْعَثُهُمْ:** أي ولأه على بلدهم. ح2615 **سُنْدُسٍ:** ما رَقَّ مِنَ الدِّيَبَاجِ. **لَمَنَّا دَيْلُ سَعْدٍ:** أي فما بالك بما هو أرفع من المناديل، وخصَّ سَعْدًا لأنَّ الخطاب كان لقومه بقرب موته -والله أعلم-.

ح2616 **أَكْبَرُ:** هذا اسمه، وكان نصرانيًا. **دُومَةٌ:** هي دومة الجندل، بلدٌ بقرب تَبُوكِ. **أَهْدَى:** أي جَبَّةُ السُّدُسِ المذكورة. أراد البخاري بيان المهدي لتظهر مطابقة الترجمة.

(1) رواه أبو داود كتاب الإمارة. باب الإمام يقبل هدايا المشركين (ح3057).

(2) في الأصل والمخطوطة: "موالات" بالتاء المبسوطة.

(3) الفتح (231/5).

ح2617 يَهُودِيَّةٌ: زينب بنت مِسْكَمَ الخيبرية، واختُلِفَ في إسلامها. فَأَكَلَ مِنْهَا: صلى الله عليه وسلم بخيبر، وأكل معه بيشْرُ بنُ البراء. ثم قال: «أَمْسِكُوا فَإِنَّهَا مَسْمُومَةٌ». قَالَ: لَا: لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا ينتقم لنفسه. ثم لَمَّا مَاتَ بيشْرُ قَتَلَهَا قِصَاصًا. فَمَا زِلْتُ: هذا قولُ أنس. أَعْرِفُهَا: أي الأكلة. أي أثرها كتغير اللون. لَهَوَات: جمع لهاة سقف الغم.

ح2618 مَعْرَجَلٍ: لم يسم، جَاءَ رَجُلٌ: لم يسم. مُشْعَارٌ: هكذا في نسخنا -بالراء المشددة- مرقوماً عليها علامة الحموي والكشميهني. وللمستملي: «مِشْعَانٌ» -بالنون المشددة-، ومعناه الطويل جداً. كذا فسرهُ البخاري، وعليه فحقه التأخير عن قوله: "طَوِيلٌ": بأن يقال: طويل مشعان. وقيل: معناه منتشر شعر الرأس. بَيْعًا... إلخ: أي أتبيع بيعاً، أم تُعْطِي عَطِيَّةً. خاطبه صلى الله عليه وسلم بذلك تأليفاً له وليثيبه على عَطِيَّتِهِ إِنْ كَانَتْ عطية. وهذا محل الترجمة. فَصْنِعَتْ: دُبِحَتْ وَسَلِّخَتْ. سَوَادٌ بَطْنِيهَا: هو الكبد. فَحَمَلْنَاهُ: أي الطعام الفاضل. وفي الحديث معجزتان ظاهرتان.

## 29 بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8].

ح2619 حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ يِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: رَأَى عُمَرُ حَلَّةَ عَلَى رَجُلٍ ثَبَاغُ فَقَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ابْتَغْ هَذِهِ الْحَلَّةَ تَلْبَسُهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَإِذَا جَاعَكَ الْوَقْدُ! فَقَالَ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ» فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهَا بِحُلٍّ، فَأَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ مِنْهَا بِحَلَّةٍ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تَلْبَسُهَا وَقَدْ قُلْتَ فِيهَا مَا قُلْتَ قَالَ: «إِنِّي لَمْ أَلْبَسُهَا لَتَلْبَسُهَا! تَبِيعُهَا أَوْ تَكْسُوَهَا». فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. [انظر الحديث 886 وأطرافه].

ح2620 حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَتْ: قَدِمَتِ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ  
مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ: أَفَاصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ صِلِي أُمَّكَ».  
[الحديث 2620 - أطرافه في: 3183، 5978، 5979]. [م-ك-12، ب-14، ح-1003، أ-26981].

29 باب الْحَدِيثِ لِلْمُشْرِكِينَ: أَي جَوَازِهَا. «لَمْ يَفْعَلُوا كُمْ فِي الدِّينِ»: مِنَ الْكُفَارِ،  
كَالنِّسَاءِ وَالضُّعْفَةِ. «أَنْ تَبَرُّوهُمْ»: تُحْسِنُوا إِلَيْهِمْ. «وَتَقْسِطُوا إِلَيْهِمْ»: تَقْضُوا لَهُمْ  
بِالْقِسْطِ، أَي بِالْعَدْلِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنَ الْمَبْرَةِ -بمعنى الإحسان الذي هو معاملة بالظاهر-  
الْمَوَدَّةُ الْقَلْبِيَّةُ الْمَنْهِي عَنْهَا. قَالَ تَعَالَى: «لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
يُؤَاوُونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»<sup>(1)</sup> الْآيَةِ. فَإِنَّهَا عَامَةٌ فِي حَقِّ مَنْ قَاتَلَ وَمَنْ لَمْ يُقَاتِلْ، وَقَالَ  
الْجَلَالُ الْمَحَلِّي: " هَذَا قَبْلُ الْأَمْرِ بِجِهَادِهِمْ"<sup>(2)</sup>.

ح2619 أَوْ تَكْسُوها: غَيْرُكَ.

ح2620 أُمِّي: قَتِيلَةٌ بِنْتُ أَسَدٍ، طَلَّقَهَا أَبُو بَكْرٍ، حَيْثُ امْتَنَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ. وَلَمْ يَعْرِفْ  
لَهَا إِسْلَامًا. فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَي فِي مَدَّةِ الصَّلَاحِ الْوَاقِعَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
الْمُشْرِكِينَ. وَفِي رَاغِبَةٍ: فِي بَرِّي وَصَلْتِي.

30 بَابُ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَيْبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ

ح2621 حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ وَشُعْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ». [انظر الحديث 2589 وطرفه].

ح2622 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ  
عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ، الَّذِي يَعُودُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَرْجِعُ فِي قَيْتِهِ».  
[انظر الحديث 2589 وطرفه].

(1) آية 22 من سورة المجادلة.

(2) تفسير الجلالين (ص731) عن الآية 8 من سورة الممتحنة.



ح2623 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ مِنْهُ وَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدَرَاهِمٍ وَاحِدٍ فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ». [انظر الحديث 1490 واطرافه].

30 باب لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ وَبَنِيهِ وَصَدَقَتِهِ: مذهبنا في الرجوع في الهبة الكراهة لغير الأب والأم كما سبق. وفي الصدقة الجريمة مطلقاً، وهذا في غير هبة الثواب. أما هي فله الرجوع فيها إذا لم يثب عليها.

وأما تملك الصدقة بشراء أو قبول صدقة أو هبة، ففيه عندنا قولان: الكراهة والمنع. وعلى الكراهة ذهب الشيخ خليل فقال: "وكره تملك صدقة (107/2) بغير ميراث". هـ<sup>(1)</sup>. وهو تابع في ذلك لتشهير اللّخمي وابن عبد السلام. قال أبو علي: "وعلى الكراهة جلّ الناس" هـ. ويأتي لابن حجر أنه قول الجمهور. وقول الشيخ التاودي هنا: بـ"التحريم". قال اللّخمي من أصحابنا" هـ. سبق قلم أو تغيير من الناسخ". وملك الهبة بما ذكر، المشهور فيه عندنا الجواز، كما عند الزرقاني مسلماً<sup>(2)</sup>.

ح2622 لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوَى: قَالَ الْأَبِيُّ: "هذا التمثيل خرج مخرج التنفير لا مخرج الذم". هـ<sup>(3)</sup>. أي فلا يدل على الحرمة. وقال اللّخمي: "الأحسن حمله على الكراهة، لأنّ المثل ضرب لنا بما ليس بحرام على فاعل ذلك، لأنه ليس بمخاطب". هـ<sup>(4)</sup>.

ح2623 حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ: أي حمل تملك ليجاهد عليه. فَأَضَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ:

(1) مختصر خليل (ص255).

(2) شرح الزرقاني على مختصر خليل (106/7/4).

(3) إكمال الإكمال (575/5).

(4) المصدر نفسه.

بأن قصر في مؤنته. لَا تَشْتَرِهِ: نهى تنزيهه. فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي مَدَقَّتِهِ... إلخ: قال ابن حجر: "حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه، وحمله قوم على التحريم". هـ<sup>(1)</sup>.

### 31 باب

ح2624 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا: هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَبِي مَلِيكَةَ أَنَّ بَنِي صُهَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ جُدْعَانَ ادَّعَوْا بَيْنَيْنَ وَحُجْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى ذَلِكَ صُهَيْبًا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَنْ يَشْهَدُ لَكُمَا عَلَى ذَلِكَ؟ قَالُوا: ابْنُ عُمَرَ. فَدَعَاهُ فَشَهِدَ لَأَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُهَيْبًا بَيْنَيْنَ وَحُجْرَةَ، فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ.

31 بَابُ: بغير ترجمة، كالفصل مما قبله.

ح2624 بَنِي صُهَيْبٍ: بن سنان الرومي، سُبَيِّ صَغِيرًا أَوْ بَيْعَ، وبنوه هم: حمزة، وحبیب، وسعد، وصالح وغيرهم. مَوْلَى بَنِي جُدْعَانَ: وللکشمیہنی والمستملی: ابن «جدعان». وكان اشتراه وأعتقه. وَهَجْرَةٌ: هي الموضع المنفرد في الدار، أَنَّ: بدل مما قبله. فَقَضَى مَرْوَانُ بِشَهَادَتِهِ لَهُمْ: أي مع يمينهم. قاله ابن بطلال<sup>(2)</sup>، قاله في "الكواكب"<sup>(3)</sup>. وقول ابن حجر: "فيه نظر"، لأنه لم يُذكر في الحديث. هـ<sup>(4)</sup>. رَدُّهُ الشَّيْخُ الثَّوَدِيُّ بقوله: "لا يلزم من عدم ذكره عدم وقوعه كما تقرر". هـ. ومناسبة الحديث للترجمة قبله، أَنَّ الصحابةَ لَمَّا ثَبِتَ لديهم عطيةُ النَّبِيِّ ﷺ ذلك لصهيب، لم يستفصلوا هل رَجَعَ في ذلك أم لا؟ فَدَلَّ عَلَى أَلَّا أَثَرَ لِلرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ. قاله ابن حجر<sup>(5)</sup>.

(1) الفتح (237/5).

(2) شرح ابن بطلال (112/7).

(3) الكواكب الدراري (مج 5 ج 11 ص 147).

(4) الفتح (238/5).

(5) الفتح (237/5).

## 32 بَاب مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى

أَعْمَرْتُهُ الدَّارَ فَهِيَ عُمَرَى جَعَلْتُهَا لَهُ. «اسْتَغْمَرَكُمْ فِيهَا» جَعَلَكُمْ عُمَارًا.  
 ح2625 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْعُمَرَى أَنَّهَا لِمَنْ  
 وَهَبَتْ لَهُ. [م-ك-24، ب-4، ح-1625].

ح2626 حَدَّثَنَا حَقُّصُ بْنُ عُمَرَ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّضْرُ  
 بْنُ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعُمَرَى جَائِزَةٌ وَقَالَ عَطَاءٌ حَدَّثَنِي جَابِرٌ عَنْ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ». [م-ك-24، ب-4، ح-1625، 1626، ا-8575].

32 بَاب مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَى: العمرى عندنا تمليكُ منفعةٍ بغير عوض حياة  
 الْمُعْطَى -فَتْحًا-.

قال الشيخ: "وجازت العمرى كأمرتكَ أو وارثكَ، ورجعت للمُعْطَى أو وارثِهِ بعد  
 موته" (1). أي المعمر -فَتْحًا- ثم قال: "لَا الرُّقْبَى" -أي فلا تجوز-. ثم فسرها بقوله:  
 "كَذَوِي (دار)" (2). قال: -أي كُلُّ منهما للآخر- إِنْ مِتُّ قَبْلِي فهِمَا لِي وَإِلَّا فَكَ" (3).

قال "الزرقاني": فَإِنْ نَزَلَتِ الرُّقْبَى وَاطَّلَعَ عَلَيْهَا قَبْلَ الْمَوْتِ فَسُخِتَ، وَبَعْدَهُ رَجَعَتْ  
 لِلْوَارِثِ مِلْكًا (4)، جَعَلْتُهَا لَهُ: مَدَّةَ عُمَرِهِ. جَعَلَكُمْ عُمَارًا: تَسْكُنُونَ فِيهَا، أَيْ فِي الْأَرْضِ.  
 ح2625 أَنَّهَا أَيْ مَنْفَعَتُهَا. لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ: أَيْ حَيَاتِهِ، فَإِنْ مَاتَ رَجَعَتْ لِلْمَعْمُورِ  
 -كسراً- أَوْ لِوَارِثِهِ.

ولم يذكر المصنَّفُ حكم الرُّقْبَى، وكأنه يرى أَنَّ حُكْمَهَا حكم العمرى، وَأَنَّ معْنَاهُمَا

(1) مختصر خليل (ص255).

(2) كذا بالأصل. وفي المختصر: "تَارَيْنَ" وهو الصواب.

(3) مختصر خليل (ص255).

(4) الزرقاني على خليل (مج4 ج7 ص104).

واحد، وهو قول الجمهور، عدا المالكية، فإنهم لا يجيزونها كما سبق، لما فيها من المخاطرة.

### 33 بَاب مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ وَالذَّابَّةَ وَغَيْرَهَا

ح2627 حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ فِرْعَ، بِالْمَدِينَةِ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ: الْمَذْبُوبُ فَرَكِبَ. قَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا». [الحديث 2627 - أطرافه في: 2820، 2857، 2872، 2866، 2867، 2908، 2968، 2969، 3040، 6033، 6212].

33 بَاب مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ: أي جواز ذلك، وإنما ذكر العارية في أبواب

الهبة لأنها هبة المنافع، وهي مشروعة، وليست من السؤال المذموم.

ح2627 وَجَدْنَا<sup>(1)</sup>: أي الفرس. لَبَعُوا: أي واسع الجري. ولم يكن يُجَارَى من يومئذٍ وقد كان قطوفاً.

### 34 بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ لِلْعُرُوسِ عِنْدَ الْبَنَاءِ

ح2628 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَعَلَيْهَا دِرْعُ قِطْرِ ثَمَنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ، فَقَالَتْ: ارْقِعْ بَصْرَكَ إِلَى جَارِيَتِي انْظُرْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا تُزْهِى أَنْ تَلْبَسَهُ فِي النَّيْتِ، وَقَدْ كَانَ لِي مِنْهُنَّ دِرْعُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَمَا كَانَتْ امْرَأَةً تُقِينُ بِالْمَدِينَةِ إِلَّا أُرْسِلَتْ إِلَيَّ تَسْتَعِيرُهُ.

34 بَابِ الْإِسْتِعَارَةِ لِلْعُرُوسِ عِنْدَ الْبَنَاءِ: أي جوازها. والعروس وصفٌ يستوي فيه

الذكر والأنثى ما دام في أعراسهما. و«البناء» المراد به الزفاف.

ح2628 دِرْعٌ: الدرع قميص المرأة. قِطْرِي<sup>(2)</sup>: نوع من برود اليمن. ثَمَنٌ: أي ثمنه، جَارِيَتِي: لم تُعْرِفْ، تُزْهِى: تتكبر، تَسْتَعِيرُهُ: للتزوين به.

(1) في صحيح البخاري (216/3): «وجدنا».

(2) في صحيح البخاري (216/3): «قِطْر».

فيه جواز استعارة اللباس للعروس، وأن ذلك ليس من التشيع<sup>(1)</sup> بما ليس للإنسان، ويقاس على اللباس الفراش وغيره من الزينة المباحة، مع الخلو عن المنكر لا في الجموع المشتملة على المناكر، وقصد (108/2)، المباحة. فقَيْن: تُزَفَن لزوجها. أي: تُهْدَى له، وَيُرَوَّى: «تُزَيْن».

### 35 باب فضل المنيحة

ح2629 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «نِعْمَ الْمَنِيحَةُ اللَّقْحَةُ: الصَّقِيُّ مِئْخَةً، وَالشَّاهُ الصَّقِيُّ تَعْدُو بِإِنَاءٍ وَتَرَوْحُ بِإِنَاءٍ». حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ قَالَ: «نِعْمَ الصَّدَقَةُ». [الحديث 2629 - طرفه في: 5608. (م-ك-12، ب-22، ح-1019، ا-1020).

ح2630 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ الْمَدِينَةَ مِنْ مَكَّةَ وَلَيْسَ بِيَدِيهِمْ، يَعْنِي شَيْئًا، وَكَانَتْ الْأَنْصَارُ أَهْلَ الْأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الْأَنْصَارُ عَلَى أَنْ يُعْطَوْهُمْ ثِمَارَ أَمْوَالِهِمْ كُلَّ عَامٍ وَيَكْفُوهُمْ الْعَمَلَ وَالْمَتُونَةَ، وَكَانَتْ أُمُّهُ أَمْ أَنَسٍ أَمْ سَلِيمٍ كَانَتْ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ فَكَانَتْ أُعْطَتْ أَمْ أَنَسٍ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِذَا قَا عَظَاهُنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ أَيْمَنَ مَوْلَانَهُ، أَمْ أُسَامَةَ بْنُ زَيْدٍ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ قَتْلِ أَهْلِ خَيْبَرَ فَانصَرَفَ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَدَّ الْمُهَاجِرُونَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ فَرَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى أُمِّهِ عِذَا قَا وَأُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْ أَيْمَنَ مَكَائِنَهُمْ مِنْ حَائِطِهِ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ أَخْبَرَنَا أَبِي عَنْ يُونُسَ بِهِذَا، وَقَالَ: مَكَائِنَهُمْ مِنْ خَالِصِهِ. [الحديث 2630 - لطفه في: 4120، 4030، 3128. (م-ك-32، ب-24، ح-1771).

ح2631 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْبِعُونَ خَصْلَةً أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةٌ

(1) يقصد حديث: «المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبي زور».

العنز، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءُ ثَوَابِهَا وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ». قَالَ حَسَّانُ فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِيحَةِ الْعَنْزِ مِنْ: رَدِّ السَّلَامِ، وَتَسْمِيَةِ الْعَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ... وَنَحْوِهِ، فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خُمْسَ عَشْرَةِ خَصْلَةٍ.

ح2632 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ عَنْ جَابِرٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَتْ لِرَجَالٍ مِمَّا قُضُولُ أَرْضِينَ، فَقَالُوا: نَوَاجِرُهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ وَالنِّصْفِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَمْسِكْ أَرْضَهُ».

[انظر الحديث 2340].

ح2633 وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدٍ قَالَ: جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَجْرَةِ فَقَالَ: «وَيْحَكَ! إِنَّ الْمَجْرَةَ سَائِهَا، شَدِيدٌ فَهْلٌ لَكَ مِنْ إِيْلٍ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَتُعْطِي صَدَقَتَهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَهْلُ تَمْنَحُ مِنْهَا شَيْئًا؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَتَحْلِبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَبْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

[انظر الحديث 452 وطرقيه].

ح2634 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عَمْرِو عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ سِيعْنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ تَهْتَرُ زَرْعًا، فَقَالَ: «لِمَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: أَكْثَرَاهَا فَلَانٌ. فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَوْ مَنَحَهَا إِيَّاهُ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا أَجْرًا مَعْلُومًا». [انظر الحديث 2330 وطرقيه].

35 فَضْلُ الْمَنِيحَةِ: هِيَ فِي الْأَصْلِ الْعُطِيَّةُ. وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا فِي أَوَّلِ أَحَادِيثِ الْبَابِ عَارِيَةُ ذَوَاتِ الْأَلْبَانِ، لِيُؤْخَذَ لِبَنِيهَا ثُمَّ تَرَدُّ إِلَى صَاحِبِهَا، وَفِيمَا عَدَاهُ إِعَارَةٌ مَا سِوَى ذَلِكَ.

ح2629 اللَّفْحَةُ: النَّاقَةُ الْحُلُوبِ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدِ بِالْوِلَادَةِ. الصَّغِيرَةُ: الْغَزِيرَةُ اللَّبَنِ. وَمَنِيحَةٌ: تَمْيِيزٌ لِلظَّاهِرِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "جَوْزُهُ الْمُبَرَّدُ وَهُوَ الصَّحِيحُ"<sup>(1)</sup>. تَغْدُو بِإِنَاءٍ...

إِلَخ: أَيُّ بِمَا يَمْلُؤُهُ لَبَنًا. أَيُّ تَحْلِبُ إِنَاءً بِالْغَدَاةِ وَإِنَاءً بِالْعِشِيِّ.

(1) شواهد التوضيح لابن مالك (ص107).

ح2630 وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ: يعني شيئاً. ثَمَارَ أَمْوَالِهِمْ: أي نصفها. وَالْمَثْوَنَةُ: في الزراعة والسقي، هذا العمل صدر من بعضهم لا من كلهم، لَأَنَّ بَعْضَ الْأَنْصَارِ أعطى لبعض المهاجرين عدداً من النخيل يأخذ غلتها مجاناً، ومن ذلك قصة أُمِّ أَنْسٍ مَعَ أُمِّ أَيْمَنَ. أُمُّهُ: أي أنس. أُمُّ أَنْسٍ: بدل. أُمُّ سَلَيْمٍ: بدل أيضاً. واسمها سهيلة أو مليكة بنتُ بلحان الأنصارية. لِأُمِّ عَبْدِ<sup>(1)</sup> اللَّهِ: أخي أنس لِأُمِّهِ. عَذَاقًا: جمع عَذَق<sup>(2)</sup>، وهو النخلة. أي وهبت له ثمرها فقط. أُمُّ أَيْمَنَ: بَرَكَةٌ -بِفَتْحَاتٍ- مَوْلَانَتُهُ: وحاضنته. وَدَّ الْمُهَاجِرُونَ: لاستغنائهم بغنيمة خيبر. وَنُ حَائِطِهِ: بستانه. وَنُ خَالِصِهِ: أي من خالص ماله.

ح2631 أَرْبَعُونَ خَصْلَةً: مبتدأ. وَجُمْلَةٌ: أَعْلَاهُنَّ مَنِيحَةُ الْعَنْزِ: من مبتدأ وخبر معترضة. وقوله: مَا مِنْ عَاوِلٍ... إلخ: خبرٌ. وإعرابُ القسطلاني غيرُ ظاهرٍ<sup>(3)</sup>. وَنُ وَدَّ السَّلَامَ: لا يشكل بأنه واجب. ومنيحة العنز مستحبة، لِأَنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا يَفْضَلُ الْمُسْتَحَبُّ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِهِ. قاله ابن زكري.<sup>(4)</sup> فَمَا اسْتَطَعْنَا... إلخ.

ابنُ بطال: "معلوم أنه صلى الله عليه وسلم كان عالماً بها، وإنما لم يذكرها لمعنى هو أنفع للناس من ذكرها خشية أن يكون التَّعْيِينُ لها مُزْهِدًا في غيرها من أنواع البر".<sup>(5)</sup> ابنُ الْمُثَنَّى: "التعداد سهل ولكن الشرط صعب، وهو أن يكون المعدود دون منحة المعز.

(1) في صحيح البخاري (217/3): «أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ».

(2) الْعَذَقُ: -بالفتح- النخلة بحملها والجمع عَذَاقٌ، وَأَعَذَقُ -بالكسر- كل غصن له شُعَبٌ، ويطلق على عنقود العنب، والجمع أَعَذَاقٌ، وَعَذَقْتُ.

(3) إرشاد الساري (368/4).

(4) حاشية ابن زكري (مج/42/ص8).

(5) الفتح (245/5).

ولا يتحقق ذلك، فالأولى ألا يُعْتَنَى بِعَدِّهَا لِمَا ذَكَرَ هـ. وَلِئَلَّا يُخْتَقَرُ شَيْءٌ مِنْ وَجْهِ  
الْبِرِّ<sup>(1)</sup>.

الكرماني بَعْدَ أَنْ سَرَدَ نَقْلًا عَنْ بَعْضِهِمْ: "أربعين خصلة من أنواع البر" زاعماً أنها هي،  
قال ما نَصَّهُ: "هذا الكلام رَجْمٌ بِالْغَيْبِ لِحتمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ غَيْرَ الْمَذْكُورِ، ثُمَّ فِيهِ  
تَحَكُّمٌ، حَيْثُ عُدَّ السَّلَامُ دُونَ رَدِّهِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ دُونَ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِيهِ  
أَيْضًا تَكَرُّارٌ هـ<sup>(2)</sup>.

ح2633 فَتَحْتَلِبُهَا يَوْمَ وَوَدِهَا: أَيُّ يَوْمِ نُوبَةِ شَرْبِهَا، لِأَنَّ الْحَلْبَ يَوْمُئِذٍ أَوْفَقٌ لِلنَّاقَةِ  
وَأَرْفَقٌ لِلْمُحْتَاجِينَ، الْيَحَارُ: الْقَرْيُ وَالْمَدَنُ. لَنْ يَنْفِرَكَ: يَنْقُصُكَ.

ح2634 أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ: فِي الْمَزَارَعَةِ: «قَالَ عَمْرُو: قُلْتُ لَطَاوُسُ، لَوْ تَرَكْتَ الْمَخَابِرَةَ  
فَانْهَمَ يَزْعُمُونَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ، قَالَ -أَيُّ عَمْرُو-: إِنِّي أُعْطِيهِمْ وَأُعِيْثُهُمْ، وَأَنْ أَعْلَمَهُمْ  
أَخْبَرَنِي... إلخ». تَهْتَفُزُ زَوْعًا: تَتَحَرَّكُ بِالنَّبَاتِ. وَسَبَقَ الْبَحْثُ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَزَارَعَةِ.

36 بَابُ إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ، فَهُوَ جَائِزٌ  
وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ هَذِهِ عَارِيَّةٌ. وَإِنْ قَالَ كَسَوْتُكَ هَذَا الثَّوْبَ، فَهُوَ هِبَةٌ.  
ح2635 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:  
«هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ يَسَارَةً فَأَعْطَوْهَا آجَرَ، فَرَجَعَتْ فَقَالَتْ: أَشْعَرْتُ أَنْ اللَّهَ  
كَبَّتَ الْكَافِرَ وَأَخْدَمَ وَلِيدَةً؟».

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
«فَأَخْدَمَهَا هَاجَرَ». [انظر الحديث 2217 واطرافه].

36 بَابُ إِذَا قَالَ: أَخْدَمْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَّةُ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ: أَيُّ عَلَى عُرْفِهِمْ فِي  
صُدُورِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْهُمْ، إِمَّا قَصْدُ التَّمْلِيكِ أَوْ قَصْدُ غَيْرِهِ. فَهُوَ جَائِزٌ مَاضٍ عَلَى مَقْتَضَى عُرْفِهِمْ.

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث رقم (2631).

(2) الكواكب الدراري (مج5 ج11 ص153).



وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: يَعْنِي بِهِ الْحَنْفِيَّةُ. هَذِهِ عَارِيَّةٌ: أَيُ فَلَا تَجُوزُ، وَإِنْ قَالَ: كَسَوْتُكَ: ... إلخ.

قال الكرمانى: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِنْ تَتَمَّةِ قَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ، فَيَكُونُ مَقْصُودُهُ أَنَّهُمْ تَحَكَّمُوا حَيْثُ قَالُوا ذَلِكَ عَارِيَّةً، وَهَذَا هَبَةٌ، وَأَنْ يَكُونَ عَطْفًا عَلَى التَّرْجُمَةِ". هـ<sup>(1)</sup>.

ومذهبنا -معشر المالكية- في الإخدام أنه هبة الخدمة خاصة للأمر الذي جعله المخدم، ثم تعود إليه بعده وهي جائزة.

ح2635 وَأَخْدَمَ وَلَيْدَةً: دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْإِخْدَامَ تَمْلِكُ رُقْبَةً لَا تَمْلِكُ مَنَفْعَةً، نَعَمْ إِنْ كَانَ ثُمَّ عُرِفَ يُصَارُ إِلَيْهِ.

37 بَابُ إِذَا حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا.

ح2636 حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا يَسْأَلُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِهِ وَلَا تَعْزُ فِي صَدَقَتِكَ». [انظر الحديث 2217 وإطرافه].

37 بَابُ إِذَا حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصَّدَقَةِ: أَيُ فِي عَدَمِ الرَّجُوعِ

(109/2) فِيهِ.

ح2636 حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ: أَيُ حَمَلَ تَمْلِكُ لِيَجَاهِدَ عَلَيْهِ. لَا تَشْتَرِهِ: النَّهْيُ لِلتَّنْزِيهِ

عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

## فهرس موضوعات المجلد السادس

### الموضوع

### الصفحة

- 36 بَابُ شَرَاءِ الْبَابِلِ الْهَيْمِ أَوْ الْأَجْرَبِ الْهَائِمِ الْمُخَالَفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.....1
- 37 بَابُ بَيْعِ السَّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا.....2
- 38 بَابُ فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ.....3
- 39 بَابُ ذِكْرِ الْحَجَامِ.....4
- 40 بَابُ التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبُسِّهِ لِلرُّجَالِ وَالنِّسَاءِ.....4
- 41 بَابُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسُّومِ.....5
- 42 بَابُ كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ.....6
- 43 بَابُ إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ.....8
- 44 بَابُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.....8
- 45 بَابُ إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ.....10
- 46 بَابُ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ.....11
- 47 بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي.....12
- 48 بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ.....14
- 49 بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ.....15
- 50 بَابُ كَرَاهِيَةِ السَّخْبِ فِي السُّوقِ.....19
- 51 بَابُ الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطِي.....20
- 52 بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ.....21
- 53 بَابُ بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُدِّهِ.....22
- 54 بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ.....23
- 55 بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ وَبَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.....27
- 56 بَابُ مَنْ رَأَى إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِزَافًا أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ وَالْأَدَبِ فِي ذَلِكَ.....29

- 57 بَاب إِذَا اشْتَرَى مَقَاعًا أَوْ دَابَّةً قَوْضَعُهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ ..... 30
- 58 بَاب لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكَ ..... 31
- 59 بَاب بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ ..... 33
- 60 بَاب النَّجْشِ ..... 34
- 61 بَاب بَيْعِ الْغَرَبِ وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ ..... 36
- 62 بَاب بَيْعِ الْمُلَامَسَةِ ..... 37
- 63 بَاب بَيْعِ الْمُتَابَذَةِ ..... 38
- 64 بَاب النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَكُلِّ مُحَفَّلَةٍ وَالْمُصْرَاةِ الَّتِي صُرِّيَ لَبْنُهَا ..... 39
- 65 بَاب إِنْ شَاءَ رَدُّ الْمُصْرَاةِ وَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ ثَمَرٍ ..... 41
- 66 بَاب بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي ..... 41
- 67 بَاب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النَّسَاءِ ..... 43
- 68 بَاب هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغِيرَ أَجْرٍ؟ وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ؟ ..... 44
- 69 بَاب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ ..... 45
- 70 بَاب لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسُّمُسَرَةِ ..... 46
- 71 بَاب النَّهْيِ عَنِ تَلْقِي الرُّكْبَانِ ..... 47
- 72 بَاب مُنْتَهَى التَّلْقَى ..... 49
- 73 بَاب إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ ..... 50
- 74 بَاب بَيْعِ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ ..... 53
- 75 بَاب بَيْعِ الزَّبِيبِ بِالزَّبِيبِ وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ ..... 54
- 76 بَاب بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ ..... 55
- 77 بَاب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ ..... 56
- 78 بَاب بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ ..... 56
- 79 بَاب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نِسَاءً ..... 57
- 80 بَاب بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً ..... 58

- 81 بَابُ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ يَدًا بِيَدٍ..... 59
- 82 بَابُ بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَبَيْعُ الرَّبِيبِ بِالكَرْمِ وَبَيْعُ الْعَرَايَا..... 59
- 83 بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى رُءُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ..... 61
- 84 بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا..... 63
- 85 بَابُ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا..... 66
- 86 بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا..... 68
- 87 بَابُ إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ..... 68
- 88 بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ..... 69
- 89 بَابُ إِذَا أَرَادَ بَيْعُ ثَمَرٍ بِثَمَرٍ خَيْرٍ مِنْهُ..... 70
- 90 بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ..... 71
- 91 بَابُ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا..... 73
- 92 بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ..... 73
- 93 بَابُ بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ..... 74
- 94 بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ وَأَكْلِهِ..... 75
- 95 بَابُ مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ فِي الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَةِ..... 75
- 96 بَابُ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ..... 77
- 97 بَابُ بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ..... 77
- 98 بَابُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِيُغَيِّرَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِيَ..... 78
- 99 بَابُ الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ..... 81
- 100 بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَبَتِهِ وَعَقْبِهِ..... 82
- 101 بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ..... 85
- 102 بَابُ قَتْلِ الْخَنْزِيرِ..... 86
- 103 بَابُ لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ..... 87
- 104 بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ..... 88

105 بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ ..... 90

106 بَابُ إِثْمِ مَنْ بَاعَ حُرًّا ..... 90

107 بَابُ أَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرْضِيهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ ..... 91

108 بَابُ بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً ..... 91

109 بَابُ بَيْعِ الرَّقِيقِ ..... 93

110 بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ ..... 94

111 بَابُ هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا ..... 96

112 بَابُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ ..... 98

113 بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ ..... 99

## 101..... كِتَابُ السَّلَامِ

1 بَابُ السَّلَامِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ ..... 101

2 بَابُ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ ..... 102

3 بَابُ السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ ..... 103

4 بَابُ السَّلَامِ فِي النُّخْلِ ..... 104

5 بَابُ الْكَفِيلِ فِي السَّلَامِ ..... 105

6 بَابُ الرُّهْنِ فِي السَّلَامِ ..... 106

7 بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ..... 106

8 بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ الثَّاقَةُ ..... 107

## 108..... السَّلَامُ فِي الشُّفْعَةِ

1 بَابُ الشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقَسِّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ ..... 108

2 بَابُ غَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ ..... 109

3 بَابُ أَيِّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ ..... 110

## 112.....كِتَابُ الْإِجَارَةِ

- 112..... 1 بَابُ اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ
- 113..... 2 بَابُ رَغْيِ الْفَنَمِ عَلَى قَرَارِيطَ
- 114..... 3 بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ أَوْ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ
- 115..... 4 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ، جَازَ،
- 116..... 5 بَابُ الْأَجِيرِ فِي الْغَزْوِ
- 117..... 6 بَابُ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ لِقَوْلِهِ:
- 118..... 7 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَاطِطًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَازَ
- 119..... 8 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ
- 120..... 9 بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ
- 121..... 10 بَابُ إِثْمِ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ
- 121..... 11 بَابُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ
- 122..... 12 بَابُ مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ الْأَجِيرُ أَجْرَهُ فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَرَادَ
- 124..... 13 بَابُ مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ وَأَجْرَةُ الْحِمَالِ
- 124..... 14 بَابُ أَجْرِ السُّمُسْرَةِ
- 126..... 15 بَابُ هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ
- 127..... 16 بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرِّقْيَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ
- 131..... 17 بَابُ ضَرْبَةِ الْعَبْدِ وَتَعَاهُدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ
- 132..... 18 بَابُ خَرَّاجِ الْحَجَّامِ
- 132..... 19 بَابُ مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفُّوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ
- 133..... 20 بَابُ كَسْبِ الْبُغْيِ وَالْإِمَاءِ وَكَرَةِ إِبْرَاهِيمَ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُعْتَقَةِ
- 135..... 21 بَابُ عَسْبِ الْفَحْلِ
- 135..... 22 بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

## 137.....كِتَابُ الْحَوَالَةِ

137.....1 بَابُ الْحَوَالَةِ وَهَلْ يَرْجَعُ فِي الْحَوَالَةِ؟

139.....3 بَابُ إِنْ أَحَالَ دَيْنُ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ

## 141.....الكفالة

141.....1 بَابُ الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْذُّيُونِ بِالْأُذْدَانِ وَغَيْرِهَا

143.....2 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ فَأَتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ

145.....3 بَابُ مَنْ تَكَفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

146.....4 بَابُ جَوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَقْدِهِ

## 150.....كتاب في الوكالة

150.....1 بَابُ وَكَالَةِ الشَّرِيكِ الشَّرِيكِ فِي الْقِسْمَةِ وَغَيْرِهَا وَقَدْ أَشْرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِيًّا

151.....2 بَابُ إِذَا وَكَّلَ الْمُسْلِمُ حَرْبِيًّا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، جَازَ

152.....3 بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الصَّرْفِ وَالْبَيْزَانِ

153.....4 بَابُ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ أَوْ شَيْئًا يَفْسُدُ ذَبَحَ وَأَصْلَحَ مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ

154.....5 بَابُ وَكَالَةِ الشَّاهِدِ وَالْفَائِزِ جَائِزَةً

155.....6 بَابُ الْوَكَالَةِ فِي قَضَاءِ الدُّيُونِ

155.....7 بَابُ إِذَا وَهَبَ شَيْئًا لَوَكِيلٍ أَوْ شَفِيعٍ قَوْمٍ جَازَ

157.....8 بَابُ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا أَنْ يُعْطِيَ شَيْئًا، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ يُعْطِي، فَأَعْطَى عَلَى مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ

157.....9 بَابُ وَكَالَةِ الْمَرْأَةِ الْإِمَامِ فِي النِّكَاحِ

158.....10 بَابُ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا فَتَرَكَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَأَجَازَهُ الْمُوَكَّلُ فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ

162.....11 بَابُ إِذَا بَاعَ الْوَكِيلُ شَيْئًا فَاسِدًا فَبَيْعُهُ مَرْدُودٌ

162.....12 بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الْوَقْفِ وَتَفَقُّتِهِ وَأَنْ يُطْعَمَ صَدِيقًا لَهُ وَيَأْكُلَ بِالْمَعْرُوفِ

163.....13 بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الْحُدُودِ

164.....14 بَابُ الْوَكَالَةِ فِي الْبُذْنِ وَتَعَاهُذِهَا

15 بَابُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكَيْلِهِ: ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، وَقَالَ الْوَكِيلُ قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ ..... 164

16 بَابُ وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا ..... 165

كِتَابُ فِي الْحَرْثِ ..... 166

1 بَابُ فَضْلِ الزَّرْعِ وَالْفَرْسِ إِذَا أَكَلَ مِنْهُ ..... 166

2 بَابُ مَا يُحْدَرُ مِنْ عَوَاقِبِ الْإِسْتِغَالِ بِآلَةِ الزَّرْعِ أَوْ مُجَاوِزَةِ الْحَدِّ الَّذِي أُمِرَ بِهِ ..... 169

3 بَابُ اقْتِنَاءِ الْكَلْبِ لِلْحَرْثِ ..... 169

4 بَابُ اسْتِعْمَالِ الْبَقَرِ لِلْجِرَائَةِ ..... 171

5 بَابُ إِذَا قَالَ أَكْفِنِي مَوْتَةَ النَّخْلِ وَغَيْرِهِ وَتَشْرِكُنِي فِي الثَّمَرِ ..... 172

6 بَابُ قَطْعِ الشَّجَرِ وَالنَّخْلِ ..... 173

7 بَابُ ..... 174

8 بَابُ الْمَزَارَعَةِ بِالشُّطْرِ، وَنَحْوِهِ ..... 175

9 بَابُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ السَّيْنِ فِي الْمَزَارَعَةِ ..... 177

10 بَابُ ..... 178

11 بَابُ الْمَزَارَعَةِ مَعَ الْيَهُودِ ..... 179

12 بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي الْمَزَارَعَةِ ..... 179

13 بَابُ إِذَا زَرَعَ بِمَالٍ قَوْمٍ بَغِيرَ إِذْنِهِمْ وَكَانَ فِي ذَلِكَ صَلَاحٌ لَهُمْ ..... 179

14 بَابُ أَوْقَافِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَرْضِ الْخَرَاجِ وَمَزَارَعَتِهِمْ وَمُعَامَلَتِهِمْ ..... 181

15 بَابُ مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا ..... 181

16 بَابُ ..... 183

17 بَابُ إِذَا قَالَ رَبُّ الْأَرْضِ أَقْرَكَ مَا أَقْرَكَ اللَّهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَجَلًا مَعْلُومًا فَهُمَا عَلَى تَرَاضِيهِمَا ... 183

18 بَابُ مَا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُوَاسِي بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الزَّرَاعَةِ ..... 184

19 بَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ..... 187

20 بَابُ ..... 189



- 21 بَاب مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ..... 190
- فِي الشَّرْبِ ..... 192
- 1 بَاب فِي الشَّرْبِ ..... 192
- 2 بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْمَاءِ حَتَّى يَرَوْى لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... 195
- 3 بَاب مَنْ حَفَرَ بئْرًا فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ ..... 197
- 4 بَاب الْخُصُومَةِ فِي الْبئْرِ وَالْقَضَاءِ فِيهَا ..... 198
- 5 بَاب إِثْمٌ مَنْ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ مِنَ الْمَاءِ ..... 198
- 6 بَاب سَكْرِ الْأَنْهَارِ ..... 199
- 7 بَاب شُرْبِ الْأَعْلَى قَبْلَ الْأَسْفَلِ ..... 201
- 8 بَاب شُرْبِ الْأَعْلَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ..... 202
- 9 بَاب فَضْلِ سَقْيِ الْمَاءِ ..... 203
- 10 بَاب مَنْ رَأَى أَنَّ صَاحِبَ الْخَوْضِ وَالْقَرْيَةِ أَحَقُّ بِمَائِهِ ..... 205
- 11 بَاب لَا جَمْعَ إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ..... 206
- 12 بَاب شُرْبِ النَّاسِ وَالْدُّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ ..... 207
- 13 بَاب بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَلِّ ..... 209
- 14 بَاب الْقَطَائِعِ ..... 211
- 15 بَاب كِتَابَةِ الْقَطَائِعِ ..... 212
- 16 بَاب حَلَبِ الْإِبِلِ عَلَى الْمَاءِ ..... 213
- 17 بَاب الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ مَمْرٌ أَوْ شَرْبٌ فِي حَائِطٍ أَوْ فِي تَخْلٍ ..... 213
- كِتَابُ فِي الْأَسْتِفْرَاضِ ..... 216
- 1 بَاب مَنْ اشْتَرَى بِالْذِّينِ وَلَيْسَ عِنْدَهُ ثَمَنُهُ، أَوْ لَيْسَ بِحَضْرَتِهِ ..... 216
- 2 بَاب مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَوْ إِتْلَافَهَا ..... 216
- 3 بَاب أَدَاءِ الذِّينِ ..... 217

- 218 ..... 4 بَابِ اسْتِقْرَاضِ الْإِبِلِ
- 219 ..... 5 بَابِ حُسْنِ التَّقَاضِي
- 220 ..... 6 بَابِ هَلْ يُعْطَى أَكْبَرُ مِنْ سَنَةِ
- 220 ..... 7 بَابِ حُسْنِ الْقَضَاءِ
- 221 ..... 8 بَابِ إِذَا قَضَى دُونُ حَقِّهِ أَوْ حَلَّلَهُ فَهُوَ جَائِزٌ
- 221 ..... 9 بَابِ إِذَا قَاصَّ أَوْ جَارَفَهُ فِي الدَّيْنِ ثَمَرًا يَثْمُرُ أَوْ غَيْرِهِ
- 223 ..... 10 بَابِ مَنْ اسْتَعَانَ مِنَ الدَّيْنِ
- 224 ..... 11 بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى مَنْ تَرَكَ دِينًا
- 225 ..... 12 بَابِ مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ
- 225 ..... 13 بَابِ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالٌ
- 226 ..... 14 بَابِ إِذَا وَجَدَ مَالَهُ عِنْدَ مُقْلِسٍ فِي الْبَيْعِ وَالْقَرْضِ وَالْوَدِيعَةِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ
- 227 ..... 15 بَابِ مَنْ أَخَّرَ الْغَرِيمَ إِلَى الْغَدِ أَوْ نَحْوِهِ وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ مَطْلًا
- 228 ..... 16 بَابِ مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُقْلِسِ أَوْ الْمُعْدِمِ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْغُرَمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ حَتَّى يُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهِ
- 228 ..... 17 بَابِ إِذَا أَقْرَضَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى أَوْ أَجَلُهُ فِي الْبَيْعِ
- 229 ..... 18 بَابِ الشَّفَاعَةِ فِي وَضْعِ الدَّيْنِ
- 230 ..... 19 بَابِ مَا يُنْهَى عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ
- 232 ..... 20 بَابِ الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِإِذْنِهِ

### 233..... فِي الْخُصُومَاتِ

- 233 ..... 1 بَابِ مَا يُلَاحَظُ فِي الْإِشْخَاصِ وَالْخُصُومَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْيَهُودِ
- 235 ..... 2 بَابِ مَنْ رَدَّ أَمْرَ السَّيِّئِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَجَرَ عَلَيْهِ الْإِمَامُ وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرٍ
- 236 ..... 3 بَابِ وَمَنْ بَاعَ عَلَى الضَّعِيفِ وَنَحْوِهِ فَدَفَعَ ثَمَنَهُ إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالْقِيَامِ بِشَأْنِهِ
- 237 ..... 4 بَابِ كَلَامِ الْخُصُومِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ
- 239 ..... 5 بَابِ إِخْرَاجِ أَهْلِ الْمَعَاصِي وَالْخُصُومِ مِنَ الْبُيُوتِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ

- 6 بَابُ دَعْوَى الْوَصِيِّ لِلْمَيِّتِ ..... 240
- 7 بَابُ التَّوَقُّقِ بِمَنْ تُخْشَى مَعْرَتُهُ ..... 240
- 8 بَابُ الرُّبُطِ وَالْحَبْسِ فِي الْحَرَمِ ..... 241
- 9 بَابُ فِي الْمُلَازِمَةِ ..... 242
- 10 بَابُ التَّقَاضِي ..... 242

### كِتَابُ فِي اللَّقْطَةِ ..... 243

- 1 بَابُ إِذَا أَخْبَرَهُ رَبُّ اللَّقْطَةِ بِالْعَلَامَةِ دَفَعَ إِلَيْهِ ..... 243
- 2 بَابُ ضَالَّةِ الْإِبِلِ ..... 245
- 3 بَابُ ضَالَّةِ الْغَنَمِ ..... 247
- 4 بَابُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا ..... 247
- 5 بَابُ إِذَا وَجَدَ خَشَبَةً فِي الْبَحْرِ أَوْ سَوَاطٍ أَوْ نَحْوَهُ ..... 248
- 6 بَابُ إِذَا وَجَدَ ثَمَرَةً فِي الطَّرِيقِ ..... 249
- 7 بَابُ كَيْفَ تُعْرَفُ لُقْطَةُ أَهْلِ مَكَّةَ ..... 250
- 8 بَابُ لَا تُحْتَلَبُ مَا شِئَ أَحَدٌ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ..... 252
- 9 بَابُ إِذَا جَاءَ صَاحِبُ اللَّقْطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ رَدَّهَا عَلَيْهِ لِأَنَّهَا وَدِيعَةٌ عِنْدَهُ ..... 254
- 10 بَابُ هَلْ يَأْخُذُ اللَّقْطَةَ وَلَا يَدْعُهَا تَضْيِيعُ حَتَّى لَا يَأْخُذَهَا مَنْ لَا يَسْتَحِقُّ؟ ..... 255
- 11 بَابُ مَنْ عَرَفَ اللَّقْطَةَ وَلَمْ يَدْفَعْهَا إِلَى السُّلْطَانِ ..... 256

### كِتَابُ الْمَظَالِمِ ..... 257

- 1 بَابُ قِصَاصِ الْمَظَالِمِ ..... 257
- 2 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ..... 258
- 3 بَابُ لَا يَظْلِمُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ وَلَا يُسْلِمُهُ ..... 259
- 4 بَابُ أَعِنَ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا ..... 260
- 5 بَابُ نَصْرِ الْمَظْلُومِ ..... 261

- 6 بَابُ الْإِنْتِصَارِ مِنَ الظَّالِمِ ..... 262
- 7 بَابُ عَفْوِ الْمَظْلُومِ ..... 262
- 8 بَابُ الظُّلْمِ ظَلَمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ..... 263
- 9 بَابُ الْإِتِّعَاءِ وَالْحَذَرِ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ ..... 264
- 10 بَابُ مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ عِنْدَ الرَّجُلِ فَحَلَّلَهَا لَهُ هَلْ يُبَيِّنُ مَظْلَمَتَهُ ..... 264
- 11 بَابُ إِذَا حَلَّلَهُ مِنْ ظُلْمِهِ فَلَا رُجُوعَ فِيهِ ..... 266
- 12 بَابُ إِذَا أُذِنَ لَهُ أَوْ أَحْلَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ كَمْ هُوَ ..... 267
- 13 بَابُ إِثْمٍ مَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ..... 268
- 14 بَابُ إِذَا أُذِنَ إِنْسَانٌ لِآخَرَ شَيْئًا جَارَ ..... 269
- 15 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ أَدُّ الْخِيَامِ﴾ ..... 270
- 16 بَابُ إِثْمٍ مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُهُ ..... 271
- 17 بَابُ إِذَا خَاصَمَ فَجَرَ ..... 271
- 18 بَابُ قِصَاصِ الْمَظْلُومِ إِذَا وَجَدَ مَا لِيُطْلِبَهُ ..... 272
- 19 بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّقَائِفِ ..... 274
- 20 بَابُ لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ ..... 274
- 21 بَابُ صَبِّ الْخَمْرِ فِي الطَّرِيقِ ..... 275
- 22 بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالْجُلُوسِ فِيهَا وَالْجُلُوسِ عَلَى الصُّعْدَاتِ ..... 276
- 23 بَابُ النَّبَارِ عَلَى الطَّرِيقِ إِذَا لَمْ يُتَأَذَّ بِهَا ..... 278
- 24 بَابُ إِطَاةِ الْأَدَى ..... 279
- 25 بَابُ الْغُرْفَةِ وَالْعُلْيَةِ الْمُشْرِفَةِ وَغَيْرِ الْمُشْرِفَةِ فِي السُّطُوحِ وَغَيْرِهَا ..... 279
- 26 بَابُ مَنْ عَقَلَ بَعِيرَهُ عَلَى الْبَلَاطِ أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ ..... 284
- 27 بَابُ الْوُقُوفِ وَالْيَوَلِّ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ ..... 285
- 28 بَابُ مَنْ أَخَذَ الْقُصْنَ وَمَا يُؤْذِي النَّاسَ فِي الطَّرِيقِ فَرَمَى بِهِ ..... 285
- 29 بَابُ إِذَا اخْتَلَفُوا فِي الطَّرِيقِ الْمَيْتَاءِ -وَهِيَ الرُّحْبَةُ تَكُونُ بَيْنَ الطَّرِيقِ- ..... 286

- 30 بَابُ التُّهْبَى بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ ..... 287
- 31 بَابُ كَسْرِ الصُّلْبِ وَقَتْلِ الْخُزَيْرِ ..... 288
- 32 بَابُ هَلْ تُكْسَرُ الدَّنَانُ الَّتِي فِيهَا الْخَمْرُ أَوْ تُحْرَقُ الرِّقَاقُ؟ فَإِنْ كَسَرَ صَنَمًا أَوْ صَلِيبًا ..... 289
- 33 بَابُ مَنْ قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ ..... 291
- 34 بَابُ إِذَا كَسَرَ قَصْعَةً أَوْ شَيْئًا لِغَيْرِهِ ..... 292
- 35 بَابُ إِذَا هَدَمَ حَائِطًا فَلْيَبْنِ مِثْلَهُ ..... 293
- 296..... فِي الشَّرِكَةِ
- 1 بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ ..... 296
- 2 بَابُ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوْيَةِ فِي الصَّدَقَةِ ..... 299
- 3 بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَمِ ..... 300
- 4 بَابُ الْقِرَانِ فِي الثَّمَرِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَهُ ..... 301
- 5 بَابُ تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ بِقِيَمَةِ عَدَلٍ ..... 302
- 6 بَابُ هَلْ يُقْرَعُ فِي الْقِسْمَةِ وَالِاسْتِهَامِ فِيهِ ..... 303
- 7 بَابُ شَرِكَةِ الْيَتِيمِ وَأَهْلِ الْمِيرَاثِ ..... 304
- 8 بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الْأَرْضَيْنِ وَغَيْرِهَا ..... 305
- 9 بَابُ إِذَا اقْتَسَمَ الشَّرَكَاءُ الدُّورَ وَغَيْرَهَا فَلَيْسَ لَهُمْ رُجُوعٌ وَلَا شَفْعَةٌ ..... 306
- 10 بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَمَا يَكُونُ فِيهِ الصَّرْفُ ..... 306
- 11 بَابُ مُشَارَكَةِ الدَّمِيِّ وَالْمُشْرِكِينَ فِي الْمَزَارَعَةِ ..... 307
- 12 بَابُ قِسْمَةِ الْغَنَمِ وَالْعَدَلِ فِيهَا ..... 307
- 13 بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ ..... 308
- 14 بَابُ الشَّرِكَةِ فِي الرَّقِيقِ ..... 309
- 15 بَابُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْهَدْيِ وَالْبُذْنِ ..... 309
- 16 بَابُ مَنْ عَدَلَ عَشْرًا مِنَ الْغَنَمِ بِجَزْوٍ فِي الْقَسَمِ ..... 311

## 312..... كتاب الرهن

- 1 باب الرهن في الحضر وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ 312
- 2 باب مَنْ رَهَنَ بِرْزَعَةٍ..... 313
- 3 باب رهن السلاح..... 313
- 4 باب الرهن مَرْكُوبٌ وَمَحْلُوبٌ..... 315
- 5 باب الرهن عند اليهود وغيرهم..... 317
- 6 باب إذا اختلف الراهن والمرتهن ونحوه، فالبيئة على المدعي،..... 317

## 319..... كتاب في العتق

- 1 باب في العتق وفضله. وقوله تعالى: ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ أو إطعام في يوم ذي مسغبة ﴿﴾..... 319
- 2 باب أي الرقاب أفضل..... 320
- 3 باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْعَقَاةِ فِي الْكُصُوفِ أَوْ الْآيَاتِ..... 321
- 4 باب إذا اعتق عبداً بين اثنين أو أمة بين الشركاء..... 322
- 5 باب إذا اعتق نصيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه على نحو الكتابة 324
- 6 باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق ونحوه ولا عتاقة إلا لوجه الله..... 325
- 7 باب إذا قال رجل لعبيده هو لله ونوى العتق والإشهاد في العتق..... 327
- 8 باب أم الولد..... 328
- 9 باب بيع المديبر..... 330
- 10 باب بيع الولاء وهبته..... 331
- 11 باب إذا أسير أخو الرجل أو عمه هل يفادى إذا كان مشركاً؟..... 331
- 12 باب عتق المشرك..... 332
- 13 باب مَنْ مَلَكَ مِنَ الْعَرَبِ رَقِيقًا فَوَهَبَ وَبَاعَ وَجَامَعَ وَقَذَى وَسَبَى الدُّرِيَّةَ..... 333
- 14 باب فضل مَنْ أدب جاريته وعلمها..... 336
- 15 باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون»..... 336

- 16 باب الْعَبْدُ إِذَا أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَتَصَحَّ سَيِّدُهُ ..... 338
- 17 باب كَرَاهِيَةِ التَّطَاوُلِ عَلَى الرَّقِيقِ وَقَوْلِهِ عَبْدِي أَوْ أُمْتِي ..... 339
- 18 باب إِذَا أَتَاهُ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ ..... 343
- 19 باب الْعَبْدُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ ..... 343
- 20 باب إِذَا ضَرَبَ الْعَبْدُ فَلْيَجْتَنِبِ الْوُجْهَ ..... 344
- فِي الْمَكَاتِبِ** ..... 345
- 1 باب الْمَكَاتِبِ وَنُجُومِهِ فِي كُلِّ سَنَةِ نَحْمُ ..... 345
- 2 باب مَا يَجُوزُ مِنْ شُرُوطِ الْمَكَاتِبِ، وَمَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ ..... 347
- 3 باب اسْتِعَانَةِ الْمَكَاتِبِ وَسُؤَالِهِ النَّاسَ ..... 348
- 4 باب بَيْعِ الْمَكَاتِبِ إِذَا رَضِيَ ..... 349
- 5 باب إِذَا قَالَ الْمَكَاتِبُ اشْتَرِنِي وَأَعْتَقْنِي فَاشْتَرَاهُ لِذَلِكَ ..... 350
- كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّخْرِيسِ عَلَيْهَا** ..... 352
- 2 باب الْقَلِيلِ مِنَ الْهَبَةِ ..... 353
- 3 باب مَنْ اسْتَوْهَبَ مِنْ أَصْحَابِهِ شَيْئًا ..... 353
- 4 باب مَنْ اسْتَسْقَى ..... 355
- 5 باب قَبُولِ هَدِيَّةِ الصَّيْدِ ..... 356
- 6 باب قَبُولِ الْهَدِيَّةِ ..... 356
- 7 باب قَبُولِ الْهَدِيَّةِ ..... 357
- 8 باب مَنْ أَهْدَى إِلَى صَاحِبِهِ وَتَحَرَّى بَعْضُ نِسَائِهِ دُونَ بَعْضٍ ..... 359
- 9 باب مَا لَا يَرُدُّ مِنَ الْهَدِيَّةِ ..... 362
- 10 باب مَنْ رَأَى الْهَبَةَ الْغَائِبَةَ جَائِزَةً ..... 363
- 11 باب الْمُكَافَأَةِ فِي الْهَبَةِ ..... 363
- 12 باب الْهَبَةِ لِلْوَلَدِ وَإِذَا أُعْطِيَ بَعْضُ وَلَدِهِ شَيْئًا لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَعْدِلَ بَيْنَهُمْ وَيُعْطِيَ الْآخَرِينَ ... 364

- 13 بَابُ الْإِشْهَادِ فِي الْهَبَةِ ..... 368
- 14 بَابُ هَبَةِ الرَّجُلِ لِامْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا ..... 369
- 15 بَابُ هَبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعَتَقِهَا ، إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً ..... 370
- 16 بَابُ بَعْنٍ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ ..... 372
- 17 بَابُ مَنْ لَمْ يَقْبَلِ الْهَدِيَّةَ لِعِلَّةٍ ..... 373
- 18 بَابُ إِذَا وَهَبَ هَبَةً أَوْ وَعَدَ عِدَّةً ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ ..... 375
- 19 بَابُ كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَنْدُ وَالْمَتَاعُ ..... 376
- 20 بَابُ إِذَا وَهَبَ هَبَةً فَتَبَضَّهَا الْآخَرُ وَلَمْ يَقُلْ : قَبِلْتُ ..... 377
- 21 بَابُ إِذَا وَهَبَ نَيْئًا عَلَى رَجُلٍ ..... 377
- 22 بَابُ هَبَةِ الْوَاحِدِ لِلْجَمَاعَةِ ..... 379
- 23 بَابُ الْهَبَةِ الْمُقْبُوضَةِ وَغَيْرِ الْمُقْبُوضَةِ وَالْمَقْسُومَةِ وَغَيْرِ الْمَقْسُومَةِ ..... 380
- 24 بَابُ إِذَا وَهَبَ جَمَاعَةً لِقَوْمٍ ..... 381
- 25 بَابُ مَنْ أَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً وَعِنْدَهُ جُلَسَاؤُهُ فَهُوَ أَحَقُّ ..... 382
- 26 بَابُ إِذَا وَهَبَ بَعِيرًا لِرَجُلٍ وَهُوَ رَاكِبُهُ فَهُوَ جَائِزٌ ..... 383
- 27 بَابُ هَدِيَّةٍ مَا يُكْرَهُ لِنَفْسِهَا ..... 383
- 28 بَابُ قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ..... 385
- 29 بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ ..... 387
- 30 بَابُ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ وَصَدَقَتِهِ ..... 388
- 31 بَابُ ..... 390
- 32 بَابُ مَا قِيلَ فِي الْعُمَرَى وَالرُّقْبَتَى ..... 391
- 33 بَابُ مَنْ اسْتَعَارَ مِنَ النَّاسِ الْفَرَسَ وَالْدَّابَّةَ وَغَيْرَهَا ..... 392
- 34 بَابُ الْاسْتِعَارَةِ لِلْعُرُوسِ عِنْدَ الْبَنَاءِ ..... 392
- 35 بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ ..... 393
- 36 بَابُ إِذَا قَالَ : أَخَذْتُكَ هَذِهِ الْجَارِيَةَ عَلَى مَا يَتَعَارَفُ النَّاسُ ، فَهُوَ جَائِزٌ ..... 396



37 تَابَ إِذَا حَمَلَ رَجُلًا عَلَى فَرَسٍ فَهُوَ كَالْعُمَرَى وَالصُّدْقَةِ ..... 397

398..... فهرس الموضوعات